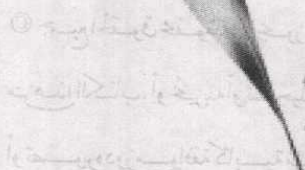


DID



1

دارة الكرز
للنشر والتوزيع



Email: darat_al_kharaz@yahoo.com

١٧ شارع منشية البكري
ت: ٤٥٥١٣٠٤

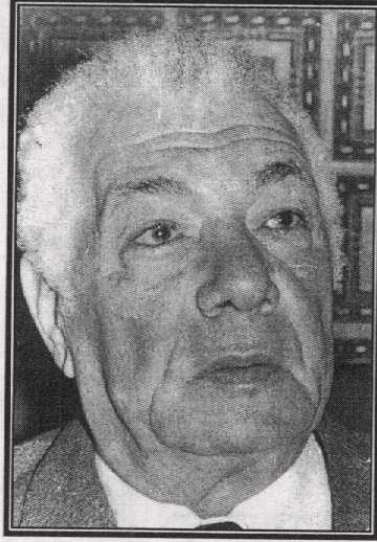
© جميع الحقوق محفوظة: لا يجوز نشر أي جزء
من هذا الكتاب، أو تخزينه أو تسجيله بأي وسيلة،
أو تصويره دون موافقة كتابية من المؤلف.

الطبعة الأولى ٢٠٠٥

رقم الإيداع: ٥٥٧٩ - ٢٠٠٥

التقييم الدولي: ٩٧٧-٦١٥٦-٠٦-١

إهداء



إلى روح أبى الذى أوصاني
رحمه الله أن أكتب كلمة الحق
ولا أحيد عنها أبدا وقد نفذت
وصيته طوال مشواري الصحفي
ولم أندم لحظة واحدة انطلاقا
من قناعتى التامة بأن الكلمة
الصادقة هي التي تبقى وأنها
أيضا لا بد أن تكون لها ضريبتها..

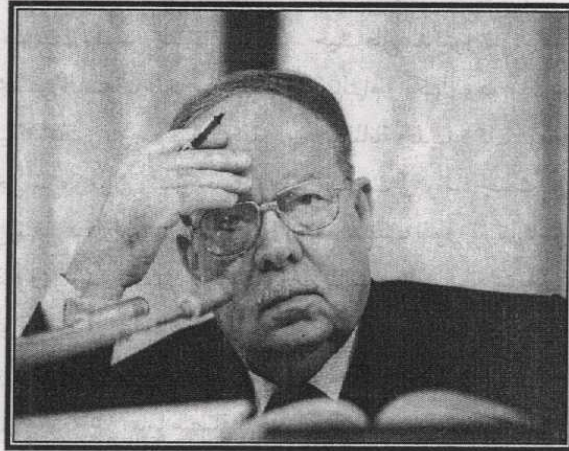
شريف..

مقدمة

إنها مفارقات وألغاز وتناقضات في حياتنا السياسية.. إنها تصريحات عديدة يتعارض بعضها مع بعض أدلي بها الوزراء المتعاقبون داخل قاعة مجلس الشعب دون أن يكون لها ترجمة على أرض الواقع.. إنها مطالب لنواب الشعب كانت الاستجابة لها محدودة من جانب حكومات رحلت وحكومات جاءت لنجد المطالب نفسها تتكرر مع قدوم كل حكومة ومع مناقشة كل بيان حكومي لتكون صورة طبق الأصل من سابقتها...

لقد رصدت عزيزي القارئ ومن خلال موقعي كمحرر ورئيس للقسم البرلماني بجريدة الأهرام عن قرب تلك التناقضات والمفارقات والأسئلة التي تبحث عن إجابات لأقدمها لك على صفحات هذا الكتاب في صورة حكايات برلمانية وفي مقدمتها حكاية تفاحة وزير الإسكان.. وقد ألحقت بها تحاليل سياسية ورسائل إلى وزراء مصر وأهل السياسة كتبتها بجريدة الأهرام والتزمت فيها بالكلمة الصادقة دون تجميل لتكون معبرة بصدق عما دار تحت قبة البرلمان..

والله الموفق



الدكتور سرور والرقم القياسي

حينما نتحدث عن رقم قياسي للدكتور أحمد فتحي سرور رئيس مجلس الشعب فنحن هنا لا نقصد رقبا حققه في رفع الأثقال مثلا حينما كان طالبا بكلية الحقوق أو عدد من الأهداف تم إحرازها في مرماه وهو على حد قوله كان يشغل مركز حارس مرمي في لعبة كرة القدم لكننا نقصد بالرقم القياسي هنا الدورات البرلمانية المتصلة والممتدة التي شغل على مداها منصب رئيس مجلس الشعب.. حيث ظل الدكتور سرور متربعا على مقعد الرئاسة في مجلس الشعب لمدة خمسة عشر عاما بالتنام والكمال وهو ما لم يحدث في تاريخ الحياة النيابية في مصر.. ومع بداية كل دورة برلمانية جديدة كان البعض يتوقع تغيير الدكتور فتحي سرور ليأتي رئيس جديد لمجلس الشعب وهو ما لم يحدث علي الإطلاق بل أن الفترة التي شغل فيها الدكتور فتحي سرور هذا المنصب تفوق فترة رئاسة من سبقه لهذا المجلس.. تفوق رئاسة سيد مرعي وصوفي أبو طالب وكامل ليله مجتمعين وتفوق رئاسة حافظ بدوي والرئيس الراحل أنور السادات.. وقد سألت الدكتور فتحي سرور في أحد لقاءاتي معه أليس هذا رقما قياسيا غير مسبوق ويمثل وضعاً لم يحدث في العالم كله أن ظل رئيس برلمان في موقعه ١٥ عاما متصلة فأجاب قائلا أن هذا حدث بالفعل في الكونجرس الأمريكي وما أعلمه أن رقم الـ ١٥ عاما هذا لم يحدث بالفعل في أي برلمان في العالم ولا حتى في الكونجرس الأمريكي ولكن الدكتور سرور يكون دائما له رأي آخر يؤكد بموجبه أن القيادة طالما نجحت في موقعها وكان لها الجدارة والتميز فلا بد أن يكون لها الأحقية أن تبقى في هذا الموقع بصرف النظر عن فترة البقاء..

ومن خلال تعاملاتي عن قرب مع الدكتور فتحي سرور يمكنني أن أقول أنه رجل ديمقراطي يفسح صدره للنتقد ولا يضيق بمن يوجه له بعض العبارات التي تحمل هجوما على قرار اتخذته أو أسلوب طبقه أو عبارات أطلقها تحت القبة لكن الأمر الذي يجعل الدكتور سرور ينفعل ويثور هو أن تحدثه عن منافسيه الذين يمكن أن يشغلوا موقعه مع بداية أية دورة برلمانية فالدكتور سرور يرى أنه خارج المنافسة وليس له منافس ولا يوجد بين القيادات السياسية من يمكن أن يشغل هذا المنصب، ومع مرور السنوات تولد لدى الدكتور سرور إنطباع بأنه باق في هذا الموقع إلى الأبد.

وقد هاجمت الدكتور سرور مرات عديدة والرجل كان يتقبل هذا النقد بصدر رحب لكن ثورته تكون بلا حدود حيناً أبعث له برسائل على صفحات الأهرام وفي صفحة أحزاب ونواب أعرب فيها عن دهشتي وربما عدم قبولي وقبول الرأي العام لأن يبقى هذه الفترة القياسية يحتل المنصة دون منازع أو منافس.. وربما يكون السؤال الذي يشغل بال الكثيرين هو هل يبقى الدكتور سرور في موقعه مع مولد مجلس الشعب الجديد وبعد انتخابات عام ٢٠٠٥ أم أنه يظل نائباً عن دائرة السيدة زينب لنجده لأول مرة منذ خمسة عشر عاماً يجلس في مقاعد الأعضاء ويتعدى نهائياً عن المنصة؟!

وإذا سألتنا أنفسنا من هم المنافسون الحقيقيون للدكتور فتحي سرور والذين كانت أعينهم على مقعد الرئاسة في مجلس الشعب فإن الإجابة من وجهة نظري ولا أظن أني مخطئ في تقديرى هى أن هؤلاء المنافسون هم كمال الشاذلي وذكريا عزمي وربما كان الدكتور مفيد شهاب لو لم يحل أوراقه إلى مجلس الشورى لكنى أعتقد أيضاً أنه يضاف إلى هؤلاء الدكتور مصطفى الفقى والجميع بالطبع أعينهم على منصة مجلس الشعب وجميعهم لهم طموحات وهم بشر أولاً وأخيراً وقد كان مجلس الشورى في زيارة إلى دولة التشيك وفي إحدى الليالي جلست منفرداً بالوزير كمال الشاذلي وكان مستمتعاً بالمناظر الطبيعية في هذا البلد الجميل وسألته قائلاً: أجب بصراحة ألا تتطلع إلى رئاسة مجلس الشعب؟ ألا تجد نفسك جديراً بهذا المنصب وأن الألوان قد آن لأن تشغله؟ وبالمصادفة رن تليفونه المحمول وكان المتحدث من القاهرة هو الدكتور ذكريا عزمي يطمئن علي الشاذلي والاثنان تجمعها صداقة حميمة وانتهت المكالمة واستطردت في الحديث مع الشاذلي وكررت سؤالى: ألسنت تتطلع إلى هذا المنصب الذي ظل سنوات بعيداً عنك وأراد لك القدر مع بداية كل دورة برلمانية أن تجلس بجانب فتحي سرور وتمننه بانتخاب المجلس له وتصفق كثيراً عند إعلان النتيجة؟! وكنت انتظر إجابة صريحة من الشاذلي وقد اعتدت منه الصراحة وأنا اتعامل معه علي مدي خمسة وعشرين عاماً بصفتي محرراً للأهرام ثم رئيساً للقسم البرلماني لكن الشاذلي رغم صراحته المعتادة معي لم يجب ولم يعلق ووجدته يقول لي: انظر إلى هذا النهر.. إنه بديع للغاية!!

اننا إذا تأملنا العلاقة بين الشاذلي وسرور نجدها تبدو حيمة فيها دائما يتبادلان كلمات الود وكل منهما يثنى على الآخر وفي سفريات مجلس الشعب الخارجية لا يفترقان لكنى ومن خلال رصدى عن قرب لهذه العلاقة على مدى سنوات طويلة متصلة أجد أنها علاقة طابعها مختلف واعتقد أن هناك فارقا جوهريا بين العلاقة التى تربط الشاذلي بالدكتور زكريا عزمى والعلاقة التى تربط بينه وبين الدكتور سرور.. وكما أشرت فإن الدكتور سرور رجل متسامح لكنه حينما يثور تجده شخصا آخر تماما وقد ذهب الدكتور سرور إلى العمرة وكتبت له رسالة بصفحة أحزاب ونواب بالأهرام والتى كنت على مدى خمسة عشر عاما أداوم فيها على كتابة رسائل عاجلة إلى أهل السياسة فكتبت له بمناسبة وجوده في الكعبة المشرفة قائلا له: عليك يا دكتور سرور أن ترفع يدك إلى السماء وأنت في هذه الأراضى المقدسة وتتضرع إلى الله سبحانه وتعالى أن يجعل تطلعات وطموحات الشاذلي وزكريا عزمى ومصطفى الفقى بعيدة عن منصة مجلس الشعب وكان ذلك قبل بدء إحدى الدورات البرلمانية والشارع السياسى كله يسأل هل يبقى سرور أم يرحل وإذا رحل من الذى يحل محله.. وعاد الدكتور سرور من العمرة وفي أول لقاء لى معه وجدته يثور ثورة عارمة علي هذه الرسالة ووجدت في حديثه عبارات يلوح لي بها أنه لا ولن يقبل هذا التجاوز..

وقبل الدورة البرلمانية الحالية وهى الأخيرة في عمر مجلس الشعب الحالي وبعدها يأتي مجلس جديد في عام ٢٠٠٥ قبل هذه الدورة أرسلت رسالة على صفحات الأهرام قلت له فيها: عليك في فترة العطلة البرلمانية ألا تغادر البلاد وتبقى في الأضواء ولا تباعد عنها حتى تضمن بقاءك وعدم رحيلك يا دكتور سرور وكانت هذه هى آخر رسالة أكتبها إليه وبعدها فوجئت بقرار إدارة الأهرام بنقل من رئاسة القسم البرلماني إلى الدسك المركزى ووجدت نفسى بعد خمسة وعشرين عاما قضيتها محررا برلمانيا محظورا على أن احضر وأرصد جلسات مجلس الشعب ولا اعلم إذا كان سبب ذلك هو غضب الدكتور سرور وعدم رضائه عن رسائل العاجلة التى أكتبها أم أن هناك أسبابا أخرى تتعلق بهجومى علي وزير الزراعة وهو ما سأوضحه وأسرده عزيزي القارئ في

الصفحات التالية في هذا الكتاب الذي أنقل فيه بصدق تلك الحكايات البرلمانية تحت قبة مجلس الشعب..

سرور والصحافة

أستطيع أن أقول أن هناك علاقة قوية كانت تربط بيني وبين الدكتور فتحى سرور وقد أجريت معه أحاديث عديدة وزرته مرات في منزله بجاردن سيني والرجل بسيط وحجرة مكتبه متواضعة للغاية وملبنة بالكتب التى تنتشر في كل مكان وزرته أيضا في شاليهه الخاص في مارينا والرجل اعتاد أن يقدم المشروبات بنفسه لضيوفه وتجده منه حفاوة وكرم ضيافة لا حدود له.. وأحيانا كنت أجد يسرى الشيخ يتصل بي في ساعة متأخرة مساء الثلاثاء ويقول لي أن الدكتور سرور غضبان للغاية لأنه قرأ الطبعة الأولى من أهرام الأربعاء وهو اليوم الذى تصدر فيه صفحة أحزاب ونواب ويقول أنه قرأ ما كتبت وأعرب لي عن أسفه وحزنه لما كتبت وكنت ليسرى الشيخ مدير مكتب الدكتور سرور ومحاولات ومبادرات لتصفية الأجواء بيني وبين الدكتور سرور وخلافاتنا كانت دائما لأنه يقرأ نقدا كتبت عنه أو عن المجلس أو بعض النواب ورغم أن الدكتور سرور كما أشرت كان يفسح صدره ويرحب بالنقد إلا أنه يبدو أن لكل قاعدة استثناء وهذا الاستثناء كنت أرى فيه ثورة عارمة للدكتور سرور لكن وللحق كان الرجل يبدأ بعد يوم أو يومين وتعود المياه إلى مجاريها..



وفي إحدى الجلسات في الأسبوع الثاني من شهر مايو ٢٠٠٤ فوجئت وفوجئ معي الصحفيون البرلمانيون في شرفة الصحافة وربما فوجئ النواب أيضا بأن الدكتور فتحى سرور يعلن أثناء الجلسة بأن أي صحفي يكتب أخبارا كاذبة تسيئ إلى المجلس سوف يمنعه من دخول مجلس الشعب وكان أحد الصحفيين قد كتب بأن أحد النواب المستقلين وجه له الدكتور سرور عبارة أثناء الجلسة مؤداها أنه يستحم في حمام السباحة بفنادق تل أبيب.. وعلق الدكتور سرور بعد ذلك بأنه كان يمزح مع النائب لكن الصحفي كتب الخبر على أنه حقيقة وليس مزاحا وتحدث هذا النائب المستقل رافضا ما كتبه الصحفي عنه وهنا غضب الدكتور سرور ولبوح بأنه سيمنع أي صحفي من دخول المجلس إذا أساء إليه وكتب أخبارا كاذبة وعلق الصحفي حينئذ قائلا وكيف أدري أن الدكتور سرور كان يمزح ألم يقل ذلك في الجلسة؟

الدكتور سرور والنقد البرلماني!

هل من حق الدكتور فتحى سرور أن يوقع عقوبة على المحرر البرلماني ويمنعه من دخول شرفة الصحافة بل ويسحب تصريحه ويصدر تعليماته المشددة بعدم أخفية هذا المحرر في أن يتخطى حواجز منطقة جدران مجلس الشعب.. الإجابة قد تكون صعبة لكنها جاءت واضحة في جلسة الأس على لسان رئيس مجلس الشعب وقال إن الصحفي البرلماني الذي يكتب أخبارا كاذبة عن البرلمان لابد أن توقع عليه العقوبة القوية ويتم منعه من دخول المجلس وكانت نبرات صوت الدكتور سرور تحمل نودات وربما تهديدات وكأنها رسالة كل إلى محرر برلماني أن يكون حذرا فيما يكتب وينحى الدقة فإذا لم يفعل فالمصير واضح وضوح الشمس.. وكان حديث الدكتور سرور بسبب ما سبق نشره من النائب البرلماني عن طريق الخطأ بأنه قام بزيارة إسرائيل والخبر نشرته إحدى الصحف المستقلة والخبر نشر بسبب مداعة الدكتور سرور للثلب في هذا الشأن ولو لم تكن المداعة ما كان الفهم الخطأ من المحرر الذي نشر الخبر وتتألمه العديد من وكالات الأنباء. ويعود إلى توقيع العقوبة على المحرر البرلماني ومنعه من دخول المجلس هل هذا من حق الدكتور سرور؟! وبالتالي يكون من حق أي وزير منع مندوب الجريدة من دخول وزارته.. ما اعلمه وربما لكون مخفنا أن الذي يملك هذا الحق وحده هو رئيس تحرير الصحيفة والأصل أن يكون رئيس الصحيفة أحسن اختيار مندوبي الصحيفة في المواقع المختلفة فإذا أخطأ أحدهم فيوقع العقوبة عليه وهو وحده.. أي رئيس تحرير الصحيفة.. الذي يملك ذلك وليس رئيس مجلس الشعب أو الوزير أو المسؤول بصفة عامة والإصحيح المسؤولون هم وحدهم الذين يختارون مندوبي الصحف لديهم وبالتالي يختار الصحفي لدواعي الأمان والاستقرار ومعاريفه الإبناء وأعيانهم ومستقبلهم أن يبتعد عن جميع الأطراف ويرفع شعار من أجل إبنائي وهو على ما أفكر اسم فيلم هندي حقق نجاحا عريضا في الماضي.. قد يكون من حق الدكتور سرور أن يوقع عقوبة على نائب ارتكب خطأ وخلف اللامعة أو يوقع عقوبة على أحد موظفيه داخل المجلس أو مدير مكتبة يصرى للشيخ لكن ليس من حقه أن يعطي استغناء نهائيا لأحد المحررين البرلمانيين والذي له السلطة أن يقرر ما إذا كان الصحفي ارتكب خطأ أم هو رئيس التحرير وقد يرى الدكتور سرور أن محررا برلمانيا ارتكب خطأ جسيما بينما رئيس التحرير يرى أنه ليس هناك خطأ على الإطلاق ولا تتصور هنا أن يوقع رئيس التحرير العقوبة على الصحفي لمجرد إرضاء هذا المسؤول أو ذلك.. أن الرأي العام يتابع بشغف الأحداث التي تجري تحت قبة مجلس الشعب داخل جدران البرلمان وخارج هذه الجدران أيضا والرأي العام أيضا لديه الوعي ولديه القدرة الكاملة على أن يقرر بين الخبر الصحيح والخبر المغفوط الغاري من الصحة وسوف تغلق الصحافة البرلمانية تمارين دورها وتؤدي رسالتها وتوجه نقدها الموضوعي دون أي خلع من انفعوليات التي سوف تفرض عليها!!!!

أحسب أن نواب.. الأندام

وكتبت للدكتور سرور معقبا على ما حدث في صفحات الأهرام في اليوم التالي وقلت ان من حق الدكتور سرور أن يوقع عقوبة على موظفي المجلس أو نوابه أو يسرى الشيخ مدير مكتبه لكن ليس من حقه أن يوقع عقوبة علي صحفي ومن يملك توقيع هذه العقوبة هو رئيس التحرير فقط..

فرمان الدكتور سرور!

سألتني الزميل المصور المجهّد مصطفى المنوسى مع بداية جلسة مجلس الشعب أمس ماذا فعل؟ فقلت له بدأتنا ومتنا غداً، القاعة ونحن كمصحفين لا نملك شيئاً أمام فرمان الدكتور سرور المظلمى والذي يبدأ بطرد الزملاء المصورين من قاعة مجلس الشعب دون أن يدرى أحد سبب دفع هذا فرمان العجيب حتى هذه اللحظة. ثم اصبر ملحقاً لقرمله في جلسة مستترة بأن يقف المصورون في قاعة لمدة نصف ساعة كحد أقصى. والفرمان السوروي بالقطع واجب الثقة ولا نملك أن نفعل شيئاً، هل تشكو الدكتور سرور لتقبة الصحفين، أمر صعب، هل نتظلم لدى الاتحاد البرلماني الدولي.. إن يستع إيتا أحد ويرمات العالم جميعها مسموح فيها بالتصوير ولم يحدث إطلاقاً أن منع المصورون من دخول قاعة البرلمان المصري، لم يحدث من الدكتور حلسي ولا الدكتور صوفي ولا الدكتور المحجوب رحمه الله، علينا بالفعل أن نترحم على إياه ولو فليت يا دكتور سرور أي رئيس برلمان قروبي أو حتى قريفي وهم جميعاً اصطفاؤا، وكنت له نبي سمعت المصورين من الدول لقاعة البرلمان صوف تجد الدهشة والأنسى أيضاً على وجوههم جميعاً خاصة تلك شملت موقع رئيس الاتحاد البرلماني الدولي وما كنت تقول بهذا المنصب إلا لكونك رجلاً تعرف جدّا معنى الديمقراطية وتعلم وترك أنه لا غداً في الديمقراطية.. وأعود وأقول ماذا يفعل المصورون البرلمانيون في أثناء الجلسة هل يذهبون إلى كافتيريا الكفنة يجلب ميني المجلس يشربون القهوة والشاي ويلعبون الطاولة وهل تلحق بهم قريباً نحن المحررون البرلمانيون؟! إنني أسأل الدكتور سرور هل أنت سعيد وراض وقنع وأنت ترى قاعة مجلس خالية من المصورين لمجرد أنهم يلتقطون بعض الصور غير المرغوب فيها من وجهة نظرك؟ وهل يمكن أن تقول إن القاعة التي خلّت من المصورين سوف يجري الدور بعدها على شرفة الصحافة لتصبح خالية من المحررين البرلمانيين هي الأخرى ولا ملاح جنّدت من نقل وقنع الجلسة من خلال نشره بصورها مجلس الشعب بعد أن وقع عليها ويعتدها الدكتور سرور بحساس وهل يمكن أن ننشر وقنع الجلسة دون صور؟ يبدو أن الصحف سوف تظل من الصور البرلمانية والتبليية في الفترة المقبلة بناءً على رغبة الدكتور سرور وإن تجد على الإطلاق صورة قاعة خالية من نوابها أو صورة هياج ورفض في صفوف المعارضة أو صورة نائب تلم أو وزير يلتهم قلعة لقاء الجلسة، فه حق اكتسبه الصحافة المصرية منذ مئة عام ولن يستطيع أحد أن يسلبها هذا الحق وسوف تذهب نحن جميعاً إلى كافتيريا المحررين البرلمانيين بجوار مجلس الشعب لتلعب الطاولة في أثناء الجلسات وليتك تأتي إلينا هناك لنقول لنا ماذا جرى في الجلسة؟ وكلّ التهنئة يا دكتور سرور

أحزاب ونواب: الأهرام

وعقب ذلك

مباشرة وفي إحدى

جلسات الأسبوع الأول

من شهر يونيو ٢٠٠٤

فوجئت بالزميل المصور

مصطفى السنوسى

يسألنى هل أغادر

الجلسة فقلت له عليك

أن تغادرها وما باليد

حيلة وسمعت من

الزملاء المصورين بأن

الدكتور سرور أصدر

تعليماته بأن يتم التصوير

لفترة نصف ساعة فقط

وبعدها يصبح لزاما على

المصورين مغادرة القاعة

وقال الدكتور سرور

مبرا قراره أن هذا يحدث في كل برلمانات العالم بينما الوضع الطبيعي أن يظل المصور في القاعة من أول الجلسة إلى آخرها ليتابع ما يجري فيها يكون هناك حدث ساخن في آخر الجلسة أهم كثيرا مما يجري طوال الجلسة وقد وصفت قرار الدكتور سرور بأنه فرمان

وقلت له ان هذا القرار لم يصدر من أي رئيس مجلس سابق وأن المصورين سوف يحرمون من حضور الجلسات ثم نلحق بهم بعد ذلك نحن المحررون البرلمانيون.

وقد كانت ردود الأفعال سيئة بالفعل بشأن هذا القرار المفاجئ للدكتور سرور سواء في الأوساط الصحفية وداخل نقابة الصحفيين أو في الأوساط السياسية أيضا.. وقد فوجئت بالمستشار سامي مهراي يتحدث إلى تلفونيا بعد نشر ما حدث في الأهرام مؤكدا أن أحدا لم يصدر تعليقات في هذا الشأن ولم يوجه أحد لأي مصور أية عبارات تعنى مغادرته للقاعة وطلب مني أن أتصل فوراً بالدكتور سرور فأكد لي أنه لم يصدر قرارا بذلك علي الإطلاق وأجريت معه هذا الحديث السريع عبر الهاتف.

نفر الـ «نصف ساعة» تصويراً!

قامت الدنيا ولم تقعد وشعر الصحفيون جميعهم بالمرارة والأسى لما جرى في قاعة مجلس الشعب.. اقول: الصحفيون جميعهم، وليس المحررين البرلمانيين وحدهم.. وظهرت ردود أفعال فورية ومباشرة داخل نقابة الصحفيين، بل إن الواقعة تناقلتها وكالات الأنباء والمحطات الفضائية علي وجه السرعة.

الواقعة هي قرار اصدره الدكتور فتحي سرور رئيس مجلس الشعب بعدم أحقية المصورين البرلمانيين في الوجود داخل قاعة مجلس الشعب سوى نصف ساعة فقط لاغير يتعين بعدها مباشرة مغادرة القاعة.. والقرار جاء تاليا لقرار آخر بخروج المصورين من الجلسة التي أبطلت فيها عضوية النائب عزب مصطفى ومنعهم من التصوير...

ونقول إن الواقعة تمثل لغزا لأن المصورين غادروا القاعة بعد نصف ساعة بناء على تعليقات صادرة من رئيس مجلس الشعب ولا يملك هنا أي مصور أن يضرب بهذه التعليقات عرض الحائط ويبقى داخل القاعة بعد مرور الـ «نصف ساعة» ولا تملك أي مؤسسة صحفية أن تصدر أوامر لمصورها أن يبقى داخل القاعة بعد مرور الـ «نصف ساعة» لكنها -أي المؤسسة الصحفية- تملك بالقطع أن تتخذ إجراءات تراها ملائمة في مواجهة قرار رئيس مجلس الشعب..

نعود ونقول: لماذا تمثل الواقعة لغزا.. ليس لأن الدكتور سرور أصدر القرار، وهو يعلم مسبقا بأن ردود الأفعال لن تكون في صالحه على الإطلاق، وإن القرار سوف يؤدي إلى حالة من التوتر بين الصحافة والسلطة التشريعية وحالة من الهياج والرفض والفوران داخل الأوساط السياسية أيضا لكنها تمثل لغزا محيرا لأن الدكتور سرور أكد أنه لم يصدر على الإطلاق أي تعليقات في هذا الشأن، كما أكد سامي مهراڤ أمين عام مجلس الشعب أنه لم يتلق، ولم يصدر أي تعليقات تحمل هذا المعنى من قريب أو بعيد، ويقول أمين عام المجلس: اتحدى أن يقول لنا مصور واحد بصرف النظر عن الجريدة التي ينتمي إليها أنني قلت له اخرج من القاعة بعد نصف ساعة.

وقال المستشار مهراڤ أيضا أنني عدت إلى قائد الحرس بالمجلس وسألته هل قال لأي مصور ما يفيد حضوره نصف ساعة فنفي ذلك تماما، وقال أنه لم يتلق أي تعليقات بهذا المعنى.. فكيف يمنع أي مصور دون صدور تعليقات بذلك؟

إن الأمر بالفعل يمثل لغزا، وكان يقضي أن ألتقي برئيس مجلس الشعب والتقيت به، وكان هذا الحوار السريع:

• قلت للدكتور فتحي سرور هل يخرج المصورون من القاعة بعد نصف ساعة من تلقاء أنفسهم من الطبيعي أن يكون قد أبلغهم أحد قرارا منك يقضي بخروجهم جميعا من قاعة المجلس خلال نصف الساعة؟!

• قال: إنني لم أصدر قرارا بذلك على الإطلاق وليقل لي مصور واحد من الذي أبلغه هذه التعليقات؟ إنني لم أصدر شيئا من هذا القبيل وأنا صادق فيما أقوله، وكذلك لم ينقل مثل هذه التعليقات أمين عام المجلس ولا قائد الحرس ولا مكتب الصحافة بالمجلس فمن أين تلقي المصورون هذه التعليقات؟

• إنك قبل هذه الواقعة مباشرة منعت المصورين ووجهت أوامرك بأن يغادروا القاعة، وبالتالي لم يكن أمرا غريبا في اليوم التالي أن تفرض عليهم مغادرة القاعة بعد نصف الساعة.

• إننى أحترم حرية الصحافة وأسعى إلى تمكينها من أداء رسالتها لأنها تكمل رسالة المجلس، ومن حق الشعب أن يعرف ماذا يفعل نوابه وأقول أننا ليس لدينا شيء نخفيه ونحرص على مبدأ العلانية ولنا حريص على أن يقوم التلفزيون بنقل الجلسات... لكننى أقول في نفس الوقت أن من واجب رئيس المجلس وفقا لللائحة أن يحافظ علي كرامة المجلس إذا صدرت بعض التصرفات من بعض الأعضاء...

• ألم يكن من الأفضل ألا تأمر المصورين بالخروج من القاعة؟! وهل هذه علامة ديمقراطية وما دمت فعلت ذلك يكون المناخ مهيبا لعدم استبعاد قرار المغادرة بعد نصف ساعة فكلاهما غير مقبول من الأوساط الصحفية والسياسية أيضا.. وهو وضع لا يحدث في برلمانات العالم.

• جميع برلمانات العالم لا تسمح بالتصوير أثناء الجلسات، ومع ذلك فإننى أرحب بالتصوير وأقول أننا نعمل علانية، وليس لدينا شيء نخفيه، وقد طلبت من المصورين مغادرة القاعة في ظروف خاصة في أثناء جلسة بطلان عضوية النائب عزب مصطفى لأنني كنت من واجبي الحفاظ علي كرامة المجلس إذا صدرت بعض التصرفات التي تسيء للمجلس، وهنا من واجبي أن أمنع التصوير، وهذا ما فعلته حيث طلبت من المصورين مغادرة القاعة لأننى وجدت أعضاء يفتعلون مع الأسف بعض المواقف بغية تصويرها لكي تنطق بمعان غير صحيحة، ولذا طلبت خروج الصحفيين حتى لا يظل هؤلاء النواب يفتعلون تلك المواقف، وهدفي في النهاية هو الحفاظ علي كرامة المجلس، ولكن هذا كله شيء، وأما أن أصدر تعليمات للمصورين بعدم السماح بوجودهم سوى نصف ساعة فهذا لم يحدث، ولن يحدث.

وكما قلت من حق الشعب أن يعرف ماذا يفعل نوابه فكيف أمنع التصوير، ورغم أن برلمانات العالم تمنع التصوير في أثناء الجلسات فإنني أدرك جيدا أهمية التصوير داخل قاعة مجلس الشعب.

• مادام الأمر كذلك فكيف تبرر ما حدث، ومن الذى اصدر هذه التعليمات الوهمية ولمصلحة من هذا؟.. ألم تفاجأ بالقاعة، خالية من المصورين؟!

• لا أعرف فهو لغز بالفعل وقد فوجئت بالقاعة وهي خالية من المصورين لكنني لم أتصور على الإطلاق أن ذلك كان بناء على تعليقات نسبت لي، ولكنني لم أصدرها ولا أستطيع أن أقول هنا سوى أن المصورين عليهم أن يأتوا إلى القاعة ويصوروا كما يشاءون..

• وهل التصوير يكون لمدة نصف ساعة فقط؟

• ويجب علي الفور: لا بل يصورون من بداية الجلسة حتى نهايتها..

ويتهيء الحوار..

تغيب النواب

وإذا قلنا أن الدكتور سرور كان يغضب ويشور أحيانا على النقد الصحفي فيمكن القول وبكل تأكيد أنه كان ينزعج ويصفر وجهه ويشور ثورة عارمة حينما يدخل القاعة فيجدها خالية والنواب متغيّبون وقد لوح وهدد عدة مرات بإلغاء الجلسة وكانت علامات المرارة والأسى تظهر بوضوح تجاه ظاهرة تغيب النواب ولا نكون مبالغين إذا قلنا أنها ظاهرة بالفعل وفي جلسة ٧ إبريل ٢٠٠٤ حضر الدكتور سرور إلى القاعة ووجدها شبه خالية وكان أحد النواب قد قدم استقالته في هذه الجلسة التي خصصت لمناقشة موضوع الجمارك وظهر الأسى على وجه الدكتور سرور وبالفعل كان أحيانا يعود إلى مكتبه ويرفض أن يبدأ الجلسة لكن في جلسة ٢٩ مايو ٢٠٠٤ حدث العكس تماما حيث حضر النواب وامتلأت القاعة وتغيب الدكتور سرور وتساءل النواب بعد طول انتظار أين الدكتور سرور لكنه كان متغيّبا هو الآخر ثم حضر متأخرا وهمس بعض النواب كيف يطالبنا الدكتور سرور بعدم التغيب بينما هو تغيب في هذه الجلسة؟!!

وقد كان الدكتور سرور يعتلي المنصة ولم نجد أحدا من الوكيلين يتولى رئاسة المجلس إلا في مرات نادرة للغاية وحدث أن جاءت للدكتور سرور مكالمة عاجلة أثناء

الجلسة واضطر لمغادرتها ثم عاد وكان قد حل مكانة سيد راشد وعند عودته لم يسارع راشد بترك مكانه إنما بقي ونفس السيناريو تكرر مع الدكتورة آمال عثيان التي رأت إحدى الجلسات وحينما عاد سرور ظلت في مقعدها واضطر الدكتور سرور إلى الذهاب إلى القاعة ليجلس بين الأعضاء وقد سألت الدكتور سرور لماذا جلست في مقاعد الأعضاء.. هل آمال عثيان لم تشعر بقدمك؟! فأجاب قائلاً يبدو ذلك فقلت له وهل سيد راشد أيضاً لم يرك عند عودتك؟! فأجاب مبتسماً بنفس الإجابة لكن يبدو أن الوكيلين شعر كل منها بجاذبية المنصة وبريقها مما جعل من المتعذر تماماً أن يرى أي منها الدكتور سرور أو لم يرد أن يراه سوى وهو جالس في مقاعد الأعضاء.

وعادت ريمه !

وعادت ريمه إلى عاداتها القديمة.. وما حدث في جلسة أمس يدعو إلى الأسى والمرارة فقد تصورنا أو توهمنا أن المجلس الجديد سوف يختلف عن سابقه ويكون أكثر انضباطاً والتزاماً وبالفعل بدأ بجدية تسجل له وما تكاد الساعة تشير عقاربها إلى تمام الحادية عشرة إلا وتكون القاعة ممتلئة ويدخل الدكتور سرور ليعتلي المنصة مستبشراً شاكرًا الله سبحانه وتعالى أن عوضه الله عن النواب السابقين بآخرين جادين حريصين على الحضور والالتزام بالمواعيد النيابية إلا أنه يبدو أن دوام الحال من المحال فها أن انقضت أربعة أشهر من عمر الدورة إلا وانقلبت الأحوال رأساً على عقب والانضباط تحول فجأة إلى انفلتات.

يدخل الدكتور سرور القاعة وفجأة ودون سابق إنذار يجد القاعة خالية تماماً والمقاعد بلا نواب والحاضرون ثمانية عشر عضواً فقط وتعود المرارة إلى وجه الدكتور سرور بعد أن كان الارتياح والقبول والتفاؤل يكسو وجهه طوال أربعة أشهر ماضية ويتكرر سيناريو المجلس السابق حيث يهدد ويتوعد بإلغاء الجلسة ونستمتع إلى نفس الحجة السابقة أن النواب في اللجان بينما نفس هذه اللجان كانت تجتمع في بداية الدورة وبرغم ذلك كانت القاعة ممتلئة.

ويعود السؤال يطرح نفسه لماذا تغيب النواب واصابتهم عدوى إسلافهم لماذا غاب الانضباط وحل محله الانفلت لماذا يكون الالتزام دائما قصير العمر؟ هل هناك اجابة وأين نجدها هل نجدها لدى الدكتور سرور ام الحكومة أم حزب الأغلبية وهل يمكن أن يعود الالتزام مرة أخرى إلى السادة النواب على الأقل أثناء مناقشات بيان الحكومة الذي يتكرر فيه الحديث عن الفقراء والكادحين وهذا اضعف الإيمان أم أنها عدوى انتقلت بالفعل ومن المتعذر مقاومتها والتخلص منها بما جعل نواب اليوم صورة طبق الأصل من أسلافهم نواب الأمس!!

في انتظار الدكتور سرور!

الدكتور سرور غائبا!

اضطر الدكتور فحسي سرور في جلسة الأمس إلى أن يترك المنصة ويغادر القاعة ليحل مكانه وكيل المجلس سيد راشد ويتولى إدارة الجلسة وبعد دقائق معدودة يعود الدكتور سرور متجها إلى المنصة لكن سيد راشد ظل في مقعده الجديد ولم يتحرك من مكانه ولم يجد رئيس المجلس مفرأ سوى الجلوس بين الأعضاء ورشد لم يره والله أعلم. ويتدخل بعض النواب ويتطوع احداهم ليلفت نظر الوكيل، والوكيل يبق في مقعده، وأخيرا ينظر راشد إلى الدكتور سرور ويشتم أو يحاول أن يبدو مبسما ويغادر المنصة بل يغادر القاعة بأكملها ويعود سرور إلى موقعه ويقول بحزم في أثناء حديث النائب محمود الشالبي: إن مدة النائب المتحدث قد انتهت ولابد أن نكرم النظام ولا يتعدى أي ثلث الوقت المخصص له. وهذه الواقعة التي جرت التي جرت في جلسة الأمس تكررت بنفس السيلاريو ولكن طرفها الآخر كان الدكتور أسال عثمان في دورة برلمانية سابقة وجلست الوكيله وأيضا لم تتحرك، بل إنها لم تر الدكتور سرور على الإطلاق وهو عائد وبقيت وجلت جلسة واضطر أيضا الدكتور سرور إلى الجلوس بين الأعضاء. هل هي المصافاة ولا شيء سواها التي جعلت الوكيل والوكيلة غاب بصرهما عن رئيس مجلس الشعب؟! إلى هذا الحد المنصة جالية ويصعب يتغفر فرقتها والإبتعاد عنها بأي حال من الأحوال؟ وهل اصاب السيد راشد حينما غاب بصره أو غيب هكذا في جلسة الأمس؟ أم أن الدكتور سرور هو الذي اصاب بالعودة إلى المنصة وعلى الفور وبدون أي تردد؟! احزاب ونواب الأعرام

حينما نسترجع جلسات سابقة في دورات برلمانية مضت كان المشهد يتكرر حيث يدخل الدكتور سرور القاعة ويجدها خالية ويكسو الاصفرار وجهه وعلامات الأسى والمرارة تطفو وتكاد تكون محفورة بسبب تغيب النواب وعدم حضورهم ويتوعد ويهدد بإلغاء الجلسة وأحيانا يعود إلى مكتبه غاضبا نافرا مستكبرا متأذيا من هذا السلوك المنبوذ لنواب الشعب.. وقد رأينا الصورة على التقيض في جلسة الأمس، فالنواب حاضرون والقاعة ممتلئة والمقاعد ليست خاوية لكن المنصة هي الغائبة وظالما المنصة غائبة فالجلسة لا تبدأ ولن تبدأ والجميع في انتظار الدكتور سرور ساعة كاملة تمر وتظل المنصة غائبة ويتواصل انتظار

الأعضاء، أين الدكتور سرور وتظهر علامات الضيق ولا نقول الأسى على الوجوه.. أين ذهب الدكتور سرور إنه كان في زيارة طارئة عارضة خارج البلاد لكنه عاد بسلامة الله.. ما الذي دفعه إلى هذا التأخير غير المسبوق، حيث الدكتور سرور معروف عنه انضباطه والتزامه بالمواعيد.. قيل أنه ذهب لحضور إحدى الندوات مما ترتب عليه تأخره ساعة كاملة، هل هي اختناقات مرورية.. لا فالطريق دائما ممدد والإشارة خضراء دائما أمام موكب الدكتور سرور وكيف لا ينجح الدكتور سرور في التنسيق بين موعد الندوة وموعد الجلسة، وماذا يفعل رئيس مجلس الشعب في ندوات مقبلة توجه له الدعوة لحضورها هل يحضرها ويتأخر عن الجلسة وينتظره النواب.. وإذا لم تكن

ابتسم يا دكتور سرور

في جلسة الأمن القاعة خالية تماما من نوابها والنواب القليلون للغاية الذين حضروا. حضروا لكنهم لا ينتصتون ولا يريون الإصصت وتغيب النواب ظهر الشد بوضوح بالغ على وجه الدكتور سرور. فهذا الوجه كانت تكسوه الإبتسامة والتفؤل في الجلسة السابقة لكن جلسة الأمن تقلبت الأمور فيها رأسا على عقب وتحولت الإبتسامة إلى إحباط وخيبة أمل واستياء والدكتور سرور رجل عرف عنه أنه لا يستطيع أن يخطئ مشاعره.

ولماذا غاب النواب في جلسة الأمن هل لأن الجو حار للغاية أم بسبب عدم حماس النواب لقضية الجمارك المطروحة للتناقشة رغم اهبيتها أو بسبب استقالة النائب فريد حسنين وقبولها على وجه السرعة أم أن النواب غابوا لتحفظاتهم العديدة على مشروع الخطة والموازنة اللذين أقرها مجلس الشورى في آخر جلساته على وجه السرعة أم السبب هو تلك الملابس ذات الألوان الزاهية الفاقمة التي تصير تلك التفتية المستجدة على ارتدائها أم أن النواب غابوا لإحساسهم بأن الحكومة ليست على استعداد للتفريط في أي مورد حتى لو كان ذلك هذه تشجيع الصناعات الصغيرة والتخفيف عن صغار المستثمرين أم غابوا لإحساسهم بأن الغلاء مستمر والمعاناة بالية والموازنة التي سوف تأخذ طريقها إليهم لن تقدم ولن تؤخر أم غابوا لأن الدكتور عاطف عبيد أعلن بحماس في قاعة الشورى أن الحكومة ضغلت إتفاقها إلى أقصى حدود ممكنة. أم أن الغياب لأسباب أخرى..

مرة أخرى نساءل لماذا غاب النواب ونساءل الدكتور سرور كم كان عددهم في جلسة الأمن؟ وهل يستمر هذا الغياب حتى نهاية الدورة أم أن الإبتسامة العرضية يمكن أن تعود إلى وجه الدكتور سرور مرة أخرى؟ ونحن نوجه نصيحة إلى رئيس مجلس الشعب.. انظر يا دكتور سرور إلى المقاعد القليلة جدا التي يشغلها نواب ولا تنظر واحجب نظرك تماما عن تلك المقاعد الكثيرة جدا الخالية وهذا النوعي الحفاظ على الحالة الصحية والمعنوية والصيبية..

وابتسم يا دكتور سرور من فضلك!!

لنحزاب ونواب.. الأهرام

الندوة هي المسئولة وحدها

عن هذا التأخير فهل نقول إنه

الدكتور هلال الذي هو في

موقف حرج للغاية ولدواعي

الانسانية يتجه الدكتور سرور

اضطراريا إلى مساندة الرجل

في هذه المحنة ويرسل له طوق

السنجاة قبل أن يغرق..

ويدخل الدكتور سرور القاعة

وينظر النواب إلى عقارب

الساعة لم يجدوا أنه مضت

خمسون دقيقة بالتام والكمال

وهي فترة زمنية لها تكلفتها

وتمثل بلا شك مالا عاما

مهذرا أخذ فيه النواب

والموظفون مقابلا ماديا دون

عمل وهو وضع لم يحدث في برلمانات العالم الذي يقدس المواعيد المضبوطة.. ونجد الدكتور سرور يدخل القاعة دون اعتذار وكأنه أراد أن يبلغ رسالة للنواب مؤادها أنني أنتظركم مرارا وأنتم تتغيبون دون عذر واليوم يتعين عليكم انتظاري وأنا أتغيب بعذر..

نقول الدكتور سرور داخل القاعة دون اعتذار عن التأخير وكأنه ليس هناك تأخير على الإطلاق ويتخذ المجلس قراره السريع بتأجيل البت في إبطال عضوية النائب المحظوظ المبخت عزب مصطفى الذي جاء إلى المجلس فجأة تقرير طبي يفيد أنه أجرى فحوصات بالمستشفى ونجد نوابا يطالبون بعدم اتخاذ أي إجراء تجاه النائب وهو لم يتأثر للشفاء ومازال بالمستشفى، بينما نواب آخرون أكدوا أنه متعارض ويتعمد إضاعة الوقت حين فض الدورة ويستجيب سرور للمطلب الأول وربما لو لم يتأخر لما استجاب ثم نجد أن الصدام التقليدي يقع بين المنصة والنائب أيمن نور بشأن الانحرافات المصرفية في أحد البنوك ويقرأ سرور رد رئيس البنك الذي يؤكد فيه أنه لا يرسل هدايا ذهباً مثل باقي رؤساء البنوك لكنه يخصص تبرعات لمرضى السرطان فقط ويطرح رئيس المجلس اقتراحاً بتشكيل لجنة تقصي الحقائق حول انحرافات البنك التي أشار إليها النائب نور ثم يؤكد سرور أن مناقشة موضوع المونديال لن يتحدد إلا بعد ورود تقرير اللجنة بشأنها وهي أيضاً لجنة تقصي حقائق وما أكثر لجان التقصي هذه الأيام.. وكان الحقائق ضائعة وغائبة ونعود ونقول كيف لا يحضر الدكتور سرور ندوات أخرى حين أن يفرغ المجلس من مهامه الثقيلة وحتى لا يظل النواب ينتظرون ويتنظرون إلى ما لا نهاية!!



تسل تقديمه ملف مصري بطولة كأس العالم

د. سرور: أعشق كرة القدم ولعبت حارس مرمى في المرحلة الثانوية

قبل سفره إلى زيورخ لتقديم ملف مصر في بطولة كأس العالم ٢٠١٠ سأل الدكتور سرور هل لديك خبرة وإدراة بالشؤون الكروية؟ وهل لديك اهتمامات بكرة القدم مثل اهتمامات باليرلمان والشؤون التشريعية والسياسية؟

قال إن إقامة بطولة العالم في بلدنا هو تشجيع للتنمية والتقدم لأن الاستعدادات التي تجربها الدولة من أجل استقبال هذا الحدث العظيم تكفل رفع المستوى وتحسين التنمية في كثير من المجالات خاصة البنية الأساسية بالإضافة إلى العقد الاقتصادي والسياسي وراء هذا الحزب ونسوب.. الأهم

الحدث فلهذه الأهداف هو الأساس وأنا أقدم الملف وليس الهدف الرياضي فقط وأن مصر أقدم دولة في العالم عرفت كرة القدم وأن ألعاب كرة القدم متفوشة على جدران المعابد منذ ٣٧٠٠ سنة قبل الميلاد، ويضيف الدكتور سرور قائلا: إنني لعبت كرة قدم وأعشق هذه اللعبة بالفعل وكنت لعب حارسا للمرمى أثناء المرحلة الثانوية، وكنت أجمع دائما في الاحتفاظ بشيكة المرمى نظيفة وأمنع كثيرا من الكرات التي تصوب في برمي التي ربما يعجز كثير من حراس المرمى الحاليين عن صدّها!

سرور حارس مرمى!

فوجئنا بأن الدكتور سرور سوف يسافر إلى زيورخ لتقديم ملف مصر في بطولة كأس العالم ٢٠١٠ وذلك خلال شهر أكتوبر ٢٠٠٣ وما نعلمه أن الدكتور سرور لا علاقة له بكرة القدم با، عل، حد علم، أن الدكتور سرور عل، عكس، نواب كثيرين، لا يعشق، مباريات كرة القدم ولا يتابعها وكان لزاما أن أسأله عن، مرور سفره دون أن يكون له علاقة بهذه اللعبة عل، الإطلاق ففوجئت به يقول لي أنه يعشق، كرة القدم وهو ما اسمعه منه لأول مرة وقال أنه لعب حارس مرمى في المرحلة الثانوية وكان يصد الكرات الصعبة.

وطالما أن الدكتور سرور أفصح عن مهاراته الكروية فلا بد هنا أن يكون لنواب الشعب أيضا اهتمامات كروية واذكر أنه في عديد من الجلسات المسائية كنا نرى الجلسة خالية تماما لأن هناك مباراة مهمة في كرة القدم ينقلها التلفزيون على الهواء مباشرة في كأس الأمم الأوروبية بل أن هناك جلسة مسائية ألغيت لدواع كروية لأن مصر كانت تواجه إحدى الفرق الأفريقية في بطولة الأمم الأفريقية..

وفي جلسة يوم ١٨ مايو ٢٠٠٢ كان الحزن يجيم على قاعة مجلس الشعب بعد أن فاز الأهلي على الزمالك بستة أهداف وكان للنتيجة أثرها المباشر على الحالة المعنوية

للسواب الزملاكوية والذين يبدو أنهم يمثلون الأغلبية وكان في مقدمتهم بالطبع النائب مرتضى منصور وفي هذه الجلسة رأينا الوزير الشاذلي يلوح بيديه لمرتضى منصور بإصابعه الستة!!

<p>الجلسة ملغاة لدواع كروية!</p> <p>لم يجد الدكتور فحسي سرور سبيلا عن الاستجابة الفورية لهذا المطلب الجماعي من اعضاء مجلس الشعب بمختلف اقساماتهم والمطلب هو إلغاء الجلسة المسائية والسبب معروف، وهو رغبة الأعضاء في مشاهدة ومتابعة مباراة مصر والسنتال في تصفيات كأس العالم فالجلسة يمكن تأجيلها وتعويضها بينما المباراة يصعب ويتعذر التخصة بها بأي حال من الأحوال. ورغم أن الدكتور سرور ليست له اهتمامات كروية وبالتأكيد كان يرغب في أن يواصل المجلس نظر جدول أعماله المزمع المكس والإرجح أنه لن يشاهد المباراة ولا يعلم كم نقطة حصلت عليها السنتال وكم نقطة حصلت عليها المغرب، رغم هذا إلا أن رئيس مجلس الشعب لم يستطع رفض الطلب الجماعي ولم يتمسك بعقد الجلسة المسائية في موعدا ومن حظه أنه لم يفعل والا لكان قد وجد الأصوات دوت وتعللت وهزت القاعة من أجل عيون مباراة مصر والسنتال وربما كان قد حدث ما لا تحمد عيار.</p> <p>ويبدو أن النواب مهتمون بمشكلات دوائرهم وإزمات البطالة والعمالة ويبحثون ويلهثون وراء ما يمكن أن يسددهم ويرفقه عنهم بل أنهم يرون زملاء لهم كشوا إلي جوارهم بالأسس والتلقوا إلى القبور فجأة ويون سابق الذار، وأول مرة نجد المجلس يخن عن وفاة تانيين أحدهما من أبو قرقاص والآخر من شبرا يخن عن وفاتها في يومين متتايين ويقلب المجلس لرداءة الفحصة ويفق زملاها ليرثوها ومن يعلم ربما من يعلم الرثاء اليوم يتلقى الرثاء في الق والأصا بيد الله وحده لكنها الهموم التي تحاصر النواب والتي جعلت أصرارهم يتعاطم إلى هذا الحد في مشاهدة المباراة والتضحية بالجلسة ويبدو أنهم محقون تماما في مطلبهم الكروي!!</p> <p>الحزب والسواب.. الأهرام</p>	<p>حدث في الجلسة</p> <p>المرارة الكروية في مجلس الشعب</p> <p>كشلت نتيجة مباراة القمة بين قطبي الكرة المصرية عن أمر بات مؤكدا وهو أن أعضاء مجلس الشعب زملاكوية في أغلبهم والدليل واضح وضوح الشمس فالجلسة بدأت بالأسس وبدت وكأنها في سائم والوجود والحرز والمرارة تنسو وجوه الأعضاء ولم نر أحدا منهم مبتجها إلا اعدادا قليلة للغاية والقاعة صامتة ولا أحد من النواب يتحرك من مقده وسبحان مغير الأحوال تلك القاعة التي اعتننا أن نرى فيها بهرجا ومرجاء وأصواتا تتعالى وصرخات تنوى ومحاولات باسمة من الدكتور سرور لاعادة الانضباط بهذه القاعة ذاتها لم تعد في حاجة إلى من يضبط إيقاعها والنواب حزائي ومسورون ولو كانت قد وقعت كارتة في دوائرهم جميعا ومصائب داخل المناطق التي يمثلونها لو حدث ذلك لما كان حزنهم بهذا القدر ويبدو أن النواب الأهلية محدودي العدد داخل قاعة مجلس الشعب قد راعوا مشاعر زملائهم الزملاكوين الذين يمثلون أغلبية وإثماوا الصمت..</p> <p>وفي ظل هذه الأصدا دارت مناقشة كيبية لائقون متعوس سين الحظ وهو غسل الأموال وبحوال الأعضاء التركيز في المناقشات لكن يبدو أنه كان أسرا أصعبا واستعظا بالأسس فالهموم الكروية طغت على أي أنشطة ومشاركت سياسية وبرلمانية وفي بداية الجلسة يقف زكريا عزمي غاضبا معترضاً على حديث النائب طابل رئيس اللجنة الاقتصادية في القاتون المعارض ويرد عليه طابل بعف وغضب هو الآخر وكلاهما يبدو أنه مهوم بالنتيجة الكروية التي كانت بمثابة الزلزال على نواب البرلمان الزملاكوين ويقار الدكتور سرور القاعة ويترك المقعد لأول مرة هذه الدورة لتل محله الدكتور أمال عثمان وترأس هذه الجلسة الحزبية ويقف محافظ البنك المركزي يعقب على المناقشات بكلمات مقتضبة ويبدو أن المسئول عن أموال المودعين زملاكو ي هو الآخر، ويتحدث وزير العدل أيضا واجما شاردا مؤكدا أن مصر لم يضفط عليها أحد في إصدار قانون غسل الأموال..</p> <p>ويجلس النائب مرتضى منصور والظفارة الدافئة تحجب ملامحه ونفاجا بالوزير كمال الشاذلي يلتفت إليه رافعا أصابعه الست وسط عدم قبول وعدم استحسان لأول مرة من نواب الأغلبية الزملاكويين ويقول نائب زميله أننى ماألت لا أصلق على الإطلاق ما حدث ولا استوعب ما جرى والأمر يبدو وكأنه كلبوس مزعج ويرد عليه زميله متسلا هل نتحدث عن غسل الأموال ولا يرد عليه النائب سوى بانصت وتبحث الدكتور أمال عن أيك مرفوعة تطلب الحديث في القاتون العروض لكنها لا تجد ولن تجد وأيادي النواب منكسة والرويس أيضا ولا حول ولا قوة إلا بالله!!</p>
--	---

وكان هناك لوغاريتم كروى هو أن فضيحة المونديال وعدم حصول مصر على أي صوت كان لها رد فعلها السيئ، للغاية وغضب في الشارع المصري وأصبح مجلس الشعب في موقف حرج وصعب وتحدث بعض النواب عن انحرافات وإهدار للأموال وطالبوا بمناقشة هذه المهزلة على وجه السرعة واجتمعت لجنة الشباب وطالب أعضاءها بمحاسبة ومحاكمة المسؤولين وكانت هناك مطالبة بأن تعد اللجنة تقريراً عاجلاً يعرض على المجلس قبل أن تنتفض دورته البرلمانية لكن المفاجأة أنه تم فض الدورة وظل صفر المونديال معلقاً وتساءل رجل الشارع أين مجلس الشعب من صفر المونديال؟! وسألت الدكتور سرور لماذا لم يناقش مجلس الشعب هذا الموضوع المهم قبل فض دورته وأجاب أن أهم شيء في الموضوع هو الشق المالي وجهاز المحاسبات لم يرسل إلينا تقريره المالي وسألت المستشار جودت الملط رئيس جهاز المحاسبات لماذا لم ترسل التقرير المالي إلى مجلس الشعب فأجاب قاتلاً كيف أراقب ٢٢ جهة وأراقب كافة العمليات المالية التي تتعلق بهذه الجهات في تلك الفترة الوجيزة والمحصلة كانت فض الدورة البرلمانية في يوليو ٢٠٠٤ دون مناقشة صفر المونديال..

سلق القوانين

وربما الجملة التي كانت تغضب الدكتور سرور إلى أقصى حد أيضاً هي جملة سلق القوانين فهو يرفض تماماً هذا القول ويؤكد أن مجلس الشعب يناقش القوانين بتريث وتأن وتعمق لكن الواقع الذي أمامنا يكشف أن السيناريو يتكرر مع نهاية كل دورة برلمانية ويكون هناك هذا السيل من التشريعات في الوقت الضائع التي يتم إقرارها في ظل ظواهر سلبية ثابتة وهي تغيب النواب وضعف مشاركتهم وانصرافهم عن الجلسة ورفع الأيدي دون متابعة جادة كل ذلك يعنى أن هناك تشريعات تنظر على وجه السرعة وعلى نحو متعجل ومن هنا تصبح تشريعات بلا جدوى وبلا فاعلية ولم تدرس بالصورة المطلوبة. حتى مشروعي الخطة والموازنة كان الدكتور سرور يضع أحياناً حداً أقصى لعدد المتحدثين رغم أهمية فتح باب المناقشة على مصراعية لأن الأمر يتعلق بخطة

الدولة وموازنتها العامة.. بل أننا رأينا في جلسات يونيو ٢٠٠٣ مناقشات مشروعى الخطة والموازنة يتم إرجاؤها ليسناقش مشروع الجامعات الخاصة فكيف نعطى الجامعات الخاصة أولوية بينما في الجانب الآخر مشروعى الخطة والموازنة والغريب أننا بقدر ما نجد تعجلا في مناقشة بعض التشريعات نجد أن هذا يقابله بطء شديد مبالغ فيه ولا تفسير له في مناقشة تشريعات أخرى كما هو الحال في قانون البنوك للذى ضاع وقت طويل في مناقشته وإهدار الوقت في نظر مواد إجرائية ما كان لها أن تستحوذ على كل هذا الوقت والقانون تأخر إقراره ومن يعلم ربما لو كان قد تم إقراره في التوقيت الملائم لما وجدنا هذا الفساد المصري المستشري ولما هرب رجال الأعمال بالقروض ولما ضاعت على الاقتصاد المصري هذه المليارات التي لم نسترجع منها مليارا واحدا حتى الآن!

من ألقى طوق النجاة للوزير هلال؟

فوجئ أعضاء مجلس الشعب بالكتور سرور في الساعات الأخيرة من عصر هذه الدورة البرلمانية بعن بأسى ومراة بأن المجلس لن ينقش تقرير لجنة تقصي الحقائق عن صفر المونديل. وحاول الدكتور سرور أن يبرئ لجنة التقصي من أي تقصير فقال: إن اللجنة قامت بمهامها وكلفت جاهزة بتقريرها الذي يعرض على المجلس لكن التقرير المالي لم يرد من جهاز المحاسبات وقال رئيس مجلس الشعب متعجبا لا أعلم لماذا لم يرسل جهاز المحاسبات تقريره وقد أرسلنا لاستعجل هذا التقرير لكن لم يصل إلينا التقرير حتى هذه اللحظة.. وبهذه العبارات للدكتور سرور يظهر أن اللجنة التي شكلها المجلس لم يظهر من جانبها أي تقصير وهذا ما يجعلنا نتساءل هل التقصير يمكن أن يكون من جهاز المحاسبات؟ وهو جهاز تشهد له ورئيسه المستشار جوت الملط بالجدية والكفاءة وإعلاء كلمة الحق.. ما الذي حدث وماذا بعد أن وجه الدكتور لومه للجهاز بطريقته الخاصة وانقهر جهاز المحاسبات بأنه مقصر؟ وأنه مسئول عن انتهاء الدورة البرلمانية دون أن يقدم تقريره المالي وبالتالي فهو المتسبب في عدم مناقشة التقرير وهو المتسبب في ثورة النواب مقامي الاستجوابات حول صفر المونديل حيث أتهمت الفرصة لرئيس المجلس أن يلقي هذه الاستجوابات ولا يناقشها بدعوى عدم وصول التقرير المالي من جهاز المحاسبات ولماذا لم يرسل الجهاز تقريره؟! ولماذا لم يرد رئيسه على الدكتور سرور ويقع ويصدي لساورد على لسان رئيس مجلس الشعب؟! من ألقى طوق النجاة للوزير علي الدين هلال وأجبر على الاستجوابات المقدمة له حول صفر المونديل؟ نقول مرة أخرى من ألقى طوق النجاة للوزير هلال؟ هل اللقاء له الدكتور فتحي سرور أم اللقاء جهاز المحاسبات؟

أحزاب وسواب الأعرام



رسالة إلى الدكتور سرور

الدكتور أحمد فتحى سرور رئيس مجلس الشعب هل هذا معقول يا دكتور سرور.. نجعل الدور الرقابي لمجلس الشعب يمتد إلى كل موقع ونستثني البنوك لنظل بعيدة ومعفاة ومحصنة من هذه الرقابة وكان علي رأسها ريشة..

هل برلمانات العالم تكون يدها مغلولة من الرقابة على البنوك؟ كيف نجعل البنك المركزى وحده هو صاحب هذا الاختصاص بينما الاختصاص الأصيل لمجلسك الموقر؟ ألم يقدم لك نائب في الدورة السابقة استجابة عن الفساد داخل الجهاز المصرفي وقلت له أنه قدم الاستجابات متأخرا وعليه أن ينتظر حتى يجيء دوره ولكنك لم تقل له أن البنوك خارج إطار الاستجابات أي أنك كنت توافق على مثل هذا الاستجابات فلماذا ترفضه في هذه الدورة وكيف يا دكتور سرور نجتمع بين بنك منضبط وقياداته نظيفة اليد وحسنة السمعة والسلوك وبنك آخر قياداته منفلتة متحايلة تهدر المال العام لتحقيق مصالحها الشخصية؟ كيف نجتمع بين هذا وذاك ليكون كلاهما بعيدا عن رقابة مجلس الشعب؟ أليس واجبا على هذا المجلس أن يرصد الفساد ويلاحقه ويحاصره ويوجه ضرباته القاضية إليه سواء كان داخل الجهاز المصرفي أو خارجه؟ أم أن الفساد له أشكال ودرجات وهناك درجة منه أولى بمنازة يصبح وجوبيا أن تظل محصنة بعيدة عن الكرياج النيابي؟ وأي أمن اقتصادي هذا الذي نتحدث عنه وأي إساءة للجهاز المصرفي التي تجعلنا نغمض الأعين عن وقائع تحدث عنها النواب وأوردوها في استجاباتهم التي سحبوها بعد ذلك بكل حماس؟

كنا نتصور أن تفتح ذراعيك لمثل هذه الاستجابات التي تكشف الفساد والمفسدين داخل الجهاز المصرفي مثلما فعلت في استجابات البورصة الذي رفع من أسهمك وأسهم المجلس لدى الرأي العام.. كنا نتصور أن تشجع نوابك أصحاب الاستجابات على تقديمها وتسارع بالضغوط على الحكومة لتحديد موعد مبكر لنظرها وكان هذا بدوره سوف يرفع شعبيتك وشعبية المجلس إلى الحدود القصوى لدى

الرأي العام لكنتك لم تفعل ولن تفعل يا كتور سرور.. لتظل انحرافات هذا البنك الى تحدث عنه نائب الأحرار والانحرافات المصرفية الأخرى في مواقعها المختلفة مدفونة في الرمال وليظل أبطاها وفرسانها مطمئنين سألين.. لو سألنا رؤساء المجلس السابقين عن غياب أو تغييب الرقابة النيابية عن الجهاز المصرفي ماذا يقولون؟ هل يؤيد الدكتور صوفي أبو طالب هذا الاتجاه العجيب؟ وماذا يقول الدكتور رفعت المحجوب رحمه الله لو سألناه في قبره؟ لقد قضيت يا دكتور سرور أحد عشر عاما بالتهام والكمال مترعاً على منصة مجلس الشعب وحينئذ تمتد رئاستك إلى العام الثاني عشر سوف تكون هذه أعلى مدة رئاسة قضاها رئيس برلمان في منصبه على مستوى العالم كله ويبدو أن الدورة القادمة سوف تظل فيها أيضاً ثابتاً راسخاً في موقعك واعتقد أن أسعد السعداء بهذا البقاء هم قيادات الجهاز المصرفي.. وعفوا يا دكتور سرور!!

تشريعات بلا فاعلية!

ما جدوى أن تصدر التشريعات من مجلس الشعب بعد دراستها ومناقشتها تفصيلياً ثم نجد أن هذه التشريعات لم تحقق أهدافها وأغراضها ولم يشعر بها الرأي العام ولم ترفع المعاناة عن كاهل المواطن البسيط الذي صدرت تلك التشريعات من أجله؟ في هذه الحالة لابد أن نقول وبلا تردد أنها تشريعات بلا فاعلية وأن مجلس الشعب حينئذ ناقشها أهدر الجهد والوقت مادامت لم تحقق أغراضها وأنها تشريعات تحصيل حاصل وكأنها لم تكن واستغرقت مناقشتها جلسات وجلسات دون جدوى.

نعطى مثالا لذلك قانون التمويل العقاري الذي أقره مجلس الشعب منذ أكثر من عامين والذي استبشر به الشباب خيراً العلاج أزمته المستعصية في الحصول على مسكن عن طريق قروض يتيحها له البنك بضمان الشقة.. أين هذا القانون اليوم هل شعر به أحد ولماذا تأخر إصدار مذكرته التفسيرية لمدة عام كامل هل تكون مغالطين أو مبالغين لو قلنا أنه تشريع بلا فاعلية وأنه أحبط كل شاب يهول وراء المسكن وخيب آماله بعد أن كان ينتظر هذا التشريع علي أحر من الجمر؟ وصدر التشريع ومع ذلك ظل أمل

الحصول على المسكن مجرد سراب ولم نجد شابا واحدا حصل على أي قرض لتمويل مسكن المستقبل حتى هذه اللحظة!! ماذا يقول الدكتور فتحي سرور رئيس مجلس الشعب في تلك الجلسات التي أهدرت في مناقشة ما يسمى بقانون التمويل العقاري؟

عفو يا دكتور سرور

عفو يا دكتور سرور فما جرى في جلسة الأمن يؤكد أن قانون البنوك يحتاج إلى عشرين جلسة على الأقل لينتهي المجلس من مناقشته، وكان واجبا أن تستغل ويكون لك لمسكك وسباركك وممارسكك من أجل استثمار الوقت، وكما تعلم يا دكتور سرور، فالجلسات سوف تنتهي ويختم المجلس أعماله يوم الأربعاء بونينو، وما زال أمامك مشروعا الخطأ والموازنة وتخسر أن تجي مناقشات البنوك المطولة على حساب هذين المشروعين وتنتقلت الخلفات وتقفز الأسعار وكل هذا يحتاج إلى مناقشة متينة للخطأ والموازنة وأعطيهما حقهما حتى لا يتولد انطباع لدى الرأي العام بأن المجلس سلق المشروعين ويبدو أن هناك عقدة تلبس بأن ثمة تقصيرا قد حدث في الأداء والمسنولية الرقابية للمجلس تجاه الجهاز المصرفي، ولو كان هناك رغبة برلمانية حقيقية على هذا الجهاز لما سارت مناقشة مواد قانون البنوك بسرعة السلخانة دون تفرقة بين مواد اجرائية أو غير اجرائية، وأينك تعطي جرعات تشييط للنواب في أثناء المناقشات المصرفية وعفو يا دكتور سرور!

عفو يا دكتور سرور

عفو يا دكتور سرور.. لقي جلسة الأمن كنت غاضبا ووجهت عقابك لأحد النواب لأنه استحوذ على الوقت في أثناء حديثه وكنت بدعة إن النائب في مجلس العموم البريطاني أو الجمعية الوطنية الفرنسية لا يتجاوز حديث دقيقة حينما يعطي على كلمة للوزير، وإن الوزير أيضا لا يجاوز دقيقة ونصف الدقيقة. والمعارقة مرفوضة يا دكتور سرور فلنقلب في البرلمان الفرنسي أو البريطاني نسمح كلمات واضحة قاطعة من حكومته وتصريحات محددة ووعودا قابلة للتنفيذ، والنائب هناك أيضا لا يعطي من هذه المشكلات المتركة في دافترته ولا يشعر بهذا القدر من الحراج أمام من يمثلهم وليس في حاجة إلى مساحات زمنية ممتدة ومتسعة لينقل نبض الدائرة وينقل تمسيد وتوصيف المشكلات إلى قاعة البرلمان.. لك تعلم يا دكتور سرور أن نوابنا في موقف صعب للغاية ويلمس لهم كل الغر في أحاديثهم المطولة الممتدة. وعفو يا دكتور سرور!!

هذه هي الجلسة

توقيت غير ملائم

هل هذا توقيت ملائم يا دكتور سرور أنت الرجل الذي هناك إجماع عليه وهو يمثل المنصة بشفة وحسن تقدير له وحصيلته، هل الهدف هو إجهاض مناقشات مشروعي الخطأ والموازنة.. ما الذي كان يضربك يا دكتور سرور لو أجلت مناقشة الجامعات الخاصة إلى الأسبوع المقبل ولتتعم جدا أن تقرير لجنة التعليم حول هذه الجامعات قد عرض بالأمن رغم اعداده منذ عشرين لثمانين ولا أحد يعلم ماذا وراء تأجيل العاملين، كيف تجي بعد هذا وتتمسك لمناقشة التقرير الخاص بالجامعات الخاصة على الفور ولا تقبل إرجاءه أيام معدودة رغم قبولها بإرجاء سابق أمته عامين ولحين هذا كله على حسب مناقشات الخطأ والموازنة.. هل أنت راض إلى هذا الحد عن حل خطة الدولة وموازنتها يا دكتور سرور ومكان لإزالتها وينودها حتى تقار فرملة المناقشات التي لم تبدأ سوى منذ يومين فقط وتقفها وتضغ في طريقها مناقشات الجامعات الخاصة، كيف مفاجأ بأن تبدأ جلسة الأمن بمناقشات الجامعات الخاصة وليس مناقشات الموازنة وتجد الدكتور بدرأي يشرح تقريره شرحا مطولا لانهية له لم يتحدث الوزير شهاب فيقول حينه أيضا ثم تجري المناقشات بلانهية وتجد الوزيرين عثمان وحسانين بيدان جهدا في محاولة لإخفاء استيائهما وعلاسات التعجب والذهول لترسم على وجههما وبخرض عليهما متباينة قسرية لا شأن لهما بهما، ويطول انتظارهما وتجد الوزير صمتين بعد ذلك وقد نقد صبره والرجل معه كل الحق لأن الأصل هو مناقشة الموازنة ولا شيء سواه أو سكتا جميع أعضاء مجلس الشعب الحاضرين والغييبين أمن وقتنا لهم هل أصب الدكتور سرور صوف تكون أجابته معروفة وأن تختلف الاجبة لو وجهنا سؤالا إلى الوزير الشاذلي أو الوزيرين الصليرين حسانين وعثمان، ليس هناك علاج لهذا الخطأ سوى أن تمتد مناقشات الموازنة للأسبوع المقبل، وهذا أضغف الإيمان، ويبدو أن هناك حسابات خاصة تبعد كثيرا عن مدى البصر وعفو يا دكتور سرور.

أخسرأب ونسأب.. الأسماع

عفو يا دكتور سرور

علو يا دكتور سرور فللمعارضة أصابت ولها كل الحق حينما تعالت أصواتها وتبسم لها العذر لأن المرء قوى والرفاع لها وجهاتها وتصريحك الذي أطلقتَه في جلسة الأَس تون سابق أثار كان لابد أن تكون له ردود أفعاله المباشرة. لقد رأينا حالة فوران وعليان شاعت في صفوف المعارضة حينما اعتنت على الملا أثناء الجلسة أن الخطأ لن يتحدث فيها سوى اعداد محدودة حلقا على وقت المجلس وعدم اِداره..

فأي اِدار هذا يا دكتور سرور الذي يحدث حينما يتحدث النواب في خطة الدولة وموازنتها وأي موضوع يحظى بالأولوية ويحصل موقعه ومكانته عن جدارة على رأس القائمة أن لم تكن هذه الأولوية لموازنة الدولة وخطتها ويسادَ لبرر يا دكتور سرور أنك على مدى السنوات التسع أو العشر لست أبري كنت تعرض دائما على الإعلان على أن تعطى الكلمة في مناقشات مشروعي الخطة والموازنة لكبر قدر من الثواب ثم تتراجع عن هذا المنهج وتتحول مائة وثلاثين درجة وتعلن في جلسة الأَس ما هو على نقض ما سبق أن التهجته وتبعته على مدى السنوات العشر بأكملها...

هل نقول أنك نرى أن خطة الدولة وموازنتها عن هذا العام المالي الحالي محكمة ومعتقة وخالية من الثغرات وبالتالي لا مجال للحفاظ عليها أو الحديث بشأنها ما يستوجب ضبط المناقشات لم أنك أريد أن تقدم خدمة العمل كله للحكومة أصلا بالمثل القائل اليب اللي يجيك منه الريح بدلا من دوامات الحديث بيان الاعتماد للتعليم غير كاف واعتمادات الصحة تحتاج المزيد وما إلى ذلك ومن أجل ألا ينتهي السيناريو بالإضطرار إلى اعتمادات إضافية قد لا تستطيع الحكومة الاستجابة لها ومن هنا جاء تصريحك المجافى بجلسة الأَس...

وإذا قلنا أن جدول المجلس مزيجهم فهل الإيدي أن تكلف الخدمات لينتو لك الذي الرأى العام انطباع حقيقي بيان مجلس الشعب يؤدي مهامه الرقابية والتشريعية بنجاح ويؤكد جدارته بسلطة المويطن فيه أم الإيدي هو تهجيم مناقشات الخطة والموازنة لمناقشة موضوعات أخرى. وأي موضوعات هذه التي تتخذ موقفا متقلبا عن خطة الدول؟

إيتك لم تقل هذا التصريح في جلسة الأَس أو ليتك تتراجع عنه وتعطى مناقشات الخطة كلها الذي اعتك أن تعطيه لها دواماً طوال رئاستك واعتلاكك للمنصة أو ليتنا نكون قد أخطأنا في فهم هذا التصريح مثما أخطأنا في فهم تصريحك السابق حول ز عامة المعارضة.

وعفو يا دكتور سرور !!

أحزاب ونواب.. الأهرام

الدكتور سرور

بين الانحياز والمساندة!

من حق الدكتور سرور أن يساند الحكومة لكن ليس من حقه أن ينحاز لها والدكتور سرور في موقف صعب هذه الأيام ومهمته شاقة والعبء ثقل فالهجوم على الحكومة في أثناء الجلسة لا يتوقف ونواب الأغلبية أنفسهم في أحيان عديدة يتأهبسون ويسابقون نواب المعارضة في الحديث عن أزمة رغيف الخبز وارتفاع الأسعار والدين الداخلي ومسألة المعليات والأخيرة الفاسدة والنفارت المنهارة ومشاكل المصريين في الخارج وما إلى ذلك..

وليس مطلوباً من الدكتور سرور أن يتلق الأوباب أسلم هجوم النواب على الحكومة ولو فعل يكون خطفاً والرجل لا يفعل ذلك وبالتالي فهو ليس منحازاً لكنه مساند للحكومة في أوقات حرجية وعصبية ومساند بطرق غير مباشرة وزراء عديدين حينما يتعرضون لهجوم نوابي بضعبهم في مازق يصعب الخروج منه أي أن الدكتور سرور يكون في أحيان عديدة طرق نجاة للحكومة ولو لا وجود الخطي لكأن الموقف متزماً واحداً ما لا تحمد عقباؤه، وسرة أخرى نقول من حق رئيس مجلس الشعب أن يكون مسانداً لكن ليس من حقه أبداً أن يكون منحازاً.

عفو يا دكتور سرور

ما هذا يا دكتور سرور الذي يجري تحت قبة مجلس الشعب؟ من الذي يفرق ويوبيك ويوقفك حينما تبدأ الجلسة بالقولون الملحية الفكرية الذي يستحوذ على وقت الجلسة بأكمله ثم في الوقت الضائع وبعد فوات الأوان وفي تمام الساعة الثانية تكرر البدء في مناقشة بيان الحكومة..

ألم يكن في امكانك أنت رئيس مجلس الشعب إن تسير في اتجاه عكسي وتضع مناقشات بيان الحكومة في المقدمة وهي المناقشات الجماهيرية الحية التي ينتظرها رجل الشارع يشفق؟ هل المطلوب والمستهدف هو أن تصبح هذه المناقشات باردة فائرة بلا مضمون ولا طعم حينما يتم طرحها كما حدث بالأس إلى ذيل القائمة..

لذلك نعلم يا دكتور سرور أن مناقشات بيان الحكومة في دورات برلمانية سابقة كان ينتظرها الرأي العام وكانت تأخذ نصيبها وكانت محل اهتمام كافة الأنظار إلى قداً بها نصيب مناقشات مقضويا عليها سببة الحظ يتعظم الإصرار على تهجينها والتعظيم عليها لذلك تجد حسبتك في هذا الأمر وعفو يا دكتور سرور!

هل أخطأ الدكتور سرور؟

الدكتور فتحي سرور رئيس مجلس الشعب قرر ألا يتجاوز عدد المتحدثين في مشروعى الخطة والموازنة مائة نائب فقط لا غير، وقد يرى عدد كبير من النواب أن هذا الرقم متواضع وقد يكون متواضعا للغاية من وجهة نظر البعض حيث هناك نواب لا يتحدثون على مدى الدورة البرلمانية بأكملها سوى في مشروعى الخطة والموازنة بينما نواب آخرون يمكنهم التوضيح بأي حديث وفي أي قضية ويمكنهم أن يتنازلوا عن حقهم في الحديث بصورة أو بأخرى لكنهم لا يستطيعون على الإطلاق التفريط في حقهم الأصيل في الحديث في مشروعى الخطة العامة والموازنة.

والسؤال الذى يطرح نفسه: هل أخطأ الدكتور سرور حينما اتخذ هذا القرار وما الذى كان يضيره لو كان رقم المائة يصبح مائتين أو مائتين وخمسين؟ خاصة أن عدد طالبي الكلمة في الموازنة والخطة لن يقل بأي حال من الأحوال عن ثلثائة نائب وهو ما جرى عليه العرف البرلماني، وقد كنا نرى في مناقشات الخطة، بالمجلس السابق أن الفرصة سانحة ومتاحة أمام كل نائب يريد أن يتحدث في الخطة، فبماذا نبرر هذا التحول مع المجلس الوليد والنواب الجدد.. هل لأن الجدد ليس لديهم الكثير ليضيفوه وأنهم لن يقولوا جديدا وأنه أراد أن يحجم التكرار ويضيق بقدر المستطاع من مساحته، هل نقول أن المائة نائب المتحدثين هم وحدهم الذين يمكن أن يتحدثوا بجدية وموضوعية في مشروعى الخطة والموازنة وإن ما زاد عنهم سوف يكون مجرد تكرار يمل إهدارا صارخا لوقت المجلس خاصة أن المجلس في انتظار عديد من التشريعات المهمة وربما أراد الدكتور سرور أن يسجل للمجلس الجديد رصيда مشرفا من الانجازات التشريعية والرقابية وهذا يتطلب أن تكون الدورة حافلة بأنشطة مختلفة وعديدة ولا تكون مقصورة على مجرد إقرار بيان الحكومة ثم بعدها مباشرة إقرار مشروعى الخطة والموازنة بها قد يبدو أمام الرأي العام أن دور المجلس أصبح ينصب فقط على إقرار الخطة والبيان الحكومي دون سواهما وأن هاتين المهمتين فقط تمثلان وحدهما عمل مجلس الشعب بأكمله.

سألت الدكتور سرور عن هذا القرار بأن يتحدث في الخطة مائة نائب فقط وإمكانية إعادة النظر فيه أو التراجع عنه.

أجاب الدكتور سرور على الفور ويصرار قائلاً: لن أراجع فأنا مهمتي الرئيسية الحفاظ على وقت المجلس وحايته من الإهدار ولا أتصور أبداً أن الأمر يستوجب أن يتحدث في مشروعي الخطة والموازنة ثلاثمائة نائب مثلاً ولا أتصور أن يتحدث في هذا الموضوع غالبية النواب لأنه لو كان الأمر كذلك فهاذا يفعل النواب في اللجان المختصة أليس واجبا أن تجرى هذه المناقشات جميعها داخل اللجنة ولو حدث ذلك بالفعل فما ضرورة أن يتعاطم الإصرار في أن يتمسك هذا أو ذاك بالكلمة ليكرر ما سبق أن قاله داخل اللجنة المختصة؟

ويضيف الدكتور سرور قائلاً: أن أغلب برلمانات العالم تجرى المناقشات فيها داخل اللجان وما يجري في قاعة المجلس يكون مجرد إقرار ما تم الاتفاق عليه والوصول إليه داخل اللجنة، وفي الكونجرس الأمريكي مثلاً نجد أن الخطة العامة تناقش تفصيلاً داخل اللجنة ويقول فيها النواب ما يشاءون وحينها تنتقل الخطة إلى قاعة البرلمان يختلف الأمر تماماً وتكون المناقشات في أضيق الحدود وقد يقتصر الأمر على مجرد الإقرار والموافقة.

قلت للدكتور سرور: إذا كان الأمر كذلك فلماذا يصبر النائب على الحديث داخل قاعة المجلس ولماذا لا تنتهج نفس المنهج المتبع في برلمانات العالم ويكون الأصل هو الحديث في اللجنة؟ وما هو دور اللجان إذن إذا لم يكن الحديث الأساسي داخلها وما جدوى وجودها إذا كان النائب يتمسك بتكرار ما قاله داخلها بصورة طبق الأصل داخل قاعة المجلس؟

ويجيب الدكتور سرور: بصراحة لا بد أن يكون دور اللجان أكثر فعالية ولا بد أن يدرك النائب أن حديثه في اللجنة كاف ومؤثر وليس مقبولا أن يكرر النائب نفسه ويعيد ما قاله في اللجنة مرة أخرى بالقاعة ومن هنا فقد اتخذت قرارى بأن يكون الحد

الأقصى للمتحدثين في الخطبة مائة نائب وأنا لست على استعداد إطلاقاً لأضيق ما بقي من عمر الدورة البرلمانية في مناقشات الخطبة وكل من يريد الحديث فعليه أن يتحدث في اللجنة ولن أقول أن التلفزيون عنصر أساسي وراء التكاليف على الحديث في الجلسات بل سوف أقول أن كل نائب عليه أن يراجع نفسه ويتجنب التكرار ويهم بفاعلية في الحفاظ على وقت المجلس وعدم إهداره حتى نتعاون جميعاً من أجل تحقيق الدورة لقائمة تمتلئ بالإنجازات ولا يكون عملنا مقصوراً على إقرار بيان الحكومة والخطبة.

ويختتم الدكتور سرور حديثه قائلاً: أنني لن أسمح بأن تستحوذ مناقشات الخطبة والموازنة على ما بقي من عمر الدورة البرلمانية وسوف أحرص على أن تنال التشريعات التي تحال إلينا من الحكومة في الفترة الباقية القادمة نصيبها من الاهتمام دون أن تجيء مناقشات الخطبة على حسابها ومن أجل هذا فسوف يتحدث في مشروعي الخطبة مائة نائب فقط من الأغلبية والمعارضة ودون أي زيادة.

هذه الظواهر السلبية... هل تتكرر؟!

إنها بالفعل ظواهر سلبية ارتبطت بمجلس الشعب الراحل وأساءت إلى نوابه وولدت انطباعاً لدى الرأي العام ليس في صالح المجلس ونوابه وبالتالي أصبح التطلع إلى مجلس شعب جديد تخفى منه إلى غير رجعة هذه الظواهر.

لم يعد هناك خلاف على أن ظاهرة تزويغ النواب وغيابهم المستمر عن الجلسات ووجود القاعة في أغلب الأحيان خالية من نوابها أصبحت تمثل سمة مميزة لهذا المجلس الراحل وقد كان أمراً متوقعاً بل مرجحاً أن يدخل الدكتور سرور إلى القاعة في الموعد المحدد للجلسة فلا يجد نواباً، وكم من مرة رأينا الرجل يصفر وجهه وتبدو علامات الأسى والمرارة وخيبة الأمل عليه والسبب معروف وهو أن السادة النواب غائبون أو مزوغون والقاعة خالية تبحث عن نوابها ونجد رئيس المجلس يبذل مساعيه لجذب النواب من أي مكان ويهدد ويتوعد، ومرة نجده يقول: سوف ألغى الجلسة إذا حدث هذا المشهد مرة أخرى لنجد المشهد يتكرر مرات ومرات ومرة أخرى نجده يعود إلى

مكتبه على أمل العودة إلى القاعة حينما تمتلئ بالنواب لكن يبقى الوضع كما هو عليه ونجد الأمين العام سامى مهران يحاول أن يخفف من مرارة وحدة الموقف فنجد من حوله يقولون أن النواب في اللجان أو في البهو الفرعوني بينما الواقع يكشف أن كليهما خال مثل قاعة المجلس تماما ولا نواب في اللجان ولا نواب في البهو لكنهم خارج جدران المجلس.. أين.. الله وحده أعلم ويظل الواقع المرير يتحدث عن نفسه بأعلى صوت وهو أن النواب غائبون ومتغيبون.

ولعل الظاهرة الثانية التي أساءت بشدة أيضا إلى مجلسنا الراحل ونأمل ألا يكون لها مكان في المجلس الجديد هي الانصراف عن الجلسة فكما أن هناك نوابا غائبون يوجد أيضا نواب حاضرون لكن حضورهم تحصيل حاصل وكأنه لم يكن فإما أن نجد النائب نائما بل مستغرقا في النوم أثناء الجلسة وإما أن نجده صامتا ومحجبا عن أية مشاركة جادة وكأنه يحضر لمجرد توقيع اسمه في كشوف الحضور والانصراف ليصبح له أحقية في بدل الجلسات وأما أن يكون النائب منصرفا عن الجلسة في صورة الحديث مع زميل مجاور له وهو حديث بلا نهاية وكلاهما لا علاقة له علي الإطلاق بما يدور داخل القاعة ولا علاقة له بالقضية المطروحة ولا تعنيه المشاركة فيها بالرأي.

وقد تكون السلبية الثالثة أيضا وجود نواب في هذا المجلس الراحل لا عمل لهم تحت القبة سوى التصفيق ورفع الأيدي بالموافقة وقد يكون النائب في الحاليتين لا يعلم على أي شيء يرفع يده بل يرفعها لمجرد الطرح للتصويت، وعلينا هنا أن نتساءل كم نائبا رفع يده على مشروع قانون بعد أن قرأ نصوصه بالصورة الواجبة وكم نائبا رفع يده بالموافقة علي مشروع الموازنة مثلا بعد أن قرأه ومحضه وعلم فلسفته ومضمونه؟!

وقد نجد من يبرر هذه السلبيات بسلبيات أخرى فمثلا النواب الغائبون يبررون غيابهم بأنهم يلاحقون الوزراء لتوقيع طلبات أهالي الدائرة والنائب يشكو من صعوبة باللغة في الحصول على موعد مع الوزير، والنواب يتهمون الوزراء بأن أبوابهم دائما مغلقة ومن هنا يبررون تغييبهم بأنه غياب له ما يبرره ومرجعه الوزراء وليس النائب

نفسه، ونحن بدورنا نتساءل: هل نظلم الوزراء بالفعل لو قلنا أنهم هم المسئول الأول عن غياب النواب وعدم حضورهم للجلسات؟ ونفس الأمر ينطبق على سلبية أخرى تعلن دائها عن نفسها ونراها صورة مكررة لا تخلو منها أي جلسة سابقة لمجلس الشعب الراحل وهي التفاف النواب وتكديسهم حول الوزراء أثناء الجلسة وهي صورة تنسئ إلى المجلس وهي أيضا كانت محل استفزاز لرئيس المجلس وكم من مرة رأينا الدكتور سرور علي غير عادته يعلو صوته ويهدد ويتوعد النواب الذين تركوا الجلسة والتفوا حول الوزراء داخل القاعة وهي صورة ينفرد بها برلماننا بين كافة برلمانات العالم والنائب أيضا يبرر ذلك قائلا: لو كنت أجد سهولة في لقاء الوزير وتوقيع الطلبات التي في حقيبتي لما لجأت مضطرا إلى ملاحقة الوزير أثناء الجلسة..

أنها صورة سلبية أساءت إلى مجلس الشعب الراحل ونأمل في أن تختفى تماما من قاعة مجلس الشعب الجديد وهو أمر مرجح طالما أنه مجلس أكثر صلاحية وأكثر انضباطا!!

في مناقشات بيان الحكومة..

الصمت من ذهب!

ماذا أصاب نواب الشعب؟ إنهم مهمومون ومكتئبون ولا نكون مبالغين أو مغالطين لو قلنا إن الاكتئاب في مجلس الشعب أصبح ينتشر كالأورام السرطانية وتنقل عدواه داخل القاعة واللجان والغرف المغلقة وغير المغلقة.. ولا نكون مغالطين أيضا لو قلنا إن الابتسامة غابت تماما عن وجوه النواب وأصبحنا نرى النائب اليوم متشائما مكفها غاضبا وربما ساخطا بعد أن كان بالأمس متفائلا مستبشرا..

وليت الأمر يتوقف عند هذا الحد لكن يبدو أن هذا الغضب النبائي وهذا الاكتئاب جعل النواب أكثر عصبية وبالتالي اتسم الصدام والتراشق بين النواب بصرف النظر عن انتهاءاتهم الحزبية والسياسية ولا نجد جلسة واحدة اليوم تعقد تحت قبة

البرلمان وإلا ويحدث خلالها أكثر من صدام وأصوات تعلو من هنا وهناك وتشنجات.. والمنصة تظل حائرة تبذل جهودا ومساءعى لتهديئة الأحوال وإزالة الخلاف.. بل إن الدكتور فتحى سرور نفسه في أحيان كثيرة يفقد صبره وسعة صدره والهدوء الذى يتحل به ويتحول فجأة إلى شخص آخر تماما ويضطر إلى أن يصطدم هو الآخر ببعض الأعضاء وربما بعض الوزراء وهذا رأينا بالفعل أمام أعيننا.. بل نقول أيضا إن الوزير كمال الشاذلي الذى يتميز بأن له إجابات جاهزة في أغلب الأحيان وتعليقات وتعقيبات فورية ومنطقية يعيد بموجيها وعن طريقها ضبط الإيقاع داخل القاعة، نجد الشاذلي اليوم فقد كثيرا من حماسه في تلك التعقيبات..

نعود ونقول: لماذا هذا التحول الذى اقترن بأداء نواب الشعب وربما اقترن بأداء المنصة والوزراء أيضا؟ هل تكون الإجابة ممثلة في المذابح التى تجرى هنا وهناك على يد السفاح ومصاص الدماء رئيس الوزراء الإسرائيلي والذي يبدو أن محاكمته محظورة وفقا لعرف المجتمع الدولي المتحضر؟ هل النواب مكتئبون لأنهم اكتشفوا أن القول داخل قاعة البرلمان لا جدوى منه على الإطلاق ولن يؤدي أبدا إلى إيقاف هذه المجازر والمذابح التى فاقت كل استيعاب أو كل تصور؟

أم أن هذا التحول مرجعه أن نواب الشعب اكتشفوا بل أصبحوا على يقين بأن هناك حقيقة مؤكدة مؤداها أن الصمت أصبح بالفعل من ذهب مادامت الأحاديث والانفعالات النيابية والمطالبات المتتالية والأصوات البرلمانية التى تعلو إلى درجاتها القصوى هذا كله أثبت التجارب والسوابق عدم جدواه، وبالتالي يصبح الصمت من ذهب ولا شيء سوى الصمت!!

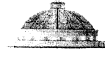
كم من نواب تحدثوا مرات ومرات وبع صوتهم في مناقشات بيان الحكومة وطالبوا بمطالب ملحة وعاجلة ولا تحتل تأجيلا أو ترحيلا وبلغت انفعالاتهم درجة الغليان فما هو مصير هذا كله؟ لا شيء وما هو حصاد هذه المطالبات؟ هل هناك استجابات؟ الواقع المرير يكشف أن الاستجابات من جانب الحكومة تكون في أضيق

حدودها والمضابط هي خير شاهد وخير دليل على ذلك فما قاله النائب في بيان الحكومة منذ عامين أو ثلاثة هو نفسه الذي قاله العام الماضي لم يتغير منه شيء وهو ما يعنى أن الازمات قائمة كما هي وتبقى دون حل أو علاج ويبقى الوضع كما هو عليه ويصبح موقف النائب حرجا للغاية أمام أهالي دائرته فما يطالب به ويلج عليه لا يلقى أي قبول أو استجابة فيصاب بالاكتئاب ويكتشف بالفعل أن الصمت من ذهب مادام القول لا جدوى منه..

لننظر إلى مناقشات بيان الحكومة التي بدأت وتحدث فيها قدر قليل من نواب الشعب ويأتي الدور على الأغلبية العظمى من النواب ما الذي قيل ويقال لم يسبق قوله في جلسات ودورات مضت وانقضت؟ لنسأل نائبا واحدا يتحدث في بيان الحكومة عن شيء واحد يقوله ويتطرق إليه لم يسبق له قوله.. لو نظرنا مثلا إلى ما ورد على لسان ممثل الوفد منير فخرى عبد النور ولانصاف الرجل فإنه أجاد في حديثه وحاول بقدر استطاعته توصيف المشاكل والأزمات الحالية التي تورق النائب والمواطن المصري علي حد سواء، لكن ومع تسليمنا بهذا كله ما هو الجديد فيها قاله؟ كذلك حديث ممثل الأغلبية حسين مجاوركم تبلغ مساحة التكرار فيها ورد علي لسانه أثناء حديثه في بيان الحكومة، وكم تبلغ نسبة الإضافة عما ورد علي لسان زميله ممثل الأغلبية في الدورة الماضية؟ ماذا يقول نواب الشعب في بيان الحكومة؟ ليسال كل نائب نفسه هل هو يتحدث في البيان لمجرد تحصيل حاصل أم يريد أن يكون حديثه مؤثرا؟ ليسأل كل نائب نفسه ما هو الجديد في حديثه هذه الدورة عن الدورة الماضية وكم تبلغ مساحة التكرار ثم يسأل النائب نفسه بعد ذلك هل الصمت أجدى من القول مادام الحديث مجرد تكرار في تكرار؟

لو قلنا إن حادث قطار الموت سبقتة مطالبات ومطالبات من نواب الصعيد لضرورة زيادة الاعتمادات وتطوير العربات ودعم المرفق فإذا حدث بعد ذلك كله؟ ألم تقع المسألة وبعد وقوعها تحدث النواب وتعالى صراخهم وأحضر واحد منهم الكفن

وتقرر إحالة الموضوع إلى لجنة تقصى حقائق أعرب رئيس الوزراء استعدادة لحضور اجتماعاتها بالكامل فإذا بنا بعد هذا كله نفاجأ بوقوع حادث آخر خرج فيه القطار عن القضبان وسقط في الرياح لكن ركابه لم يمتزقوا هذه المرة من لطف الله سبحانه وتعالى، فهل نحن مازلنا في حاجة إلى حديث لنواب الشعب عن سوء حالة القطارات ورعونة قيادات هذا المرفق وتراخي العاملين به.. هل نحن في حاجة إلى الحديث عن أزمة البطالة وردود أفعالها المفجعة داخل كل دائرة لدرجة جعلت النائب ربما يخشى التجول داخل الدائرة من عواقب قد تحدث هنا أو هناك؟ هل النواب في حاجة إلى الحديث عن سوء حالة المرافق وتعطيل مشروعات عديدة وعيوب فنية في مشروعات أخرى؟ هل هم في حاجة إلى خطورة حالة العقارات القديمة والحديثة أيضا التي أهملت صيانتها والمحصلة أن بعضها سوف ينهار حتما على رؤوس ساكنيها؟ هل النواب في حاجة إلى الحديث عن تدهور صادراتنا وهوس وارداتنا وانهيار قيمة الجنيه؟

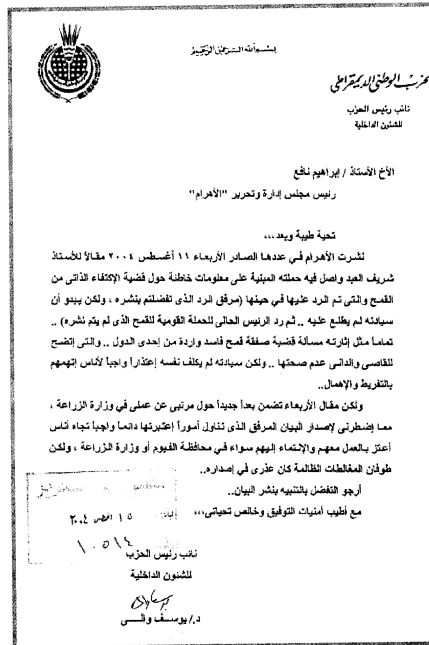


لو قلنا أن هناك لوغاريتمات تتصل بالفترة التي قضاها والى متربعا على المقعد الوزاري داخل قطاع الزراعة فلا بد أن نتحدث ونتطرق لقضية القمح لكن يسبق ذلك قضية أخرى قامت لها الدنيا ولم تقعد وهي قضية المبيدات المسرطنة..

فقد أجريت حديثا مع وزير الزراعة الحالى أحمد الليثى وأكد لي أن مصر تسلل إليها كميات من المبيدات التى فقدت صلاحيتها وأن ذلك حدث بعد إلغاء لجنة فحص المبيدات عام ٩٩م وأن تسلل هذه الكميات من المبيدات غير الصالحة جاء من أجل أصحاب المصالح حيث يستوردون هذه المبيدات بأسعار رخيصة للغاية لعدم صلاحيتها ويبيعونها في الداخل بأسعار مرتفعة على أنها مبيدات سليمة ويحققون ثروات هائلة..

كان هذا هو كلام الوزير الليثى في حوارى معه وعلى جانب آخر كانت هناك تصريحات لها خطورتها على لسان مسئولين ذلك داخل لجنة الصحة بمجلس الشعب قالوا أن هذه المبيدات تتسلل إلى البلاد منذ عام ١٩٩٩م وأنها تصيب المواطن بالسرطان والعجز الجنسي وقال أحد أساتذة الكيمياء واسمه زيدان بأنه فصل من عضوية لجنة المبيدات لأنه اعترض وحذر من وجود مبيدات غير صالحة لها خطورتها البالغة واستقال عدد من أعضاء لجنة المبيدات لأنهم رفضوا دخول كميات من المبيدات تبين عدم صلاحيتها بعد تحليلها ثم قام يوسف والى بإلغاء لجنة المبيدات عام ١٩٩٩م وأصبحت المبيدات تدخل البلاد دون ضابط أو رابط.. لماذا ألغى ولي هذه اللجنة ولمصلحة من ألغيت؟





صورة من المذكرة التي أرسلها الدكتور والي إلى رئيس التحرير يتهمني فيها بمهاجمة

لن نوجه اليوم

سرور
أم
عبيد؟

أوشكت الدورة
البرلمانية على نهايتها
وربما ما يميز هذه
الدورة أن الحكومة لم
تعل كالمعتاد.

كم من التشريعات المتراكمة في الوقت الضائع وفي
الأيام وربما الساعات الأخيرة من عمر الدورة ليجري
تمريرها أو مسلقها فإن تشريعات الوقت الضائع لهذا
أخفت هذه الدورة؟ هل لأن الحكومة لم يعد لديها ما تقدم
به أم أن الدكتور سرور رفض صراحة وعلاية أن تتحل
إليه تشريعات في نهاية الدورة حتى لا يواجه له النقد
والدوم بأن مجلسه أصبح متخصصا في سلق القوانين؟
والأول أن هذه الدورة لم يتم فيها سلق القوانين على
عكس الدورات السابقة جميعها فلماذا أن تتسائل على
الجناب الآخر: ولين التشريعات المهمة التي كان ينتظرها
الرأي العام بشغف؟ أين قانون منع الاختلاس وقانون البناء
الموحد وقانون تصد الشاغين وقانون الضرائب على
الدخل وقانون العلاقة بين المالك والمستأجر وحماية
المستهلك؟

ولمصلحة من يغيب قانون منع الاختلاس الذي وعدت
الحكومة بتوقيده وهو قانون يفي كل من رئيس مجلس
الشعب ورئيس الحكومة أيضا مدى أهميته؟ ولين نوجه
اليوم هل لرئيس الوزراء لأنه لم يتكلم به أم لرئيس مجلس
الشعب لأنه لم يلزم الحكومة بتوقيده؟ وكذلك قانون البناء
الموحد والتصديق الشاغلين الذي نوات التصريحات
والتكديرات بالتقدم بها عقب كثرة عبارة الموت بمدينة
نصر ومن أجل الحفاظ على ثروتنا العقارية ومع ذلك
مسوف تنقضي الدورة دون أن يظهر أي أثر لهذه
التشريعات المهمة حيصة الأراج.. أين هذه التشريعات،
ولماذا لم تدرج في جدول أعمال المجلس قبل فسخ الدورة
ولين نوجه اليوم على حجبهم وغيبهم هل توجهه لرئيس
الوزراء أم لرئيس مجلس الشعب؟

أحزاب ونواب.. الأهرام

اثنان وعشرون عاما بالتمام والكمال
قضاها الدكتور والي وزيراً للزراعة كما شغل
موقعه كأمين عام لحزب الأغلبية لفترة مقاربة
ولا أحد ينكر أن والي استطاع خلال هذا الرقم
القياسي أيضا الذي نافس به الدكتور سرور
خلال هذه الفترة نجح في انتزاع ثقة نواب
الشعب وحظى بشعبية جارفة ولا أحد يعلم
هل الشعبية مرجعها أنه حقق نجاحا في قطاع
الزراعة أم نجاحا على مستوى أمانة الحزب..
وإذا كنا نقول أن والي يمثل لوغاريتما فإننا نعني
بذلك شيئا محددا وهو سوء اختياره لمعاونيه
ومرءوسيه رغم أن الجميع يشهد له بنظافة اليد
وحسن السمعة والعمل الجاد وهناك من يؤكد
أنه لم يكن يقبض مرتبه ويتنازل عنه وهناك
أقاويل أيضا بأنه تبرع بمكافأته البرلمانية منذ أن
خطت قدماه داخل قاعة مجلس الشعب وأنه
تبرع بها لمشروعات خيرية واعتقد أنها أقاويل
تمثل حقيقة لكن علي الجانب الآخر لماذا لم ينتق
والي مساعديه.. لماذا لم يكن لهؤلاء المعاوين
نفس الصفات؟ لماذا حامت حولهم الشبهات؟
لماذا وجهت الادانة إلى هذا وذاك ممن كانوا

أذرع يمني ليوسف والي؟ وإذا قلنا ان والي نجح في سياساته الزراعية فلماذا لم ينتج في
تحقيق الاكتفاء الذاتي للقمح خلال سبع سنوات كما أعلن في مجلس الشعب مرارا وبأذا

نبرر أن الوزير الجديد أحمد الليثي أعلن أن هناك دراسات يمكن أن ترفع إنتاجية فدان القمح من ١٦ إلى ٢٥ أردب وبدأنا بالفعل نرى إنتاجية الفدان من القمح ترتفع في عهد الليثي.. لقد التقيت بالوزير الليثي حينما شغل منصبه وانتقل من موقعه كمحافظ للبحيرة إلى منصبه الجديد كوزير للزراعة ولم يكن الرجل راضيا علي الإطلاق عن عناصر أقدامها ثابتة داخل هذا القطاع وكان يرى أن الأمر يقتضي عمليات تطهير وتنقيح والاستعانة بعناصر أخرى يتوفر لديها الانضباط والجدية وأيضا الحرص علي المال العام.. وقد أكد لي الوزير الليثي في حديث أجرته معه أن القمح يمكن أن نرفع إنتاجيته وأن دراسات عديدة يمكن عن طريقها تحقيق هذا الهدف واعتقد أن الوزير الليثي ليس مغالطا أو مبالغافيا يقول فلماذا إذن لم نحقق الاكتفاء الذاتي في عهد والي أو نقترّب منه ولماذا كان والي بعيدا عن الصحفيين باستثناء عدد محدود للغاية من الصحفيين أو الصحفيات وهل صحيح أن هناك أراض زراعية حصل عليها هذا أو هذه دون أية معايير؟ هل كان لوالي معايير في توزيع الأراضي الزراعية؟ هل خصص أراض لبعض دون وجه حق؟ إن هذا كله سوف تكشفه الأيام وقد كتبت عن حكاية والي والقمح وأرسلت لوالي عدة رسائل وفوجئت أن الرجل رغم أنني لم أدخل وزارة الزراعة طوال حياته سوى في عهد الليثي ولا أعلم سبب ذلك بالطبع ربما لأنه كما أشرت كان له اختياره الخاص فوجئت به يرسل خطابا إلى رئيس التحرير إبراهيم نافع يشكو له بأني اعتدت أن أهاجمه وأشن حملات ضده وطلب مني رئيس التحرير أن أتوقف عن الحملة ولا تعرض للدكتور والي رغم أنني كل ما يمني هو أن تتضح الحقيقة في قضية القمح الذي أدى غياب الاكتفاء الذاتي والزيادة المفرقة في وارداتنا القمحية إلى هذا العذاب اليومي للمواطن الكادح في طوابير الخبز وليت الدكتور والي يقف في أحد هذه الطوابير ليدرك نتائج إخفاقنا في الوصول إلى الاكتفاء الذاتي الذي صرح في مجلس الشعب بأنه سوف يتحقق خلال سبع سنوات ومرت السنوات السبع بالطبع دون أن يتحقق شيء وقد كتبت حكاية والي والقمح في صفحة أحزاب ونواب

بالأهرام وفي ضوء ما تلقينته من معلومات من الوزير الليثي عند إجراء حديثي معه وقد أكد في الحديث أن هناك فسادا مستشرياً في هذا القطاع وهناك توزيع في الأراضي الزراعية لا تحكمه أية معايير وهناك دراسات لو تم تطبيقها لأمكن التوصل إلى الاكتفاء الذاتي من القمح.. فوجئت بعد أن أرسل والي شكواه يتهمني فيها بأني اعتدت الهجوم عليه بنقلي من رئاسة القسم البرلماني إلى الدسك المركزي ويبدو أن الدكتور والي قد نجح بالفعل في أن يطيح بي بعيداً عن موقعي الصحفي في الأهرام حتى اتوقف عن شطحاتي ونجاذباتي للخطوط الحمراء والمؤكد أن المقالات لن تتوقف عن واردات القمح مثلاً لم ولن تتوقف عن تجاوزات وحكايات يتناقلها النواب أنفسهم ولا داعي للخوض فيها وليس مكانها صفحات هذا الكتاب وإنني أسجل كل الاحترام والتقدير للكاتبة الصحفية الجادة سكينه فؤاد.. هذا الاحترام الذي افتقدته تماماً زميلات لها يتمتعن مع كل الأسف إلى هذه المهنة فالكاتبة المحترمة مارست المهنة كرسالة تحرص من خلالها على قول الحق ولا شيء سواه وهن مارسن المهنة للارتزاق والانتفاع والتسهيل والتسليك ويا بخت من نفع واستنفع!!

حكاية والي والقمح!

ماذا لو كانت نبوءة الدكتور يوسف والي وزير الزراعة السابق قد تحققت وماذا لو كانت وعوده جميعها لم تتبخر وتتحول إلى فقاقيع؟ ربما المرجح أن والي كان جاداً وصادقاً حينما بشرنا جميعاً بالاكتفاء الذاتي من القمح الذي سوف يتحقق على يديه خلال سبع سنوات وفقاً لوعوده وتصريحاته داخل جدران مجلس الشعب وخارجها وقد صفق له النواب كثيراً على هذا الإنجاز الذي يدعو للفخر والاعتزاز.. ومضت السنوات السبع وبقي الحال كما هو عليه وسفن القمح الواردة إلينا من الخارج لم تتوقف وظل احتياجنا واعتمادنا على الخارج يتزايد بفضل جهود والي المخلصة.

نقول أن والي لم يحقق اكتفاء ذاتياً من القمح في السنوات السبع ولا حتى في الـ ٢٢ عاماً التي قضاها بالتبام والكمال متربعا على مقعد الوزارة في قطاع الزراعة المتعوس

ونقول أن والي على الأرجح لم يكن يقصد أن يتدهور الحال في شأن القمح بهذه الصورة المفجعة ولم يكن يتعمد أن يتزايد اعتمادنا علي الخارج لتدبير احتياجاتنا بالفعل..

الرجل لم يتعمد ولو كان يتعمد ما

بقى اثنين وعشرين عاما ونصف العام

يحتل منصب وزير الزراعة عن جدارة

واستحقاق ولا تصدق ما يتردد من أن

هناك أبحاثا عديدة قدمت لوالي من

أجل رفع إنتاجية القمح والإسهام

بفاعلية في الاعتماد على الذات في هذه

السلعة الاستراتيجية المصرية لا تصدق

ذلك لأنه لو كان قد حدث فإن والي

يكون قد عرقل انطلاقة زراعية يمكن

أن تنقلنا من أكبر دول العالم استيرادا

للقمح إلى دولة تعتمد على الذات على

مستوى هذه السلعة وربما تصدرها

أيضا.. لا نتصور أن والي يعرقل

ويضرم هذه الانطلاقة فلماذا يفعل ذلك؟ لماذا تكون لديه الأبحاث ويكون طوق

النجاة بين يديه ثم يلتقي به بعيدا؟ لماذا يفعل ذلك؟ هل كانت هناك أبحاث جادة علمية

يمكن عن طريقها الوصول إلى الاكتفاء الذاتي؟ هل يمكن أن يكون والي قد حجب

هذه الأبحاث ودفنها في الرمال؟! مرة أخرى نتساءل لماذا يفعل ذلك؟

هل كان يستهدف زيادة وارداتنا من القمح واهدار واستنزاف مواردنا من النقد

الأجنبي ومعاناة لا نهاية لها للمواطن البسيط الكادح المغلوب علي أمره في طواير

الخبز؟ أو كان يستهدف تحجيم واردات القمح وقطع الطريق علي السفن المحملة به

التي تأتي برسائل القمح وتأتي أيضا بتلك الأعباء الثقيلة علي موازنة الدولة المنهكة!

والى أم خضر.. أيهما علي صواب؟

مع بقاء الوضع علي ما هو عليه ووجود الاختلافات السلعية داخل الأسواق وما يلاقيه المواطن من صعوبات في الحصول علي السلع الأساسية وفي مقبعتها رغيغ الخبز والسكر والأرز وما إلى ذلك أصبح السؤال يطرح نفسه من المسئول عن الأزمة؟ وهل هي أزمة إنتاج أم أزمة توزيع؟ هل نقول: أن وزير التموين د. حسن خضر توجه إليه المسئولية علي اعتبار أن هناك قصورا في عمليات التوزيع وجشعا من جانب التجار مازالت السيطرة عليه ومحصرته غير متاحة..

أم المسئولية توجه إلي الدكتور والي باعتبار وزير الزراعة والمسئول عن الغذاء وأن هذا الغذاء لو كان قد تحقق ما أعلن عنه من أرقلع عن الاكتفاء الذاتي من القمح في مجلس الشعب علي مدى سنوات سابقة لما كانت هناك الاختناقات أو تآزر. هل يمكن القول إن للتوزيع برئ وزير التموين لا مسئولية له مادام الإنتاج يصاحبه تطور والقمح مازال بعيدا كل البعد عن هدف الاكتفاء الذاتي وبعد أن أصبحنا نستورد غلينة احتياجتنا الغذائية بعد أن كنا مصيرين لعديد من هذه السلع..

عدد من نواب الأغلبية يؤكد أن المسئولية للإنتاج وليس للتوزيع وأن الدكتور حسن خضر وزير التموين تشييط يشهد له بتلفاءه والجدي في العمل وأنه يبذل قصي جهد ويتابع الأسواق أولا بأول ويضرب بيد من حديد علي أية أنشطة تجرى في الخفاء داخل السوق السوداء وأنه لو لا قصور الإنتاج لكانت مهمته أسهل كثيرا.. هذا ما يقوله بعض نواب الأغلبية فهل يؤيدهم الدكتور يوسف والي أم له ربا آخر؟!

احزاب وسواب.. الأهرام

ماذا أراد والي؟! وإذا كان والي أعلن في مجلس الشعب عدة مرات عن اكتفاء ذاتي من القمح ونقول القمح وليس الحبوب ونواب الشعب يشهدون علي ذلك إذا كان قد أعلن عن أن الاكتفاء الذاتي قادم فلماذا عجز والي عن بلوغ هذا الهدف؟ هل كان جادا حينها وعد وصرح وبشر وهل أم أنه كان أول من يعلم أن شيئا من ذلك لم ولن يتحقق وأن هذا الاكتفاء هو سراب وسيظل سرايا؟ لقد صدقنا يوسف والي في تصريح الاكتفاء الذاتي تماما مثلما صدقنا من يقول إن والي لا يقيض مرتبه بينما استمارات صرف المرتب تعلن عن نفسها داخل ديوان وزارته التي لم تعد وزارته والرجل من حقه أن يحصل علي مرتبه ومن حقه أن يطلب تحويل المرتب علي حسابه الجاري ببنك الإسكندرية لكن ليس من حقه أن يبشرنا بهذه الوعود التي لم يتحقق منها شيء وليس من حقه أن يسعى اختيار معاونيه لدرجة أنه من الصعب تماما أن نجد من بينهم من يستحق الحصول على شهادة حسن السير والسلوك والشواهد أمامنا تعلن عن نفسها..

بعد جلسة القمح العاصفة:

في مجلس الشعب الدكتور والي ليس ظالما!

الأمر المؤكد أن الله سبحانه وتعالى سوف يحاسبنا على أقوالنا وهناك من يقول الحق دائما حتى لو كان ذلك على حساب مصالحه السياسية وغير السياسية وهناك أيضا من هو على النقيض ولا علاقة له من قريب أو بعيد بقول الحق ونحن نرى أعضاء في البرلمان ومستولين يقدمون مصالحهم ومنافعهم ومناصبهم علي قول الحق بينما آخرون لا يعنيه شيئا سوى الالتزام بقول الحق.

ونعود إلى الجلسة العاصفة بمجلس الشعب حول القمح المخلوط ونقول ليت الدكتور والي لم يفصح ويعلن عن تلك التنحية التي بادر وسارع بها لمسئول التغذية الذي تجرأ وأصدر هذا التقرير من وراء ظهره فالذي ظهر داخل القاعة ولا يدع مجالا للشك أن أعضاء المجلس لم يرحبوا أو يستحسنوا هذه التنحية بل كان الهجوم على وجوه الأعضاء ولم نجد الدكتور سرور في موقف المدافع عن الدكتور والي رغم

الصداقة الحميمة التي تجمع بينهما ومن هنا كان الأجدى ألا يفصح والي عن هذه التنحية التي فتحت الباب على مصراعيه للقييل والقال والتي جعلت سرور يطالب بتقرير فني أعلي يوضح هذا اللبس وهي مطالبة لها دلالتها . ويمكننا القول هنا: إن تلك

التنحية لم تحي في صالح الدكتور والي على المستوى السياسي والنيابي ولم تلق الترحيب الذي توقعه داخل القاعة وهذه التنحية

تجعلنا نتساءل كم مسئولاً وكم قيادة في قطاع الزراعة كانت تستحق عن جدارة هذه التنحية ولم تنلها؟! علينا أن نسأل خبراء الزراعة في مصر ومنتظر منهم قول الحق... نسألهم كم قيادة في هذا القطاع كانت تستحق

الإطاحة ولم يطع بها؟ لو سألنا أبو بكر الباسل رئيس لجنة

الزراعة بمجلس الشعب وسألنا هؤلاء الخبراء وسألنا من قبلهم

الدكتور سرور ولو سألنا الدكتور الجليل في قبره رحمه الله..

الإجابة ستكون معروفة ومؤداها أن قيادات متلاحقة ارتكبت

الكثير والكثير ولم يطع بها والي لكنه اطلع برجل أراد أن يجتهد ويقول قول الحق وهو رجل لا أعرفه ولم ولن التقى به

هستد في الالمستد

هل نصدق الدكتور والي؟

لو سألنا أعضاء حزب الأغلبية عن صداقة وشغافية الدكتور يوسف والي المسئول الأول عن غذاء الشعب المصري فسوف يظفون ويؤكدون أنه رجل صادق لا يعرف المعاطلة والمقاطعة والمراوغة وما في قلبه الأبيض يكون لافظاً على لسانه..

هذا هو رأي أعضاء الأغلبية في أيمانهم العام السابق لكن ما حدث في جلسة أمس كانت محصلة تشكيكا في تصريحات وتكديرات والي، والتشكيك هذا كان مصدره قطبان سياسيان، لهما وزنهما وهما الدكتور فكري سرور، والدكتور زكريا عزمي وكلاهما يمثل قيادة سياسية من الوزن الثقيل وكانت القضية ما أثير في مجلس الشورى الأسبوع الماضي حول خطر رغبة الخبز بأعلاف حيوانية أي أن المواطن المصري أصبح يزاوم الحيوان في مأكله وغذائه ولا أحد يعلم حتى الآن الأضرار التي تعود على هذا المواطن من تناول رغبة خبز مخلوطا بالعلف الحيواني، لكن بدون سرور وعزمي كاشا على علم بهذه المخاطر ومن هنا كان حماسهما بل و غضبهما، لذلك تساعل زكريا عزمي بعنف بمماذا تفسر تصريحات مختصين يؤكدون هذا الخطر بالعلف ولماذا لم تسمع الدكتور والي ولم تسمع سوى تكديرات من الوزير كمال الشاذلي فقط ويضطر والي أن يأخذ الكلمة اجباريا ويقول أن الخبز سليم ولا يوجد أي خطر بعلف حيواني، ويضيف لقد تحيت المسئول الذي صرح بهذه التصريحات ورغم شعبية والي التي مازال يحتفظ ببقية باقيها منها بين أعضاء حزب الأغلبية إلا أننا لم نجد ردود الفعل ايجابية على وجوههم ولم نجد تصليفا حادا اعتكنا أن نسمعه من قبل بل سادت حالة من الوجود داخل القاعة، وبدأ سرور بعد عته ليقلب وتوقع الجميع دفاعه عن والي في هذا الموقف الحرج (الصعب، فإذا برئيس مجلس الشعب بوضاعة الزراعة بالكملها ويهدم المعبد ويوجه ضربة قاضية لا تصد إلا من يد صلبة متمرسه لا تخطئ الهدف ويقول سرور لنا لا يمكن أن نقبل الجدل الشفهي في هذه القضية الخطيرة وليس مفيولا نحض تقرير فني صادر من جهة مختصة تؤكد خط الخطر بالعلف بالعلف الحيواني، ويمكن القول إن هذه العبارات السروية العظيمة العاصفة تعني أن رئيس مجلس الشعب وضع لغسا بين والي والشاذلي والفجوة بكل قوة وأصرار ورغم علمه المسبق أنه سيصيب كليهما وليس أحدهما والعبارات السروية تعني أيضا أنه يؤكد صداقة التقرير الذي صدر من المسئول الذي نجاه والي، إن هو لا يريد والي فيما قلناه ويدين تنحيته للمسئول بل ربما أراد سرور أن يقول أن هناك من هو جدير بهذه التنحية وتتساءل مرة أخرى هل نصدق والي؟

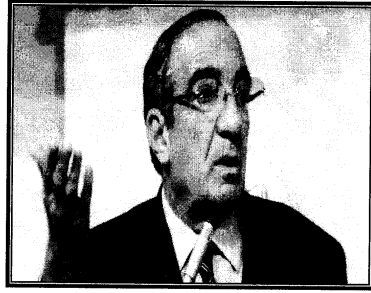
ولم ولن أراه لكنه في النهاية تحرك وبادر وتجراً وأعد التقرير لا لشيء سوى مصلحة المواطن البسيط الذي يلتهم هذا الرغيف ويسارع ويزاحم في الطوابير من أجل الفوز به له ولأسرته وأطفاله ونحن على يقين من أن الدكتور والي رجل نزيه نظيف اليد والمشكلة ليست في الدكتور والي لكنها فيمن حوله من قيادات متلاحقة ظلت في مواقعها ولم تتنح لكن الذي نحى لم يرتكب جرماً ولم تشبه أية شائبة لكن شكوكه تعاظمت وأصبح على يقين من أن القمح يخلط بالأعلاف فأراد أن يتخذ المستهلك الذي لا حول له ولا قوة قبل أن يفتك به رغيف الخبز.. وعلينا أن نسأل أنفسنا هل ظلم الدكتور والي هذا المسئول؟ الإجابة نتركها للرأي العام ونكرر أن الدكتور والي بعيد عن أية شبهات لكن قيادات عديدة في هذا القطاع الحيوي ليست مثله وهو أمر ليس خافياً على الكثيرين وهو أمر أيضاً تكشفه وقائع وسوابق لا تحتمل الجدل..

وقد تلقيت مكالمات عديدة من أناس يدافعون بحدة وشراسة عن الدكتور والي ويوجهون لي اللوم الشديد على ما سبق أن كتبت بشأن تلك الجلسة العاصفة في مجلس الشعب عن القمح المخلوط بل اتصل بي أيضاً من تربطني بهم علاقة الجيرة وهم ينتمون إلى عائلة مزار التي ينتسب لها الدكتور والي وأرى أن من حقهم نشر الحوار الذي دار بيننا قالوا: إن الدكتور والي أنزه وزير وأنه الوزير الوحيد الذي لا يقبض مرتبه ولم يدخل جيبه جنيه واحد من الحكومة سواء مكافآت أو حوافز أو بدلات وأنه يواظب على قراءة القرآن وكل وقته وجهده وهبه للعمل السياسي والشعبي والتنفيذي دون مقابل وأنه حينما يحضر فرحاً لأحفاد أخواته لا يمكث سوى فترة محدودة ويغادر المكان لانشغاله بعمله الذي يكرس له كل الجهد والوقت وأنه لا يوجد وزير في الحكومة بأكملها له عطاء بمئات عطاء الدكتور والي.. قلت أنني قد لا اعترض على هذا كله لكن الحديث لا ينصب على الدكتور والي وشخصه لكنه ينصب على قيادات سابقة كان لها الجدارة والأحقية في تنحية لم تلها بيننا التنحية كانت من نصيب قيادة حالية لم يثبت حتى الآن إذا كانت أصابت أم أخطأت كما أنها قيادة لم تحم حولها أية شبهات ومع ذلك نحيت وكانت التنحية فورية ومعلنة علي الملأ في مجلس الشعب وقلت: إن

الدكتور والي لم يتصد لما أثير في قاعة مجلس الشعب عن القمح المخلوط وظل صامتا وترك الشاذلي يتحدث وكان الشاذلي محام عنه ولم يبادر بالرد إلا حينما طالب بذلك زكريا عزمى وكان التعليق من جانبهم بأن الذى كان واجبا عليه الرد هو وزير التموين وهو في الأصل المختص بالتعقيب علي كل ما أثير..

ونترك هذا الحوار ولكن أسجل فيه عبارة سمعتها أيضا مؤداها أن الدكتور والي لم يصف شيئا على الإطلاق إلى الممتلكات التي ورثها من عائلته على خلاف الحال تماما في وزراء آخرين.. هذا ما قيل وهذا ما سمعته من أفراد عائلة مزار الذين يؤكدون أنهم غير منحازين للرجل لكنه قول الحق.. وقد نقول إن الدكتور والي ليس ظالما ولم يظلم من قام بتنحيته بسبب تقرير القمح المخلوط لكننا نكرر مرة أخرى أن القضية ليست في شخص يوسف والي لكنها سوف تبقى في القيادات التي تولت مناصبها داخل قطاع الزراعة في عهد والي.. القضية في معاونيه وأباده اليمنى ولو حاسب التاريخ والي فلن يحاسبه على سلوكه الشخصي لكنه بالقطع سوف يحاسب كثيرين ممن حوله وإن كان بعضهم قد توفاه الله ومثلنا نقول ليت والي لم يفصح عن التنحية في مجلس الشعب نقول أيضا وبأعلى صوت ليت القيادات المتلاحقة التي استعان بها والي وأبقى عليها تكون بالفعل لها الأحقية بهذا الإبقاء وليس لها الأحقية والجدارة في التنحية ولا شيء سوي التنحية!





..ولفـز
الدكتور زكريا!

هذا الرجل بالفعل يمثل لغزا... إنه قيادة بارزة في حزب الأغلبية وله موقعه المعروف داخل الرئاسة ولكنه تخصص في الهجوم على الحكومة رغم أنها حكومة الحزب الذي ينتمي إليه... وحينما نتابع الدكتور زكريا عزمي داخل قاعة مجلس الشعب نجده يفتح نيرانه على الوزراء بل يمكن القول أن بعض الوزراء يخشون هجموه داخل قاعة مجلس الشعب أكثر مما يخشون هجوما مصدره نواب متميزون داخل صفوف المعارضة..

رأينا الدكتور زكريا عزمي يهاجم لجان المجلس وتقارير المجلس ويصفها بأنها غير واقعية وغير دقيقة... ورأيناه يتحدث عن الفساد في المحليات وله عبارته الشهيرة التي قال فيها الفساد للركب في المحليات وجدناه ذات مرة يتحدث عن إسراف المحافظين ويلوح بها يحويه مكتب محافظ الشرقية.. ورغم العلاقة القوية التي تربطه بكيال الشاذلي وعلمه أن الشاذلي هو الذي يمثل الحكومة ويتحدث نيابة عنها في مجلس الشعب إلا أنه يهاجم الحكومة دون تردد ويبدو وكأنه يهاجم الشاذلي أيضا..

وقد اشتهر زكريا عزمي بأن له آراءه الجادة ومقترحاته الموضوعية أثناء مناقشة التشريعات الجاهريّة.

سألت الدكتور زكريا عزمي في أحد لقاءاتي معه لماذا تهاجم الحكومة بهذه الصورة وأنت قيادة تنتمي إلى حزب الأغلبية؟

أجاب علي الفور أنني داخل قاعة مجلس الشعب نائب عن دائرة الزيتون مهمتي أن أبحث عن مصالح المواطنين البسطاء وأسعي إلى رفع المعاناة عنهم وأنصدي لكل مظاهر إهدار للمال العام فهذه هي مهمتي كنائب..

ورغم هذا الهجوم المتواصل على الوزراء من جانب زكريا عزمي إلا أنه في مناقشات بيان الحكومة في دورة ٢٠٠٢ فوجئنا به يلتزم الصمت لأول مرة ويعلن أنه لن يشارك في المناقشات.

لغز الدكتور زكريا !

لو جاء وقد برلماني اجنبي لزيارة مجلس الشعب وحضر احدى جلساته في شرفة الزورار واستمعوا إلى الدكتور زكريا عزمي فسوف يعتقدون على الفور أنه زعيم المعارضة، ولو تابع المواطن المصري البسيط جلسات مجلس الشعب واستمع إلى الأعضاء بون النظر إليهم فسوف يسأل نفسه حينما يتحدث الدكتور زكريا من هذا النائب المعارض الجري الصريح الذي يثبثن هجماته الشرسة على الحكومة ويوجه ضربهاته ولكماته إلى الوزراء ويضعهم في مواقف صعبة عاجزين عن الدفاع؟ ومن هذا النائب المعارض الذي اعتكاد دائما أن يسجل اهدافا في مرسمي الحكومة وحينما يبين هذا المواطن أن المتحدث هو زكريا عزمي فسوف يصاب بالدهشة والحيرة التي تصيبنا جميعا تتابع احاديث الدكتور زكريا تحت قبة مجلس الشعب بما يجده يمثل لغزا لا تفسير له.. وهو بالقطع لغز أمام الدكتور سرور رئيس مجلس الشعب وأمام الحكومة التي هي بالقطع لا تنتظر منه هذا الهجوم خاصة أن الرجل تربطه بأعضاء هذه الحكومة جميعهم علاقات قوية حميمة ومع ذلك لم يسلم أي وزير من هجمات الدكتور زكريا وضربهاته باستثناء الوزير كمال الشاذلي الذي يكاد يكون الوزير الوحيد الذي لم يثل منه النائب زكريا عزمي حتى الآن ومن يعلم ربما هذا الاستثناء لا يصبح له وجود في الأيام المقبلة..

نعود ونقول: كيف بهاجم النائب زكريا عزمي الحكومة بهذه الصورة؟ وهو النائب الذي ينتمي إلى حزب الأغلبية ويمثل قيادة حزبية بارزة بهذا الحزب وهو أيضا الذي يشغل هذا الموقع بالغ الحسابية في رئاسة الجمهورية؟ فكيف يشغل هذه المواقع ويكون هو أول المهاجمين لحكومة حزب الأغلبية بينما المقترض أن يكون أول المدافعين وأول من يتصدى للدفاع عنها في مواجهة نواب المعارضة طالما هو مؤمن بإدأء حكومتهحزبه ووزراء حزبه الذين يشغلون مواقعهم ويمسرون قراراتهم ويضعون سياساتهم بموافقتهم ويمباركتهم.. ربما نقول أن الدكتور زكريا يمارس نشاطه تحت قبة كتائب في المقام الأول يتحدث باسم البسطاء أحزاب ونواب.. الأفرام

ومحدودي الدخل والكلادين سواء داخل دائرة الزيتون التي يمثلها أو خسارج هذه الدائرة، وربما نقول أن الدكتور زكريا بمجرد أن تطأ قدمه قاعة مجلس الشعب فهو بنجد من كافة المناصب ويحكمه في قوله وحركته وأدائه التالي شيء واحد هو مصالح الجماهير ونقل معاناتهم داخل هذه القاعة، لكن هل من المعقول أن بهاجم الحكومة بهذه الصورة ولم يترك مسسولا فيها إلا ولا يفقهه يؤذنه وأكد أنه وللجماهير عجزه عن القيام بمهامه التنفيذية بما يجعل هذه الجماهير ترفض بقاء هذا المسلول واستمراره في منصبه بعد سماح للدكتور زكريا؟ وإذا كانت الجماهير اليوم تنطلق وتنتمى لإجراء تغيير وزاري في أقرب وقت ممكن فيمكن القول أن هذا المطلب الجماهيري اسهمت فيه بصفة أساسية أحاديث الدكتور زكريا تحت القبة وهجومه المتواصل على الوزراء واحدا واحدا وكأنتهم يلقون جميعا في الطابور وينظرون من يجبر عليه الدور لينال نصيبه من هجمات ولطمات وشطحات الدكتور زكريا..

أشنا لا نكون مبالغين أو مغالطين إذا قلنا أن المواطن البسيط لو رحلت هذه الحكومة سوف يقول أن النائب زكريا عزمي هو الذي يرجع له الفضل في هذا التغيير وهو الذي أسهم فيه ولقد الحجاج والمبررات القوية التي تبهره وتحوله إلى حقيقة ينظرها المواطن.. ولعلنا جميعا نسترجع ونذكر عبارته الشهيرة أن الفساد في المحليات للركب وهي جملة لم نسمعها من أي نائب معارض وسمعناها من الدكتور زكريا عزمي القيادة البارزة للقبة في حزب الحكومة.. تلك الحكومة التي تبحر بأحاديثه في تغييرها ورحيلها.. أنه لغز محير لا أحد يستطيع تفسيره وربما الدكتور زكريا نفسه لا يجد له تفسيراً ولا يعلم لماذا تكون له هذه المواقف المعادية للحكومة تحت قبة مجلس الشعب وهي مواقف من المؤكد أنها رفعت جماهيريته وأنها سوف ترفع شعبيته إلى ذروتها داخل دافرتة الزيتون في انتخابات مجلس الشعب المقبلة هذا إذا له الفكر أن يخوض بالفعل هذه الانتخابات !!

لماذا هذا الصمت يا دكتور زكريا ؟!

لماذا هذا الصمت يا دكتور زكريا وأنت نائب الأغلبية المتألق الذي اعتدنا منذ سنوات طالت واتصلت وامتدت أن نجد صوتك يجلجل داخل قاعة مجلس الشعب وأنتك حينها تتحدث ينصت لك النواب جميعهم وتعمل لك الحكومة بكامل وزرائها ألف حساب ودائمًا يكون كلامك في الصميم وتفجر قضايا مهمة لم يتطرق إليها أحد لتكون حديث الرأي العام عقب تفجيرك لها.

لقد قلت يا دكتور زكريا إنك كنت تنوى أن ترفع شعار الصمت في تلك المناقشات الجارية لبيان الحكومة لأنه ليس لديك ما تقوله بعد أن تحدثت في الأعوام السابقة ولم ينفذ شيء وطالبت الحكومة بأن تنفذ ما وعدت به في بياناتها السابقة وأن تقدم لمجلس الشعب كشف حساب بآ أنجزته لترريح شعب مصر... وقد صفق لك النواب كثيرا وأشاد الدكتور سرور بكلماتك المختصرة للغاية.. بينما أعلن الدكتور عاطف عبيد أن حكومته سوف تقدم كشف حساب كاملا للمجلس عن إنجازاتها وقال أننا ملتزمون بوعدنا ونحرص كل الحرص على تنفيذ هذه الوعود.

ولابد أن نسأل أنفسنا بعد هذا السيناريو العجيب الذي وقعت مشاهدته تحت قبة مجلس الشعب ما معنى ما جرى وما هي دلالاته؟! لماذا هذا الصمت من نائب متألق للغاية من حزب الأغلبية وما معنى أن يعلن عن صمته ويتحدث لأول مرة في تاريخه البرلماني الطويل بهذه الصورة المختصرة جدا وما معنى أن يقول في حديثه المقتضب في بيان الحكومة إن الحكومة عليها أن تنفذ ما وعدت به في السنوات الماضية وتنفذ ما طالبنا به في الدورات الماضية؟! المعنى لابد أن يكون واضحا فالدكتور زكريا عزمى عباراته القصيرة هذه تقطع بأنه يرى أن الحكومة لم تنفذ ما وعدت به وأن الدكتور عاطف عبيد حينها أعلن مرارا أن ما طالب به أعضاء المجلسين هم محقون فيه والحكومة سوف تستجيب لهذه الطالـب وتنفذها وإن كان رئيس الوزراء قد قال ذلك فيبدو أن الدكتور زكريا علي الجانب الآخر يرى أن تلك الوعود تبخرت ولا يرى

لتنفيذها وجودا على أرض الواقع ولا يرى أيضا أن هناك إنجازات، وهي الإنجازات التي أشار رئيس الوزراء إلى أنه سيتقدم بكشف مفصل لها إلى مجلس الشعب.

فلو كان الدكتور زكريا عزمي يرى أن هناك إنجازات لأشاد بها وشكر الحكومة على تحقيقها بينما هو لم يفعل ذلك في حين أنه ملزم به كنائب عليه أن يقدم شكره للحكومة حينما تنجز لكنه لم يشد ولم يشكر بل صمت وأوجز تماما في حديثه.. فهل تجنى الدكتور زكريا على الحكومة وظلمها؟ لقد رأينا الدكتور زكريا من قبل يقول أن الفساد للركب في المحليات فلماذا لم يشكر الحكومة على أنها تصدت للفساد وقضت عليه ونفذت وعدها في هذا الشأن.. لماذا لم يفعل ذلك إلا إذا كان مقتنعا بأن الحكومة لم تفسى بالوعد.. ولماذا لم يذكر الدكتور زكريا أن الحكومة أنجزت حينما وفرت المساكن للشباب بأسعار تنافس مع قدراتهم أو وفرت لهم فرص العمل التي يهرولون وراءها أو أتاححت للمواطن مستوى معيشيا أفضل.. لماذا لم يذكر ذلك؟! بالقطع لأنه يرى أن شيئا من هذا لم يتحقق وإلا كان قد شكر الحكومة على تحقيقه وهو ملزم بذلك.

وما معنى تلك الكلمات المختصرة عن عمد؟ انها اعتراف كامل من الدكتور زكريا بأن جميع مطالبه في الدورات الماضية لم يتحقق منها شيء وإذا كان الدكتور زكريا وهو النائب اللامع حينما يطلب لا تستجيب له الحكومة فلاى عضو تستجيب من أعضاء مجلس الشعب؟

وليت الأمر يتوقف عند هذا الحد لكن نجد أن الدكتور زكريا يلوح أن إنجازات الحكومة لا يشعر بها رجل الشارع فيؤيده في ذلك نواب حزب الأغلبية والدليل هذا التصفيق الذى دوى في القاعة ويؤيده أيضا الدكتور سرور بل ويقول أن تعليق الدكتور زكريا يحمل كل المعاني الظاهرة والباطنة أى أن الدكتور سرور أيضا ينضم إلى النائب المثائق ويتفق معه في أن إنجازات الحكومة لم يشعر بها ممثلو الشعب.

ورغم أن الدكتور عبيد يعلن أن الحكومة سوف ترسل إلى المجلس كشف حساب بإنجازاتها إلا أن القول لم يلقى القبول على ما يبدو ربما لأن الإنجازات لا تحتاج إلى

كشف حساب.. إنسا تكون ظاهرة واضحة ويشعر بها الجميع وتعلن وتحدث عن نفسها بعيدا عن الكشف وملحقاته.

وفي النهاية نتساءل: هل أصاب الدكتور زكريا عزمي حينما صمت؟! وهل أصاب نواب الأغلبية حينما صفقوا لصمته؟! وهل أصاب الدكتور سرور حينما ساندته وأيده؟ أنها أسئلة يبدو أن إجاباتها سوف تكون واضحة وضوح الشمس في الفترة القصيرة المقبلة!!

مشائيات الدكتور زكريا!

فيها مشاغبة للدكتور زكريا لا أحد يعلم بصفة قاطعة ماذا أراد من وراءها، فحينما كان يتحدث في قنوت الطيران المدني في جلسة الأوس عن مخلفات فيناء وتطبيق العقوبات وموقف المحليات أعطي الدكتور سرور الكلمة لوزير الطيران وبدأ وزير الطيران بالفعل حينئذ في إلقاء الدكتور زكريا بقطعه ويوجه حديثه للنصبة قائلا: «أنا لم أكمل حديثي بباريس» وفوجئ الدكتور سرور ولم يكن أمامه سوى أن يترك الوزير يستكمل أو يعيد الكلمة للمتضرر واللائحة تميل إلى الوضع الأول.

والغريب أن الوزير شفيق لم يبدل على الإطلاق بالتنازل عن حقه في الكلمة ففاد الموقف وكأنه لم يسمع على الإطلاق التظلم الذي ورد وكان يمكن للدكتور زكريا أن يتنازل ويجلس في مقعده بمجرد أن أعطت المنصة الكلمة للوزير لكنه لم يفعل وبدأ وكأنه منظم رفض وأحدث نظلمه هذا حرجا وكان ممكنا أن يبلغ الحرج سوف يبلغ نرويه وتتزم وتتعد الأمور لو تمسك الدكتور زكريا بالكلمة لفتي سحبت منه وفوجئ بفتقلها للوزير شفيق وما أعلمه أن العلاقة حميمة بين الأطراف الثلاثة لكن يبدو أنه داخل القاعة تكون هناك حسابات أخرى!!



ماذا وراء التهور بين سرور وزكريا؟

من المؤكد أن هناك توترا في العلاقة بين الدكتور سرور والشعب زكريا عزمي وربما تكون هناك خصومة بينهما وإلا فما معنى ما حدث بالأوس حينما أعلن زكريا عزمي أن تقارير المجلس جميعها كلام في الهواء، وتحوي بيانات غير دقيقة ومنقشتها عديمة الجدوى والتوصيات التي بهذه التقارير لا تتلزم بها الحكومة.

الدكتور عزمي أراد هنا أن يفجر لغضا ويوجه ضربة عنيفة ليس لأبو العينين رئيس لجنة الإسكان والذي وصف تقريره الذي توفض أسس بعدم الدقة ورد أبو العينين بحده بأن تقريره دقيق وليست الضربة للجان المجلس التي تعد هذه التقارير لكن تلك الضربة العنيفة موجهة للدكتور سرور فهو المسئول الأول والأخير عن جدوى هذه التقارير والتزام الحكومة بها.

والسؤال لماذا وجه زكريا عزمي هذه الضربة العنيفة للدكتور سرور؟ ماذا بين هذين القطبين.. هل هذه الضربة تحمل حسن نية لا اعتدك ذلك على الإطلاق ولا بد أن يكون لها دوافعها ومسبباتها وربما يكون وراءها ظموحات أيضا!

لـمـزايـة ولسـوايـة الأهرام

ليت هناك سوء فهم يا دكتور زكريا !

هل هناك سوء فهم يا دكتور زكريا؟ الله وحده سبحانه وتعالى هو الذي يعلم.. لقد رأيته يا دكتور زكريا تتحدث في لجنة الصحة بصراحة لا حدود لها وهذه الصراحة ليست مقصورة على أيام شهر رمضان المعظم إنما هو أمر اعتدنا أن نراك عليه طوال أشهر العام وطوال جلسات مجلس الشعب وقد تابعتك جيدا ولا أعلم عما إذا كنت أسأت الفهم أم أن المعنى الذي تلقته من عباراتك العنيفة أثناء اجتماع اللجنة لمناقشة السحابة السوداء اللعينة هو ما قصده بال فعل..

لقد فهمت من كلامك أننا يجب أن نأف بالمواطن المصري وكفاء ما هو فيه فهو مخنق من الأسعار والسلع المعيبة المغشوشة وطوابير الخبز والتكدس الذي يلاحقه أينما ذهب وبالتالي فما كان يتعين أن نجعله مخنق أيضا من هذه السحابة اللعينة ويصبح محروما أيضا حتى من استنشاق نسمة صافية خالية من التلوث. بل أنني فهمت من كلامك يا دكتور زكريا أنه ليس المواطن البسيط وحده هو الذي يخنق بل إن الاختناق امتد وتواصل ويبدو أنك أنت أيضا مخنوق يا دكتور زكريا وتبحث عن الأكسجين في النادي أو داخل جدران حزب الأغلبية أو داخل غرفة رئيس مجلس الشعب ولا تجد، ويبدو أن الاختناق لم يعد مقصورا على الفقير وحده بل أصبح يعاني منه الغني والفقير معا.

ولا أدري لماذا تصورت بعد أن استمعت إليك في اللجنة أنك تدعو الله سبحانه وتعالى في هذه الأيام المباركة ألا تلتقى بوزير البيئة أبدا وجهها لوجه وأنت تشعر بالاحباط الشديد تجاه كل عمل يتصل بوزارته وتشعر بالاستياء تجاه صمته الرهيب وتؤيد الرأي القائل بأن الوزير رياض لا يهش ولا ينش بل تصورت أنك تترحم وبشدة على أيام الدكتور نادية مكرم عبيد وتسترجع جهودها الخالصة في الحفاظ على البيئة.. ولا أدري يا دكتور زكريا لماذا تصورت وأنا استمع إليك أنك تمنى رحيل وزير البيئة وتنتظر هذا الرحيل بفارغ الصبر وتصبح سعادتك غامرة بهذا الرحيل إذا حدث بل أنني تصورت أنك يا دكتور زكريا تمنى أيضا رحيل وزراء آخرين بل ربما

الحكومة باكملها ورئيس الحكومة أيضا برغم أنني أعلم جيدا أن هناك علاقة حميمة للغاية تربط بينك وبين وزراء بعينهم وأسما بعينها في هذه الحكومة لكن يبدو أن الصداقة الحميمة شيء ووجوبية وحتمية الرحيل شيء آخر وقد سألت نفسي من هم الوزراء الذين يتمنى الدكتور زكريا عزمي رحيلهم لعدم صلاحيتهم ويرى أن المصلحة العامة ورفع المعاناة عن المواطن البسيط تقتضي هذا الرحيل؟ هل يتمني رحيل يوسف بطرس غالي وزير التجارة الخارجية مثلا؟

صمت زكريا ومأزق الفقي

بعد الانتهاء من مناقشات بيان الحكومة لابد أن يكون هناك سؤال يطرح نفسه بشدة: أين الدكتور زكريا عزمي؟ لماذا لم يتحدث ويشارك في هذه المناقشات المهمة واعتكف تماما وهو ما يحدث لأول مرة في تاريخه اللبناني.

بالقطع هو تعدد أن يحجم عن المشاركة ويصمت ولا يتحدث ولم يحن ذلك بمحض المصادفة إنما هو موقف يعبر عن إرادته فما هو السبب؟ يبدو أن الرجل كان لديه الكثير والكثير ليقوله لكنه بعد أن استمع إلى تعليقات الوزراء قرر أن يصمت وبعد أن استمع إلى تعقيب رئيس الوزراء تعاطف لصراره على الصمت ولا شيء سوي الصمت والسبب معروف وليس غاليا عن أهل السياسة وليس غاليا أيضا عن كل من سرور والشاذلي وبالتالي فلن يسأله هذا أو ذاك عن سبب صمته لأنهما يعرفان الإجابة ويعرفان جيدا ماذا وراء هذا الصمت والاحجام رغم تخصص الرجل وتمرسه وجنيته وأيضا مصداقيته!

ه وعلى جانب آخر نجد سؤالا آخر يفرض نفسه هل الدكتور مصطفى الفقي في مأزق؟ وإذا افترضنا صحة ذلك فمن الذي أوقعه في هذا المأزق؟ وهل إذا لم يكن الدكتور سرور قد اعتذر فوراً عن عدم السفر إلى الكويت كان الفقي سوف يجد نفسه في هذا الموقف الذي ربما يكون قد فوجئ به وهل نقول إن أحمد بوزيد بسيد الله شاكرا لأنه لم يقع عليه الاختيار؟

وهل نقول إن الفقي يمكن أن تهتز شعبيته رغم ثقله العلمي والثقافي والسياسي وهو ثقل لا يختلف عليه أحد. مرة أخرى هل الفقي في مأزق وهل هناك أي خفية أوقعته في هذا المأزق وهل يمكن بعد هذه الزبارة أن يقترب الفقي من هذا المعقد الذهني الذي كان دائما نصب عينيه منذ أن خطت قامة قاعة مجلس الشعب أم أن العكس تماما هو الصحيح؟

أحزاب ونواب. الأهرام

هل يتمني الدكتور زكريا رحيل الدكتور يوسف والي ويحمله مسئولية ما يجري هذه الأيام العصبية من نقص حاد في الدقيق وأزمة الخبز وطوابيره التي لا نهاية لها وهم الاكتفاء الذاتي؟ هل يرى أن الوزير صفوت الشريف حقق تألقا وتميزا في قطاع الإعلام وحقق نجاحا مماثلا في أمانة حزب الأغلبية وبالتالي يتعين التمسك به والإبقاء عليه وعدم التفريط فيه بل يرى أيضا أن تصعيده أصبح واجبا أم أن الدكتور زكريا يرى أن الشريف لم يتألق لا في الإعلام ولا في الأمانة العامة لا في هذا ولا ذاك؟ هل يرى الدكتور زكريا أن رئيس الوزراء الدكتور عاطف عبيد أدى مهامه بنجاح وعبر بالاقتصاد المصري إلى بر الأمان وأوجد مستقبلا أفضل للأجيال المقبلة وبالتالي فهو يتمتع بكفاءة نادرة تعطيه جدارة مطلقة ليبقى في موقعه

دون أن ينافسه أحد فيه أم أن الدكتور زكريا يرى ما هو تقويض ذلك تماما بل أنه يرشح

بينه وبين نفسه أسماء محددة

يتوفر لديها صلاحية أكبر لتولي

هذه المسئولية الصعبة وأعود مرة

أخرى لأسأل نفسي هل رأي

الدكتور زكريا أن السحابة

اللعينة مسئولية ممدوح رياض

وحده وبالتالي فهو يرى لا محالة

ضرورة أن يأتي وزير بيئة جديد

أم أنه يرى أن السحابة وحدها

ليست هي الطامة الكبرى وإنما

هناك طامعات أخرى عديدة

ترتبط بأخطاء وتجاوزات وزراء

آخرين يتعين الاطاحة بهم قبل

الاطاحة بوزير البيئة؟ أخيرا

اسأل الدكتور زكريا عزمي هل

اسأت فهمك بعد عباراتك

الحاسمة في لجنة الصحة بمجلس

الشعب ليتني أكون كذلك يا

دكتور زكريا!!

الشاذلي وزكريا في المواجهة !

كعدته دائما يتحدث الدكتور زكريا عزمي ويتكلم ويفجر قضايا لم يضع زملاؤه
اليدهم عليها بالصورة المطلوبة، وكعدته أيضا يتحدث في بيان الحكومة بصرامة
تسبب له ويفتح ثورته على الحكومة وهو نائب بحزب الأغلبية. ومن أجل هذا عاد
الهدوء إلى القاعة حينما بدأ حديثه بعد أن عنت القوضي في جلسة أسن ولا أحد
يريد أن يسمع إلى زملائه المتحدثين.

ويبدو أن الدكتور سرور أحيانا يصاب بالإحباط والبأس في إعادة الضبط
والربط إلى القاعة، وربما كم كانت ثورة الأعضاء حينما أقيمت المنصة الوقت
المخصص للدكتور زكريا، وكان واجباً أن تطول هذه المدة، وليس من المقبول أو
المعقول أن تكون هناك مساواة بين عضو يتحدث بتحصل حاصل، ولم يقل شيئا
وآخر يتحدث في الصميم وكلاهما ينال المدة نفسها.

نعوذ إلى ما ورد على لسان الدكتور زكريا حيث قال: إن الأرقام الخاصة
بالتشغيل والتوظيف وريعية، والمواطن استيقظ من نومه ووجد الأسعار تنفجر في كل
السبع وفي مقدمتها السكر والزيت، وأن الوظائف التي تتركها الحكومة لدخولها
مكتنية للغاية، وقال إن أحد الشباب الذي حصل على وظيفة حكومية أخرا قال له
إن المربط يضع على المواصلات ولا يبقى منه شيء.. وقال إن تحرير سعر
الصرف الشجع قرار اقتصادي لكن لم تتخذ السياسات الكلية بمواجهة آثاره
السلبية.

وتصدى الوزير كمال الشاذلي للدكتور زكريا بحسم برغم العلاقة الحميمة جدا
التي تجمع بينهما.. وقال الشاذلي - بعد أن وجه تهمة من القلب للدكتور سرور
وهي تهمة سياسية- إن الأسعار ارتفعت، لكن الحكومة تصدت لمنع أي استغلال أو
جشع، وأن التجار شرفاء لكن كلة هي التي استغلت الموقف، ونحن نحاسب أي
تاجر غير أمين، وأضاف أن تحرير سعر الصرف لابد لجميع الاقتصاديين وقال إن
الحكومة لا تكفي شيئا ولا تستطيع إيجاد وظائف للجميع وتتبع القطاع الخاص
ليقوم بدوره في تشغيل الشباب والشعب لابد أن يقف مع الحكومة.

ويمكننا القول إن جلسة أسن كانت مواجهة بين كمال الشاذلي والدكتور زكريا

وهي مواجهة سافقة طرفاها تجمعهما الصداقة الحميمة والود.

ولعلنا نتساءل من حسب الجولة في هذه المواجهة: الشاذلي أم زكريا عزمي؟

ليهما كان حديثه أكثر قاطعا للأعضاء؟ أيهما ينال التأييد لدى الرأي العام؟
إذا كانت الحكومة قد أعلنت الأسعار إلى مستواها ودرعت التجار غير الشرفاء
الذين يمثلون أقلية من وجهة النظر الشاذلية وأعدت الحماية لمواجهة المستهلك
وأعدت إليه الضمانة فيكون الشاذلي هو الفائز أما إذا كانت الأسعار مازالت تنفجر
والتجار الجشعون أصبحوا أغلبية، والمواطن مازال يئن من ثعبان الغلاء فالأمر هنا
يختلف والخالف في الرأي لا يفسد للود قضية!!

احزاب وسواب.. الأعراس



وزير الإسكان بلسهم تفاحة في مجلس الشعب
بما يخالف اللوحة ويمثل استخفافا بالمجلس والأعضاء

تفاحة وزير الإسكان

وزير الإسكان .. والتفاحة

من حقه يا سيادة وزير الإسكان أن نكلل نقاشنا كفيلاً شئت لكن ليس من حقه أن تترس هذه الهواية في مجلس الشعب، وربما يكون الكثير من الوزراء يكتلون التفاح أيضاً ويصطه مستمراً لكنهم يجمعون عن تلك الهواية المفصلة لديهم في لقاء انعقاد الجلسة، لأن الجلسة لها احترامها ولا يجب الاستخفاف بها، والشهوين من شأن الأعضاء الحاضرين والمحتشين بها، الغريب أنك يا سيادة وزير الإسكان لم تتوقف عن التهم القذرة وهي عدة تغذات على ما يبدو وليست تفاحة واحدة وهي سبلة مؤسفة غير مسبوقة ولم يسلك أحد هذا المسلك فلم نجد الوزير الشكالي الذي كان مجاوراً لك يشارك في التهم القذرة ولم نجد الدكتور قحبي سرور يجلس على المنصة وهو يلهم نقاعة بل أن الدكتور سرور لا يكمل النقاش على قدر علمي.. عموماً يا سيادة وزير الإسكان علينا أن نتفاد بعد أن رأيناك تكلل التفاح بشرائه داخل قاعة البرلمان فهذا يعني أن أزمة الإسكان الطاعنة التي تولدت على يدك سوف تشهد تقديراً ويضي أنك لم تشعر بأي قلق تجاه توفير المسكن المتواضع جداً للشباب الذي أصبح الزواج بالنسبة له سراً في شقاء تولىك لمنصبتك ويضي أن المرافق ستصل بآل الله تعالى إلى المدن الجديدة التي نغز بها ونحن عنها ومزالت يسكنها الأشباح.. عليك يا سيادة الوزير أن تكلل نقاشك كما شئت داخل قاعة مجلس الشعب حينما تجلس قريباً في هذه القاعة في صفوف النواب وليس في مقاعد الوزراء!!

احزاب ونواب - الأهرام

لأول مرة في تاريخ الحياة النيابية في مصر نجد أحد الوزراء يلتهم تفاحة أثناء الجلسة وبالطبع لائحة المجلس تمنع ذلك وقد سألت الدكتور فتحى سرور لماذا لم تمنع وزير الإسكان إبراهيم سليمان من تناول التفاحة أليس هذا مخالفاً للائحة والبيت مهمتك تطبيق اللائحة ولماذا لم تطلب من وزير الإسكان أن يغادر القاعة ليكمل تناول التفاحة خارجها وأجاب الدكتور سرور وأعلم أنه من حق القارئ أن يعرف إجابته لكنني لن أتناول هذه الإجابة لأنها لن تقدم أو تؤخر والمهم أن الوزير خالف اللائحة وأكل التفاحة

رغم أنه في نفس الوقت نائب عن دائرة الجبلية ويعرف بالتالي جيداً نصوص اللائحة.. وهذا الوزير حينما يحضر إلى مجلس الشعب تسبقه دائماً أرقامه الوردية وعباراته المتفائلة للغاية وحينما تسمعه يتحدث في قاعة مجلس الشعب يتولد لديك الانطباع المؤكد أنه لا توجد أزمة مساكن ولا توجد أزمة مياه ولا توجد أزمة صرف صحي رغم أن النواب من جميع الدوائر أشاروا مرات عديدة إلى أن المشروعات معطلة وما نفذ منها من مياه أو صرف صحي به عيوب فنية.. ومثلما توجد مشروعات معطلة توجد أيضاً تشريعات معطلة فقانون اتحاد الشاغلين أعلن الوزير عدة مرات أن الحكومة سوف تتقدم به لكن شيئاً من هذا لم يحدث وأصبحت المساكن مهددة بالانهيار نتيجة غياب عمليات الصيانة وقد تحدث الدكتور سرور في أحد الجلسات ووجه عبارات عنيفة إلى وزير الإسكان لتأخر قانون اتحاد الشاغلين ومن التشريعات سيئة الحظ أيضاً قانون العلاقة بين المالك

والمستأجر حيث أن الملاك يشعرون بالقهر والظلم لعدم إصدار هذا القانون الذي يتعلق بالعقارات القديمة.

وقد رأينا وزير الإسكان يعلن في مجلس الشعب أن المنفق علي المرافق بلغ ٤٥ مليار جنية بل قال أن المنفق علي المرافق في مصر يفوق المنفق علي المرافق في أمريكا وبالطبع العبرة ليست بالأرقام ولكن العبرة بمردود هذه الأرقام وشعور المواطن بأن هناك تحسنا فعلياً في خدمات المرافق فالإنفاق وحدة لا يكفي.. وقد حدث في عهد الوزير سليمان ارتفاع غير مسبوق في أسعار المساكن خاصة في السنوات الأخيرة ولا أعلم إذا كنا نظلم وزير الإسكان أو لا نظلمه إذا قلنا أنه المسئول الأول في مصر عن أزمة العنوسة التي امتدت إلى كل بيت وكل أسرة وقد عرف عن وزير الإسكان أنه سريع الغضب وقد احتد بصورة اندهش لها الجميع علي أحد الصحفيين ووجه له عبارات قاسية لمجرد أنه تقدم له بطلب أثناء اجتماع لجنة الإسكان كما أنه يتردد بين بعض النواب أن يتحدث مع معاونيه ومرءوسيه بلهجة جافة للغاية لا تخلو من التجاوزات.

وهذا الوزير أصبح توقيعه ذهبياً فهذا التوقيع يتيح لنائب الحصول علي أرض مميزة بالتجمعات وهذا التوقيع يتيح أيضاً شاليهات في مارينا في موقع متميز وهذا التوقيع وهذا أضعف الإيهان يتيح مد مهلة البناء علي أراضي التجمع الخامس والأول وعدم سحب الأرض بالإضافة إلى أن هذا التوقيع الذهبي يتيح حصول الشاب علي شقة مميزة بالسعر المعتدل نسبياً ولهذا كله نجد أغلب النواب يعينهم تماماً نيل رضا إبراهيم سليمان وزير الإسكان بكل السبل الممكنة.. وقد ترددت إشاعات بين أروقه مجلس الشعب أن وزير الإسكان سليمان سوف يرحل في التنغير الوزاري الأخير لكنه ظل باقياً في موقعه ولم يتزحزح عنه.

مرة أخرى.. تفاحة وزير الإسكان !

لماذا لا يأكل وزير الإسكان تفاحة في مجلس الشعب أليس من حق الرجل طالما أنه يحمل تلك المسؤوليات الجسيمة والأعباء الثقيلة على كتفيه، والتفاح غنى بالفيتامينات والمعادن خاصة إذا كان أمريكانيا شديد الأحرار.. صحيح أن الدائرة التي يمثلها الوزير كئيب لا يعرف المواطنون بها طعم التفاح ولم يذقه أحد منهم طوال حياته وربما بعد مماته، وقد نجد بهذه الدائرة المباني المتهاكلة الآيلة للسقوط ومواسير المياه المتآكلة بينما لا نجد نفرا في يده تفاحة. لكن هذا كله لا يعنى ان نحرم سيادة الوزير من أن يتناول فاكهته المفضلة ولا يحرم نفسه لحظة واحدة من الاستمتاع بها يفضلها وإذا كان هناك وزراء يدخلون قاعة مجلس الشعب ويلتزمون تماما بالقواعد والأصول البرلمانية فإن الوزير سليلان لا بد أن تكون على رأسه ريشة ويستثنى من كل هذه التعقيدات البرلمانية التي لا داعى لها، لأنه وزير لا يخشى من التغيير الوزاري ولا يشعر بالقلق إزاء هذا التغيير، وهو مطمئن تماما انه باق في موقعه ولن يتزحزح عنه مهما يكن التغيير شاملا ومتسعا وممتدا، لماذا؟ لأنه يتصور أنه وزير خارج دائرة المنافسة ومن الصعب وربما من المستحيل أن يملأ أحد غيره هذا المنصب ويتحمل تلك المهام الصعبة.

وربما هناك أسباب أخرى تجعله يطمئن إلى بقائه إلى الأبد في منصبه والمحصلة أن الوزير سليلان لا يخشى شيئا ولا يضع يده على قلبه تخوفا وهلعاً من حصوله على استغناء أو استبعاد من المنصب الوزاري وبناء عليه فهو يأكل التفاحة في البرلمان ولا نستبعد على الإطلاق أن يحضر الوزير سليلان الجلسات القادمة وفي يده هذه المرة ثمرة أناناس ذات المذاق الخاص جدا، أو ساندوتش شاورمة، أو قليلا من الكافيار، أو شرائح من «السيمون فيميه» ولن يحاسبه أحد وما المانع أيضا أن يدخن البايب اثناء الجلسة أو يتحدث من الوضع جالسا طالما أنه وزير فوق العادة ومن طراز خاص فلا يجب أن يقيد نفسه بتلك التقاليد والأعراف البرلمانية المعقدة البالية التي تفرض على النواب وأيضا على زملائه الوزراء..

وعلينا أن نسأل أنفسنا إلى أي حد حقق هذا الوزير نجاحا في مهامه ولنسأل أنفسنا قبل ذلك ما هي هذه المهام فلو قلنا إن وزير التعليم مسئول عن إتاحة المادة التعليمية الملازمة للتلميذ وضمان وصولها بصورة مبسطة إليه فهل نقول إن وزير الإسكان مسئول عن إتاحة المسكن الاقتصادي للشباب وبالتكلفة التي تلائمه.. لو سألنا الشاب في مجتمعنا.. هل وفر لك وزير الإسكان هذا المسكن الملائم فإذا تكون اجابته؟ هل نظلم الوزير سليمان لو قلنا مثلا أنه مسئول عن ضياع حلم الزواج لدى أي شاب وتحول هذا الحلم إلى سراب لاستحالة الحصول على هذا المسكن مهما تواضعت مساحته ومكوناته.. هل نظلم الوزير لو قلنا أنه مسئول عن ظاهرة العنوسة في مجتمعنا وبلوغ الرقم إلى ما يجاوز ٤ ملايين فتاة تصبر وليس أمامها سوى الصبر وتضع يدها على خديها وهي تستمع إلى تصريحات السيد الوزير وهي تصريحات وردية للغاية مثل التفاحة التي يأكلها تماما داخل قاعة مجلس الشعب.. هل نظلم الوزير لو قلنا إنه مسئول عن هذا التكدر البشري والكتل الاسمنتية والإبراج اللعينة والاختناقات التي حولنا من كل جانب والتي تحرق أعصابنا وترفع ضغط الدم لدينا بعد فشل تجربة المدن الجديدة التي بشرنا بها الوزير مرارا وعجز هذه المدن عن امتصاص تلك الزيادات البشرية في العاصمة والمدن الرئيسية؟.. هل نظلم وزير الإسكان لو قلنا إنه المتسبب في هذا الرقم المفزع من الشقق المغلقة في أنحاء البلاد وهو المتسبب في سلسلة وشيكة وقريبة من انهيارات متلاحقة في المباني نتيجة تدهور عمليات الصيانة بعد أن وعد مرارا بالتقدم بالتشريعات التي تكفل الحفاظ على ثروتنا العقارية دون جدوى، لدرجة أن الدكتور سرور تحدث معه ذات مرة بلهجة جافة للغاية وسأله عن موعد تقديم تلك التشريعات ومبرر تأجيلها المستمر.. هل نظلم الوزير لو قلنا إن شاغلي أغلب العقارات القديمة يطير النوم من أعينهم لتوقعهم انهيار العقارات على رؤوسهم ورؤوس ابنائهم في أية لحظة ويدعون له بالبقاء وطول العمر؟! إن ما نعرفه عن الوزير سليمان أنه حينما كان شابا يافعا بكلية الهندسة كان يتحلى بالهدوء والتفوق العلمي والانتظام.. فماذا وراء هذا التحول الذي بلغ مائة وثمانين درجة حينما تولى الموقع

الوزاري.. صوته يعلو ويبرز جدران وزارة الإسكان بأكملها، يتحدث إلى مرءوسيه بصورة لم يتحدث بها أي وزير في الحكومة بأكملها ويرعبهم ويعصف بهم على الفور إذا لزم الأمر، وإن كان هذا كله لا يمنع من أن هناك بعض معاونيه يمكن أن يتألوا بجدارة لقب المحظوظين بكل ما تحمله هذه الكلمة.. لكن كيف يكون هناك تعاون بين الوزير ومرءوسيه في ظل هذه الركلات والترويعات والتطاولات والتوعيدات أم أن الوزير يتوهم أو يتصور أنه ليس في حاجة إلى معاونين أو مرءوسين لأنه وحده صاحب النجاح دائما دون حاجة لمن حوله، لقد سألت المهندس حسب الله الكفراوي وزير الإسكان الأسبق في حوار سابق معه ما هي معاييرك في توزيع الشاليهات القرى والمواقع المتميزة في الساحل الشمالي وما هو نصيبك من هذه الفيلات؟! وأقسم الرجل أنه لا يمتلك طوبة واحدة في الساحل الشمالي وأنه خصص بعض الشاليهات لرموز لها تقديرها لدى الرأي العام مثل الصحفي القدير مصطفى أمين، وأيضا يوسف إدريس رحمهما الله. ولننظر إلى ما يجري في جهاز القاهرة ومنطقة التجمعات.. من الذي حصل على الأراضي المتميزة ومل هي المعايير وكم نسبة الذين قاموا ببيع فوري لهذه الأراضي بمجرد تخصيصها وكم كان السعر عند التخصيص، ثم السعر عند البيع؟!

ونحن نرد إلينا مئات الشكاوي عن مهازل التراخي في هذا الجهاز الذي يملك في قبضة يده مستقبل مصر العقاري وغرامات توقع على البعض ويعفى منها البعض الآخر بقدره قادر، وأناس تسحب منهم الأراضي بعد أن سدّدوا تحويدة العمر كله وعجزوا عن البناء للارتفاع الجنوني في سعر الحديد، وأناس آخرون لا يقترب منهم أحد... انها طلاس ولوغاريتمات جهاز القاهرة الجديدة الذي من المفترض أنه يتبع الوزير سليمان دون أن يعلم الوزير الهام ما يدور في الخفاء والغرف المغلقة.. ولنسأل نواب الشعب كم تبلغ مشروعات المياه والصرف الصحي المعطلة في دولتركم والمشروعات الأخرى التي نفذت وظهر بها على الفور عيوب فنية تعكس تحايلات وتلاعبات لا نهاية لها ولنسترجع هنا تلك الجلسة التي كان يصرخ فيها نواب الأغلبية قبل المعارضة نتيجة العيوب الفنية الصارخة في مشروعات الصرف الصحي داخل

محافظاتهم.. ويبدو أن الوزير سليمان يحمل أعباء ثقيلة على كتفيه فهو المسئول عن توفير المسكن وتوفير المياه وتوفير الصرف وإنشاء المدن الجديدة والخالية من البشر، وهو المسئول عن تحقيق آمال شباب هذا البلد ومن أجل هذا كله من حقه أن يأكل وحده دون سواه التفاحة في قاعة مجلس الشعب.

ولا خلاف على أنها بالفعل تفاحة شديدة الاحمرار، وطالما أنها تفاحة شديدة الاحمرار فهو يحتفظ بها دائماً في جيبه وفي عقله، وطالما أيضاً أنها تفاحة شديدة الاحمرار فإن الوزير سليمان يتصور أنه سوف يبقى ويبقى في منصبه الوزاري ولن يتزحزح عنه شبرا واحدا!!



من يجمي سكان

العقارات القديمة ؟

يبدو أن هناك زلزالاً جديداً فكلما لا محالةً خلاف زلزال أكتوبر ٩٢ وهذا الزلزال إن يكون مثملاً في هزة أرضية عنيفة برصدها مقياس ريكتر لكنه عبارة عن هزة عقارية تهدد العقارات الواسعة داخل تلك العقارات القديمة التي اكتشف الواقع المرير أن غائباتها أصبح الآن مهدداً بالانحيار في أية لحظة على رعونس السكان الضحايا.

هذه العقارات لن تسقط ولن تنهار بسبب نقصان عمرها

الافتراض، حيث إنها شيدت قسم الخمسينيات أو الستينيات والعقار عمره قسم المتوسط لا يقل عن مائة عام كحد أقصى، ولكن بسبب سوء عمليات الصيانة أو إهمالها وعدم وجود أي تجاه جاء من جانب مجلس الشعب إصدار تشريع بحسم هذه العقارات ألا يعد في ذات الآن وعدم إسهام الحكومة بالقاعدية المطلوبة لصيانة تلك البنية العقارية والنتيجة ما نحن فيه الآن فهناك عقارات عديدة ساء حالها لم تلمس درجة ولم يعد يجري معها عمليات صيانة ومصيرها المحتوم هو الانهيار في أي وقت والسكان يسمون ويدعون ذلك جيداً لكنهم لا يغفلون العنصر ويوفضون السرحل لأنه لا يوجد مساوي أخسر والسبيل هو الأوصاف والخدمات ولذا فهم يفضلون الموت داخل هذه العقارات.

هل تترك هؤلاء السكان تتهدد العقارات عمر رعونسهم وهل هناك أمل لو بدأنا عمليات صيانة جادة على الفور وأن ننقذ ما يمكن إنقاذ حتى لا نلحق هؤلاء المأسوسين سكان هذه العقارات حتفهم تحت الانقاض.. هل مازال هناك أمل في أن توفر بعض الحماية لهم وقتا العارية وننقذها من الهلاك والدمار وننقذ السكان الضحايا من المصير المحتوم؟!



ولا عزاء للملاك !

كان الله في عون الملاك اليوساء المتعساء الذين صبروا وعطوا أسانهم على مجلس الشعب الجديد بعد أن خذلهم سلفه، لكن الواقع يكشف في جلسة الأوس أن نواب المجلس الحالي أكثر احتيزاً لقطاع المستأجرين.

نستطيع أن نقول إن كل من شارك في مناقشة مشروع قانون إيجار المسكن للأغراض غير السكنية كان مسانداً للمستأجر وليس العكس، والمشروع يقسم بزيادة الإيجارات بنسبة ٤٠% قبل عام ٧٧، و٢٠% أما بعد ٧٧، ويفتح الدكتور مسرور باب المناقشة ويتساءل: النواب ويتفهمون في الدفاع المستعبد عن المستأجر.. والغريب أن ممثل الأحرار يختلف اتجاهاتهم، وإيضاً النواب وكذلك المستقرون.. لكل يجمع على أن نسبة ٢٠% و٤٠% عالية، ولواجب خفضها إلى ٢٠%.

وتجد من يصف الملاك بأنه غير قادر مسرور الحال، وكان النواب لا يعطون ولا يتركون أن هناك ملاكاً يتآمرون أيضاً كثيرة بدون عشاء ويبيعون الغش المتهاك، بل ربما لم يعد يبق لهم شيء يبيعونه.

ربما من يقول بالأسس أن الانتخابات السابقة كشفت عن وجود شكوى في صرخات من صغار الصناع والتجار، خاصة من الأحياء الشعبية بشأن الزيادة السابقة التي تفرقت على إيجارات محلاتهم وورشهم التي بلغت ١٠٠% والمستأجر لم يعد يحتمل هذه الزيادة الكبيرة خاصة في ظل استمرار هذا الكساد.

ونستطيع أن نقول: نعم! المستأجر نحسب أنه للعبء، فقه الانتخابات، حق، مكسباً عقد صفقة، أجرة مع النواب، كاد المستأجر بفعل للثابت قسم، أما الآن، أتيت بك إلى قاعة مجلس الشعب وإن الأوان أن ترد لي الجميل.

وعندما نستعلم من عبارات سابقة (المالك أخذ حقه وزيادة).. ولابد أن نساعد المستأجرين الفقراء (الابد أن نراعي السعد الاجتماعي).. (الابد أن تواجه البطالة وتنشئهم.. أن المحلات تقف.. بسبب زيادة الإيجارات).. والغريب أننا لم نسمع ثانياً وأحد يدافع عن الملاك ولم نسمع ثانياً وأحد طالب بالوقوف له، جوار الملاك، بل كان التصديق بلوي لكل عبارة تعلق داخل القاعة من أجل المستأجر.

وما حدث في جلسة الأوس يجعلنا لا نستشعر خبر ابقائهم العائمة بين الملاك والمستأجر الذي طال انتظاره، ويبدو أن الأجدى هو الأوصد. ويبدو أن النواب مذبذبون لقطاع المستأجرين بصورة تقوية كل تصور يبدو أن الهدف هو مساندة المستأجرين قبل أن يكون تحقيق العدالة والاحول والوقوة إلا بالله.

ولا عزاء للملاك.. وليفوضوا أمرهم إلى الله سبحانه وتعالى فهو سبحانه وتعالى على كل شيء قدير!!

أحزاب ونواب.. الأهرام



في تشريع العقارات القديمة فك الاشتباك بين المستأجر القادر وغير القادر هل نضع نهاية لمهزلة الشقق المغلقة ونعيدها إلى مالكيها؟

هناك واقع مرير أمامنا يمثل لغزا محيرا وأصبح بالفعل يحتاج إلى معالجة جادة وموضوعية من جانب كل الأطراف المسئولة سواء كانت تشريعية أم تنفيذية، الواقع المرير مؤداه أن العقار القديم يضم مجموعات متباينة من المستأجرين فالعقار الواحد به المستأجر الثرى ميسور الحال الذي لا يتعذر عليه تحمل أية أعباء إضافية مهما يبلغ حجمها وهذا المستأجر بطبيعة الحال لا بد أن يكون لديه الفيلات وربما القصور والسيارات الفارهة ورحلات الاستجمام والاسترخاء إلى السدول الأوروبية والولايات المتحدة الأمريكية ولديه أيضا السائق والمربية والخادمة الأجنبية التي قد يصل راتبها الشهري إلى ما يعادل ثلاثين مرة علي الأقل الإيجار الشهري للشقة التي يصير ويتعاطم اصراره علي تمسكه بها وعدم التفريط فيها بصرف النظر عن ممتلكاته العقارية، ولماذا لا يفعل ذلك طالما أن هناك قانونا عفا عليه الزمن إلا أن هذا القانون يسانده ويعطيه الضوء الأخضر ليسلب حقوق المالك كيفما يشاء.

الإنفاق وحده لا يكفي

رأينا الدكتور محمد إبراهيم سليمان وزير الإسكان والمرافق يتباهي في جلسة الأسس ويتفخر بأن إجملي المنفق على مشروعات الصرف الصحي قد بلغ ١٠ مليارات، وفوجئنا بالوزير يعن علي الملا وسط صمت النواب وربما ذولهم وحسرتهم أن هذا الرقم لم تنفقه الولايات المتحدة علي مرافقها.

نحن نصدق يا سيادة الوزير ونسلم بقولك التاريخي تحت قبة البرلمان بأن المنفق علي المرافق في مصر يلقى ما يمثله في أمريكا بولاياتها وسدنها، نصدقك يا سيادة الوزير لأن المشروع علي الطريقة الأمريكية لا تظهر به غيوب قبية ولا يصاحبه إسئله من الباطن، أو معدات مستوردة تكس وتكهن، أو مشروعات تظل مغلقة معطلة علي مدى سنوات عشر أو أكثر.

ولعل ما لم يقله لك النواب أسس ربما لدواعي الحرج أن العبرة ليست بحجم المنفق لكن بمدى روده علي المواطن، فكيف يكون المنفق قد بلغ ١٠ مليار بينما المواطن منزل يصرخ من غياب خدمات المرافق، والليل هذا الكم من طلبات الإحاطة التي تساقب النواب لتلقيه ومنافسته في جلسة الأسس، وهي الطلبات التي من كثرتها اضطرت المنصة إلى نظرها بقطايع.

يا سيادة الوزير... لو كانت الاعتمادات التي بلغت ١٠ مليارات قد الترت ولم يهدر منها ما الهدر، لما كان مجلس الشعب السابق ناقض لقضية الصرف الصحي بهذا الحجم في جلسة تسجل له، ولما كان نواب مجلس الشعب الجديد قد يرح صوتهم من انهيار هذه الخدمة ولم نسمع طوال الجلسة نقابا واحدا يشيد بمشروع صرف صحي داخل دائرته. ومرة ثلثة العبرة ليست بحجم المنفق يا سيادة الوزير.

أحزاب ونواب... الأهرام

المالك والمستأجر.. وجها لوجه!

حنيد المستأجر يبقى أم يرحل؟

في ضوء الحكم الذي صدر بشأن حفيد المستشار وبقيته في العين المؤجرة هناك من ينظر إلى هذا الحكم على إطلاقه ويفسره بأنه يعني بقاء الحفيد إلى الأبد ومن كل الحالات وأن الحكم يتعارض مع مصلحة الملك تماماً وكان لزاماً علينا أن نستوضح الأمر من المستشار فتحي نجيب رئيس المحكمة الدستورية العليا. فقلنا إن كل ما استهدفناه من هذا الحكم هو رد الأمور إلى أصلها ونحن أخذنا في الاعتبار أن عقد الإيجار لابد أن تنتهي منه بعد فترة تكون أو تكسر كما أن إيجار الشقة لا يعني نزاع ملكيتها من الملك إلى الغير. وفي الوقت نفسه نقول إن عقد الإيجار ليس مع الزوج فقط إنما الزوجية والأبناء أيضاً والملك حينما وقع على العقد كان يعلم جيداً أن الإيجار ليس للزوج فقط إنما أسرته معه وبالتالي فمن غير المعقول أن يتوكل هذا المستأجر ونقوم بطرد الزوجة والأبناء ولذلك قلنا: إن القيد في هذا الحكم هو تاريخ صدوره وهو ٢ نوفمبر ٢٠٠٢. قلنا أيضاً أخذ الشقة عن أيده قبل ٢ نوفمبر ٢٠٠٢. يحق لأبيه أي حفيد للمستأجر. أن يبقى أما إذا أخذها الابن بعد ٢ نوفمبر ٢٠٠٢ فلا يحق للحفيد هنا أن يبقى ويصبح من حق الملك استرداده فمن تلقينا الآثار الإيجابية وحرمنا على بقاء الحفيد وفقاً للتاريخ إصدار الحكم حتى لا نجد ثلاثة أرباع الملك يطردون المستأجرين وفي الوقت نفسه بقي الحق للملك في أن يسترد أي شقة في عقره والقيصل هو تاريخ الحكم المشار إليه وقد راعينا التدرج في علاج الأمور حيث إن مشكلة الإسكان تركت وليس معطوياً أن أعالج تركت ستين عاماً في عام أو عشرين فلماذا لا التدرج. وبضيف المستشار فتحي نجيب رئيس المحكمة الدستورية العليا أن هناك حالات عديدة بموجبها يسترد الملك الشقة فمثلاً قد يكون الابن الذي أقام مع أبيه غير متزوج وهذا لا يكون هناك حفيد ليعني وقد يكون هناك حفيد لكنه غير مقيم بالإضافة إلى أنه كما أشرنا لو توفي الجد وهو المستأجر الأصلي بعد ٢ نوفمبر ٢٠٠٢ يبقى أبوه فقط أما الحفيد فيرحل ولا يحق له البقاء وهنا يسترد الملك الشقة على الفور بمجرد وفاة الأب.

أحزاب ونواب.. الأهرام

نحن لا نتحيز ولا يجب أن نتحيز لهذا الطرف أو ذاك فالواقع الذي أمامنا يكشف أن هناك مالك مقهور مسلوب حقه ظل ينتظر قانوناً يعيد إليه هذا الحق لكن صبره نفذ وأصيب بالإحباط نتيجة بقاء الوضع على ما عليه على مدى سنوات طالت وأمتدت.

لكن الواقع الذي أمامنا أيضاً أن المستأجر في الأغلب الأعم ظروفه الاقتصادية صعبة ويعاني بشدة من الغلاء وارتفاع الأسعار ولا يملك بطبيعة الحال أن يتحمل أعباء جديدة ماثلة في ارتفاع مفاجئ ومتصاعد في القيمة الإيجارية التي إعتاد أن تكون ثابتة مجمدة.. وربما يسأل المالك قائلًا وما ذنبى إذا كان هذا المستأجر قادر أو غير قادر إنني أريد أن استعيد حقي المسلوب وهذا يتطلب أن تتحرك القيمة الإيجارية لتتمشى مع ارتفاع الدولار وارتفاع أسعار السكر والزيت

والسولار والكهرباء وما إلى ذلك والدولة رفعت هذه الأسعار رغم علمها أيضاً بأن ظروف المستأجر صعبة ثم أن ظروفنا أنا كمالك صعبة جداً أيضاً وأعاني من هذه الارتفاعات في الأسعار واحتاج إلى رفع القيمة الإيجارية على مدى هذه السنوات

الطويلة.. هذا الثبات الذي جعل المستأجر يغلق شقته المؤجرة ويسكن في شقة يملكها بينما أنا في أشد الحاجة إلى تلك الشقة المغلقة ولماذا لا يغلقها طالما أن القيمة التجارية مازالت لا تتعدي خمسة أو عشرة جنيهات شهريا.. وقد نجد مالكا يرفض تماما الحديث في القيمة التجارية ويتطرق إلى تحديد مدة معينة تعود إليه بعد انقضائها الشقة

المؤجرة مبررا ذلك بأن هذه الشقة ليست ملك المستأجر وليس له الحق في أن يورثها لأبنائه وأحفاده لكن المستأجر على الجانب الآخر يتصدى بعنف لهذا المطلب قائلا وأين اذهب أنا وابنائي ويجدر قائلا أنه لو طبق هذا المطلب بالفعل وحددنا مهلة للمستأجر يعدل خلالها أوضاعه ويترك المسكن فإن ذلك معناه أننا سوف نجد آلاف الأسر المصرية تقترب الأرضة لأن المستأجرين يمثلون الأغلبية الكاسحة..

وربما يقول المالك أنتى قد ألتمس العذر واراعى ظروف المستأجر المعدم الكادح الذى لا حول له ولا قوة والذى قد يشعر بالحرج البالغ وهو يسدد للمالك تلك القيمة التجارية الهزيلة كل شهر لكن ما باليد حيلة لكن المالك يتساءل هاهـ مطلوب أيضا أن تراعى ظروف المستأجر القادر المسور الحال الذى يملك السيارات والتكسيقات ولديه شقق التملك والشاليهات وربما الفيلات؟

مصدق في الجلسة

البحث عن مأوى !

إنه صدام ساخن وتكرر شهادته قاعة مجلس الشعب في جلسة الأمن، طرفة وزير الإسكان وأحد نواب حزب الأغلبية الرافضين للتورين المتطرفين، وكان النائب يجلس خلف الوزير مباشرة وفوجئنا به بفتح عليه التيران ويوجه إليه عبارات اللوم والاستنكار. وموضوع النزاع أن الوزير يتعظم إصراره على عدم بعض المسكن في منطقة برج العرب يدعو أن المسكن يقوون بها عن طريق وضع اليد، والنائب يتساءل: أين يذهب هؤلاء المواطنون بعد الهدم وكيف يجدون المأوى أكثر من عشرين عاما أقام المسكن في هذه المسكن التي أصدر وزير الإسكان الفرمان بهدمها فجأة. ويتنفس الوزير بلهيم وينظر للنائب ويقول له متوعدا: سوف أهدم، ويكرر النائب ويشنط غيظا ويقول صوته ويكاد يصرخ، ويتدخل كمال الشاذلي محاولا تهدئة النائب دون جدوى، ويصر الوزير على موقفه ويصرخ النائب مرة أخرى قائلا: الوزير يتحدى المجلس، ويتنفس الوزير ويقرر سرور لإخفاء الموقف إحالة القضية إلى لجنة الإدارة المحلية.

وتواصل المناقشات حول موضوع الإزالة ويكرر السيناريو على لسان النواب ويفرض السؤال نفسه: أين يذهب السكان التصاء النساء الذين يتقرر هدم مسكنهم فجأة؟ أين المأوى؟ هل يقوون في عيش أم خيام أم لدى أقاربهم وأقربهم في زمن أصبحت فيه يد العون عاجزة قاصرة؟ كيف تقرر الحكومة الهدم فجأة دون تنبيه مسكن بيلة لإيواء هؤلاء البشر الذين تهدم منازلهم بالفرمان الحكومي؟ والإجابة لا تجى على لسان الوزير إبراهيم سليمان الذي كان قد غادر القاعة وكان واجبا أن يبقى ويستمر في الجلسة للاستماع إلى هذه القضايا العميرة، ومهما كانت ارتباطاته ولكن تجى الإجابة على لسان الوزير الناجح مصطفى عبد القادر الذي تقي حديثه القبول والارتياح داخل القاعة، وبعد الوزير قائلا سوف تراعى هؤلاء المواطنين الذين يصدر لمسكنهم قرارات إزالة، ولن نقبل أبدا أن يصحوا بلا مأوى، ويصلى النواب لأن هذا الوزير لديه المصداقية التي تكفل بأن تكون وعده محل تنفيذ!

هل من حق هذا المستأجر أن يظل يغلق شقة مؤجرة لمدة عشرة أو عشرين عاما وهو ليس في حاجة إليها علي الاطلاق لكن كل ما يغيته ألا يتركها للمالك طالما أن القانون الحالي إلى جانبه أي جانب هذا المستأجر.. وربما يقول المالك لماذا لا تفرض علي المستأجر القادر طالما أنه قادر أن يشتري الشقة المؤجرة أو يتركها وأمامه الخيارين ولديه حرية الاختيار.. ولكننا نجد هذا المستأجر أحيانا كثيرة يستنكر هذه المطالب ويؤكد بأعلي صوت أن المالك ظل سنوات طويلة يحصل علي الأيجار الشهري حينما كانت قوة الجنية الشرائية مرتفعة للغاية كما أنه قام ببناء عقاره في زمن كان فيه كل شيء سهلا وأسعار التشييد محدودة للغاية وبالتالي فهو قد حصل علي عائد للعقار يفوق مرات ومرات تكلفة تشييده والمؤكد أيضا أن المالك سوف يرفض هذا القول ونعود ونسأل ما هو الطريق إلى العدالة؟ هل العدالة أن نرفع القيمة الإيجارية دون الأخذ في الاعتبار حالة المستأجرين الكادحين محدودي الدخل الذين يمثلون أغلبية كاسحة؟ هل العدالة إعادة العقار إلى صاحبه بعد فترة محددة من وفاة المستأجر الأصلي.. ماذا تفعل الحكومة أمام هذا المأزق وماذا يفعل مجلس الشعب؟

وزير الإسكان يبحث عن شقة !

لو رجع بنا الزمان إلى الوراء أربعين عاما حينما كان الوزير محمد إبراهيم سليمان شابا يافعا حديث التخرج من كلية الهندسة ونحن نعلم أنه كان طالبا متفوقا يحصل علي تقديرات «جيد» ونادرا ما كان ينال تقدير «مقبول» بشهادة زملائه في الكلية في ذلك الوقت.. ماذا فعل طالب الهندسة محمد إبراهيم سليمان بعد تخرجه وحينما أراد الارتباط والزواج وتكوين أسرة؟ كانت الأمور في ذلك الوقت سهلة والحصول على شقة امرا متاحا وأسعار حديد التسليح والأسمنت وخلافه من مواد البناء محدودة للغاية وثابتة ومستقرة، وأسعار الأراضي كذلك ولم يكن هناك جشع من مقاولين أو أصحاب عقارات ولم نسمع عن عقارات تسقط وتنهار على رؤوس ساكنيها الضحايا. إذن الوزير سليمان كان محظوظا حينما كان يبحث عن شقة في زمن الستينيات لكن ماذا

يفعل الوزير حينئذ يجد ابنه مقبلا على الزواج؟ سوف يتعذر عليه أن يدبر لابنه هذه الشقة وسوف يشعر وزير الإسكان بالمرارة والقلق لأنه يعجز عن تدبير الوحدة السكنية المطلوبة لنجله ليتيم بها نصف دينه ويحقق حلمه في تكوين الأسرة.

ارتفاع أسعار المساكن

يبدو أن القفزات التي طرأت على أسعار السيارات بجميع موديلاتها وأنواعها سوف تنتقل علواها إلى عالم البناء والتشييد وذلك للارتفاع الذي يوق كل تصور في أسعار الحديد وأيضا ارتفاع أسعار جميع مواد البناء دون استثناء وهذا بدوره سوف ينعكس على تكلفة البناء حيث لابد أن تشهد الفترة المقبلة ارتفاعا مقلحا في أسعار الشقق على مستوى جميع الأحياء وبالتالي تزداد مشكلة الإسكان صعوبة ويتعرض الشباب الذي يهول وراء السكن من أجل الزواج وتكوين أسرة ليعاني المزيد من الصعوبات في الحصول على هذا السكن.

فالمفوق أن ترتفع أسعار المساكن بنسبة تصل إلى خمسين في المائة كحد أقصى بل هناك تكديرات مؤداها أن الشقق في مدينة نصر ومصر الجديد و ٦ أكتوبر ارتفعت بالفعل بنسبة تصل إلى ثلاثين في المائة. والمتوقع أيضا ارتفاع في تكلفة المصانع والخدمات والمشتريات المدنية من كياري وصرف صحي وما إلى ذلك وهو ما يمثل بدوره عبئا أساسيا أمام المستثمرين الذين سوف يفاجأون بارتفاع في تكلفة تشييد مصانعهم مما يدفع بهم إلى تحميل سلعهم ومنتجاتهم بهذا الارتفاع في تكلفة التشييد في وقت حرج تعني فيه السوق الداخلية من ركود خلاق وهو أمر يهدد المستثمرين ويهدد جميع الأنشطة الاستثمارية دون استثناء.

أنا ندعو مجلس الشعب ولجنة الإسكان إلى سرعة مناقشة هذه القضية الخطرة والبحث أسباب ارتفاع أسعار الحديد بهذه الصورة المفزعة وأيضا مواد البناء الأخرى وصولا إلى الحلول العملية.

الحزب ونواب.. الأهرام

ماذا يفعل وزير الإسكان

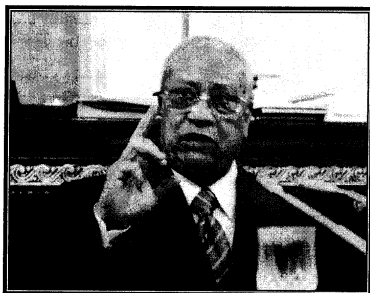
وكيف يدبر هذه الشقة اليوم بعد أن قفزت أسعار حديد التسليح إلى أرقام فلكية والحكومة بكامل طاقتها تقف متفجرة وأيضا أسعار مواد البناء الأخرى مما أدى إلى زيادة أسعار الشقق بنسبة أربعين في المائة كحد أدنى.. أي أنه من الآن فصاعدا لن تتوفر شقة على أرض مصرنا الغالية تقل عن سبعين أو ثمانين ألف جنيه وهي أرقام قد يقف أمامها وزير الإسكان عاجزا ويتعذر عليه

توفير شقة لنجله في هذا الزمان الصعب ولم تعد هناك جدوى بعد قفزات أسعار الشقق لقانون التمويل العقاري الذي طال انتظاره.. لقد سمعنا الوزير سليمان يقول في التلفزيون منذ قرابة شهرين أن الشاب والفتاة يمكنها الزواج بعد أن يدخرا معا مبلغ ستة أو سبعة آلاف جنيه ويقتنعا بشقة صغيرة ذات مساحة محدودة ولترجم كلام السيد الوزير نقول أنه مطلوب أن يظل الشاب والفتاة يدخرا المبلغ المطلوب لمدة خمسة عشر عاما حتى يتجاوز عمر كل منهما الأربعين عاما أو ربما يعجزان عن تدبير المبلغ المطلوب حتى إحالتها إلى المعاش كما أن عليها أن يقتنعا بالمساحة الصغيرة المحدودة

التي أشار إليها الوزير ولا نعلم كم هذه المساحة هل هي ستون مترا.. بالقطع لا وبعد الارتفاع الجنوني في أسعار الحديد ومواد البناء فليقنع الشاب والفتاة بثلاثين مترا. والقناعة كنز لا يفنى أو عليها بعد ارتفاع حديد التسليح أن يقوموا بالإضراب الكامل عن الزواج ويرفعوا شعار أهلا بالعزوبة.. وليسترح الوزير سليمان ولا يحمل نفسه مشقة البحث عن شقة لنجمله في ظل هذه القفزات التي طرأت على أسعار المساكن بعد توليه المنصب الوزاري وعلينا أن نستبشر خيرا ببقاء الوزير سليمان في منصبه ولا يفقد الحريج الأمل في الحصول على الشقة ذات الثلاثين مترا وأن يعمل بنصيحة السيد الوزير في أن يدخر هو وفتاته لمدة خمسة عشر عاما حتى يدبر ثمن الشقة وثمر الحديد اللازم لبنائها.

وعلينا أن نسأل السيد الوزير هل مازال إصراره متعاظما بأن الشاب والفتاة لو إدخرا ستة أو سبعة آلاف جنيه يمكنهما الحصول على الشقة وليقل لنا أين تكون هذه الشقة ذات السبعة آلاف جنيه أي ما يعادل طن ونصف طن فقط لا غير من حديد التسليح ولنقل للوزير سليمان أن الإنصاف يقتضي أن تدين له الحكومة بكامل طاقمها بالعرفان والجميل لأنه نجح بدرجة امتياز في أن يحجم شبابنا نهائيا عن الزواج وبالتالي تنتهي مشكلة الزيادة السكانية إلى الأبد وكل الشكر والتقدير للوزير سليمان!!





تفـاؤل
قېچىد

حد ، في الجلسة

تصديق هاد لرئيس مجلس الوزراء

الجلسة تبدأ والدكتور سرور يتجه إلى مقعده متمسكا بالقاعة كاملة العدد ولا مكان لتقديم الوزراء ملتصقون ببعضهم في مقاعدهم، ولم يتخلف وزير واحد عن الحضور على الرغم من تقييد غالبيتهم في إنشاء مناقشات ببيان الحكومة، ويتلو رئيس المجلس أسماء النواب المعارضين والقياسيين لبيان الحكومة والنواب الآخرين المعتدين عن التصويت، ويتحدث بعض نواب المعارضة ويقولون: إن هناك إنجازات حقيقية على أرض الواقع تمت على يد الحكومة لكن الأسعار لم تتراجع ومثال المواطن البسيط من الغلاء، ويشرح الدكتور سرور ببيان الحكومة وتقرير اللجنة للتصويت ويصلي النواب ويوافقون ويصطفون لرئيس مجلس الوزراء تصفيقا حادا في أثناء حديثه وأيضا بعد انتهائه من الرد على ملاحظات الأعضاء، ويندو التصفيق من صفوف الأغلبية دون صفوف المعارضة، ومدايات الأغلبية صلفت هذا التصفيق الحاد فإن أعضاءها يؤمنون بسلامة المسار الحكومي ونجاح سياسات الدكتور عبيد، ومدايات الأغلبية صلفت قهقا تثنى بأن الأسعار سوف تتراجع والدعم سوف يبقى ويصل إلى مستحقيه وتثنى فيها أعلنه الدكتور عبيد بالأسس أن الحكومة ترفض كل شكل الوصاية فيما يتعلق بالإصلاح السياسي، وتثنى الأغلبية فيما أعلنه رئيس مجلس الوزراء بأن أموال الثائمينات والمعاملات لمدة لدى الحكومة، وأن الدين الداخلي والخارجي في الحدود الآمنة والاستثمارات تتزايد ويعمر قدرة على سدك لفساط القروض وتم إندها، وتثنى الأغلبية أيضا بما أعلنه رئيس مجلس الوزراء أمس من ترشيح الإنفاق الحكومي وأن برنامج الترشيد يشمل السيارات الفاخرة والآلات الفاخرة، ومدايات الأغلبية صلفت هذا التصفيق فلابد أن تثنى في كل ما أعلنه رئيس مجلس الوزراء بالأسس، ومدايات الأغلبية صلفت فلابد أيضا أن نطاعل ونستشير خيرا وكل عام وأنتم بخيرا!

لو كانت تصريحات الدكتور عاطف عبيد رئيس الوزراء السابق حقيقته وواقعية ولو لم يكن الرجل مفرطا في التفاؤل ومبالغا في التصريحات الوردية.. لو كانت تلك التصريحات التي أعلنها بأعلى صوت في مجلس الشعب تحققت بالفعل على أرض الواقع لكان المواطن المصري في أحسن حال ولأصبحنا مجتمعا الوفرة وتحولنا إلى الرفاهية التي بلا حدود. الدكتور عبيد قال إن الأسعار سوف تتراجع لكنها لم تتراجع وقال أمام نواب الشعب أن الأموال الهاربة عائدة ولن نسمح بأن ينعم بها هؤلاء الهاربون لأنها أموال الشعب ولم نسمح عن أموال عادت أو هاربون تم توقيع العقوبات عليهم وسمعنا الدكتور عبيد يقول أن الدولار سوف يثبت في عهده لكنه قفز والصادرات سوف تقفز لكنها استقرت عند أرقام جامدة وقال عبيد أن أسعار مواد البناء سوف تستقر فبلغت أرقاما فلكية وقال أن الشاب سوف يمكنه الحصول على شقة وأصبح ذلك هو السراب بعينه وقال أن الرقابة على الجهاز المصري مستمرة فوجدنا هذه الانتخافات وهذا الكم من القروض بلا ضمانات وقال أن البنوك بها قيادات قمم في الطهارة ولا تعليق وقال أن مستوي المعيشة يرتفع لدى المواطنين البسطاء ولا تعليق فإذا نقول للدكتور عبيد بعد هذه التصريحات الوردية؟

لعلنا نسترجع في هذه الصفحات ردود

الأفعال لتصريحات عبيد داخل مجلس الشعب ووعوده وما تحقق منها وما ظل سرايا بعيدا كل البعد عن أرض الواقع.. وقد تردد كثيرا رحيل عبيد وكتبت بالفعل بروازا عن رحيل عبيد لكنه كان يقصد به نائب اسمه لمي عبيد وكل من قرأ هذا البرواز تصور أن عبيد رحل والسؤال كان هل رحيله أسعد القارئ وهل كان القارئ يترقب بالفعل هذا الرحيل أم أنه كان يرغب في بقاءه واستمراره.

فياب رئيس مجلس الوزراء!

الأول مرة في تاريخ الحياة النيابية، تجد مجلس الشعب يشترع في مناقشة بيان الحكومة ويستعرض تقرير اللجنة الخاصة حول البيان بينما رئيس مجلس الوزراء غائب، ويقف الدكتور سرور يتعجب الدكتور علف عبيد ويتساءل: أين رئيس مجلس الوزراء؟ وكيف غيب عن هذه الجلسة؟ ومتى يحضر إذا كان يتعجب في جلسة يتم فيها استعراض التقرير الخاص ببيته. الدكتور سرور يحق بالطبع فيما قلته لكن الأمر الغريب أن رئيس مجلس الشعب فوجئ غيب رئيس مجلس الوزراء ولو كان يعلم بغيبه مسبقا لما سمح باستعراض التقرير الخاص بالبيان الحكومي الذي تولت الحكومة أمل عثمان تلاوته، فالأمر المؤكد أنه طوال استعراض البيان كان الدكتور سرور ينتظر رئيس مجلس الوزراء ويتعجب وربما يتأخر لتأخره إلى أن تبين الدكتور سرور أن رئيس مجلس الوزراء لن يحضر، فهو متعجب وليس متفهماً والخطوة أن رئيس مجلس الوزراء لم يظهر رئيس مجلس الشعب فاصبح رئيس مجلس الشعب آخر من يعلم، وفي الوقت الشائع نجد الوزير كمال الشاذلي يعان أمام النواب أن رئيس مجلس الوزراء في مهمة رسمية وهو ما يجعنا نتمساع: لماذا لم يكن هذا الإخطار قبل الجلسة حتى لا يكون الدكتور سرور مثله مثل النواب لا يعلم بهذا الغيب إلا في الجلسة وليس قبلها. ما الذي كان يضير رئيس مجلس الوزراء والوزير الشاذلي لو أخطرا الدكتور سرور في الموعد التالي، أي قبل الجلسة وليس بعد فوات الأوان؟ وماذا يعني عدم إخطاره وتركه يدير الجلسة مقترضا حضور رئيس مجلس الوزراء فإذا برئيس مجلس الوزراء لم يتأخر نتيجة اجتماع علني أو لاختناقات مروية وإنما هو متعجب تماما نتيجة التثقل في مهمة رسمية.

والسؤال: هل لو كان سرور يعلم بهذا الغيب مسبقا كان سوف يسمح باستعراض التقرير؟ الإجابة: لا بالطبع، والمحصلة هي استعراض تقرير بيان الحكومة الأول مرة في تاريخ مجلس الشعب بينما رئيس مجلس الوزراء غائب وليس متأخرا، والأصل أن هذا التقرير يخاطب رئيس مجلس الوزراء في المقام الأول قبل أي شخص آخر، والذي يخاطبه غائب والواقعة لها دلالاتها، فهي تشي بتسبب غائبا ولا وجود له بين الحكومة ومجلس الشعب. ويعني أن هناك سهوا في إخطار رئيس مجلس بالتعجب ونأمل أن يكون سهوا بالقل وليس شيئا آخر، وليس أمام الدكتور سرور خيار وعليه أن ينتظر وينتظر لعين عودة رئيس المجلس الوزراء حتى يبدأ مناقشة بيان الحكومة وربما انقضى أن بعيد ثلاثة تقارير وليس أمامنا إلا أن نستشير خيرا بمناقشات بيان الحكومة ونأمل أن تضع نهاية لمعاداة المواطن المسيطر ومواجهته!!

الحكومة لن ترحل!

بواصل نواب المعارضة هجماتهم الشرسة على الحكومة ويقولون لقد أن للحكومة أن ترحل فهي ولقت عاجزة أمام الفساد والاحترافات والاختكارات والقلاء والمواطن المصري لا يجد قوت يومه والمشروعات معطلة وخاسرة وإسوأها مهجرة كما يقولون أن هذه الحكومة لم تقدم أي خطة لا طويلة ولا قصيرة ورجل الشارع لم يشعر بأي إنجاز تدعيه الحكومة أو تزعم أنها حققتها وبكفي عجز الميزان التجاري وحجم الدين العام الذي فاق كل تصور ويوجد ٣٥ مليون مصري تحت خط الفقر والأسعار زلت من ٥٠ إلى ١٠٠ في المائة فمذا فعت الحكومة؟ أنها يجب أن ترحل.

ويتصدى الدكتور علف عبيد بشراسة أيضا ويبدأ إلى الرد الفوري التفصيلي على نواب المعارضة واحدا بعدا بصوت متو داخل القاعة ويقول بعدة باللغة موجها حديثه لصفوف المعارضة أن هذا الكلام لا يست الحظيفة بصدلة ومشروعاتنا قلن تكلفه في العلم أنه سواء كتبت محطة مياه وكهرباء أو بناء مدرسة وهذا معيار الشفافية والصدق والامانة. حرام أن تشتم الحكومة بالفساد وتنتهم الجهاز الحكومي بلرؤسة لقد شوهتم صورة مصر. مصر الطهارة والامانة. حرام عليكم الإساءة إلى الشرفاء بينما المملون في الجهاز الحكومي هم قمم الطهارة وأتم الذين أتيتم بهم. ويستاد الدكتور سرور رئيس الوزراء ويقول لنا يجب ألا نطلق عبارات مرسله لا أستاذ لها ولا تكون مجرد عبارات سب وقذف.

ثم يتصدى الوزير الشاذلي هو الآخر قائلا أن الحكومة تنال كل جهد من أجل المواطن المصري وترفض أي إساءة لها ووجه حديثه لأحد نواب المعارضة قائلا: إنني لن أرد عليك لأن حديثك لا يستحق الرد ويقط الشاذلي قائلا لن ترد لأنه ليس لديه رد. وعلينا أن نتمساع من كسب الجولة في جلسة الأأس وهل ترحل الحكومة؟ يبدو أنها لن ترحل!

أحزاب ونواب... أفرام

من هم الفقراء!

تقدم ثلاثة نواب من المعارضة بمجلس الشعب إلى الدكتور عاطف عبيد رئيس مجلس الوزراء باتبجوابات حول الغلاء وارتفاع الأسعار والفقر وهم البديري فرغلي والدكتور ايمن نور ومحمد عبد العليم.. وأكد الدكتور ايمن نور أن حالات الانتحار تتزايد بسبب الفقر والعجز عن سداد المصروفات المدرسية وتوفير السلع الغذائية للأبناء.. وعلينا الآن أن نساءل من هم الفقراء في مجتمعنا؟ هل هم الذين ينتحرون بينما الذين لا ينتحرون ليسوا فقراء.. وكيف يكون هناك فقر بالصورة التي تناوّلها النواب الثلاثة في استجواباتهم بينما رئيس مجلس الوزراء يؤكد أن مستوى معيشة المواطن المصري يرتفع، أيها نصدق ونعود لنسأل من هو الفقير؟

رجيل عبيد!

اليوم هو آخر يوم في العصر السياسي لعبيد وبعده لا يكون له مكان داخل الملعب السياسي وتغيب عنه الأنوار.. اليوم يصبح عبيد بلا منصب وبلا حصانة وبلا سلطة وهذا هو حال الحياة السياسية فالمنصب لا يدوم لأحد والسلطة التي تكون اليوم في متناول اليد تجدّها في الغد القريب زائلة ومفقودة، كيف يرّحل عبيد ويغيب عن الملعب السياسي بهذه السرعة وبهذه الصورة المفاجئة، هل يستطيع أحد أن يدّلق الفراغ الذي يتركه عبيد وهل نجح عبيد في مهامه ليصبح رجيله خسارة جسيمة أم أنه لم يحقق نجاحاً وبالتالي رجيله يكون مكسباً وتغييره يلقى القبول والامتنان والاستبشار؟ كيف يرّحل عبيد بعد أن كُنا جميعاً على يقين أنه باقى إلى الأبد ومحصن من أي تغيير.. سوف يرّحل اليوم النائب لمعي عبيد عضو مجلس الشعب عن دائرة كرناسة وأبو رواش بعد أن لالته اللجنة التشريعية باعتباره مستغفلاً عن أداء الخدمة العسكرية وأبطل المجلس عضويته.. مرة أخرى هل نخسر بعد رجيل عبيد وهل نقول أن رجيل النائب عبيد قلّ شيء أم أنه قلّ حسن بل حسن للغاية!!

أحزاب ونواب.. الأهم

هل هو الذي لا يأكل اللحوم سوى في الأعياد؟ هل هو الذي يشرب الشاي دون سكر بعد أن قفز سعر السكر؟ هل هو الذي سرب أبناءه من التعليم لعجزه عن سداد المصاريف وتدبير الزى المدرسى؟ هل هو الذي يقف في طابور العيش ليفوز بحفنة من رغيف الخبز المدعم في الصباح الباكر؟ هل الفقير الذي مازال يحتاج إلى الدعم وبطاقة التموين؟.. هل نقول أن كل رب أسرة يتقاضى ستائة أو سبعمائة جنيه شهرياً يعتبر فقيراً في ظل

الأسعار الحالية وبالتالي يكون المدير العام بل وكيل الوزارة فقيراً تجوز عليه الصدقة وهل نقول إن القادرين وانصاف القادرين بالأمس أصبحوا اليوم في عداد الفقراء؟ هل نقول إن الشاب الذي وفرت له الحكومة أخيراً وظيفة بمر يبلغ مائة وخمسين جنيه

حكايات برلمانية

شهريا وليس أسبوعيا نعتبره فقيرا؟ هل نقول أن مريض القلب الذي يعجز عن توفير علبة الدواء التي يحتاجها للضرورة القصوى والتي يبلغ سعرها مائتين وسبعين جنيها نعتبره فقيرا.. هل الذي يأكل الفول والطعمية والعدس ولم يذق الفاكهة فقيرا.. هل سكان العشوائيات هم وحدهم الفقراء.. أم لآعبى الكرة الذي يوقعون عقودا سنوية تصل إلى مليون جنيه والمديرين الذين يحصلون على مرتباتهم بالعملة الصعبة والمثلاث الساحرات اللاتي يحصلن على مليوني جنيه في المسلسل التلفزيوني الواحد وفاتنات الطرب الحديث وفرسان الفيديو كليب؟ إن هؤلاء هم الأغنياء والقادرين والميسورين وفيما عداهم هم الفقراء.. فليقل لنا الدكتور عاطف عبيد من هو الفقير في مجتمعا؟!

أنت على حق يا رئيس مجلس الوزراء!

أنت على حق يا رئيس مجلس الوزراء. أنت على حق يا دكتور عاطف. فقد كنت في جلسة أمس إن حرية التعبير عن الرأي تشهد مساحة غير مسبوقة، والتعبئة الحزبية تنتعش وتزدهر، وتعد في ذروتها، وأنه عصر ذهبي للأحزاب، والإصلاح السياسي يلهم الجميع، والصحفي بوجه النقد كما يشاء، ونقول لك إن النقد مباح ومتاح للجميع، وما يثبت صدق قولك أننا نسجل لك اليوم أن هناك إصلاحا سياسيا يلهمه الكثيرون لشكهم لم يمسوا إصلاحا اقتصاديا بنفس الدرجة، ونسجل لك أن الأسعار لم تنفخ مثلما فقزت على يد حكومتك، والجنيه المصري لم يهتز مثلما اهتز على يد حكومتك، وهواوير الخبز لم تنسج عنها إلا حينما هلت علينا حكومتك، والإنجازات التي نتحدث عنها - أحيانا - نتصور أو ربما نتوهم أنها تتحقق في مكان آخر خارج حدودنا. إن النقد المباح متاح ومباح للجميع، لكن أيت رغب الخبز يتاح ويباح أيضا، وليت الأسعار تعود إلى رصدها وليت المواطن البسيط يستعيد عظمه الذي فقده مع موجات الغلاء ومرة أخرى أنت على حق يا سيادة رئيس مجلس الوزراء!!

النصيحة الصينية للدكتور عبيد!

وقف الدكتور عاطف عبيد رئيس مجلس الوزراء بحماس وقوة وأصرار في جلسة مجلس الشعب أمس وقال بصوت عال دوى وجلجل داخل القاعة التي حينما التقيت بالرئيس الصيني سألته ما هو العامل الرئيس في جذب الاستثمارات وتحفيز المستثمر، فقال لي الاستقرار، فقلت له لم ماذا قال لي الاستقرار، قلت له لم ماذا قال لرئيس الصيني للمرة الثالثة الاستقرار، ويبدو أن الدكتور عبيد قد عمل بالنصيحة وحظت حكومته هذا الاستقرار في الأسعار وهذا الاستقرار في البيت المصري الذي يعنى عليه الأمل في أن ينتج ويوجد ويصدر ويرشد، ويبدو أن رئيس الوزراء قد عمل بالنصيحة الصينية وحظت حكومته أيضا بالاستقرار في التشريعات والاستقرار في أرقام الواردات والاستقرار في عدد المدارس والمستشفيات والاستقرار في أرقام الأجور والدعم والعجز أيضا، وماذا لو كان لرئيس الصيني قد سأل الدكتور عبيد عن نصيحة مصرية لرئيس الوزراء الصيني؟ كان رد عبيد سوف يكون قويا وهو خير الكلام ما قل ودل!!

أحزاب ونواب.. الأهرام

قبل إلقاء بيانه أمام مجلس الشعب ماذا نريد من رئيس الوزراء؟

في جلسة يوم الأحد المقبل يلقي الدكتور عاطف عبيد رئيس مجلس الوزراء بيان الحكومة أمام مجلس الشعب، ويحسب للدكتور عبيد أنه يلقي البيان مبكرا مقارنة ببيانات الحكومة في دورات برلمانية سابقة.

ونعود إلى السؤال الذي نطرحه: ماذا نريد من رئيس الوزراء؟

نريد منه ألا يبالغ في التصريحات الوردية، فالتفاؤل مطلوب لكنه يجب في نفس الوقت أن يكون محسوبا ولا يفرض فيه الدكتور عبيد وبالتالي فالنواب والرأي العام لا يرغبون في بيان ملئ بأرقام وردية عن فرص عمل جديدة بقدر ما يسعدون من أن تكون فرص العمل هذه حقيقية تمثل إسهاما فعالا في علاج مشكلة البطالة والشباب

هل يعود رجال الأعمال الهاربون؟

هل يمكننا أن نكون متفائلين في قضية رجال الأعمال الذين حصلوا على قروض إجمالية ٢٥ مليارا بشتام والكامل وهريرا بها خارج البلاد؟ ألسنا نسمع عن أحد هؤلاء رجال الأعمال ندم اليوم بهذه الأموال في العاصمة الفرنسية وشيد هناك عدة مشروعات ناجحة ويعيش في أمان وطمأنينة.. وفي نفس الوقت نسترجع ما أعطاه الدكتور عاطف عبيد رئيس مجلس الوزراء مرارا أمام مجلس الشعب بأن الحكومة مسؤولة أمام الشعب عن استرجاع هذه الأموال الهاربة وأنها سوف تنضع التسيويات أمام أي رجل أعمال جاء يسعى إلى العودة ويخشي من العقوبة عن طريق جولة مليونياته على نحو يتسنى له بوجبه المداد دون تضرر وعي نحو أيضا يتيح له مواصلة نشاطه.. وعندما أن الأمر كذلك والحكومة جادة في ذلك لماذا لم يعد رجال الأعمال؟ ولماذا لم تعد هذه الأموال الهاربة؟ ولماذا فضل هؤلاء استثمار هذه القروض خارج مصر؟ بينما البنوك في الأصل أتاحتها لهم من أجل الاستثمار داخل مصر.. هل نقول أنهم مازالوا ينتشكون في جنية الحكومة في التيسير عليهم وجولة مليونياتهم؟ هل نقول أنهم يخشون العودة إلى وطنهم الأم؟ هل نقول أنهم يرون المناخ الاستثماري في الخارج أفضل مرة أخرى؟ نتساءل هل تعود هذه الأموال الهاربة؟

أحزاب ونواب.. الأهم

لا يعنيهم أن يحوي البيان تلك الأرقام الوردية عن فرص العمل التي يبشرهم بها رئيس الوزراء بقدر ما يعنيهم أن يجدوا وظيفة حقيقية بين أيديهم تعيد إليهم الثقة والأمل ولا يبقى الوضع كما هو عليه ليجدوا أنفسهم رابضين في منازلهم يائسين ضائعين.

ونريد من رئيس الوزراء أن يعلن عن أهداف طموحه فعلية واقعية تحقق زيادة ملموسة في موارد الدولة من النقد الأجنبي وأهداف مقابلة لها وسياسات جادة ترشد استخدامات هذه الموارد،

فلا نجد عمليات استيراد تتم بلا ضابط أو رابط بها يمثل استنزافا لمواردنا المتواضعة ولا نجد مستوردا صوته عال أو مستوردا كلمته مسموعة دائما ولا نجد هذا الهوس الاسترادي الذي لا يعنيه سوي العائد المجزى الذي يثر إليه عن عمليات الاستيراد الكمالية العشوائية الاستفزازية التي غالبا ما تصاحبها عمليات تهريب وتحايل وهذا كله في نهاية المطاف يكون على حساب وأشلء الاقتصاد القومي ومواردنا المتواضعة المستهلكة المهددة من السقد الأجنبي والواقع الذي أماننا يقطع بأن هذا المستورد في السنوات الماضية لم يجد من يردعه أو يحظر نشاطه المشبوه، والمحصلة هذه القفزات المتتالية في سعر الدولار والبيورو وخلافه وما أعقبها من ارتفاعات متتالية في أسعار جميع السلع دون استثناء يثن بها المستهلك الضحية المغلوب على أمره ونريد من رئيس مجلس الوزراء أن يطمئننا ويضع لنا ضمانات تكفل حسن استخدام موارد النقد الأجنبي وعدم إهدارها في استيراد كمالي استفزازي في تلك الفترات الحرجة العصيبة وخطوات جادة تكفل جلب مزيد ومزيد من هذه الموارد حتى لا يكون المستهلك دائما هو ضحية قفزات الدولار لأن الواقع الذي أماننا اليوم يكشف أن الغلاء شاع في كل مكان وعلى مستوي أي تعامل والمبرر هو ارتفاع الدولار، فالمدرس الخصوصي يقول الدولار والتاجر كذلك بل أن جامع القمامة يقول أيضا الدولار ويرفع سعره هو الآخر وهذا يدعو رئيس الوزراء أن يبذل كل جهد من أجل تجنب قفزات دولارية أخرى.

كما أنه مطلوب من رئيس الوزراء أن يجد حلا لهذه المعادلة الصعبة التي يكون طرفها المواطن البسيط الذي يعيش هو وأسرته على عائد مدخراته المتواضعة التي جمعها بشق الأنفس خلال مشواره الوظيفي الصعب، هذا العائد الذي يعينه بقدر المستطاع على مواجهة الغلاء وأعباء المعيشة مادام المرتب أو المعاش أصبح لا يكفي في هذه الأيام الصعبة خاصة بعد تهور الدولار وتمرده وهنا لابد أن يوضح رئيس مجلس الوزراء عما ترمى إليه حكومته.. هل تواصل أسعار الفائدة تراجعها وانخفاضها من أجل تشجيع الاستثمار والمتجدين أم تكتفي الحكومة بالتخفيض الذي فرضته في سعر الفائدة، وفاجأت به المودعين مثلما فوجئوا بهذا الانفلات الذي وقع وجرى في الجهاز

المصرفي والمهزة التي تعرض لها وهل المستثمر يحتاج فعلا إلى تخفيض سعر الفائدة على القروض التي يحتاجها التي من أجلها خفضت الفائدة مرة وربما مرات قادمة على ودائع المودعين أم حاجته قبل سعر الفائدة تتمثل في قيادات مصرفية جادة ملتزمة منضبطة لها خبرة وتفرس على العمل المصرفي تتعامل مع المستثمر بمرونة ووعي دون أن يكون شاغلها الشاغل استغلال المنصب أو تحقيق أقصى مصلحة خاصة خلال شغلها لهذا المنصب.. وهل سوف نسمع من الدكتور عبيد أن الجهاز المصرفي قد استعاد توازنه ووقف على قدميه وأحسن اختيار قياداته بعد أن أطيح بقيادات لا نعلم كيف أتت ومن الذي أتى بها.. وهل سيكون رئيس مجلس الوزراء جاهزا للرد على أي استجواب يتناول المخالفات داخل البنوك واهتزاز الأداء داخل الجهاز المصرفي أم أنه سوف يفضل إرجاء نظر مثل هذه الاستجوابات وترحيلها إلى نهاية الدورة.

نريد أن يتحدث رئيس مجلس الوزراء عن الصناعات الصغيرة والقروض التي تتاح للشباب لتمويل مثل هذه المشروعات. هل هذه القروض متاحة بالفعل وبالقدر والتيسير المطلوب؟ ومجدثنا عن جهود الحكومة في قضية العشوائيات التي تحولت إلى بؤر للجريمة والفساد والإفساد وهل يمكن للحكومة أن تحقق انتصارا على العشوائيات أم أن هذا أمر صعب. وهل ستفعل الحكومة شيئا في مشكلة الزيادة السكانية التي تلتهم كل الموارد وتهدر كل الجهود أم تكتفي بأن مجلس الشعب قرر تشكيل لجنة في هذا الشأن وتلقي بهذا العبء الثقيل على البرلمان؟ هل تقول لنا الحكومة ماذا تفعل في هذه المشكلة التي لم تجد معها أية برامج وسياسات وقرارات طوال الفترات السابقة.

وقبل هذا كله هل تضع الحكومة رويته علاج في بيانها حول الركود الخائف الذي أصاب الأسواق جميعها بالشكل التام خلال الفترات الأخيرة.. هل ستصب أموالا أخرى وتسدد مديونيات مازالت معلقة وتضخ مزيدا من السيولة للحد من هذا الركود الذي أصبح مثل الأورام السرطانية؟

وهل نقول إن البيان سوف يؤكد حرص الحكومة على مواصلة مشوارها الجاد في التصدي للفساد والضرب بيد من حديد على المتحابلين والمتلاعبين والمفسدين مع الثقة الكاملة بأن هذا كله لن تكون له صلة من قريب أو من بعيد علي مناح الاستثمار وتدفق الاستثمارات.

إننا نترقب بيان رئيس مجلس الوزراء والرأي العام يتطلع إلى سماع بيان حكومي لا يفرط في التفاؤل ولا يحوى سوى أرقام حقيقية واقعية وسياسات جادة وأهداف محددة، بيان هدفه في المقام الأول تخفيض المعاناة عن محدودى الدخل وحماية المال العام، بيان يحدد الأمل لدى الشباب ويجعلهم علي يقين من أن الحكومة جادة في تحقيق المستقبل الأفضل.

بعد القائه بيان الحكومة

أحلام عام جديد مع رئيس مجلس الوزراء!

أمام مجلس الشعب أمامنا طريقتان لا ثالث لهما: أما أن نتفاءل بتلك الأخبار السارة والأرقام الوردية التي أوردتها رئيس مجلس الوزراء في بيانه ونتفاءل أيضا بتلك الابتسامات التي لا تفارق وجهه ونسلم بأن جميع هذه الأرقام صحيحة ودقيقة ولا مبالغة فيها وبالتالي يكون الغد أفضل كثيرا من اليوم وبناء عليه لا نكون مغالطين لو حلمنا بالرخاء مع قدوم عام ٢٠٠٤، وانتظرنا أن يتحقق علي يد الدكتور عبيد. أما الطريق الثاني بعد أن استمعنا إلى البيان الحكومي أن نكون حذرين وواقعيين ولا نفرط في هذا التفاؤل ولا نتصور أن الأحوال الاقتصادية يمكن أن تتحول بقدره قادر إلى تحسن في الأوضاع المعيشية ووفرة في النقد الأجنبي وتراجع متواصل في عجز الموازنة وخدمات أفضل للمواطن واختفاء لطواير الخبز وانطلاقة في الصادرات واستعادة الجنيه المصري لتوازنه ومن حق المواطن المصري أن يعلم ويتفاءل ويتطلع إلى غد أفضل لكن من حقه أيضا أن ينظر إلى الأمور بواقعية ويدرك حقيقة أوضاعنا الاقتصادية، ومن حقه أن يستمع إلى البيانات والتصريحات والأرقام الحكومية ويتفحصها وفقا للمنطق والعقل ويتقبل المعقول منها ويرفض اللا معقول.

لقد أعلن رئيس مجلس الوزراء في بيانه أمام مجلس الشعب أن هناك برامج اقتصادية واجتماعية جديدة تستهدف زيادة قدرة الاقتصاد الوطنى ورفع معدل النمو بما لا يقل عن ٤ في المائة في العام الجديد وقال: إن الحكومة تستهدف في العام الجديد أيضا تطبيق إجراءات حاسمة وحلول غير تقليدية للسيطرة على عجز الموازنة وتنمية موارد الخزنة العامة وأن الحكومة سوف تضخ استثمارات بمقدار ٣٠ مليار جنيه سنويا لتحسين مستوى المعيشة ومساندة محدودى الدخل وضمان وصول الدعم إلى مستحقيه وقال رئيس الوزراء انه يتوقع ارتفاع موارد النقد الأجنبي لتصبح ٢٤ مليار دولار نتيجة زيادة حصيلة الصادرات الزراعية والدخل السياحي ودخل قناة السويس وصادرات الطاقة وقال: إن الحكومة سوف توفر في العام الجديد ١٥٠ ألف فرصة عمل جديدة للشباب وأن الحكومة ستعمل على تحجيم معدل التضخم الذى ارتفع في عام ٢٠٠٣ إلى ٦,٥ في المائة وأيضا تحجيم الدين المحلي الذى بلغ ٢٥٢ مليار جنيه ونسبة ٨,٦ في المائة من الناتج المحلي.

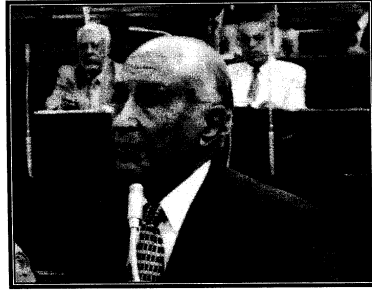
وفي ظل هذا البيان الحكومي لا بد أن نتساءل هل نعتبر رئيس مجلس الوزراء مبالغاً ومفرطاً في تفاؤله أم نقول إن ما حواه البيان اتسم بالواقعية.. وعلينا أن نتساءل أيضا ماذا يريد المواطن البسيط ومحدود الدخل من هذا البيان الذى أكد أنه يستهدف حمايتهم ورعايتهم ورفع مستواهم المعيشي.

هذا المواطن يريد في المقام الأول دخلا يتماشى مع ارتفاع الأسعار، دخلا يجنبه الاكتواء بلهيب الغلاء... دخلا يتم قياسه بالقوة الشرائية وليس بالأرقام.. المواطن لا يعنيه الزيادات التى طرأت على دخله بقدر ما يعنيه القوة الشرائية لهذا الدخل كم كانت؟ وكم أصبحت وإلى أي حد تسهم في مواجهة أعباء المعيشة وتفى بالمتطلبات الأساسية له ولأسرته؟ فهل نقول: إن هذا تحقق في عام ٢٠٠٣ وإذا لم يكن قد تحقق وهو بالفعل لم يتحقق فهل نقول إنه سوف يتحقق على يد هذه الحكومة ورئيس وزرائها في عام ٢٠٠٤.. الواقع يكشف ان دخول المواطنين انكمشت وتقلصت وتراجعت ولم

تجيز معها العلاوة التي تقرر، والواقع يكشف أن دخل هذا المواطن البسيط بعد إضافة العلاوة السنوية إليه أصبح عاجزا عن توفير المتطلبات الأساسية التي كان يوفرها في الأعوام السابقة. إذن الدخل تناقص وليس العكس والدخل الذي كان بموجبه يتم شراء عشرة «كيلو أرز» وعشرة «كيلو سكر» شهريا على سبيل المثال أصبح متعذرا عليه ذلك تماما وربما لا يسهم سوي في تدبير ثلثي أو ربما نصف هذه الكمية وما ينطبق على توفير السكر والأرز ينطبق على السلم الأساسية الأخرى والخدمات، نحن في عام ٢٠٠٣ أمام واقع مؤداه أن الجنيه فقد ٤٠ في المائة من قيمته والأسعار ارتفعت بنسبة ٣٥ في المائة أي أن داخل المواطن تناقص بمقدار الثلث تقريبا فماذا سيفعل الدكتور عبيد عام ٢٠٠٤ حتى يعالج هذا الخلل؟ إنه لم يقل لنا في بيانه عما سيفعله ليعيد لدخل المواطن ما فقده ويعالج حالة الهزال والانيemia التي أصابت هذا الدخل... فماذا سيفعل؟ هل يترك الأجور بعلاوتها التقليدية وهو دائما الذي يشير إلى أنه يحمل لنا حلولاً غير تقليدية يبشرنا بها؟ هل يترك الأجور بعد إن تأكلت وإذا قلنا أنه سيعمل على زيادتها فكم هي الزيادة الواجبة أن نظراً على هذه الدخول لتصبح كقوة شرائية مثلما كانت عليه قبل تلك القفزات السعرية المجنونة المشثومة التي حدثت في عام ٢٠٠٣؟ وكيف يعلن الدكتور عبيد في بيانه أن ثمة تحسنا كبيرا في مستوي معيشة الأفراد بينما أمامنا دخول أصابها الهزال أمام هذا الجنون في الأسعار... وقد رأينا الدكتور عبيد يتحدث في بيانه عن زيادة حصيلة النقد الأجنبي التي ستصبح ٢٤ مليا دولار وأن هناك زيادة في الحاصلات الزراعية ستسهم في زيادة هذه الحصيلة فما الذي يهم المواطن في ذلك؟ ما يهمه أن يتراجع الدولار ويستعيد الجنيه قوته وهيبته فهل سيحدث ذلك يا دكتور عبيد عام ٢٠٠٤؟ هل نقول إن الدولار سوف يتراجع من سبعة جنيهات إلى خمسة جنيهات مثلا وهو السعر الذي بدأ به التقويم المشثوم؟ ولو كان رقم الجنيهات الخمسة هذا من قبيل الخيال فهل نقول إن الدولار يتراجع من سبعة جنيهات إلى السعر المعلن البالغ ٦١٥ قرشا؟ هل يمكن أن ينجح الدكتور عبيد في ذلك بعد أن بشرنا بزيادة حصيلة النقد الأجنبي؟ وقد سمعنا

منذ أيام كيف يتظلم المصدرون من أنهم يحولون حصيلتهم جريا بسعر ٦١٥ قرشا للدولار، بينما سعر السوق السوداء يتخطى حاجز السبعة جنيهات... ولو تكلمنا عن زيادة الصادرات الزراعية، وحصيلتها فهل بالفعل تلك الحصيلة تتزايد أم أن الواقع المرير يكشف أننا فقدنا أسواقا تصديرية عديدة في هذا المجال؟ وما لم يقله لنا الدكتور عبيد هو الاكتفاء الذاتي الذي وعدت به الحكومة مرات ومرات لعديد من السلم الزراعية بينما الواقع المرير يكشف أن وارداتنا منها بلغت أرقاما قياسية تفوق أي تصور..

ولعلنا نسترجع هنا تصريحات الدكتور والي السابقة حيث بشرنا أيضا باكتفاء ذاتي من القمح خلال سنوات سبع وهو ما لم يتحقق بينما لو تحقق ما كانت هذه الطواوير التي بلا نهاية علي رغيف الخبز، وما كانت معاناة المواطن اليومية ورحلة عذابه من أجل الحصول علي هذا الرغيف الذي وجدنا نأبى الشورى تقف داخل القاعة وتعلن علي الملأ أنه مخلوط بأعلاف الحيوان أي أن المواطن المصري أصبح يزاحم الحيوان في غذائه ولا اعتقد أن هذه النائبة التي عرف عنها المصادقية والجدية لا اعتقد أنها كاذبة أو مغالطة أو أصابها العته ولكن الذي أصابه التلف والعطب هو رغيف الخبز الذي ما كان له هذا كله لو صدقت نبوءة الدكتور والي وحقق الاكتفاء الذاتي الذي بشرنا به، وقد استمعنا إلى دعوة الدكتور عبيد إلى رجال الأعمال الهاربين بأن يعودوا إلى مصر والحكومة سوف تراعي ظروفهم وتعثرهم ولن تقاضيههم ماداموا يسددون مديونياتهم، فهل نتفاءل ونتنظر عودة الـ ٣٥ مليارا التي هرب بها هؤلاء؟ هل نتوقع أنهم سوف يستجيبون ويعودون بالفعل أم أنهم باقون في الخارج بالآمال التي قاموا بتفريغها من وراء ظهر حكومتنا وبعد أن اغمض جهازنا المصرفي عينيه؟ مرة آخر وبعد أن القي رئيس مجلس الوزراء بيانه أمام مجلس الشعب نتساءل هل نتفاءل بالبيان ونستبشر خيرا ويكون لنا أحلام وردية في العام الجديد مع الدكتور عاطف عبيد ولا أحد سوي الدكتور عبيد!!



مبارك
بهاء الدين

انه بالفعل خاض معارك شرسة تحت قبة مجلس الشعب وخارج جدران مجلس الشعب أيضا فالرجل أعلن الحرب علي أباطرة الدروس الخصوصية ووقع عليهم عقوبات رادعة وكل من تورط في هذا النشاط سارع بنقله إلى المناطق النائية بل وطالب بتجريم الدروس الخصوصية وقد فعل هذا كله استجابة لمطالب الأعضاء في مجلس الشعب بعد أن تبين أن الأسرة المصرية تنفق علي الدروس الخصوصية ١٢ مليار جنيه سنويا بل وتبين أن الدروس الخصوصية هي المسئولة عن إصابة ميزانية أي أسرة بالخلل لكن العجيب أن مطالب القضاء علي الدروس الخصوصية تحت قبة مجلس الشعب كان يقابله علي الجانب الآخر طلبات من نواب كثيرين برفع العقوبات التي فرضها الوزير حسين كامل بهاء الدين علي هؤلاء المدرسين الذين أدنوا وتورطوا في هذا النشاط وقال لي الدكتور بهاء الدين وزير التعليم قبل خروجه من الوزارة بأشهر قليلة كيف يطالبني النواب بالقضاء علي الدروس الخصوصية أثناء الجلسة وخلال اجتماعات لجنة التعليم ثم أجد نفس هؤلاء النواب يتقدمون لي بطلبات أن أرفع العقوبة التي فرضتها لردع هؤلاء.. أليس ذلك تناقضا صارخا من نواب الشعب؟!... وأكد الوزير أنه سوف يمضي في معركته ويعلم أن الطريق صعب وشاق لكنه سوف يواصل مسيرته حتى النهاية لكن الوزير رحل عن الوزارة في التغيير الوزاري الأخير وإن كان الرجل يحسب له صموده في هذه المعركة الصعبة مع أباطرة الدروس الخصوصية..

لكن هناك معركة أخرى قد لا تقل شراسة عن معركته مع الدروس الخصوصية حيث كانت هناك قوي خفية داخل مجلس الشعب توجه ضرباتها العنيفة إلى وزير التعليم السابق طوال شغله لهذا النصب بل وتدفع نوابا ليهاجموه بل هناك من هاجموا لمجرد أنه وقع عقوبات رادعة أيضا علي الطلبة المتغيبين.

وكانت هناك جلسة شهيرة فتم فيها عدد كبير من النواب نيرانهم على الدكتور بهاء الدين وكان هناك من هو وراء هذه الحملة والمعروف أن الدكتور حسين كامل بهاء الدين ألغى نظاما وصحح سياسات تعليمية حينما شغل منصبه وأحيانا يكون من سوء حظ الوزير يجيء خلفا لوزير سبقه وقد كانت تربطني علاقة ممتدة بالدكتور بهاء الدين

والرجل كان يشكو إلى مرارته وهوومه من مخططات داخل جدران مجلس الشعب لتوجيه الضربات إليه وكان يقول لي أنا لا أخشى المواجهة ولدي الاستعداد للإجابة والرد الفوري على أية أسئلة أو طلبات إحاطة لكن المؤسف هو أن النيات غير سليمة وهناك دائما من يدبر لي المكائد في الغرف المغلقة وهناك من رحب بتغيير الدكتور بهاء الدين على اعتبار أنه من الوجوه القديمة وأن السياسة التعليمية لم تحقق أهدافها لكن يمكن القول أن غالبية النواب أشادوا بهذا الرجل وأكدوا أن له بصمة واضحة داخل قطاع التعليم.

وزير التعليم بإصرار بالغ:

لن أراجع عن فصل المتغيين

عدد ليس بالقليل من وزراء الحكومة الحالية بل والحكومات السابقة أيضا يعتبرون عضو مجلس الشعب على حق في جميع مطالبه.. والوزراء يحرصون على أن تكون علاقاتهم دائما جيدة بهؤلاء الأعضاء لضمان عدم الهجوم عليهم وشن حملات وانتقادات ضدهم تحت القبة ومحاصرتهم بأسئلة وطلبات إحاطة وربما استجوابات وهم أي الوزراء في غني عن هذا كله والباب الي يجيلك منه الريح..

فالوزراء أغلبهم يبحثون عن شعبيتهم بين أعضاء البرلمان ولذا فهم يستجيبون لمطالبهم عمال علي بطل، لكن وعلى الجانب الآخر نجد الأعضاء أيضا يبحثون عن شعبيتهم وبأي وسيلة داخل دوائرهم ولذا فهم يتقدمون إلى الوزراء بمطالب قد تتعارض مع اللوائح والقواعد والأعراف وفي هذه الحالة يكون رفض الوزير وجوبيا وموافقته تمثل خطأ جسيما.

ولو أخذنا وزارة التعليم كمثال نجد أن طلبات الأعضاء تنهال على الوزير الدكتور حسين كامل بهاء الدين وهي طلبات عجيبة وغريبة أغلبها من أجل رفع عقوبات وقعها الوزير على مدرس أخطأ أو تلميذ انفلت وارتكب مخالفة والنائب يعلم جيدا أن الجزء يجب أن يكون رادعا من أجل التصدي للتسيب وإعادة الانضباط

داخل المدرسة ورغم إدراك النائب لذلك فهو دائما يطلب العفو عن المخطئ، أي أن مثل هؤلاء النواب يكونون بسلوكهم هذا سببا رئيسيا لاستمرار التسيب والتراخي والإهمال، وهم في نفس الوقت يطالبون الوزير دائما على الملأ وأما الرأي العام بمحاربة التسيب والتصدي بكل حزم للظواهر السلبية داخل القطاع التعليمي.

والغريب أن نجد النواب يطالبون بتحجيم ظاهرة الدروس الخصوصية ثم هم أنفسهم يطلبون رفع العقوبة عن مدرس تبين أنه متورط في هذا النشاط غير المشروع، وأن نجد هؤلاء النواب أنفسهم يرفضون وبحدة فصل التلاميذ الذين تجاوزوا نسبة الغياب المقررة في حين أن هؤلاء المتغييبين يتغيبون من أجل الذهاب إلى أوكار الدروس الخصوصية في أثناء الفترة المدرسية أو يذهبون إلى أماكن أخرى للهو وما إلى ذلك، فكيف يطلبون من الوزير الحزم والردع بينما طلباتهم تسير في مسار آخر؟!

وكان الدكتور حسين كامل بهاء الدين حازما في مجلس الشعب مثلما هو حازم داخل القطاع المستول عنه ولم يلجأ لمجاملة النواب أو رفع شعار النائب دائما على حق لكنه صحح لهم مفاهيمهم الخاطئة ووضع لهم النقاط فوق الحروف في تلك الجلسة المسائية والتي لا أعلم لماذا كانت مسائية وليست صباحية.

وقال الوزير أنه لا تراجع عن فصل التلاميذ المتغييبين وأنه يطبق القانون، والمادة ٢٥ منه تحدثت عن دواعي الفصل من المدرسة لكل من غاب ١٥ يوما متصلة أو ٣٠ يوما متقطعة وحددت المادة أيضا إعادة القيد وشروطها وبشرط صلاحية دخول الامتحان وضرورة أن تصل نسبة حضور الطالب إلى ٨٥ في المائة.. وقال الوزير للنواب أن هدفنا واضح من هذا كله وهو انتظام الدراسة.

وقد التقيت الدكتور حسين كامل بهاء الدين وزير التعليم وسألته عن موقفه من ضغط أعضاء مجلس الشعب وطلبتهم التي تنهال عليه للتجاوز عن نسبة الغياب وعدم توقيع العقوبات على المتغييبين وعمّا إذا كان مطلب النواب هذا يمكن أن يجعله يتراجع أو يعدل عن قراره؟

•• يجيب الوزير بحسم إننى لن أترجع على الإطلاق وكل من تغيب وجاوز النسبة ولم يبلغ حضوره ٨٥ في المائة سوف يتم فصله ولن ألتفت لأي طلب من أعضاء مجلس الشعب في هذا الشأن وسوف أتمسك بموقفى هذا مادمت مستمرا في أداء مهامى ورسالتى مادام هدفي الأول والأخير هو إعادة الانضباط داخل المدرسة ومعالجة التسبب والحفاظ على أولادنا من الانحراف ولا أعتقد أن لوما يوجه إلى لاني أطبق القانون الذي أقره مجلس الشعب أو اتصدي للدروس الخصوصية أو أحول التعليم من تلك الأوكار إلى المدرسة باعتبارها هي الأصل وأعتقد أن السادة النواب من المفترض أن يساعدوني على تحقيق هذه الأهداف.. وليس معقولا أن ترصد الدولة هذه الأموال لبناء وتشبيد المدارس ثم نهدرها بأيدينا حينما نجعل أوكار الدروس الخصوصية تمتد وتتسع على حساب المدرسة التي أنفقت عليها الدولة هذه الملايين.

المهزلة في القناة السادسة

من المؤكد أن رئيس القناة التلفزيونية المسماة محطوظ للغة إلى مجلس الشعب لتهيئ دورته قبل أن يشاهد نوابه هذه المهزلة على الشاشة الصغيرة في البرنامج التلفزيوني بالقناة السادسة والاكتت المهزلة التلفزيونية سوف يشير إليها النواب وربما كانوا يطلقوا بالقناة رئيس القناة المسماة الذي يبدو أنه لا يتابع برامج قناته ولا يعلم عنها شيئا ولا يدري بهذا الحدث الذي يجرى عن طريق منبذاته الميكينات المستجذات. البرنامج كان يناقش القضية التعليمية والدروس الخصوصية ويتحدث الضيوف عن جهود وزير التعليم ومعاونيه للقضاء على ظاهرة الدروس الخصوصية والتصدي لها وتحجيمها. فإذا بالمتذعة الهامة تطن بأعلى صوت بكثا يحجب أن تشكر المدرسين الخصوصيين وتذعهم وتنجحهم ويبدو أن زوجها مرنس خصوصي يهدف الأموال من جيوب أولياء الأمور الضحايا أو يبدو أن عائلتها تضم مجموعة من المدرسين الخصوصيين واستخدمت البرنامج لعمل له عربة للإرمة لهم. أنى أعرف زينب سويدان رئيس التلفزيون وأعلم أنها شخصية جادة لا ترضي طلاقا عن هذا الحدث ولن تلقى متفرجة أمام هذه المهزلة!

أحزاب ونواب.. الأهرام

• وأسأل الوزير: يقولون أن هناك ٣٠ ألف

طالب مهددون بالفصل بسبب نسبة الغياب وهو ما ورد على لسان بعض النواب الذين يطالبونك بالتدخل وسرعة العفو عن المتغيبين فهل الرقم صحيح؟

•• يجيب الوزير على الفور أنه رقم غير صحيح والرقم الصحيح هو ٤٧٣٩ طالبا وعدد كبير منهم قيد نفسه في مدارس خاصة بينما هناك ٢٢ ألف طالب أوقف قيديهم بناء على طلبهم.

• قلت للوزير.. وماذا عن الشهادات المرضية سلبيا حينما يشبث أنه تغيب بسبب المرض؟

•• يجيب الوزير.. هذا إذا كان مريضا

بالفعل لكن الواقع المرير يكشف أن الشهادات المرضية مضروبة وليست إلا مجرد تواطؤ بين الطبيب الذى وقع الشهادة وولي الأمر وهو أمر مؤسف للغاية فكيف يكون

ولي الأمر قدوة وهو يتقدم بشهادة لابنه يعلم جيدا أنها تفتقد المصداقية ثم نجى بعد ذلك ويتحدث عن السلوكيات المعيبة للطلاب؟ كيف يقبل الأب أن يفعل ذلك؟؟ أليست هذه جريمة في حق الأبناء؟ أليس أمرا مؤسفا أن يرى الابن أباه كاذبا مخادعا يحبث في أوراق رسمية ويستطيع لنفسه أن يغالط في بيانات يقدمها للمدرسة؟ وهل من المعقول أن يبلغ عدد الشهادات المرضية التي تقدم بها أولياء الأمور للمدارس ١٨٠ ألف شهادة ثم يتراجع هذا الرقم إلى ٢٤٦٢ شهادة بعد أو وقت الوزارة وقفة حازمة مع هذه الشهادات المرضية المضروبة؟ ألم يكن هذا واجبا؟ أليس واجبا أيضا أن تكون لنا دائما وقفة مع هذا الاستخفاف والإهمال والتسيب؟

• وأسأل الوزير.. معنى ذلك إنك سوف تمضي في طريقك مهما

مهزلة الشهادات المرضية

من يوقف هذه المهزلة.. هل من المعقول أن يتقدم طلاب المدارس بشهادات حصولها عليها من التأسيس الصحي ليبرروا بها تعييبهم عن الدراسة ومن أجل أن يفلتوا من العقاب وينجو من قرار وزير التعليم بصل الطلاب المتغيب إذا تجاوزت نسبة غيابهم ١٥ في المائة.. هل من المعقول أن يصل كم هذه الشهادات إلى ١٧٠ ألف شهادة يلتصم والكسل وهو بالطبع رقم وهمي لا أساس له من الصحة لكن هذا التزايد مرجعه أن التأسيس الصحي أصبح بابا خلفيا للحصول على الشهادات التي ليس لها أي علاقة بالمرض..

وكنتنا نشجع أبنائنا علي التحليل والتروير ولمصلحة من يتم تخريب التعليم وهم القيم والصدق الفهم لجيل من المفترض أنه سوف يصبح في المستقبل ركيزة البناء والتنمية..

علينا أن نسال أنفسنا كم شهادة من الـ ١٧٠ ألف شهادة تخالف الحقيقة ولا تعكس واقعاً حقيقياً وإنما هي شهادة للمتراضين وليس المرضي من التلاميذ الأمر المؤكد أن ٩٥ من المائة من هذه الشهادات غير صحيح ويتعين محاسبة ومحاكمة من اعطي هذه الشهادات المشبوهة لدواعي المصالحات ومن يظم ربما هذه الشهادات يصبح لها مستقبلا أسعارا ملتصقة في البورصة.

إننا نشيد بقرار الجاد الذي أصدره الدكتور حسين كامل بهاء الدين وزير التعليم وهو رجل أراه له القدر أن يخوض معارك عنيفة ضد أياطرة الدروس الخصوصية وهو يخوضها بعزيمة وإصرار لكن المؤسف أننا نرى على الجانب الآخر نواب البرلمان وقد تقدم بعضهم ليدافع عن الطلاب المتغيبين وكأنه محام عنهم ويبرر غيابهم بالمرض والحوادث بل والإجراءات الأمنية أيضا ويدعو إلى التساهل معهم والتيسير عليهم وربما هذه الدعوة هي التي جعلت شهادات التأسيس الصحي تصل إلى هذا الكم المفرع ليتحول التأسيس الصحي إلى باب خلفي يستلذ التغيب ويتسرع الطلاب المتكثرتين.. الوزير من جانبه يحارب الدروس الخصوصية ويواجه هذه التحديات الصعبة ويتلقى أسئلة وطلدات احاطة حول ظاهرة الدروس الخصوصية ويصدر قراره الحازم لمواجهة التغيب عن الدراسة بهدف أن تصبح المدرسة هي الأصل في العملية التعليمية ونجد من يهدم هذه الجهود والمبادرات والشئ يهدمونها هم بعض نواب الشعب الذين يدعون إلى إعادة النظر في قرار وزير التعليم ويدعونه إلى التسهيل على الطلاب المتغيبين عددا حملة الشهادات الهزلية من الهيئة المتخصصة في إصدارها.. ومرة أخرى كان الله في عون وزير التعليم.

أحزاب ونواب.. الأهرام

حكايات برلمانية

بلغت ضغوط أعضاء مجلس الشعب عليك وتعاضمت مطالبهم بإعطاء فرصة أخيرة للطلاب المتغييبين أو المتورطين أو أي سلوك يتعارض مع الانضباط التعليمي؟

•• يجيب الوزير.. نعم سوف أمضى في طريقي ولا أعبأ بضغوط من هنا وهناك ولن يفلت طالب مهممل من العقاب علي الإطلاق..

سيادة وزير التربية والتعليم

هذه الواقعة العجيبة.. هل نصدقها؟!

لا أعلم يا سيادة وزير التعليم إذا كان مطلوبوا منا أن نصدق هذه الواقعة العجيبة أم نكذبها...؟ فنحن نشق في تصريحاتك النسي تؤكد بموجبها أنه لا تهاون داخل اللجان أثناء الامتحانات ونشق في أنك تنصدي لعمليات الغش بكل حزم وتتخذ دائما إجراءات فورية وتطبق عقوبات رادعة على كل من يسيء إلى العملية التعليمية ويتلاعب ويتحايّل ليحل بمبدأ المساواة وتكافؤ الفرص داخل مدارسنا ويعبث بالأصول والقواعد الراسخة ليهز صورة المعلم

٩٣

حدث في الجلسة

ماذا يفعل الوزير؟

وقف النائب المستقل عبيد المنعم الخيمي متعلّفا في جلسة الأسس محذرا بحدّة لثاء منقلبت بين الحكومة من أن هناك ٣٠ ألف طالب وطالبة تم فصلهم من المدارس بسبب تجاوز نسبة الغيب المقررة، وقال النائب إن هناك حدة غليان وغوران بين أولياء الأمور، ولو أن الأمر استمر بهذا الأسلوب فسوف تحدث ثورة في المدارس. وربما يكون الأمر الغريب هنا أن النواب ينتقدون ظاهرة التسبب والافتلات داخل المدرسة ويهاجمون بشدة ظاهرة الدروس الخصوصية التي تستنزف ميزانية الأسرة وتتلف أجيالاً قليلة علي رب الأسرة وتتلف الطلاب إلى الأبد والتكامل واللامبالاة ومع هذا تجدهم علي حجب أظفر يستكثرون قرارا جادا للوزير يريد بمواجهة وعن طريقه أن يعيد الانضباط والالتزام داخل المدرسة.

كما نتصور أن يرحب النواب بقرار الوزير ويسعدون بفصل هذا الكم من طلاب كسالي مترلخين ارتفعت نسبة تغيبهم عن المدرسة إلى أرونها للحدّ الفصول في بعض المدارس تخلو من طلابها تماما مثلما تخلو قاعة مجلس الشعب أحيانا من نوابها، وينصرف الطلاب عن حصص الفصل ليلهو في أماكن أخرى لا داعي لذكرها بل في حالات أخرى يتغيب عن المدرسة ليذهب إلى مراكز تعمل في الخفاء وهي أوكار يتلقّى فيها الدروس الخصوصية. ماذا يفعل الدكتور حسين كامل بهاء الدين وزير التربية والتعليم وهو رجل عرف عنه الحزم كيف يحقق مطلب النواب بإعادة الانضباط إلى المدرسة والتضييق نقابة تغيب الطلاب عن المدرسة، بينما فريق آخر من النواب تجده يطالب ويحساس بالغ بالتساهل مع الطلاب المتغييبين وعدم فصلهم والعفو عنهم. ماذا يفعل الوزير هل يستجيب لما ورد علي لسان النائب العلمي ويلغي قراره بفصل الطلاب المتغييبين الذين جاؤوا بالنسبة المقررة وإذا فعل ذلك هل يكون قد أصاب؟ كف نطالب الوزير بالحزم والضبط والربط والاطاحة بكل طالب مستهتر منقلت واستتصال الأوراق الفاسدة البقيتي الجسم سليما بينما نجد نوابا من أجل البحث عن شعبيتهم داخل دوائرهم يطالبون بالصفح والفر عن الطلبة المتغييبين أو ليس من بين هؤلاء الطلاب المتغييبين من هم يهينون المدرسين ويتوعدونهم وينتظرونهم أحيانا خارج جدران المدرسة للاعتداء عليهم.. ماذا تنتظر من طالب متغيب لا يذهب إلى المدرسة إلا للتسلية والترفيه ولا يدرس ولا يعلم شيئا عما يجري داخل الفصل. نقول لوزير التعليم امض في طريقك ولا تراجع عن قرارك الشجاع ولا تلتفت لمطلب العلمي وزملائه النواب الذين يسلكون نفس المسلك. هذا إذا أردنا بالحق أن نحقق إصلاحا تعليميا.

الجاد في موقعه.. هذا المعلم الذي يعد القدوة لأجاليا القادمة..

الواقعة يا سيادة الوزير عجيبة بالفعل ولها دلالاتها الخطيرة وبصراحة إنني إمبل إلى تصديقها لأنها صرخة من معلم جاد وكل الجرم الذي ارتكبه أنه على ما يبدو تعاضم إصراره على أن يسبح ضد التيار ويتصدى للمنحرفين والمنفلتين الذين يريدون أن يعيشوا في الأرض فسادا ويحققون مصالحهم ومنافعهم الخاصة ويعقون صفقاتهم في الغرف المغلقة دون أن يعنيه أن ينجى سلوكهم المعيب المشين هذا على أشلاء القيم التعليمية والتربوية وعلى حساب الرسالة التي من المفترض أن يحرصوا على أدائها.. الصرخة من هذا المعلم الجاد الذي يبدو أنه أصبح منبوذاً ممن حوله مجرد أنه يتمسك بأداء الرسالة ويتمسك بأن يظل ضميره يقظاً وسط هذه الضائير الميته.. هذا المعلم بعث برسائله التي يقول فيها أنه مدرس تاريخ بمحافظة الدقهلية ومح لمهته وخريج كلية تربية عين شمس عام ٨٠.. ويبدو أن الرجل سوف يهجر المهنة رغم حبه لها من أهوال ما تعرض له.. ويقول في رسالته.. كنت متدياً للمراقبة في إحدى لجان الشهادة الاعدادية بمحافظة الدقهلية ووجدت محاولات للغش من بعض التلاميذ داخل اللجنة وقمت بواجبي وتصديت لهذا العبث ففوجئت أن رئيس اللجان يحضر على وجه السرعة ويأمرني بالخروج والجلوس احتياطياً لأنه سوف يستبدلني بمراقب آخر.. ورفضت طلبه بشدة فإذا بي أجد رجلين يحضران إلى اللجنة ويحملونني ويقذفون بي خارجها وأجد الأهالي في الخارج يريدون أن يفتكوا بي.. وحينما عدت إلى المنزل وجدت إبني الذي كان يؤدي امتحان الشهادة الاعدادية أيضاً يبكي ويقول لي يا أبي لقد ضاع مجهودي ومجهودك ومجهود أُمي فالاجابات تدخل اللجنة بسهولة ويسر حيث أن رئيس اللجنة سوف يرشح نفسه في انتخابات مجلس الشعب.. أعتقد يا سيادة الوزير أن الواقعة صحيحة وأنتك تصدقها مثلاً نصدقها نحن ودلائلها خطيرة.. فكيف يطاح بهذا المعلم لمجرد أنه رفض ما يجري حوله وكيف استباح رئيس اللجنة لنفسه أن يفعل ذلك ويبدو أنه تصرف تنقل عدواه بين كثير من اللجان.. ألا يتم اختيار رؤساء هذه اللجان وفقاً لمعايير دقيقة بعد التأكد أن صفحاتهم بيضاء وسمعتهم

حسنة وليس العكس؟ وكيف يريد الأهالي أن يفتكوا به أليس معناه أن ولي الأمر يشجع الأبن على الغش بل وربما يفخر بأن يكون ابنه غشاشا وبارك خطواته في هذا الطريق وبالتالي فإن أولياء الأمور يرحبون بوجود هذه النوعية من المعلمين التي تمهد لابنائهم الطريق.. طريق الندامة ومن أجل هذا لا بد أن يجتمع هؤلاء طالما أن مصالحهم مشتركة ويضربون بيد واحد علي رأس هذا المعلم الجاد ويلفظونه ويفتكون به..

ومن الطبيعي أيضا أن نجد من بين هؤلاء من له مصالح سياسية بجانب مطامعه فلا مانع هنا أن يتطلع رئيس لجنة أو أخرى إلى ترشيح نفسه في مجلس الشعب طالما أنه يجد نأذج على شاكلته ومماثلة له تحت قبة البرلمان فلماذا لا يحظى هو الآخر بهذا الشرف وبالطبع لا بد أن يعمل على توسيع شعبيته على طريقته الخاصة ويحول اللجان إلى سداح مداح لينال رضا أولياء الأمور ويحقق لابنائهم النجاح الذي لا يستحقونه ويحصل هو الآخر على أصوات انتخابية لا يستحقها.. إنها واقعة صحيحة ضحيتها معلم ضمن قاعدة من المعلمين نخشى أن تقرض في هذا الزمن، وتعرض للاضطهاد والاستبعاد.. قاعدة تمثل أناسا شرفاء مازال شاغلهم الشاغل هو حماية القيم وأداء الرسالة.. ونحن على ثقة يا سيادة الوزير أنك سوف تعمل جاهدا على حماية المعلمين الشرفاء وتكفل لهم البقاء والاستمرارية ليصبحوا هم الأصل ومن أجل ألا يجدوا أنفسهم خارج المواقع التعليمية ومن أجل ألا نجد فجأة من يحل مكانهم من أصحاب الوجوه الزائفة والنفوس الضعيفة والضائير الغائبة..

وما زال الملف مفتوحا أمام مجلس الشعب

مليونيرات الدروس الخصوصية!

إنه ملف مفتوح وسوف يبقى مفتوحا أمام مجلس الشعب وحتى رحيله وقدم مجلس جديد.. ولنا أن نتساءل: ماذا فعل مجلس الشعب ليحجم من طوفان الدروس الخصوصية الذي يشيع ويتشر كالأورام السرطانية.. المجلس ناقش الظاهرة وتناولها في مرات عديدة لكن هل أدت المناقشات إلى شيء؟

أفكار الدروس الخصوصية

نحن نعلم الدكتور حسين كامل بهاء الدين وزير التعليم لو قلنا أنه مسئول وحده عن ظاهرة الدروس الخصوصية لكن لابد أن تكون هناك جهات أخرى عديدة تشارك الرجل وتمسده وتضع يدها في يده وإيد هذا لا تصفح...

ماذا يفعل وزير التعليم في التفتيش أوكثر الدروس الخصوصية أو ما يسمى بمرافق الدروس الخصوصية التي أصبحت تنتشر في أماكن ومواقع عديدة تحت أعين الحكومة بل أن بعض أصحاب هذه المراكز يزعمون أنهم حصلوا على تراخيص من الجهات المعنية وهي مزاعم مرفوضة لأن التشاغل الذي يمارسونه غير مشروع وبالتالي فوجود هذه المراكز يمثل مخالفة وتعديا صارخا.

هذه المراكز يتخلف عليها المدرسون والتلاميذ وتجد بعضها مكيفا ومجهزا بأحدث الوسائل المريحة للغاية ولعل مركز إدارة تسجيل أسماء التلاميذ والتلميذات بل وتستفجح الكائنات والفرعيات أيضا أحيانا تجد أصحاب هذه المراكز رجال وسيدات أصال بل منهم أيضا أعضاء بالبرلمان.. والحصص تبدأ في المركز من خمسة وعشرين جنبها كحد أدنى وبطبيعة الحال يتقاضى المركز نسبة من هذه الحصص.. ويقول أن مصلحة الضرائب تقوم باستفراج بطاقات ضريبية لهذه المراكز كما لو كانت تعمل شرعية وقانونية.. وقد يكون لها عذرها حيث أنها مراكز تعمل في الظاهر وتتحدى الجميع وتعلن عن وجودها باعني صوت واسن هاتها يقول لا أحد يستطيع الإقتراب مني

لأنني أحصل نفسي جبا والإفح أن هناك أسماء لامعة ورتبة يحمي وراءها أصحاب هذه المراكز.. ووزير التعليم قال أن هذه المراكز غير شرعية وكذلك رئيس الوزراء السابق والعالي ومع ذلك فهي مازالت تعمل وتعمل ولم يتجرأ أحد على أغلق مركز واحد منها.. من ينقذ التعليم من بطش هذه المراكز التي يطلق عليها مراكز الخمس نجوم والتي يحقق المدارس فيها حصيلة تبلغ ألف جنيه يوميا كحد أدنى وسمعا عن اسلادة من كليات الطب تركوا مواقعهم ليصلوا في هذه المراكز.

أحزاب ونواب.. الأهرام

الظاهرة باقية وتمتد وتستفحل وأولياء الأمور الضحايا يستغيثون ويصرخون وجيوبهم خاوية دلثا ودخولهم منهوبة ومسئولية على أيدي أباطرة الدروس الخصوصية ولو سألتنا الدكتور فتحي سرور رئيس مجلس الشعب وقلنا له: هل أنت راض عما اسفرت عنه مناقشات الدروس الخصوصية تحت القبة؟ فسوف تكون إجابته على الأرجح بالنفي.. ولو سألتنا الدكتور حسين كامل بهاء الدين وزير التعليم نفس السؤال فسوف تكون الإجابة.. إنها تراكمات الماضي والعبء لا يجب أن يقع على كتفي وحدي بل هناك من يجب أن يشاركني المسئولية.

وإذا كنا نرى مليونيرات في عالم رجال الأعمال حققوا ثروات تفوق الخيال فإن هناك من ينافسهم ويزاحهم من أباطرة لهم أسماء لامعة رنانة ويعملون في الخفاء ويتسع نشاطهم ويحققون ثروات لا يصدقها البشر.. وكيف لا يكون الأمر

كذلك، أليس هؤلاء هم السبب الرئيسي المباشر في وجود الازمة الاقتصادية الطاحنة داخل كل أسرة مصرية؟ أليس هؤلاء هم السبب في الخلافات الزوجية وهروب وانتزاع رب الأسرة وإصابته باليأس والاكتئاب؟ اليس هؤلاء هم السبب وراء ظهور عجز مزمن مستعصي لدي ميزانية الأسرة التي أصبحت مواردها مهما بلغت تكفي

بالكاد لمواجهة هذا العبء الكئيب الثقيل المثلث في المبالغ التي لا نهاية لها التي يلهفها ويلطشها المدرس الخصوصي والتي يظل رب الأسرة يكد طوال الشهر ثم يلهث وراء عمل إضافي من أجل تدبيرها.

لقد سمعنا أن أجهزة الضرائب قد ضبطت ٢٢ مدرسا خصوصيا حققوا في فترات قصيرة مبلغ ١٩ مليون جنيه وبالطبع جميعهم يخفون هذه الدخول التي هي دخول غير مشروعة في عرف وزير التعليم ومجلس الشعب، يخفونها عن الضرائب وهنا علينا أن نتساءل: كم يبلغ عدد مليونيرات الدروس الخصوصية؟ وإذا كانت أجهزة الضرائب وضعت يدها على ٢٢ مليونيرا منهم فما هو رقمهم الاجمالي؟ بالقطع هو أيضا رقم يصعب استيعابه وجميعهم متهربون من الضرائب لأنهم ليس في استطاعتهم الابلاغ عن أنشطتهم غير المشروعة وليس في إمكانهم الافصاح عن ثرواتهم الحقيقية.. ولنا تصور رقم مليونيرات الدروس الخصوصية وحجم ثرواتهم في ظل هذه الأزمة التي تعاني منها الحكومة حاليا وتعمل بكل السبل علي مواجهتها: أزمة الركود ونقص السيولة، فكيف لا يكون هناك ركود إذا كان دخل رب الأسرة بل الأسرة كلها يأخذ طريقه السريع إلى جيب المدرس الخصوصي وما الذي يفيض من دخل الأسرة بعد سداد ما تتطلبه الدروس الخصوصية كيف تكون هناك سيولة في الأسواق إذا كانت السيولة كلها من نصيب السادة المحظوظين الذين فتحت لهم السماء أبوابها.. من نصيب هؤلاء الأباطرة الذين لا يرحون من في الأرض ويجددون تسعيرتهم وفقا لأهوائهم ورغباتهم ولا أحد يملك أن يعترض.. هؤلاء الجهابذة الذين اعتادوا الذهاب إلى المصايف والمشاتي في أوروبا وأمريكا والقيام برحلات الاسترخاء والاستمتاع والمشتريات في رحلات الذهاب والعودة إلى بلاد الرفاهية والمتعة ويمتلكون هناك الشقق والشاليهات بل والقصور، ولم لا أليست السيولة المتاحة داخل الأسواق تكون من نصيبهم بعد أن أصبحوا من صفوة القوم.. أليست الأسرة المصرية قد رفعت الراية البيضاء وارتضت أن تجعل المدرس الخصوصي يسلب دخلها كاملا بل ويدفعها إلى الاستدانة والرهونات وبيع العقارات الموروثة وربما بيع عفش البيت أيضا..

إذا كنا نقول أن الدروس الخصوصية ينفق عليها عشرة مليارات جنيه بالتمام والكمال فما هو المبلغ الذي حصلت عليه مصلحة الضرائب؟ هل يوجد مدرس خصوصي واحد داخل هذا البلد يسدد مليا واحدا للضرائب باستثناء ما يستقطع من مرتبه الرسمي الذي يتقاضاه من المدرسة والذي لا يتجاوز أربعمئة أو خمسمئة جنيه شهريا، بينما يكون نفس هذا المبلغ هو عائده اليومي من الدروس الخصوصية.

سمعنا عن المدرس الخصوصي الذي يجمع تلاميذه في فنادق الخمس نجوم التي تحولت إلى أوكار للدروس الخصوصية وأصبح مألوا أن تضم الحصة الواحدة ثلاثين تلميذا لتكون جلسة يحصل منها المدرس الخصوصي على ألفي جنيه أو ثلاثة آلاف جنيه على مدي ساعتين فقط لا غير وهو ما يعادل دخل الوزير في شهر كامل أو دخل عضو مجلس الشعب عن نصف دورة برلمانية.

وإذا كانت الحكومة قد أعلنت على لسان الدكتور عاطف عبيدة رئيس مجلس الوزراء أنها سوف تصدي لازمة السيولة والركود عن طريق ضخ أموال من عائد الخصخصة والبترو، فنحن نقول للحكومة بل يتعين أن يتم ضخ هذه الأموال عن طريق ملاحقة النهب الضريبي للسادة أصحاب الجاه وعلى وزير المالية أن يركز جهوده على هؤلاء وسوف يجد طفرة في الحصيلة الضريبية تعين الحكومة على مواجهة أزمة السيولة.

وطالما أن مجلس الشعب ناقش هذه الظاهرة مرات عديدة والمحصلة لا شيء وطالما أنه سوف يرحل بيننا الظاهرة باقية وراسخة وطالما أن وزير التعليم بذل كل ما في وسعه وقرر تطبيق عقوبات تصل إلى النقل أو النفي إلى مناطق نائية لكل من يتورط في هذا النشاط ومع ذلك فالوضع يبقى على ما هو عليه طالما أن المغريات لا حدود لها.. فعلينا أن نناشد أجهزة الضرائب أن تكثف من نشاطها وإذا كانت ضبطت ١٩ مليون جنيه مع ٢٢ مدرسا خصوصيا فسوف يمكنها أن تضع يدها على المئات الذين يملكون المليارات لتحاسبهم حساب المالكين على ثرواتهم التي تراكمت وتضخمت دون أن يحاسبهم أحد أو يحاكمهم وأغفلت الأعين عنهم لتصبح الجريمة مزدوجة سواء في

نهب أولياء الأمور الضحايا الذين أصيبوا بالسكر وضغط الدم وأمراض القلب والصرع وهذا كله من شبح الدروس الخصوصية الذي يطاردهم ويفزعهم أو من نهب خزينة الدولة بالإصرار على هذا التهرب الضريبي عن ثروات وأموال تكفي للأبناء والأحفاد وأحفاد الأحفاد وتجعلهم يعيشون معيشة الملوك.

أفيقوا يا رجال الضرائب وأرصدوا هؤلاء المتهربين العابثين بأعين ثاقبة، ومن يعلم ربنا أراد الله أن يجيئ الفرج على أيديكم وعن طريقكم حينما تضعون نهاية حاسمة لمن تسبب في أزمة السيولة وجفاف الانفاق، ومن أين يأتي الإنفاق طالما الأموال والدخول تتبخر بفضل المدرس الخصوصي الذي أطاح بكل من يقف في طريقه وأصبحت له السيادة المطلقة ولا عزاء لأولياء الأمور الضحايا الذين أصبح الخيار أمامهم اليوم بين المدرس الخصوصي والدواء وربما يصبح الخيار في الغد القريب مع وجبة العشاء، ولا حول ولا قوة إلا بالله!

شجاعة الملط

إنه رجل نال تصفيقا داخل قاعة مجلس الشعب في إحدى جلسات شهر ابريل عام ٢٠٠٣ ثم نال تصفيقا مماثلا وبنفس الحماس من النواب في جلسة أخرى شهر فبراير ٢٠٠٤ وكانت عباراته حاسمة بعيدة عن التسييس والتجميل وقال الرجل أن الأرقام التي ترد في موازنة الدولة شيء والأرقام الفعلية شيء آخر.. واستطاع المستشار الملط أن ينال تأييد وتصفيق نواب الأغلبية رغم أنه يتهم الحكومة وهي حكومة الحزب بأن أرقامها ينقصها الدقة وتقديراتها تفتقد الصواب.. أنها الكلمة الصادقة التي دخلت قلوب النواب وجعلت الملط ينال هذه الشعبية. إنها الجدية في مواجهة الفساد وكشف المفسدين دون تردد مهما كانت أسوأهم.. لقد أراد القدر أن يرأس المستشار الملط جهاز المحاسبات ليكشف عن الانحرافات في كافة مواقعها والرجل لا يخشى في الحق لومه لائم.. إنها شعبية حظى بها الملط وهي شعبية لم تأت أبدا من فراغ.

مرة أخرى. تحيةة لهذا الرجل

إنها مرات محدودة تلك التي يحضر فيها جلسات مجلس الشعب وفي واحدة منها حضر وألقى بياناً عن بعض تقارير جهاز المحاسبات الذي يتولى رئاسته وهو جهاز يلاحق الفساد والانحرافات والتلاعبات بأشكالها المختلفة وفي جميع مواقعها، وبمجرد أن بدأ حديثه إذا بالقاعة تهدأ تماماً على غير عادتها والنواب جميعهم ينصتون على غير عادتهم أيضاً والكل يتابع باهتمام بالغ والكلمات تأخذ طريقها إلى عقول نواب الشعب وقلوبهم ومع استرساله في الحديث تترفع درجة المتابعة والانصات إلى ذروتها والقاعة لا صوت آخر بها سوى صوته وهو يواصل حديثه بعبارات واثقة جادة قاطعة ولا مكان لأي أحاديث جانبية أو مقاطعات غوغائية والمنصة في ذهول من هذا الهدوء والسكون الذي أصاب القاعة فجأة وهو سكون دائم يبحث

تحيةة لهذا الرجل

بعيد أن تنتهي من حديثه أمام أعضاء مجلس الشعب في تلك الجلسة التي دارت فيها المناقشات حول تقرير الخطة عن الحساب الختامي رأيتا القاعة تنوى بالتصفيق ويتسابق نواب الأغلبية والمعارضة على حد سواء لتوجيه التحية لهذا الرجل. من هو.. إنه المستشار جودت الملط رئيس الجهاز المركزي للمحاسبة هذا الجهاز الذي يعد مسئولاً عن كشف الانحرافات والتلاعبات والمخالفات ويتطلب أن يكون رئيسه يقرأ يعرف المصداقية ولا يخلو أعضاء العين عن الخطأ ولا يفتنى في الحق نومة لأم.. وقد بدأ واضحا أن المستشار جودت الملط يجمع بين هذه الصفات ويتحلى بها.. فلمرجل لا يجد في حديثه عن كلمة الحق ويتسم بالمصداقية في القول وقد رأيتاه يقول إن الأرقام التي قدرتها الحكومة في مشروع الموازنة شيء والأرقام الفعلية التي أمانتها شيء آخر وكله أراد أن يتسائل ما جدوى مناقشة مجلس الشعب لمشروع موازنة لا يتم الالتزام من جانب الحكومة بالأرقام التي أقرها المجلس، وقال الملط أن المشروعات التي يتم تنفيذها تبين أن بعضها ليس له دراسة جدوى ولم يحسن اختيار تنفذ بالصورة المطلوبة.. ورأيتا الرجل يختم حديثه قائلًا إن ما أقوله صواب ولا يحتمل إلا الصواب وأنا لا أكذب ولا أدعي.. ويصفق الأعضاء بهذه الصورة يجهلنا تتسائل خاصة أنه تابع من نواب الأغلبية وليس مقصودا على المعارضة وحدها فكيف يصفق الأعضاء هذا وكيف تصبح الملط هذه الشعبية التي لم يتلقها فيها أحد تحت قبة مجلس الشعب؟ كيف يصفقون له رغم إدانته للحكومة واتهامه لها بعدم الالتزام بالأرقام التي يقرها الشعب؟ واتهامه لها أيضا بأنها تهدر المال العام وتقيم مشروعات غير مدروسة؟ التصفيق هو تعليق مطلق لما ورد على لسان المستشار الملط وتأييد معقول لمبدأ إمانة الحكومة ويبدو أنه تصفيق من القلب لمستشار الأعضاء بالكلمة الصادقة التي تبين أنها تنال القول والتأييد دائما وكل التحية للمستشار جودت الملط.



عنه رئيس مجلس الشعب ويتطلع إليه لكن دون جدوى.

ونعود ونسأل لماذا كان هذا السكون الذي شاع في القاعة أثناء حديث المستشار جودت الملط؟ لماذا انصت إليه النواب بهذه الصورة غير المسبوقة وهو انصت لم ينله

أحد سواء تحت قبة مجلس الشعب أنها المصادقية في عبارات الرجل فهو لم يجعل عباراته ولم يقل أن يرد على لسانه أية جملة تحمل مبالغة أو مغالطة وحرص على قول الحق ولا شيء سواء دون أن يلجأ إلى تضليل أو تسييس العبارات أو غرس طمأنينة وهمية لا وجود لها لدى ممثل الشعب أو لدى الرأي العام، وربما أن حديثه لم ينجح حينذاك على هوى أهل السياسة ومستولي الدولة والجهات الرسمية لكن الحديث والكلمات كانت محل إشادة وتقدير رجل الشارع والرأي العام، هذا الرأي العام الذي ارتفعت لديه درجة الوعي وأصبح يفرق جيداً بين الكليات الوردية التي لا علاقة لها بالواقع والأرقام المغلوطة القريبة من الوهم وبين العبارات الصادقة مهما بلغت مرارتها... في واحدة من الجلسات التي سوف يسجلها التاريخ جاء المستشار جودت الملط واحتل مقعده بهدوء واتزان ثم بدأ الحديث بصوت خافت وعبارات واثقة فإذا بالقاعة باكملها تنصت، بينما لم تنصت هذه الدرجة لأي وزير في الحكومة الحالية ولا لرئيس هذه الحكومة فليإذا انصت النواب إلى رئيس جهاز المحاسبات بينما جرت العادة أن ينهمكوا في الأحاديث الجانبية، وينصرفوا عما يسمعون من أي وزير في أثناء حديثه في قضية جماهيرية أو غير جماهيرية وهو ما يعكس بدوره دلالة واضحة وقاطعة أن الأحاديث الصادقة تحت قبة مجلس الشعب أو خارج جدرانها لا بد أن يقابلها ويعقبها هذا الانصات وهذا الحساس ثم هذا التصفيق البعيد عن المجاملة والبعيد أيضاً عن الالتزام الحزبي... ولو سألنا أنفسنا ماذا يحدث حينما يحضر المستشار الملط مرة أخرى ليتحدث تحت قبة مجلس الشعب المؤكد أن حديثه سوف يلقي نفس الانصات والمتابعة الجادة لأنه حديث يسرد الحقائق مهما بلغت مرارتها دون تهوين ودون عبارات وردية مضللة..

وسوف ينال الرجل نفس التصفيق الذي حظى به أثناء حديثه في الدورة البرلمانية السابقة والرجل عرف عنه أنه يمقت الفساد ويمقت الكذب ولا يجيد عن الحق مهما بلغت ضريبة قول الحق ولا يبحث عن جاه أو منصب، لكنه يتطلم إلى شيء واحد فقط أن يثبت على المبدأ، ولا يلجأ إلى تلوين العبارات بألوان الطيف أو تسييسها مهما كانت

الدوافع والمبررات.. وقد كنت كتبت في احدي القضايا المهمة وتسألت عما إذا كانت اختصاصا أصيلا لمجلس الشعب وفوجئت بالرجل يتحدث إلى تليفونيا ويؤيد لي إن مجلس الشعب مسئول عن كل ما يتصل بالأخلاق والسلوك العام، وكان متحمسا للغاية في حديثه وسرد لي بعض مواد الدستور ليستدل بها عما أكده.. لقد أراد القدر أن يكشف عن قضايا فساد عديدة رحة بالمواطن المصري البسيط الذي لا حول له ولا قوة بل إن عمارة الموت المنهارة في شارع عباس العقاد بمدينة نصر كشفت عن حجم هذا الفساد في عالم العقارات والتشييد وإبراج مدينة نصر تشهد على هذا الفساد وتخرج لسانها للقانون، فكيف أغمضت الأعين عن هذا كله، وأين كانت حكومتنا وأين كان مجلس الشعب وماذا كان سيفعل المستشار الملط لو كان بالفعل يشغل الموقع التنفيذي الذي من المؤكد أنه قادر أن يملأه عن جدارة واقتدار.. مرة أخرى نقول ماذا وراء هذه الشعبية التي يناها الرجل رغم أنه يعمل في صمت ويعيدا عن الأضواء؟ إلى هذا الحد تنال الكلمة الصادقة والتصدي للفساد هذا القبول والتأييد الجارف وعلينا أن نتساءل أيضا هل نجد هذه الشعبية تتسع وترتفع درجاتها في أول مرة قادمة يحضرها الرجل إلى قاعة مجلس الشعب، وهل يأتي إلى القاعة بصفته رئيسا لجهاز المحاسبات أم يحضر حاملا صفة أخرى وشاغلا لموقع آخر.. مرة أخرى كل التحية والتقدير للمستشار جودت الملط!

الاستجواب في غرفة الانعاش

هناك من يرى أن قوه الدورة البرلمانية تكمن في مستوي الاستجواب فإذا كانت الاستجوابات قوية كان هذا انعكاسا لدورة قوية ناجحة وأداء نبائي متميز ودور رقابي له فاعليته والعكس إذا كان الاستجواب هزيلا لا طعم له ولا رائحة وقد رأينا على مدى دورات عديدة استجوابات قوية قدمها فرسان البرلمان الراحلين محمود القاضى وممتاز نصار وعلوي حافظ رحمهم الله جميعا لكن ومع الأسف رأينا استجوابات هزيلة عن مقالب القمامة وسيارات السرفيس وما إلى ذلك.. ورأينا أيضا الدكتور سرور وهو

يعلن أن المجلس سوف يناقش استجوابا واحدا شهريا وهو بالطبع أمر مرفوض فيه تحجيم لدور المجلس الرقابي ورأينا أيضا استجوابات يتم ترحيلها عن عمد حتى نهاية الدورة وكان التبرير أنه تم تقديمها في وقت متأخر وأكثر نائب كان مصير استجواباته الترحيل هو الدكتور أيمن نور وأشهر استجوابات جرى التعيم عليها ثم سحبها بعض النواب الذين تقدموا بها هي استجوابات الفساد في الجهاز المصرفي ولا أحد يعلم لماذا سحب هؤلاء النواب استجواباتهم وكم من استجوابات جادة كان مصيرها الترحيل والتعيم وكم استجوابات هزيلة نالت الأولوية والاهتمام وسوف نلقى الضوء في هذه الصفحات على حال الاستجواب في الدورات الأخيرة وفي كل الأحوال فنحن نقول بلا تردد أن الاستجواب في غرفة الإنعاش ونستثني هنا الاستجواب الشهير للنائب المتميز كمال أحمد حول البورصة.

الاستجواب يفضل طريقه دائما

نستطيع أن نقول بكل صراحة إن الاستجواب داخل مجلس الشعب ضل طريقه بكل جدارة ليس بسبب المستجوب نفسه فهو برئ كل البراءة وإنما بسبب الجملة التقليدية اللعينة التي ينتهي بها دائما المطاف وهي «الانتقال إلى جدول الأعمال» فهي بمثابة حكم الأعدام على الاستجواب وعلى الدور الرقابي للمجلس وهي الجملة التي جعلت الاستجواب يولد ليدفن تحت الرمال ويصبح أداة رقابية مع إيقاف التنفيذ...

وقد رأينا استجوابات نارية جذبت الانتباه في الدورة البرلمانية الماضية ومنذ مولد المجلس الجديد وفي مقدمتها استجواب البورصة وهي استجوابات توجب علينا أن نوجه التحية والتقدير لمقدميها ونوجه التحية الخاصة للنائب المتمكن المخضرم كمال أحمد الذي نجح في كشف المستور وإحراج المسؤولين عما آل إليه الحال داخل تلك المستعمرة التي انحفتنا وزير الاقتصاد في رده وتعقيبه بأن الفتيات اللاتي يحصلن على أربعة وعشرين ألف جنيه شهريا يمثلن خبرة يجب عدم التفريط فيها وإلا تخاطفنه جهات أخرى منافسة وشر البلية ما يضحك ولعلنا نساءل هنا بعد ان صال كمال أحمد

لينك لم تستجوب يا أستاذ عليمي!

لينك لم تتقدم بهذا الاستجواب العجيب يا أستاذ عليمي، لقد نجحت في أن تصيب أعضاء الأغلبية والمعارضة والقاعة بكملها بالدهون والمرارة والأسى، والأمر المؤكد أن تحديد موعد مناقشة الاستجواب في جلسة الأمن هو من حسن حظ وزير التعليم، لقد حلت أو رافك يا أستاذ عليمي والجهت إلى المثير وتصور أو توهم زملائك الأعضاء أنك تحمل بين هذه الأوراق الكثير، وتاجر لنا ما هو غائب عنا جميعاً، لكن يبدو أن أو رافك فرغة ولعل ذلك هو سبب سقوطها منك قبل بداية حديثك بالأعضاء لم يسمحوا شيئاً بلابل أنهم التصرفوا عن الاستجواب وقطعت العديد منهم كما قطعك أيضاً وبعدة التفكير سرور عدة مرات طلبا منك بل راجيا أن تتحدث في صميم الاستجواب ولا تخرج عن الموضوع. لقد جئت يا أستاذ عليمي مهمة وزير التعليم سهلة للغاية بل يمكن القول لك قدمت له خدمة العصر ويتبين عليه أن يرد لك الجميل.. رأينا الدكتور سرور بلقت نظرك للوقت ويحذرك من أنه لم يعد بابقا سوى دقائق ويعقب فتواب قائلين «العليمي لم يقل شيئاً حتى الآن» ومع ذلك وإصابت حديثك حول تقرير جهاز الحاسبات والوصلات الكهربائية الشائكة في بعض المدارس وسوء حالة المباني والمرافق المدرسية وكأن هذه هي قضية التعليم وتستغرق في الحديث عن الثقافة في الفصول وحلت بمعرفتك ووفقا لأحرفك ومفهومك كل جهود الحكومة في المجال التعليمي وكلمها لم تفعل شيئاً وكان الدكتور حسين كامل وزير التربية والتعليم قضى في منصبه ١٢ عاماً كما أشرت ولم يصف شيئاً للأجهزة التعليمية وهو وزير يشهد له زملائك في صفوف المعارضة وأنت الفارس الأجد الذي تخفف معهم في الرأي.

لقد سمعته من قبل يا أستاذ عليمي في استجواب حول لقائمة داخل محافظتك واستجواب آخر حول مواقف السرفيس وما أنت تقدم استجواب التعليم لتضرب هذه الأداة الرقمية القاعة في مقتل وتجعل الاستجواب البرلماني قائم لم يكن.. وقد كان منتظرا وسوقا أن يبدأ وزير التعليم حسين كامل حديثه قائلا: لا نخسوا الناس لشياهم ولا تفسدوا في الأرض بعد إصلاحها.. وكان طبيعيا أن يكون رد الوزير عبارة عن مجموعة تصحيحات وتصويبات لما ورد على لسانك ولما هو استجوابك العجيب وبدأ الأمر وكان الوزير أستاذ يصيح لتلميذ.. ولعلنا بعد نظر استجوابك في جلسة الأمن نتساءل: هل أصبت يا أستاذ عليمي؟ وماذا تكون إجابة زملائك نواب المعارضة سواء الحزبيين أو المستقلين خاصة بعد أن قال الوزير علي السلافت أن يكون الأستاذ العليمي أكثر علما ومذا ويكون رأي نواب الأغلبية وقبيلهم الدكتور قضى سرور في هذا الاستجواب.. إننا نشهد ونسجل لك يا أستاذ عليمي لك ثعب مجتهد له خبراته ونمرسه ومهاراته التبيلية لكن استجواب الأمن أهدرت به جهودك واجتهادك مثما أهدرت جهود قطاع التعليم في إثنى عشر عاماً لعلنا يكون درسا مستغلا حتى يعود للاستجواب هيئته ووقاره وفعاليته، لعل البرهان هو هذا التصديق الذي دوت به القاعة وهو تصديق كان موجها بالظبط للوزير بهاء الدين ولم أن يكون موجها لك يا أستاذ عليمي.. ومرة أخرى لينك لم تتقدم بهذا الاستجواب!!

أحزاب ونواب.. الأهرام

وجال في استجوابه ماذا بعد أن جذب الانتباه وعرض استجوابا متكامل الأركان، ماذا بعد أن فضح من فضحه وجعل الستجاوزات والانحرافات تتحدث عن نفسها وماذا بعد أن أخرج المسئولين وجعل إجاباتهم قاصرة وكأنها لم تكن، ماذا بعد هذا كله؟ إنها النتيجة الحتمية المعروفة مسبقا التي تمثل استخفافا بالحاضرين والغائبين، إنها الجملة اللعينة التي تمثل نهاية المطاف وهي الانتقال لجدول الأعمال والغريب أننا نجد بعد ذلك مباشرة قرارا من رئيس مجلس الوزراء بإحالة المتورطين في البورصة إلى النيابة العامة وهو ما يعنى أن الاستجواب نجح والحكومة بصمت بأن مقدمه وضع يده على مواطن ومواقع

الانحراف ورغم هذا كله كان الانتقال إلى جدول الأعمال على وجه السرعة وكأنه من العابر أن تفعل مثلبا يجري في كل برلمانات العالم المتحضر حينما يؤدي الاستجواب إلى

طرح الثقة، بينما في بلادنا ينتهي الاستجواب إلى التصفيق بكل حماس من جانب نواب الأغلبية التي تحمر أيديهم دائما، وإن كنا لم نسمع لهم تصفيقا في استجواب البورصة وكان وزير الاقتصاد لم يعقب ولم نجد أيادي قد أحمرت أو أصفرت ومع هذا كله نسمع الجملة الكثيرة اللعينة وهي الانتقال إلى جدول الأعمال ومن يعلم لو لم تكن هذه الجملة لكان للاستجواب هبة وربة ربما كانت تؤدي إلى اختفاء عديد من الانحرافات والتجاوزات والمبش والهبر والإهدار للمال العام، لكن كيف يحدث هذا إذا كان الاستجواب في برلماننا المصري مستأنسا بخدم الحكومة ويساندها ويدعمها ويدفعها إلى الإسام بدلا من أن يدينها، والغريب أننا في برلمانات العالم أجمع نجد التصفيق للمستجوب يقابله إدانة للحكومة والوزير المسئول ويعقبه طرح ثقة مادام الاستجواب اصاب الهدف لكن في برلماننا نجد النواب يصفقون لتقديم الاستجواب ثم يصفقون لمن وجه إليه الاستجواب أن أن التصفيق يشمل خصمين ويشمل من وجه الاتهام ومن وجه إليه الاتهام وهو ما يمثل لوغاريتما... وينتهي السيناريو بالانتقال لجدول الأعمال..

وإذا كانت هناك استجابات سوف تنظر في الدورة البرلمانية القادمة ويصبح مصيرها كالمعتاد والمألوف هو الانتقال إلى جدول الأعمال فالأكرم لمجلس الشعب هو أن يلغي كلمة استجواب من القاموس البرلماني والأكرم لمجلس الشعب أن يخلو جدول أعماله تماما من كلمة استجواب والأكرم لمجلس الشعب أن يحظر علي أي نائب من نوابه التقدم باستجواب حتى لا نضحك علي أنفسنا ونستخف بعقول البشر..

لابد أن نسأل الدكتور سرور ما جدوى كل الاستجابات التي نظرت تحت قبة مجلس الشعب منذ أن توليت منصبك؟ هل أنت راض عن هذا الكم من الاستجابات؟ أليست جميعها مجرد تحصيل حاصل ومجرد ديكور لايام البشر بأن مجلس الشعب له دور رقابي؟ ما قيمة أي استجواب يكون مصيره معروف مسبقا وهو الانتقال إلى جدول الأعمال.. لماذا نجد برلمانات العالم كله يؤدي الاستجواب فيها

أحيانا إلى سحب الثقة من الوزير المنحرف والإطاحة به بعيدا حتى لا تنتقل عدواه إلى باقي الوزراء بينما في بلادنا الوزير علي رأسه ريشه ويعجز الاستجواب عن الإطاحة به أو حتى زحزحته عن منصبه مهما كان الاستجواب قويا ومؤثرا وذا مضمون؟ والغريب أننا نجد دائما نفس السيناريو المحتوم وهو تجديد الثقة بالسيد الوزير وتصفيق نواب الأغلبية له وتكريمه وتأييده بينما الاستجواب يدينه ويوجه التهم إليه ويكشف العديد من تجاوزاته..

مرة أخرى أسألك يا دكتور سرور هل أنت راض عن جملة الانتقال إلى جدول الأعمال وهي الجملة التي أعقبت كل استجواب طوال حياتنا البرلمانية الحافلة، ألم تؤد هذه الجملة إلى إهدار الحقوق وقلب الحقائق وتجعل كل وزير سالما غانيا مطمئنا مهما بلغ حجم تجاوزاته وإهداره للأموال؟ ألم تؤد هذه الجملة إلى أن الاستجواب في البرلمان المصري أصبح مدعاة للاستخفاف بالعقول والمساواة بين كل الوزراء المنضبط منهم وغير المنضبط ليصبح كلاهما محصنا من أي هجوم أو حملات توجه إليه من هنا أو هناك تحت قبة مجلس الشعب؟! ألسنا اليوم نادمين علي أن هذا هو حال استجواباتنا التي تنفرد بهذا الإطار العجيب عن أية استجوابات في أي دولة في العالم سواء كانت نامية أو متقدمة؟ ألسنا نادمين علي أن استجواباتنا فقدت فاعليتها الرقابية وأصبحت بلا أظافر وبلا أسنان وعفا عليها الزمن، بل أنها فرصة ذهبية للوزير ليصول ويجول ويدلي بالتصريحات الذهبية والوردية التي ينتهي بها المطاف بتصفيق الأغلبية الذي يدوى في القاعة؟! ماذا لو كانت استجواباتنا لها هيبتها وفعاليتها، ألم يكن ذلك ضمانة لإغلاق الأبواب أمام الانحراف والمنحرفين والمفسدين بدلا من الاستخفاف بالدور الرقابي الوهمي لمجلس الشعب، ماذا لو كان للاستجواب هيئته ومكانته ألم يكن ذلك ضمانة لحماية المال العام بدلا من إهداره وضيائه للالتزام والانضباط بدلا من هذا الطوفان والسيل من الانحرافات والتجاوزات للمسئولين التي تمتلئ بها صفحات الحوادث عن آخرها.

هل لنا أن نتعلم
ونحلم بأن نرى
استجواب واحد
تحت قبة مجلسنا
الموقر لا ينتهي به
المطاف بالانتقال إلى
جدول الأعمال، وإنما
يكون له نهاية أخرى
جادة موضوعية
تلقي القبول
والارتياح لمدي
الرأي العام وتجعل
المواطن يستعيد ثقته
بمجلس الشعب
ويؤمن بأن هناك
دورا رقابيا حقيقيا له
وليس دورا وهميا
هامشيا.. هل نرى
قبل أن ننقل إلى
القصور استجوابا
واحدا يكون مصيره

ونهايته دون الانتقال إلى جدول الأعمال وتنته السيد الوزير وتكريمه والتصفيق
المدوي له.. هل تشهد قاعة مجلس الشعب في القريب استجوابات لها طابع
آخر ونهاية مختلفة مثل التي نراها في برلمانات العالم؟.. علينا أن ندعو الله بأن تشهد

حدثت في الجلسة

هل أصاب حميدة والبدريشيني!

في الجلسات السابقة وقف نائب الأحرار رجب حميدة بحماس بالغ والفعل يصل إلى درجة الغيان ليقول لنسي تقدمت باستجواب حول الفساد في الجهاز المصرفي وسوف أتناول بالتفصيل في هذا الاستجواب الحرفيات لدخل أحد بنوك القطاع العام وكيف أهدرت الأموال في هذا البنك وكيف تجاوزت قيادته وتورطت في قرارت تتعارض مع الأحوال والقواعد المصرفية لتحقيق مصالح خاصة.

وفي جلسة أمس وقف نفس النائب المتحمس دائما ليقول أنني أعطي سحب استجوابي لاعتناعي أن الأمن الاقتصادي يتطلب ذلك، ونجد النائب المستقل محمد البدرشيني والذي كان قد تقدم باستجواب حول حصول البعض على قروض دون وجه حق ودون ضمانات مالية ينضم إلى زميله ويعن التنازل عن استجوابه للدورة المقبلة.

في حين يرفض نائب التجمع البكري فرغني مبدأ سحب استجوابه أو التنازل عنه وينضم إليه أمين نورو ويقرر التكتيان لهما من أجل الشكافية وسلامة الجهاز المصرفي وسواجهة الفساد يستعان باستجوابيهما ويتساعل البكري هل نؤجل مناقشة قضايا فساد وتغطي المفسدين مهلة ليستعيدوا أوزانهم.. هل نؤجل استجوابتنا بدعوى الأمن الاقتصادي والحفاظ على استقرار الجهاز المصرفي!!

ويقف نواب من حزب الأغلبية يرحبون ويباركون خطوات زملائهم المعارضين بسحب استجواباتهم المصرفية وقيل نواب الأغلبية أنه تقتصد مؤسسات وبنوكنا تمويل ٨٠% من الأنشطة الاستثمارية والإنتاجية ولا أحد فوق المساواة وقلقون لكننا نرفض الهدم والإساءة لبنوكنا ونرفض أي شيء يتعارض مع الأمن الاقتصادي والمصلحة العامة، ويقول أحد النواب من الحزب الوفاةي إذا كان هناك ضرورة لمناقشة مثل هذه الأمور فلنكن داخل غرف ولجان مغلقة.

وتحين من جئتنا تتساعل هل أصاب النواب المنتزلون.. هل أصاب حميدة والبدريشيني حينما سحبنا استجوابيهما من أجل الأمن الاقتصادي والمصلحة العامة؟ وهل أصاب حميدة حينما اصعدم بلين نور لأنه أخذ مسرا عكسيا وتسك باستجوابيه وهل الأمن الاقتصادي والمصلحة العامة تتطلبان بالفعل مناقشة هذه القضايا في غرف مغلقة بعيدا عن أعين الصحافة والمصفيين وإذا كان الأمر كذلك لماذا نؤجل استجواب البورصة الذي كان حديث الرأي العام بكلمه والذي جعل رجل الشارع يؤمن بأن هناك دورا رقابيا حقيقيا لمجلس الشعب..

وإذا كان لاستجواب البورصة كل هذا التأثير فهل نقول إنه يتعارض مع الأمن الاقتصادي حينما أجبر الحكومة أن تحيل جميع ملفاته إلى النيابة.. هل كان الأجدى ألا يناقش استجواب البورصة أو يناقش في غرف مغلقة مكملا ظهر في جلسة أمس لم الأجدى هو سحب استجوابات المصرفية؟

وإذا كان ناديا المعارضة قد تنزل لا عن استجوابيهما أصدا عن التكتيين الآخرين غير المنتزلين؟ هل ينظر استجوابيهما في غرف مغلقة أم لا ينظر على الإطلاق؟ إننا نخشى في ضوء ما جرى بالأمس أن يتبدى المفسدون وفي بطونهم يطيخة صيلي.. مدام هناك أمن اقتصادي يهرول وراءه مجلس الشعب ونوابه ومدامت ذلك غرف مغلقة تتسع لمناقشة مثل هذه الأمور!!

حياتنا البرلمانية مولد مثل هذه الاستجابات الجادة.. انه سبحانه وتعالى سميع مجيب، وهو علي كل شيء قدير!!

استجابات الركود !

هل هي مغالطات نيابية !
 ماذا وراء هذه الاستجابات التي تقدم بها نواب المعارضة عن الإحراجات والتلاعبات داخل الجهاز المصرفي.. هل نقول إنهم نواب مغفلون وميلقون ويسبون عن عمد إلى الجهاز المصرفي بكلمه والذي من المفترض أنه يضم لكفاءات وخبرات مصرفية ويضم أيضا عناصر منضبطة تتمتع بحسن السمعة ونظافة اليد..
 لقد رأينا نائب الأحرار رجب حميدة في جلسة الأمن يطن بأعلى صوت قائلا: إن هذا البنك من بنوك القطاع العام اتخذت قرارات تعوم حولها الشبهات وتهدر المال العام وأنتي أيمنهم وأطلب بحكمتهم وإذا لابد أن ينظر استجوابي علي وجه السرعة.. ثم يلاحقه الدكتور أمين نور قائلا: إني نكمت باستجواب عن الفساد داخل الجهاز المصرفي ولا أعظم لمصلحة من تأجيله بهذه الصورة.. ويعقب الدكتور سرور قائلا: لقد جازني النائب أمين نور والأخري أنه يسحب استجوابه من أجل الأمن الاقتصادي..
 وفي ظل حوارات استجوابات الجهاز المصرفي تتسارع: هل مطلوب أجهاضها والتعتم عليها وترحيلها من جنب الدكتور سرور من أجل المصلحة العامة والأمن الاقتصادي؟! أم أن الأجدى للأمن الاقتصادي والاستقرار داخل هذا الجهاز الحيوي أن تفتح الأبواب أمام هذه الاستجابات حتى تجلس الحائلي ونهرا ساحة كل قيادة مصرفية وجهت إليها إهانة قاسية وتهجمات مغلوطة وفي نفس الوقت يوقع الغلاب القوي علي كل قيادة يثبت تورطها ويثبت أن الشبهات لم تدم حولها من فراغ.. أليس المصلحة العامة تقتضي أن نضع حواجز صلبة وحدودا فاصلة بين القيادة والمتورطة التي تثبت ذلتها والأخري المنضبطة التي حرصت علي حسن سمعتها وسلامة موقعها.. إتنا نسأل الدكتور سرور هل مصلحة الجهاز المصرفي تقتضي إطلاق سراح هذه الاستجابات أم أن نقل حبيسة الأبراج؟
 أحزاب ونواب.. الأحرار

لا نتصور أن تمر الدورة البرلمانية ويرحل مجلس الشعب دون مناقشة قضية تفرض نفسها وتعد حديث الرأي العام بأكمله وليس من مصلحة الحكومة أن يدفن هذا الاستجواب في الرمال ويظل حبيس الأدراج بدعوى أنه ينتظر دوره أو لأن هناك استجوابات أخرى عديدة سبقته وقدمت قبله أو لأن القواعد التي وضعها مجلس الشعب تقتضي بنظر الاستجابات وفقا لمواعيد التقدم بها..

ولا نتصور أن يكون هناك استجواب سطحي هامشي لا طعم له ولا وزن ويستقد المضمون ولا

علاقة له بما يتردد في الشارع المصري من قريب أو بعيد ونجده مع ذلك قد حدد له موعد علي وجه السرعة وتعلن الحكومة استعدادها لمناقشته وتقول بأعلى صوت إنها جاهزة وهذا كله يكون مرجعه أن الدور أصابه ليس إلا، بينما علي الجانب الآخر نجد استجوابا أكثر أهمية وأعمق مضمونا وتلقي مناقشته القبول والارتياح من الرأي العام

ويتعمق ويتولد بمناقشته الانطباع بأن مجلس الشعب له دوره الرقابي الفعال ومع هذا كله نجده يؤجل ويتقرر ترحيله لأن موقعه كان في مؤخرة طابور الاستجوابات

وفقا لما يجيء على لسان المنصة..

قل لنا يا أستاذ متولي

قل لنا يا أستاذ فلان متولي هل ما قمته بالأمس هو استجواب أم طلب إحاطة وهل أريت به أن تدن قطعاً الهيئة لم تشدد بجهود القطاع الليبي وإنجازاته.. صنفني إني كمحررين برلمانيين لم نترك مقعدك وربما العيب فينا ولكن اعتد أيضاً أن زملاك النواب كانوا في مثل حالنا والدليل حالة الدهول والوجوم التي ارتسخت على وجوههم.

ما فهمناه أنك عرضت استجوابك بالأمس لتتحدث عن سلبيات قطاع الهيئة لكننا لأول مرة نجد الاستجواب يوجه لشكر للاستجواب ولم يسأله ولم ينتهمه.

وقد استرجعت وأنا أتبع استجوابك المحير قضائياً سبق أن فحرتها من هذا المكان نفسه في سنوات ودورات سابقة باعتبارك نائباً مخضراً ما له خبرته لكن يبدو أن لكل حصان كبرة وكثرة هي استجواب الأمس يا أستاذ متولي وكل شيء تمام ولا توجد أي قضايا ساخنة أخرى تفرض نفسها ويلجأ بها عليك أهلي دافئك الذين أعطوك أصواتهم ليس من أجل أن تقول ما قلته بالأمس، ولكن لننقل صرخاتهم ومعالجتهم.

ومرة أخرى لكل حصان كبرة وليتك ما تقمت بهذا الاستجواب الذي لا اعتقد أنه أصابنا وحدنا بالإحباط لكن أصاب جماهير السويس قبلنا وغنوا يا أستاذ متولي!!

أحزاب ونواب.. أهرام

لا نتصور أن مجلس الشعب يناقش استجواباً عن النظافة بإحدى المحافظات أو استجواباً عن مواقف سيارات السرفيس وتعلن الحكومة أنها جاهزة وترحب بالرد الفوري بينما استجواب آخر مثل الذي قدمه النائب الوفدي أيمن نور حول الكساد ونقص السيولة واللوائح التي تربط بنشاط الجهاز المصرفي يواجه التعاسة وسوء الحظ ويتعثر ويدفن في الرمال والسبب الظاهري أن صاحبه ومقدمه جاء متأخراً وتقدم به في الوقت الضائع..

وقد رأينا النائب الوفدي يقسم

بجميع الایمانات أنه تقدم به في أول يوم من عمر الدورة البرلمانية الحالية أي أنه وفقاً للدور والقواعد التي أقرها المجلس لابد أن يناقش وعلى الفور، لكن الواقع المرير كشف أن النية تتجه لاجهاض الاستجواب بدعوى أن ترتيبه السادس وفقاً لما ورد على لسان الدكتور فتحي سرور..

ولعلنا نساءل ماذا لو كان الدكتور سرور من منطلق إيمانه بخفورة القضايا التي يتناولها الاستجواب وأهميتها ومع افتراض أن هناك استجوابات أخرى تسبقه بالفعل.. ماذا لو طرح على المجلس إعطاء هذا الاستجواب الأولوية في المناقشة وبصفة

استثنائية خاصة أننا رأينا الشاذلي يتحدث نيابة عن الحكومة ويقول إن الأمر متروك لقرار المجلس.

هل لو كان الدكتور سرور فعل ذلك كان النواب سيرفضون ويتعاضم إصرارهم على عدم مناقشة الاستجواب رغم علمهم بأهميته وخطورة القضايا التي يتناولها؟ كيف يرفض النواب ذلك وهم يدركون جيدا مدى المعاناة بسبب الركود وهذه المعاناة تلاحقهم أينما ذهبوا داخل دوائرهم وبالتالي فمن مصلحتهم أن تناقش هذه القضايا تحت قبة مجلس الشعب..

هل يكون المجلس قد أنجز وحقق شعبية لدى الرأي العام حينما يرحل عند منتصف الشهر القادم دون مناقشة قضية الركود ونقص السيولة.. أم كانت شعبية المجلس سوف تهتز لو حطم الدور في طابور الاستجوابات وجعل استجوابا أهم يحل مكان استجواب آخر فاتر وأقل أهمية بعيدا عن المواعيد التي تقدم فيها المستجوبون باستجواباتهم.

وهل من المصلحة أن يتغيب وزير الاقتصاد ليظل الاستجواب يبحث عمن يجيب عنه أم أن مصلحة الوزير والحكومة وأيضا المجلس في أن يعلن الوزير يوسف بطرس غالي أنه جاهز للرد وأنه حريص على أن يدلي بدلوه في كل صغيرة وكبيرة تضمنها الاستجواب حتى لا تظل الأمور معلقة دون حسم وتسمع البلبله ويجد هواة الشائعات الفرصة أمامهم كاملة ليرددوا ما يريدونه وفقا لأهوائهم..

قد يكون الوزير يوسف بطرس غالي حريصا على التمهّل في تناول هذه القضايا الحساسة موضوع الاستجواب الوفدي وقد يكون في هذه الفترة تنجّه عدته للإجابة الموضوعية المقنعة التي تملأ الأذان والعقول وتلقي القبول من جانب النواب، لكننا لا نتصور أن يكون هذا الاستعداد يحتاج إلى فترات طويلة ويستغرق أسابيع وربما يكون شهورا والوزير غالي رجل يعرف عنه أن لديه قدرات خاصة ولا يتعذر عليه الإجابة عن أي قضية حتى لو كان الذي يفجرها نائب متمكن وله أيضا قدراته البرلمانية والنيابية، لا

نتصور أن الوزير غالي يتعذر عليه الاجابة الحاسمة القاطعة ولا نتصور أنه يجثى أي استجواب مهما كان مضمونه ولا نتصور أن استجوابا أيا كان يمكن أن يضع الوزير غالي في موقف عصيب حرج.. وبناء عليه فنحن نتوقع أن يحضر الوزير في أقرب جلسة ويعلن استعداداه للرد الفوري وحينئذ فإن الدكتور سرور سوف ينهي القواعد جانباً ويقرر نظر الاستجواب وهو أمر وارد وليس بعيد الاحتمال مادامت الدورة البرلمانية علي وشك الانتهاء ومادامت جميع الأطراف لها جميعا هدف واحد مشترك وهو أن يختم هذا المجلس قبل الرحيل أعماله ختاماً قوياً مشرفاً بعيداً عن القواعد والقيود!

فتاة البورصة

كم يبلغ مرتب الدكتور فتحي سرور.. وما هو المقابل المادي الذي يحصل عليه شهريا عن رئاسته لمجلس الشعب؟

الأمر المؤكد أن مرتب الدكتور سرور هو من أعلى المرتبات في الدولة.. لكن المؤكد أيضا أن الدكتور سرور، والوزراء، وجميع النواب، المؤكد أنهم أصيبوا جميعا بالإحباط والخسرة بعد سماعهم ما ورد على لسان النائب المستقل كمال أحمد الذي عرض استجوابه باقتدار في جلسة الأمس، وتعرض تفصيلا للمرتبات التي يتقاضاها العمالات والعاملون في البورصة.. كشف الاستجواب عن أن فتيات في العشرينات يحصلن بقدرة قادر على مرتبات شهرية تصل إلى عشرين ألف جنيه بالتمام والكمال.. فتاة تعمل نائبة لرئيس قطاع العلاقات العامة راتبها الشهري ستة عشر ألف جنيه، وفتاة أخرى تعمل يومين في الأسبوع بالبورصة تتقاضى ثمانية آلاف وخمسة جنيه، وتعمل باقى أيام الأسبوع مندوب إعلانات بإحدى شركات الدعاية.. وشاب عمره ٢٩ عاما بكالوريوس هندسة يعمل بإدارة المعلومات بمرتب ١٦ ألف جنيه وآخر بإدارة المراجعة بالمرتب نفسه.

نستطيع أن نقول إن النائب مقدم الاستجواب قد نجح في أن يحيط كل من كان يحتل مقعد داخل القاعة في جلسة الأمس ابتداء من رئيس المجلس مروراً بالوزراء،

باستثناء وزير الاقتصاد، ثم النواب الذين تبين لم أن المرتب الذي تتقاضاه فئة البورصة ذات الحسن والجمال والبريق والجاذبية مرتبتها يعادل المكافأة الشهرية لعشرين نائب من نوابا مجلس الشعب.

لقد دب الصمت والذهول في القاعة بأكملها طوال عرض الاستجواب، وطوال استعراض أرقام مرتبات فتيات البورصة الجميلات المحظوظات، ونرى سامح الترجان رئيس مستعمرة البورصة يتابع باهتمام وجدية رافضا استنكار المستجوب لهذه المرتبات التي يبدو أنها عادية للغاية من وجهة نظرة، حتى لو كان ضمن ما يصرف حصول خبير بنجلاديشي الجنسية على عشرين ألف جنيه.

ويبدأ النواب يتهايمسون ويتساءلون: ما هو مرتب الترجان رئيس البورصة؟ هل يعادل مرتب فئة البورصة المتألقة أم يجاوزها؟ وإذا كانت المرتبات بهذه الرقام القياسية في فترة ركود البورصة وانتكاساتها فكم تبلغ إذا انتعشت وترعرعت؟

مرة أخرى.. لقد استطاع المستجوب ان يصيب قاعة المجلس بالذهول وغابت الابتسامة العريضة عن وجه الدكتور سرور، وأصاب الوجوم الوزير الشاذلي، والوزير خطاب، والأمين العام ومساعدته، وعضوات المجلس والنواب جميعهم، بما فيهم السادة رجال الأعمال.

هل يمكن أن نقول أن المستجوب كمال أحمد كان مضللا وواهما ومغالطا ومهولا.. لو كان كذلك لما دوت القاعة بالتصفيق بمجرد أن فرغ من استجوابه، ولما نال هذا التصفيق الحاد غير المسبوق من نواب الأغلبية قبل زملائه النواب المعارضين، ويبقى السؤال المهم: لماذا لم يصفق النواب لوزير الاقتصاد؟





فathi سرور



مرتضي منصور



يوسف والي



عاطف عبيد



احمد نظيف

اسئلة تبحث عن اجابة



زكي ابو غانم



كامل الشاذلي



ممنوح الحجاجي



يوسف غانم



كامل احمد

ليتك توجه لنا النصيحة يا وزير السياحة

ليتك توجه لنا النصيحة الغالية جدا يا دكتور بلتاجي وأنت رجل متمرس له خبرته. ليتك تقول لنا ماذا نفعل إذا تجاسرنا وتهورنا وعقدنا العزم على شد الرحال والذهاب إلى إحدى المدن السياحية داخل مصرنا العزيزة؟ ماذا نفعل إذا ذهبنا مع ابنائنا الذين هم كل ما نملكه من حطام الدنيا الفانية أو إذا ذهب أبناؤنا مع زملائهم في المدرسة أو الجامعة؟

لقد رأيته يا دكتور بلتاجي تحضر بهمة وحماس إلى مجلس الشعب لتحكي للنواب مأساة الطالبة الجامعية سالي وزميلها كريم الذي أراد لها القدر أن يكونا ضحايا الاهمال والخلل والعبث وكان الله في عون والديها وأفراد أسرتهما.. لقد جئت إلى مجلس الشعب وتحدثت وقرأت من أوراق عديدة وألقيت بيانات وسردت أرقاماً لكن ليس هذا هو المهم وإنما المهم والأهم هو رد فعل حديثك لدى النواب والمهممة التي انطلقت داخل القاعة من هنا وهناك وقد أصاب الدكتور زكريا عزمي حينما قال أن هناك مأساة الشيخ ياسين في الخارج وهناك أيضاً مأساة سالي وزميلها كريم في الداخل واعتقد أن الدكتور زكريا ليس مضطهداً لك لكن الرجل أراد أن يعبر عن مرارته وربما سخطه لما حدث على شاطئ الزعفرانة الذي ربما يكون في المستقبل مقبرة لكل من يتجرأ ويغامر ويخاطر ويعبث في مياه البحر هناك، أعود وأقول إن نواب الشعب ربما يستمعون إليك بارتياح وقبول حينما تتحدث عن أرقام السياحة والجذب السياحي لكن هذا القبول كان غائباً تماماً حينما تحدثت عن مأساة الزعفرانة.. وربما يقول النواب إنك بذلت جهداً وحقت جذبا ونجحت في زيادة الليالي السياحية والدخل السياحي وإن كانت هناك حقيقة بتعين ألا تغيب عن أذهاننا وهي أنك يجب أن تدين بالعرفان للدولار واليورو فلولاً قفزاتهما بهذه الصورة المفزعة ما كان هذا الاقبال السياحي فأنت المستفيد الأول والمطلق من هذا الارتفاع الدولار والارتفاع الريالي والدرهمي والديناري والمؤكد أن هذه العملات لو ظلت ثابتة مستقرة لكان الأمر مختلف كثيراً..

نعود ونقول أن الحقيقة المرة تؤكد أن فنادقنا لا ترحب بالسياحة الداخلية ولا تريد سائحا داخليا ولا تريد أن تتعامل سوى مع السائح الأجنبي وتكاد تعلن أنها ليست في حاجة إلى هذا السائح المصري إلا حينما تنتكس السياحة الخارجية، وحينما يغيب ويحجم السائح الإيطالي والألماني والإنجليزي ولك أن تنقب وتستقصي كيف يعامل السائح الأجنبي وكيف يعامل نظيره المصري وماذا كان يمكن أن يحدث لو كان الذي غرق في الزعفرانة المشهورة سائحة فرنسية مثلا بدلا من الطالبة سالي رحمها الله وماذا كانت سوف تفعل إدارة الفندق الميمون لو كان قد بلغ مسامعها أن الذي استقل البدال المائي سائح وسائحة المانيان أو إيطاليان.. كانت الدنيا قامت ولم تقعد وربما الدليل على ذلك أن مكالمات متصلة دارت بين البر والبحر قبل نصف ساعة من انقطاع الاتصال وأصوات الاستغاثة تدوي دون جدوى ولا يوجد أي وسائل انقاذ سوى بدال آخر معطل غير صالح للاستخدام.. هل نقول يا سيادة الوزير إنه إهمال من هذا الفندق.. لا إنه إهمال يسود في جميع فنادقنا والله الحمد وليس فندق الزعفرانة وحده لكنك لن تستطيع ان تغلق كل فندق يهمل وإلا ستغلق كل فنادقك، إنه الإهمال والتراخي والتخاذل الذي يشيم وينتشر مادام السائح محليا وليس اجنبيا حتى لو كان هذا المحل الغلبان أو شك على الغرق وكأنه يعاقب ويجاسب حساب الملكين لأنه تجرأ وخطت قدماه أية منطقة سياحية فلنقل أن المصري ليس مرغوبا فيه في هذه المناطق ولنفتح أبوابنا للسائحين الأجانب فقط ونشطب من القاموس عبارة السياحة الداخلية وليتك توجه لنا النصيحة يا سيادة وزير السياحة ماذا نفعل إذا أردنا الاسترخاء والاستمتاع بمعالم بلادنا وشواطئها؟! ماذا نفعل إذا تجرأ أبناءنا الأعزاء وأرادوا قضاء أجازتهم على الشواطئ السياحية؟ لماذا تنصحن وتنصحهم هل نظل في بيوتنا لدواعي الأمان والاستقرار وتجنب الاستنزاف المادي والاستغلال وسوء المعاملة؟ هل تنصحن أن نذهب إلى أي معالم سياحية لكي نبتعد نهائيا عن الشواطئ؟! هل تنصحن أن نذهب إلى الشواطئ ونربط أبنائنا بالحبال والجنائز ونحرم عليهم الاستحمام ونرفع شعار السياحة محظورة؟ هل تنصحن أن نحطم أي بدال مائي بمجرد أن نراه أم تنصحن أن

نستغنى نهائيا عن شواطئ بلادنا ونذهب إلى الرفيرا أو فينسيا أو جزر الكناري، بماذا تنصحنا يا سيادة وزير السياحة؟!

بعد أن انفض المولد الانتخابي هل أخطأ الناخبون في اختيارهم؟!

هل أخطأ الناخب في اختياره على مدى المراحل الثلاث لانتخابات مجلس الشعب التي استغرقت فترة قياسية لم تحدث من قبل في تاريخ الحياة النيابية، وشهدت مفاجآت لم يكن أحد يتوقعها أو يتصورها.

هل أخطأ الناخبون حينما أطاحوا برموز لها وزنها من حزب الأغلبية ورموز أخرى لها ثقلها وتاريخها أيضا من أحزاب المعارضة والمستقلين حينما رأينا دوائر خسر فيها المعركة الانتخابية أساء لها بريقها من حزب الأغلبية يأتي في مقدمتهم علي سبيل المثال رؤساء سبع لجان في مجلس الشعب الحالي لهم تاريخ سياسي حافل وسنوات ممتدة من المشاركة البرلمانية والعطاء المتواصل تحت قبة البرلمان.. وهل أخطأ الناخبون علي جانب آخر حينما أطاحوا أيضا برموز معارضة لها تاريخها وزنها يميني في مقدمتها رئيس الحزب الناصري في دمياط وعدد من الوجوه المعارضة في عديد من الدوائر سواء من المستقلين أو المنتمين لأحزاب.

يمكن القول أن الناخب المصري قد أصاب لأنه أقبل بحساس علي هذه الانتخابات بعد أن استشعر أهمية دوره وتساعد قيمة صوته ومدى تأثير هذا الصوت في النتائج النهائية لدائرته، لكن في نفس الوقت هل نقول أنه أصاب في اختياره أساء ووجوه جديدة حتى لو جاء ذلك علي حساب البقاء والاستمرار لرموز واساء لامة في عالم السياسة؟ هل أخطأ الناخب حينما أغمض عينه واحجم عن إعطاء صوته لمرشحي حزب الأغلبية الأصليين في عديد من الدوائر وجاء تفضيله لنواب استبعدهم الحزب وخاضوا المعركة مستقلين فأعطاهم صوته دون تردد؟

هناك من يرى أن الناخب تعرض لعملية خداع واستخفاف حينما أعطى صوته لنائب الأغلبية المستبعد المنشق المستقل، والخداع هنا وقع بمجرد أن انضم هذا المستبعد وهرول ليحجز له مكانا على وجه السرعة في صفوف حزب الأغلبية تحت قبة مجلس الشعب الجديد، فهل اللوم هنا يوجه إلى الناخب الذي وقع عليه الخداع والذي وثق في مرشحته واعطاه صوته دون تردد على اعتبار أنه مستقل؟ أم اللوم والالهام يوجه إلى هذا المرشح المهرول الذي سارع بالانضمام بعد الفوز مباشرة؟ بينما هو طوال المعركة أقسم وتعهد ووعد باستكمال مسيرته البرلمانية كمستقل والجلوس وسط مقاعد المستقلين وداخل صفوف المعارضة.

لابد أن نسجل هنا أن الخطأ الجسيم ينسب إلى الناخب قبل توجيهه للمرشح الذي خدعه، وإذا قلنا أن ناخب المرحلة الأولى قد يلتزم له العذر حيث أنه وثق في نائب حزب الأغلبية المستبعد الذي رشحه نفسه مستقلا وثق فيه واعطاه صوته ثم فوجئ بأنه سارع بعد الفوز وهرول لينضم قبل غيره للحزب الذي استبعده وأطاح به واستعاض عنه بأساء أخرى.. لو قلنا أن ناخب المرحلة الأولى له العذر فإن ناخب المرحلتين الثانية والثالثة لا عذر له بعد أن رأى على الطبيعة هؤلاء المهرولين يسارعون بالانضمام وكان جوابا أن يكون هذا درسا له وأن يكون خداعه صعبا في هاتين المرحلتين فيختار المرشح ذا الصفة التي يريد لها أن يوهمه أحد بشيء يخالف ما جرى على أرض الواقع.

الناخب في المرحلتين الثانية والثالثة يسجل عليه الخطأ الجسيم إذا كان قد أعطى صوته لمستقل، الوطني الذي وعد بأنه سيعمل مستقلا مادامت هناك سوابق أمام عينيه وشواهد جميعها تؤكد أن الوعود تتبخر بمجرد إعلان النتائج، وكان واجبا على ناخب هاتين المرحلتين أن يستوعب الدرس جيدا ويستفيد مما جرى في المرحلة الأولى ويكون محصنا من الوقوع في شرك خداع جديد تعرض له ناخب المرحلة الأولى.

وقد رأينا مرشحين كثيرين حرصوا على الصراحة وأعلنوا على الملأ أنهم مستقلون ولكن على مبادئ الحزب الوطني، وهؤلاء كان موقفهم واضحا من البداية ولم يندعوا أحدا ولم تكن صورتهم مهزوزة أمام الرأي العام وبالتالي فالناخب الذي أعطاهم صوته لم يندع ولا يوجه له اللوم.

وعسود المرشحين!

كشفت المعركة الانتخابية لمجلس الشعب أن هناك أنواعا وأصنافا مختلفة ومتباعدة من السادة المرشحين سواء كانوا يمثلون حزب الأغلبية أو أحزاب المعارضة أو المستقلين..

هناك مرشح يطبق بكل حواس شعار اللي تغلب به لعيب به ويستبيح لنفسه أن يلجأ لجميع الأساليب والآليات ويسلك أي طريق يحقق له الفوز وجميع الأصوات ولا يتورع هنا عن الإساءة إلى مناهضة وخصوصه والتشهير بهذا أو ذاك وإطلاق الشائعات المرفوضة وهي شائعات سياسية تشويهية هدفها النيل من خصمه والأجهزة عليه.. وهناك مرشح يلجأ إلى البطيخة وترويع منافسيه وتهديدهم ويرى أن هذا يمثل ورقة رابحة في المعركة وطريقا منتصرا إلى الفوز.. بينما هناك نوعية أخرى من المرشحين متفككة في سرد الوعود والقسم بكل الأيمان للسعي إلى تحطيمها من أجل رفع المعاناة عن أهلي الدائرة بينما هي من واقعها وعود براءة لم يعد العزم ولم تخلص الشوايا إلى أن تحتل مكانها على أرض الواقع وسرعان ما تتغير وتتحول إلى فكاكين.. لكن في نفس الوقت وعلى الجانب الآخر نجد أن هناك نوعية أخرى من المرشحين تنسم بالانتماء والالتزام والدفعة والدفعة وتحرض كل الحرس على أنها لا تعد إلا لكي تلي ولا تقبل أن تطلق ككليب أو أن يرد على لسانها ما هو ليس قابلا للتنفيذ ولا ترى بالثبوت والمصداقية والمحافظة بل ربما هذه النوعية تحرض على أن تصنع حدودا فاصلة بين ما يمكن أن تتحقق في تنفيذه وما يتغير ويستعصي عليها تنفيذه أي أنها نوعية تنسم بالمصدقية ولا تقبل أبدا أن تتحول الناخبين وتخدعهم بأي حال من الأحوال..

والأمر المؤكد أن جماهير الناخبين إذا كان هذا أو ذاك نجح في خداعها في انتخابات سابقة فإنه لن ينجح هذه المرة وأن تتخدع الجماهير وقد تبين بالفعل على مدى الفترة الماضية أن الناخب أصبح على درجة عالية من الوعي الذي يتيح له أن يلقى جيدا بين مرشح جاء يحترم من خطابه ومرشح متخيل متلاعب يلجأ للأساليب ملتوية من أجل تحقيق الفوز بينما الواقع سوف يكشف أنه إن يذاع إلا لنفسه وسوف تكشف الانتخابات هذه الحقيقة فالمرشحون جميعهم قدسوا وعودوا لكن العبرة بمن الذي يعد ومدى جديته ومصداقيته وأصاحبه بمعناه أهلي الدائرة.

سوف نجد أن المرشح الذي يعد ليصدق ويقي هو الأقرب إلى كلوب الجماهير وهو الذي يحقق الفوز عن جدارة ومن هنا علينا أن نتصور أن العديد من مشاكلي القراء ومحدودي الدخل سوف تجد حلا عمليا لها مع مولد مجلس الشعب الجديد طالما أنه مجلس يضم نخبة من النواب الجادين الذين رفضوا تماما أن يخذعوا من يمثلونهم!!

لكن هناك آخرين في دوائر عديدة حققوا فوزا غالبا بعد أن فتحوا نيرانهم على حزب الأغلبية واعتبروا هذا الهجوم الذي حرصوا على أن يشنوه على حزبهم الذي استبعدهم من الترشيح اعتبروه ورقة رابحة في أيديهم والشواهد تؤكد ذلك، بل أن الشهود عليهم هم مرشحوا الحزب أنفسهم وكانوا يقولون بالحرف الواحد في مؤتمرات علنية أمام الناخبين: ماذا فعل الحزب الوطني والمشاكل كما هي، ومعاناة المواطن باقية ومستمرة في الوقت الذي كان يتحدث فيه مرشحوا الحزب الأصليون عن إنجازات حزبهم ونجاحاته بل ويجاهدون من أجل الدفاع عن حزبهم والتضدي بإخلاص لهذا الهجوم وهذه الحملات، فإذا ببعض المنشقين للذين هاجموا حزبهم بعد أن أطاح بهم ينجح في انتزاع الفوز، والغريب أنه يبرول بعد النتيجة ويعلم ولاء للحزب وانضمامه له، والغريب أيضا أن الحزب الوطني يقبله ويضمه إليه على الفور ويعلم أنه لا يستطيع أن يعطي ظهره لأبنائه..

ونحن نقول هنا أن التفرقة وأجبة لو

تجاوزنا عما سبق وقيل بشأن النائب المستبعد الذي لم يلتزم حزبيا، والعقوبة الفورية التي تطبق عليه حتى لو تجاوزنا عن ذلك فالتفرقة وجوبية بين هذا النائب المستبعد المنشق الذي فاز بعد أن أعلن على الملأ انتباهه لحزبه وخوضه المعركة الانتخابية على مبادئه، وبين من اتخذ من هذا الاستبعاد ذريعة للهجوم على حزبه والتطاول عليه والاستخفاف بإنجازاته داخل الدائرة.. كانت هذه التفرقة وجوبية سواء من جانب النائب خاصة في المرحلتين الثانية والثالثة الذي انكشفت أمامه الصورة وأصبحت أكثر وضوحا وكانت التفرقة وجوبية من جانب حزب الأغلبية أيضا فلا يسارع بضم من هاجموه وأساءوا إليه مهما يكن في حاجة إلى مزيد من المقاعد، فالعبرة ليست بكم هذه المقاعد وإنما هي بمن يشغلونها، والواقع يكشف أنه ليس كل من حقق الفوز في هذه المعركة جديرا وله أحقية في عودته مرة أخرى إلى صفوف الحزب.

مرة أخرى نقول أن النائب نجح في هذا الاختبار الصعب سواء بإقباله أو حسن اختياره، إلا أن هذا لا يمنع من وقوع خداع تعرضت له جموع من الناخبين حينما وثقوا واعطوا أصواتهم لمن هم ليسوا جديرين بهذه الثقة، ومرة أخرى نسجل أننا يجب ألا نعفي الناخب من وقوعه في هذا الفخ، ونجاح المرشح المتلاعب في أن يستخف بهذا الناخب ويتحايل عليه ويغذعه ويتنزعه صوته دون وجه حق... وكم كنا نتمنى ألا يتجدع هؤلاء الناخبون وكم كنا نتمنى ألا يسارع حزب الأغلبية بضم هؤلاء المتحايلين، وعلينا أن تنوع من اليوم أن منتصف ديسمبر المقبل سوف نشهد فيه مولدا للمجلس أقوى وأفضل وأكثر صلاحية، إلا أن هذا لا يمنع من وجود بعض العناصر المرفوضة التي مازالت تتخذ من التحايل والخداع ركيزة وورقة رابحة. سوف نجد هؤلاء بنديسون بين الصفوف وليتهم ما كانوا لكن عزاءنا أنهم سوف ينكشفون وينفضحون لأنهم هذه المرة يجلسون بين نواب أكثر مصداقية وأكثر انضباطا!!!



النواب الجدد

يتألقون أم يتعثرون؟!

الفوز ليس دائما لن يستحقه!

هل كل من التزّع فوزاً في الانتخابات مجلس الشعب ذات المراحل الثلاث يعتبر له أحقية بالعمل في هذا الفوز؟! وهل كل من لقي هزيمة في هذه المواجهات الانتخابية تكون قد اعتزت بشعبه وضاعت غلبت جدارته في تمثيل أهلي الدائر؟!

قد نقول أن كثيرين حققوا الفوز عن جدارة في هذه الانتخابات واستحقوا هذه الثقة من الجماهير، لكن هذا لا يمنع من القول أيضاً أن الفوز ليس دائما لمن يستحقه وأن هناك من فاز في نواير عديدة وهو غير جدير بالتمثيل النيابي واحتلال المقعد البرلماني وليس له أحقية في هذا الفوز، بل أن الفوز كان الأثني والأجدر أن يكون من نصيب من لحقت به الهزيمة في مواجهتها وجها لوجه.

تحدث هنا عن الرموز السياسية التي لحقت بها الهزيمة ونقول أن البعض، وليس الكل، قد وقع عليه ظلم من هذه النتيجة التي جاءت في غير صالحه، ويقتالي فإن الذي فاز عليه لا يستحق هذا الفوز، والواقع يشغف أن النتائج هنا انتهت إلى ما انتهت إليه في نواير هذه الرموز لمجرد رغبة الجماهير في التغيير وظهور وجود جديدة في الملعب السياسي، لأن الرموز التي انهزمت كانت تستحق الفوز، لكنهم كانوا هم الضحايا لرغبة الجماهير الجامعة في التغيير. لكن يبقى السؤال: ماذا سوف يفعل هؤلاء الذين حلوا مكان الرموز؟ علينا أن ننتظر وتقرب حتى نحكم عسا إذا كان فوزهم يستحقونه بلقل أم المرجح هو أن هناك من فاز دون أحقية.

فهو من المنطق أن نرى أسماء لعدة لها بريقتها وتأريخها تلحق بها الهزيمة فجأة وبون سابق إذ أن وعلى يد - في الغالب الأعم - من هو ليس معروفا بالدرجة الكافية وليست لديه الخبرة السياسية، يقولون أن الذي يوجد في دائرته هو الذي حقق الفوز وأن هذه الرموز غلبت عن نوايرها، وهو ما يجعلنا نتساءل، كيف حققت الفوز في مجلس سابقة؟ من المغالطة أن نهم هؤلاء جميعاً أنهم كانوا يحققون فوزاً سابقاً لا يستحقونه، ومن المغالطة أن نتجاهل مشاركتهم وأدائهم البرلماني الذي يعد أو يتحتم أن نعتبره معياراً أساسياً للاختيار، لكن يبدو أن المعايير اختلفت وأن الفوز ليس دائما من نصيب من يستحقه!!

أحزاب ونواب.. الأهرام

النواب الجدد سوف يحتلون

عددا متميزا من مقاعد مجلس

الشعب الجديد وهم يدخلون قاعة

البرلمان لأول مرة وقد يشعرون

بالهيبة والخوف ويبتز أداؤهم

وتتواضع مشاركتهم.. والأمر

المؤكد أن الأعين جميعها تنصب

والأنظار تتجه إلى هؤلاء النواب

الجدد وهم اما رشحهم حزب

الأغلبية بدلا من نواب قدامى وأما

أنهم وجدوا أنفسهم لا مكان لهم

وخاضوا المعركة مستقلين وفازوا

وفي كلتي الحالتين فهم أصبحوا

نوابا مرصودين والرأي العام

يترقب بشغف ماذا سوف يفعل

هؤلاء تحت قبة مجلس الشعب.

والسؤال بالفعل يطرح نفسه

مع بداية الدورة البرلمانية ومع مولد

مجلس الشعب الجديد هل يثبت هؤلاء النواب الجدد وجودهم ويؤكدون جدارتهم

بالفوز وأحقيتهم بالمقعد البرلماني؟ هل يتألقون ويشاركون بفاعلية وتكون لهم آراء

واقترحات جادة موضوعية أم أنهم يتعثرون ويتلعثمون ويتحشرون ويصبحون إما

صامتين وإما أشباه صامتين ووجودهم كأن لم يكن ومجرد تحصيل حاصل وهنا يصبح لزاما علينا أن نترحم على نواب غابوا عن المجلس بعد هزيمتهم وتركوا فراغا عجز هؤلاء الجدد عن أن يملئوه.

أننا بالفعل ننتظر ونترقب ماذا يفعل النواب الجدد ونحن على يقين أن النائب المتألق سوف يظهر منذ البداية ولا نؤمن بأن النائب الجديد لابد أن يمهل دورة أو دورتين لحين يكتسب الخبرة ويصقل ويصبح قادرا على الممارسة النيابية، والأصل أن التألق يظهر منذ بداية الطريق وبالتالي من يصمت هذه الدورة سيظل صامتا حتى نهاية عمر هذا المجلس ولا يمكن ترحيل أو أرجاء الحكم عليه وبناء عليه نتيجة الاختبار سوف تكون فورية والتألق والتعثر سوف يكون كل منهما ظاهرة واضحة كل الوضوح.

وأملنا أن ينجح النواب الجدد ويتألقوا منذ الجلسات الأولى ويؤكدوا جدارتهم وألا يصيبوا الرأي العام بخيبة الأمل.. نأمل أن يثبت هؤلاء الجدد أنهم فازوا عن جدارة واستحقاق ولم يكن فوزهم مجرد فوز عشوائي لا تحكمه معايير، نأمل أن يتألق الجدد ويجذبوا الانظار وينالوا القبول لدى الرأي العام حتى يتجدد الأمل في مولد مجلس جديد أكثر صلاحية وأكثر قدرة على تصحيح السلبات والقضاء على أوجه القصور العديدة في مواقعها المختلفة.

نحن ننتظر ونترقب بدء الدورة البرلمانية ونتطلع إلى أن تمتلئ القاعة بنواب جدد متألقين وليسوا متعثرين!!

ما هذا العبث؟!

أراد لي حظي العثر أن استمع إلى أحد البرامج الأذاعية أثناء قيادي لسبارقي فإذا بي أجد حوارا لا لون له ولا رائحة مثله مثل أغلب البرامج الأذاعية لكنه بالقطع فاقها كثيرا في السطحية والركاكة وكان الله في عون المستمعين الذين من المفترض أن يجدوا في المذيع وسيلة تعينهم على تحمل هيب الأسعار والاختناقات المروية وغير المروية..

البرنامج باختصار استضاف أحد أساتذة العمارة الذي لا أتذكر اسمه وليتنى ما أتذكره ولم يكن للضيف الهام أو المذيع المبدع والمذيعتين المحققين به، لم يكن لهم جميعا هدف سوى الحديث عن ميني نقابة الصحفيين، وتسأل المذيعة أليس هذا المبنى نشازا

فيجبها على الفور بالقطع نشاز ويسىء إلى المعشمار في مصر وموقعه غير ملائم، ويسأل المذيع كيف نترك المبنى القديم للنقابة ونشيد هذا المبنى، ويجيب الضيف أستاذ العمارة المحترم أنه أمر عجيب مبنى النقابة القديم الذي صممه سيد كريم نحيله إلى المعاش وهو يعد مبنى أثريا ونستبدله بمبنى لا موقع له ولا مداخل وعواميد ضخمة لا مبرر لها، ثم ينتقلون جميعا إلى حديث أقل من دقيقة إلى اللمسات الجارية في المعار ويعودون إلى نقابة الصحفيين على الفور، وتسأل المذيعة أليس

رسالة من شاب طموح !

تلقت هذه الرسالة من شاب طموح يشعر بالمرارة والاسى لتجربة التي عاشها منذ بداية عمله بالمطاع الخاص.. يتحدث فيها عن معاناة العاملين بالمطاع الخاص من سوء معاملة أصحاب العمل سواء من حيث الأجور وطول مدة العمل وعدم التأمين عليهم والظور بدون سبب معقول أو إعتقال الموظفين لإيجاد مورد لطرد من يريدون من هؤلاء العاملين.. ويقول أن أصحاب وأرباب العمل لا ينفقون تأمينات على العاملين تعادل حجم العالة التي لديهم كما أن أصحاب العمل يلزم العمال عند التعيين بالتوقيع على استقالة مسبقة لتكون ورقة ضغط يستخدمها صاحب العمل عندما يريد، فكل هذا الكلام ينطبق علينا نحن خمسين شابا نعمل في هذه الشركة التي حكمت مستقلة، فهذه الشركة قامت باجبارنا قبل استلام العمل على توقيع شيك بدون رصيد ولم تقم بالتأمين علينا ثم بعد فترة قامت بفصلنا فصلا تصفيا.. وضيف قائلا: انني شاب من شباب مصر الذي يبحث عن فرصة عمل شريفة داخل وطنه وبهذه ويبحث عن حياة مستقرة ومع الأسف حينما نجد أمامنا فرصة العمل نجد وراءها هذا التصف والظلم والاستغلال.

وإذا كان هذا هو مضمون رسالة شاب طموح فطينا أن نتساءل من بحسب شياطين من هذا الجبروت والاستغلال الذي يجري داخل شركات القطاع الخاص، ومن بعض أصحاب الشركات الذين يبدو أنهم أصبوا بمرض جنون العظمة وأرادوا أن يتحكموا في مصر العبد مستغلين ندرة فرص العمل الحالية والخلل الذي أصاب سوق العمل ويلهم هذا إلى أن يملوا شروطهم ويأمروا وينهوا ولا يحدوا سوى السمع والطاعة.

وهنا عرض هذا الموضوع على مجلس الشعب قبل الدكتور فتحي سرور أنه عمل غير أخلاقي يسأل عنه صاحب العمل، وقال الدكتور بطرس غالي وزير الاقتصاد أنه أصدر أوامره للتصدي بحزم لمش هذا الجرم إذا وقع في أي شركة بالقطاع الخاص.. ومع ذلك يبدو أن القهر والاستغلال الذي يقع على شياطينا مزال مستمرا والدليل أن المصريات لم تتوقف وطواير الضحايا تتزايد ولا حول وقوة إلا بالله.

أعزيب ونواب: الأهم

هو مبنى نشاز ويجيب الرجل الأستاذ في المعار وغير المعار هو كذلك بالطبع وكان الواجب هو الإبقاء على المبنى القديم وتعليته بدلا من تشييد مبنى جديد لا جدوى منه، وكان الأستاذ المحترم يريد أن يصدر فرمانا يهدم المبنى الحديث لنقابة الصحفيين الذي أشاد به جميع الصحفيين بكافة انثناءاتهم واتجاهاتهم، ولم نسمع أحدا يقول أنه مبنى نشاز سوى فريق العمل بهذا البرنامج وهذا الضيف الثقيل الذي نصب نفسه

وزير الثقافة، ولابد هنا أن اتساءل ما هذا العبث يا أستاذ بطيشة، ألسنت تستمع إلى مثل هذه البرامج؟ أليس هناك اختبارات ومتابعات لأداء المذيعين والمذيعات ليلقى على الساحة الأصلح منهم وليس العكس؟ لمصلحة من إعداد حلقة إذاعية كاملة هي في الظاهر تتناول قضية المعمار بينما في الباطن هدفها النيل من نقابة الصحفيين وتصوير تشييدها وكأنه حرام يتعين محاسبة ومحاكمة المسئول عنه؟ أنني أدعوك يا أستاذ بطيشة وأنت رجل تتولي رئاسة موقع إعلامي مهم وربما لك الجدارة في شغل هذا الموقع، ادعوك إلى أن تستمع إلى تسجيل هذا الحوار وبعد أن تفرغ من سماعه فلو أكد أنك سوف تشعر بالأسى والألم والمرارة لما آكل إليه حال المذيعين والمذيعات ومعدّي البرامج في قطاعك الاعلامي الحيوي الذي تتولي رئاسته عن استحقاق، ولتكن تحضر قريباً لزيارة مبني النقابة لنشرح لنا كيف أن هذا المبني نشاز ويتعين هدمه وتخطيطه يا أستاذ بطيشة!!

«لوغاريتم» شركة المحمول الثالثة!

أنه «لوغاريتم» بالفعل وسوف يبقى كذلك فالوزير نظيف يبدو أنه كان بالأمس في موقف صعب للغاية لأن الرأي العام وكذلك نواب البرلمان كلاهما كان مرحباً بإنشاء الشركة الثالثة لتوسيع دائرة التنافس ومنع الاحتكار وقد رأينا الوزير نظيف يفجر قنبلة داخل جدران مجلس الشعب حينما قال: إن المسئول السابق وقع بيع الشركة الأولى للمحمول عام ٩٨ بثانيتين ملايين جنيه بينما الشركتان القائمتان حققتا في العام الماضي أرباحاً تجاوزت الستة مليارات ووصف الوزير عملية البيع هذه بأنها جريمة وهذا يعني أن الوزير نظيف يشعر بالمرارة والأسى وخيبة الأمل تجاه المسئول الذي سبقه فأين كان النواب وأين كان مجلس الشعب وهو السلطة الرقابية وأين كانت الحكومة ومجلس وزرائها ورأينا الوزير نظيف يؤكد أنه لا يوجد موقف احتكاري للشركتين القائمتين بينما رقم المليارات الستة التي أشار إليها كأرباح عن العام الواحد هو رقم كاشف وحاسم وقاطع بوجود هذا الاحتكار وإلا ما كان الرقم بهذه الضخامة التي يصعب استيعابها ثم نجد الوزير نظيف بقدر استيائه من سلوك وموقف المسئول الذي سبقه

نجده يؤكد أن الشركة الثالثة تواجه صعوبات في إنشائها فلا يوجد الشريك الاستراتيجي ولا توجد الجدوى الاقتصادية الحقيقية حتى الآن ولسان حاله يقول إنه حينما يثبت أن هناك جدوى فالدولة لها الحق في إنشاء الشركة الثالثة ويكون لها الحق أيضا حينما تتكفل العناية الإلهية بإيجاد هذا الشريك الاستراتيجي المنتظر وحين ياذن الله سبحانه وتعالى بهذا كله علينا أن ننتظر وننتظر وليبقى الوضع عما هو عليه وليس في الإمكان أبدع وأحلى مما كان ولتبقى الشركتان القائمات تنعان وحدهما في ملعب خدمات المحمول ليحرزا الأهداف بسهولة ويسر والله وحده أعلم بالأرباح التي سوف تتحقق في عامها القادم وعما إذا كانت مليارات ستة أم أقل أم أكثر وهي أرقام لها دلالاتها والمحصلة أن يبقى الوضع مملك سر، ولا عزاء للشركة الثالثة التي سقطت سهوا وسوف تظل تمثل لوغاريثما إلى أن تأتي لنا الحكومة بإشعار جديد!!

قانون محاكمة الوزراء..

هل نحن في حاجة إليه؟!

أصبح في حكم المؤكد أن تقرر لجنة الاقتراحات بمجلس الشعب مشروع قانون محاكمة الوزراء على الاقتراح الذي تقدم به نواب المعارضة الثلاثة أيمن نور وعبد المنعم العليمي وكمال أحمد والواضح أن رئيس اللجنة محمد جويل متحمس وعازم على سرعة مناقشة الاقتراحات وأخذ الرأي عليها وإقرارها خاصة أن جويل أكد أن هذه الاقتراحات تتفق مع الدستور.. وإذا تم إقرار ما قدمه النواب المعارضون الثلاثة وهو الأمر المرجح بل المؤكد فسوف تصبح بموجب هذه الموافقة محاكمة الوزير أمرا متاحا وممكننا وغير محظورة وقد أصبح الانطباع لدي الرأي العام أن محاكمة الوزير وهو في منصبه أمر مستحيل وليس واردا على الإطلاق وأن الوزير يمكن محاكمته وأدائه وتوقيع العقوبة عليه بعد تركه المنصب كما حدث مع أحد وزراء المالية السابقين أما أن نتحدث والوزير في منصبه فهو المستحيل بعينه.. وهذا القانون حينما يصدر فسوف تصبح محاكمة الوزير وهو في منصبه ممكنة ومتاحة وليست محظورة حيث بموجب

الاقتراحات تكون هناك محكمة عليا تشكل من ستة أعضاء ثلاثة منهم من أعضاء مجلس الشعب يتم اختيارهم بطريقة القرعة وثلاثة من مستشاري محكمة النقض ويقوم بوظيفة الإدعاء ثلاثة من أعضاء مجلس الشعب يتم اختيارهم بالاقتراع السري ويعاونهم في الإدعاء واحد أو أكثر من أعضاء النيابة العامة وبموجب الاقتراحات المقدمة من نواب المعارضة الثلاثة يقوم مجلس الشعب بمجرد تقديم اقتراح باتهام الوزير بتشكيل لجنة للتحقيق وتعد تقريراً بمنتجة عملها وترفعه إلى رئيس مجلس الشعب خلال مدة لا تتجاوز شهراً وتحدد جلسة خاصة لمناقشة التقرير ثم يصدر المجلس قراره وفقاً لأحكام الدستور..

وإذا كنا نقول: إن هذه الاقتراحات لن تحبس في الأدرج إنها سوف تجد أمامها الضوء الأخضر وليس الأحمر وتجد أمامها أبواباً مفتوحة وليست مغلقة فيجب هنا على الجانب الآخر أن نتساءل هل تشهد الفترة القريبة المقبلة بالفعل محاكمة أحد الوزراء في أثناء وجوده في المنصب وليس بعد ترك المنصب ورحيله عن المقعد الوزاري؟ هل نجد قاعة مجلس الشعب تجري فيها هذه المحاكمة التي ليس لها أي سوابق في تاريخ الحياة النيابية.. هل يصدر قانون محاكمة الوزراء ثم نجده يطبق بالفعل على أحد الوزراء بمحاكمته وإدانته وتوقيع العقوبة عليه ومن يكون هو هذا الوزير وإذا سألنا الرأي العام والمواطن البسيط وطبقة المثقفين وإنصاف المثقفين بل والأمين أيضاً لو سألناهم جميعاً من هو هذا الوزير الذي يمكن أن يصدر القرار بمحاكمته وإدانته داخل قاعة مجلس الشعب؟ هل هناك اسم محدد يتوقعه الرأي العام أم أن الرأي العام يري أن مثل هذا القانون لا داعي لإصداره وأن وزراءنا جميعهم لا تخوم أية شبهات حول أي منهم وأن الوزراء جميعهم يتمتعون بالنزاهة ونظافة اليدين وحسن السمعة.. وهل نقول: إن وزراءنا جميعهم لا يعينهم هذا القانون في شيء أم أن هناك من يرفض هذا القانون في أعماقه ويدعو المولى عز وجل أن توضع أمام هذا القانون العراقي حتى لا يرى النور أبداً على الأقل في هذه الحفبة من الزمن.. وهل نقول إن وزراء بعينهم يضعون أيادهم على قلوبهم ويلاحقهم ويحاصروهم القلق والهلع أينما ذهبوا بمجرد علمهم بقرب

وداعاً للرشوة!

في جلسة الأمن استقر الرأي على أن هيئة الاستشار هي حلقة الوصل بين المستشار والجهات مقحة الموالفات، أي أنه من الآن فصاعداً لن يكون هناك تعامل مباشر بين المستشار وهذه الجهات، والمستشار سواء محلي أو أجنبي كان يشكو من قبل من أنه يستألف ويتم ابتزازه من بعض موظفي هذه الجهات قبل أن يتزوج المواقفة وبناء عليه لن تكون هذه البترارات أو رشواي لأن التعامل مع هذه الجهات لن يكون المستشار طرفاً فيه، وإنما سوف تدخل محلة الهيئة التي سوف يصبح من خلالها أن تصدر المواقفة النهائية بعد ١٥ يوماً من استيفاء المستندات. هل يمكننا أن نقول بعد هذا كله وبعد نص المادة ٥٥ من قانون المستشار - وهي مادة حيوية للغاية - هل نقول وداعاً للرشوة؟ وهل يصبح المستشار متخلفاً من عبء هذه الرشوة التي فيهكته واستألفته وجعلته يرحل ويحجم ويطلق في القدرات السلبية؟ لو اخفكت الرشوة فسوف تسلم الأمور وتتسلسل الاستفسارات مع كل التكاليف المترتبة وليت القانون صدر في توقيته الملام!!

أحزاب ونواب..! أهرام

إصدار هذا القانون؟!

وهل نجد الدكتور فتحى سرور متحمساً لهذا القانون ومشوقاً إلى أن تشهد إحدى جلسات المجلس القريبية محاكمة أحد الوزراء.. مرة أخرى نقول هل نحن في حاجة إلى قانون محاكمة الوزراء؟!

أيها المحافظون.. انتبهوا!

انتبهوا أيها المحافظون.. لا تهرولوا وراء شعبييتكم لدى أعضاء مجلسي الشعب والشورى بالمحافظة ولكن أحرصوا على شعبييتكم بين أهالي المحافظة والمواطنين البسطاء فتلك هي الشعبية الحقيقية التي عن طريقها تكونون قد حققتم النجاح والتألق والتميز وتلك هي الشعبية التي تسجل للمحافظ الجدارة في الاحتفاظ بهذا اللقب.. وكل محافظ يحظى بشعبية واسعة بين نواب الشعب لا يمكن أن تكون له نفس الشعبية بين المواطنين البسطاء داخل محافظته، وقد نجد محافظاً يتمتع بشعبية جارفة بين أبناء وأهالي المحافظة لكنه لا ينال الرضا والتأييد من جانب أعضاء مجلسي الشعب والشورى بالمحافظة.

وقد نجد هؤلاء الأعضاء يتهمون هذا المحافظ بأنه يفتقد الحس السياسى ولا يتقن أو يجيد العمل السياسى وهذا الاتهام يوجهه النواب لا لشيء ولكن لأن المحافظ يرفض بعض طلباتهم التي ترتبط وتقرن بمصالح شخصية وليست مصالح عامة ومن أجل ذلك قد نجد النواب يشكلون «لوبي نيابي» ويمثلون عنصر ضغط على المحافظ ليرضخ ويستسلم ويستجيب لمصالحهم التي لا تمثل مصالح الجماهير في بعض الأحيان وهنا إما أن يعيد السيد المحافظ حساباته لدواعي البقاء في المنصب وأما أن يعلن الثبات على

المبدأ أو الاستمرار في رفض أي طلب يمثل مصلحة خاصة حتى لو أدى الأمر إلى تركه لمنصبه.

ومثل هذه النوعية من المحافظين يمكن أن تترك موقعها بسبب الصدمات مع نواب المحافظة ويقنعون بالمعاش البسيط للغاية الذي يتقاضونه بعد ترك الخدمة وفقدان المنصب لكنهم يكونون سعداء راضين لأنهم حققوا مكسبا شعبيا حقيقيا وهو تقدير بلا حدود من جانب أهالي وأبناء المحافظة الذي يطلون يذكرون هذا المحافظ بكل الخير ويشيدون بمواقفه الثابتة وقراراته العادلة الجادة وانجازاته واصراره على إعلاء مبدأ تكافؤ الفرص والمساواة مهما يكن لذلك أثره السلبي للغاية على نواب المحافظة وأمامنا نماذج محافظين خاضوا معارك مع نواب داخل محافظاتهم وهذا ليس معناه أنهم محافظون غير سياسيين أو لا علاقة لهم بالعمل السياسي، وإنما لأنهم يثبتون على المبدأ ولا يقبلون الاستجابة لطلبات تعبر عن مصالح خاصة على حساب حقوق المواطنين البسطاء داخل محافظاتهم بما يخل بمبدأ تكافؤ الفرص وقد نجح نواب في بعض الأحيان في طعن عدد من المحافظين في ظهورهم والإطاحة بهم بعيدا عن مناصبهم لكن المرجح أن هذه النوعية من المحافظين رغم أنها الآن تتقاضى معاشا لا يجاوز التسعمائة جنيه وهو معاش لا يغني ولا يضمن من جوع خاصة بعد موجات الغلاء الأخيرة إلا أن الأمر المؤكد أن كل محافظ منهم ليس نادما على ترك المنصب وليس نادما لثباته على المبدأ ولا يعتبر نفسه مهزوما أمام النواب بل منتصر عليهم لأنه طوال فترة وجوده في المنصب لم يقل طلبا يقترن بمصلحة خاصة واستطاع أن يحظى بهذه الشعبية بين جماهير دائرته رغم أنه افتقدها بين نواب المحافظة. ويمكننا القول أن المحافظ يحالفه التوفيق دائما ويحالفه الحظ أيضا إذا تولى مهامه وسط نواب يعملون دائما من أجل المصلحة العامة دون سواها ولاهداف لهم سوى رفع المعاناة عمن يمثلونهم، هنا يكون للمحافظ والنواب هدف مشترك دائما يعملان على تحقيقه ولا تكون هناك صدامات أو صراعات أو مخططات للإطاحة بالمحافظ أما إذا فرضت المصالح الخاصة نفسها فالأمر سوف يختلف والصدمات ستكون بلا نهاية بين المحافظ والنواب إذا

ابتغى هذا المحافظ المصلحة العامة وتمسك بها حتى لو كان الثمن فقدها للمنصب وقد لا تكون هناك صدامات على الإطلاق مع وجود المصالح الخاصة إذا اتخذ المحافظ مساره على هوي النواب ورفع شعار النائب دائما على حق مهما تكن تجاوزاته وهفواته وشطحاته.. ولا بد من القول أن هناك نوابا في جميع المحافظات يعملون للمصلحة العامة ولا شيء سواها وهناك أيضا محافظون من نفس النوعية لكن هناك نماذج أخرى على النقيض فنجد المحافظ الذي يرفع شعار النائب دائما على حق ولا يرفض له طلبا لدواعي البقاء في المنصب والخوف والهلع من فقدان المقعد ومثل هذا المحافظ قد يكسب النواب لكنه يفقد شعبيته بين أهالي المحافظة، ونقول لكل محافظ يتطلع لتحقيق العدالة ولا شيء سواها ألا يرضخ لمطالب نواب المصالح الخاصة ولا يضع يده في أيديهم ولا يتعاون إلا مع النواب الجديرون بعضوية البرلمان وأداء المهام النيابية بضمير يقط. نقول انتبهوا أيها المحافظون ولا تخشوا في الحق لومة لائم!

لبيت مجلس الشعب يفعل شيئا

لمواجهة مهزلة الأفلام الهابطة!

لبيت مجلس الشعب يفعل شيئا لمواجهة مهزلة الأفلام الهابطة! في منتصف الثمانينيات حدث بركان داخل مجلس الشعب ورأينا ثورة لعدد من الأعضاء وموجات من الرفض والاستنكار والاستياء والسبب هو فيلم خليم مبتذل قامت ببطولته إحدى النجمات التي لها رصيد فني متميز وقد سارع وزير الثقافة الأسبق رحمه الله والذي كان وكيلا لمجلس الشعب قبل أن يشغل موقعه الوزاري بمنع عرض الفيلم واتخذ قراره دون تردد وبطبيعة الحال كان لقراره دوافعه وأسبابه ومبرراته.

والوزير الأسبق اتخذ هذا القرار لأن الفيلم كان هناك إجماع عليه أنه سيء إلى السنين المصرية ويشوه صورة الفنانين والفنانات وكل من ينتمي إلى هذا القطاع، بالإضافة إلى آثاره السلبية على شبابتنا وعلى المجتمع ككل. وقد كان الفيلم يحوى مشهدين فاضحين فقط لا غير فإذا نقول بشأن ما نراه اليوم ونحن أمام مجموعة من

الأفلام الساقطة الهايطة المبتذلة منها فيلم آخر يحوي عشرات المشاهد الجنسية التي اتقن تصويرها وتركيبها على يد تلك المخرجة المتمرسمة المتخصصة التي تتمتع بمواهب فريدة من نوعها ولها ميولها الخاصة جدا التي تتردد داخل الوسط الفني وخارجه، مخرجة تبحث عن أي مبرر لحشو الفيلم بتلك المشاهد الفاضحة بدعوى التحرر والتحرر والمدنية.. فماذا فعل مجلس الشعب أمام هذه المهزلة وماذا فعلت لجنة الثقافة وقد كنا نرى هذه اللجنة من قبل تعقد اجتماعات مكثفة لبحث مشاكل السينما والنهوض بها، باعتبار أنها صناعة صاحبة رسالة وتستهدف حماية القيم ولا تستهدف شيوع الانحلال والتمرد وتدمير الشباب؟ الأمر المؤكد أن الوزير الأسبق لم يخطئ حينما منع عرض فيلم به مشهدين فاضحين.. فهل نقول إن الوزير الحالي فاروق حسني قد أخطأ بل ارتكب جرماً حينما ترك العنوان لهذه الأفلام المشبوهة الساقطة وترك الأبواب أمامها على مصراعها وهي أفلام تحوي عشرات المشاهد الفاضحة وليس مجرد مشهدين اثنين؟ أليست هذه الأفلام تسيء إلى الوزير وإلى وزارته أيضاً؟ أليست مسئولية الوزير حسني حماية الشباب من هذا العبث.. أليس واجباً أن يكون له موقف مع هذه المخرجة التي تخصصت في تلك المشاهد الإباحية وأفلام الإسفاف أم أنه يراها مخرجة مبدعة متألفة تعشق الهواء والشواطئ وفنادق شرم الشيخ الهادئة الساحرة؟!

لقد رأينا ندوة حول أحد أفلامها في إحدى المحطات الفضائية ورأينا ثورة الفتيات على هذا العبث واستمعنا إلى إحدى المشاهدات تتحدث بمرارة وتقول إنها أفلام ساقطة ومخرجة تدعو إلى الانحلال والرذيلة.

ولنسأل أنفسنا أين الرقابة على هذه المصنفات الفنية وما هو دروها وما هي المشاهد التي يمكن أن تحذفها إذا كانت قد أبقّت على هذا الخراب والدمار والمشاهد الخليعة التي بسببها أصاب الملح كل أم وأب خوفاً من أن تتسلل هذه المشاهد في الخفاء إلى داخل جدران المنزل؟ وإذا كانت الرقابة تغيب عن الأغذية الفاسدة التالفة فيصاب المواطن بالفشل الكلوي والالتهاب الكبدي وخلافه بسبب ضائفة غائبة داخل أجهزة

رقابة الغذاء ورأينا رجل أعمال كان ضحية لذلك وروي قصته أو مأساته، إذا كان الأمر كذلك علي مستوي الغذاء فإنه أخطر كثيرا علي مستوي الفلام التي تفلت بقدرة قادر عن أعين الرقابة فالتأثير هنا مدمر وتعني الهلاك بعينه للأسرة المصرية بكامل طاقمها وهو هلاك يفوق الفشل الكلوي أو الالتهاب الكبدي؟!!

لمصلحة من نجد فيلما يعرض هذا الانحلال وكأنه يعطى الحق للفتاة أن تفعل ما تشاء وتتصرف وفقا لأهوائها مادام كل شيء قابلا للإصلاح والترميم في النهاية والزوج الذي ترتبط به يشرب المقلب ويسهل خداعه والأب لا حول له ولا قوة مهمش مسلوب الإرادة لم يعد له حق النصيح والتوجيه والمحاسبة؟! لمصلحة من أظهار الفتاة الملتزمة على أنها ساذجة ورجعية ومتخلفة سوف يلحق بها الندم لأنها لم تستمتع بحياتها؟ لمصلحة من نجد أحد هذه الأفلام يدور حول شباب لا هم لهم طوال الفيلم سوى مشاهدة فيلم ويهرولون بين مكان وآخر ليتمتعوا بالمشاهدة؟

كيف يتم الإفراج عن أفلام من هذه النوعية وهذا النمط التي تخرجها هذه المخرجة المتألقة الوقور المحترمة صاحبة الإبداع والابتكار والانفراد بالمشاهد الجنسية الفاضحة الساخرة؟

إننا ندعو مجلس الشعب إلى مشاهدة هذه الأفلام ليقول لنا رأيه فإما أن يبدى إعجابه بها وإما أن يعرب عن مرارته وأسفه وهنا يتعين أن تكون له وقفة فورية مع هذا العبث وندعو الله ألا تكون هذه الوقفة بعد فوات الآوان!!



د. سرور: إبطال عضوية لكح ليس نهاية المطاف

حدث في الجلسة

«الاكتئاب» في مجلس الشعب!

يصف النائب المعارض في جلسة الأمن يعرض استجوابه قتلًا: إن هناك انتشارًا لحالات الخلل العقلي والنفسي داخل المجتمع المصري وارتباط ذلك بالفساد والفساد الاقتصادي ويتسبب له الدكتور سرور قتلًا: إن هذا استجواب هزلي وهينة مكتب المجلس ترفضه وترى عدم إرجاعه وعدم مناقشته لأنه يسمى إلى المجتمع المصري بجميع قطاعاته، ويقطع النائب أمين نور معلم الاستجواب بأسي موجهًا حديثه للمضنة ويقول إن الهزل بعينه هو لا تنظر هذا الاستجواب ونحجبه، واستجوابي ليس هزليًا والتقارير الدولية تؤكد أن ٢٥% من مجتمعنا مصابون بالاكتئاب النفسي وأري أن حكومتنا هي المسؤولة عن الاكتئاب الذي أصاب المواطن المصري..

وفي ضوء هذه المواجهة بين النائب المستقل وبين الدكتور فتحى سرور والذي تحدث إلى النائب بلهجة حاسمة وقد تكون قاسية وقال له أنتي فاطمة وهذا حتى طامنا تختلف اللوحة ونسرم إلى مجتمعنا، في ضوء تلك المواجهة تتسائل هل أصاب النائب نور في استجوابه؟ هل يمكن أن يكون هناك فساد اقتصادي بالصوره التي أزعجت المواطنين وإصابتهم باليأس والاكتئاب؟ هل يمكن أن يكون المواطن المصري أصابه الخلل العقلي حينما بلغ مساحته أن هناك ٢٥ ملياراً هرب بها بعض رجال الأعمال إلى خارج البلاد وحينما أدرك هذا المواطن أن المليار يعني ألف مليون والمليون الواحد تعني إجمالي دخله الوظيفي في مفتي عام تقريبا هل يمكن أن نقول إن الشباب أصابه خلل عقلي حينما دمره الفراغ وظل طوال سنوات متصلة بهزول وراء فرصة عمل دون جدوى..

هل أصيب رب الأسرة بتخلف عقلي حينما رفع الرية البيضاء وأعلن عن عجزه الكامل عن الاتفاق على أسرته والوفاء بمتطلباتها الأساسية بخلفه المتواضع خاصة مع موجات غلاء فتحت بيته في الفترة الأخيرة وهل أصيبت الفتيات بتخلف عقلي في ظل أحجام الشباب عن الزواج لضيق ذات اليد وضيق الأمل كلية في الارتباط وانبعاث الحاجات الجنسية والاجتماعية والحسية؟ هل التسع التخلف العقلي بالفعل مع اصباح الإحباط والاختلاف والطموحات التي تتبخر وتتحول إلى سراب.. هل فقد التاجر عقله بسبب الركود وأيضاً المستثمر بسبب المديونية وتركها والتشبيك لكونه معشورا داخل جدران الفصل لا يتلقى ما يفيد ويعينه. لقد أخطأ النائب أمين نور وسوف يحاسبه التاريخ!!

صرح الدكتور فتحى سرور رئيس مجلس الشعب بأن إبطال عضوية رامى لكح سوف تتم الموافقة عليه بناء على تقرير تعدده اللجنة التشريعية ويعرض على المجلس في أوائل نوفمبر القادم مع بداية الدورة البرلمانية الجديدة.

وقال رئيس مجلس الشعب أن إبطال عضوية رامى لكح ليس نهاية المطاف وأي حالة أخرى ثبت فيها ازدواج الجنسية سوف تلقى المصير نفسه مادام النائب لم يتنازل عن جنسيته الثانية وظل متمسكا بها، وقال أن النائب محمد صالح أبدي رغبته في أن يتنازل عن جنسيته الثانية وفي هذه الحالة سوف يختلف الأمر.

وقال إن إبطال العضوية بسبب رفع الحصانة يتم بناء على دعوى، وكل من يثبت انطباق ازدواج الجنسية عليه تبطل عضويته وبالتالي فالمبدأ لم ولن يطبق على لكح وحده.

وقال الدكتور سرور إن كل من لديه دليل بوجود جنسية مزدوجة لعضو من أعضاء المجلس يمكن أن يتقدم به إلى

اللجنة التشريعية لتبحثه، أما فيما عدا ذلك فنحن لا تأخذ الأعضاء بالشبهات ولا بالإدعاءات والدعوى هي الأصل ولا دعوى بغير مصلحة، وليس واردا علي الإطلاق أن يكون هناك صاحب مصلحة في هذا الشأن ولديه الدليل علي إبطال الترشيح ومع ذلك يتخاذل ويتراخي عن التقدم بالخطوة الإيجابية.

وقال الدكتور سرور أن مجلس الشعب مازال سيد قراره طبقا للدستور وفي الوقت نفسه فإن المحكمة هي سيدة قرارها وفقا للقانون وقال انه ليس واردا علي الإطلاق ألا يوافق مجلس الشعب علي تقرير اللجنة التشريعية بشأن إبطال عضوية رامي لكح كما أنه ليس واردا أن يرفض مجلس الشعب أي تقرير آخر يقضي بإبطال العضوية لأعضاء آخرين ينطبق عليهم ما سبق أن انطبق علي النائب رامي لكح.

هذه التأشيرات.. لماذا ألغيت؟!

لماذا ألغيت تأشيرات الحجج التي تخصص لأعضاء مجلسي الشعب والشوري وأيضا الأحزاب.. لماذا سارع الدكتور عاطف عبيد رئيس مجلس الوزراء بإلغاء هذه التأشيرات بمجرد أن تقدم إليه الوزير كمال الشاذلي بطلب في هذا الشأن؟ هذا الإلغاء لابد أن يكون له مبرراته ودوافعه ولم يأت من فراغ.. والحكومة إذا كانت قد خصصت لكل نائب ثماني تأشيرات حجج فهي أرادت بهذه الخطوة أن تدعم شعبية النواب داخل دوائرهم، وهي بطبيعة الحال تدرك جيدا ماذا تعني تأشيرات الحجج بالنسبة للمواطن البسيط، وبالتالي فإن المفترض هنا أن يقوم النائب بتوزيع هذه التأشيرات علي من يستحقونها بالفعل تماما مثلما تحرص الحكومة علي وصول الدعم إلى مستحقيه.

وإذا كان هذا المواطن البسيط حلم حياته كله أن يحظى بتأشيرة حجج فلا بد أن يكون النائب علي الجانب الآخر أعلم بمن هم الذين لهم الأحقية في هذه التأشيرة داخل دائرته، وبالتالي تأخذ التأشيرات مسارها الطبيعي إلى هؤلاء المستحقين دون أن تنحرف عن هذا المسار.

ومادامت التأشيرات التي توزع علي النواب تأخذ مسارها الطبيعي وتذهب إلى مستحقيها فلماذا الإلغاء إذن... وإذا كان هناك نائب قيل عنه أنه كان عضوا بحزب العمل ثم استقال وخاض الانتخابات مستقلا ثم فاز وانضم بعد فوزه إلى حزب الأغلبية اتهم ببيع التأشيرات الثماني بمبلغ ٣٢ ألف جنيه وبواقع أربعة آلاف جنيه التأشيرات الواحدة، وإذا قلنا أنه مذنب ومدان ودفاعه عن نفسه الذي قال فيه أن المحامي هو الذي باع وأنه وثق في هذا المحامي وأعطى له توكيلا، والمحامي لم يكن محل هذه الثقة، لو قلنا أن النائب مذنب بالفعل فهل هذا يدعو إلى إلغاء هذه التأشيرات جميعها رغم اقتناع الحكومة بجذواها وإلا ما كانت قد أتاحت هذا التخصيص للسادة النواب.

لقد سمعنا

الدكتور سرور يعلن

عندما قدم النائب يحي

شعلان استقالته عقب

اكتشاف عملية بيعه

للتأشيرات إن النائب

لفظ نفسه قبل أن يلفظه

المجلس.. ألم يكن هذا

كافيا؟ ألم يكن الأجنبي

أن تبقى التأشيرات

لتصل إلى من يستحقها

عن طريق النواب؟ إن

الإلغاء يعنى أن بيع

التأشيرات والاتجار بها

لم يكن فيه شعلان هو

النائب أو الجاني

حدث في الجلسة

هل أصاب النائب المستقل !

فجأة ودون مقدمات وقف النائب المستقل كمال أحمد يرفض بعف إبطال العضوية عن زميله النائب رامي لكج الذي لم يحضر جلسة الأمن، وتساهل قنلا، كيف تباط عضوية لكج بسبب ازدواج الجنسية، بينما الحكومة دخلها وزراء ينطبق عليهم تماما ما ينطبق على زميلنا العضو؟ والنائب كمال أحمد بهذا القول أراد أن يلمح إلى أن هناك كويلا بمكبلين حيث يعاقب النائب الذي ليس عضوا في الحكومة بإبطال عضويته إذا كان مزدوج الجنسية، بينما النائب الوزير لا يتعرض لهذا الجراء الصارم إذا انطبق عليه هذا القيد.. وكان يمكننا القول إن كمال أحمد أصاب في جلسة الأمن لو أعلن على الملأ وبصوت عال من هو الوزير مزدوج الجنسية الذي يصدده، والذي يتعين إبطال عضويته هو الآخر تحقيقا للعدالة وتكافؤ الفرص، لكنه لم يقل والتفصي بالتصحيح، مما أعطى الفرصة للدكتور سرور والوزير الشاذلي ليكون لهما قول واحد مطالبين النائب بإثبات صحة كلامه لتصبح «البينة علي من ادعي» ونجد الشاذلي يقول مستكبرا: يجب ألا أن تأخذ الكلام على عواهنه.

ويمكن القول إن ما جاء على لسان العضو كمال أحمد بالأمن يمثل لغزا محورا، فهدف يتجه إلى التلميح دون ذكر الاسم؟ هل يقصد وزيرا بعينه ويعني أنه مدان أيضا في هذا الشأن، وإذا كان الأمر كذلك فلماذا لم يذكر اسمه ليؤكد صدق ودقة قوله؟

ومذا لو كان كمال أحمد قد فجر هذه القنبلة ونكر اسم وزير يحمل جنسية مزدوجة وكان لديه مستند يثبت ذلك تماما مثل المستند الذي وجهه رئيس مصلحة الجوازات إلى الدكتور سرور بأن رامي لكج لديه جنسية مزدوجة وهو مستند لم يرسل من تلقاء نفسه؟

هل يوجد بين أعضاء حكومتنا وزير بالفعل يحمل جنسية مزدوجة ويتعين إبطال عضويته؟ هل يوجد هذا الوزير الذي تتحوم حوله الشبهة التي تنقش عليه كقالب وربما كوزير أيضا يدعو عدم الولاة؟ هل يكشف التاريخ صدق قول النائب المستقل كمال أحمد الذي جاء حديثه مقلوبا لأول مرة في جلسة الأمن.. هل تترنن الحياة النيلية في سنوات ربما قريبة قلعة أمرا غاب عن مجلس الشعب أمن أو ربما حجب عنه.. هل هناك وزير يعمل جنسية مزدوجة حقاً، ومن هو هذا الوزير؟

الأوحد وإنما كن نائباً سيء الحظ أراد له القدر أن يقيم بيننا ينجو غيره من هذا الاتهام.. إلغاء التأشيرات يجعل سؤالاً مهماً يفرض نفسه وهو: كم نائباً قبل شعلان باع تأشيرات الحج واستباح لنفسه الاتجار بها لكنه كان واعياً ومتنبهاً ونجح في أن يؤمن نفسه من أية مخاطر أو مساءلة؟ كم نائباً قبل شعلان ارتكب هذا الجرم؟!

لو ذهبنا إلى الدوائر وسألنا الأهالي عن تأشيرات الحج فهل يشيدون بنائبهم ويدعون له بالصحة والعافية وطول العمر لأنه وزع هذه التأشيرات علي من يستحقها أم يكون لهم رأي آخر؟

وإذا كان هناك اتجار بالسلع المدعمة في السوق السوداء سواء كانت دقيقاً أو أسمتاً أو حتى وحدات من الإسكان الشعبي، وإذا كنا سمعنا عن اتجار في شقق الزلزال التي خصصتها الدولة على وجه السرعة للمنكوبين والمضارين الذين وجدوا أنفسهم فجأة على الأرصفة، فهل نقول أن هناك أيضاً ما يسمى بالتجارة في تأشيرة الحج وإذا كان هذا يحدث بالفعل فهل يمكن أن يكون السادة نواب الشعب طرفاً في هذه المهزلة؟

كيف يمكن لنائب أن يواجه أهالي دائرته وهو يعلم بينه وبين نفسه أنه ارتكب هذا الجرم... وكيف يمكن أن يقيم هذا الجرم على يد نائب يستبيح لنفسه التلاعب في كل شيء حتى تأشيرات الحج دون أن يعلمه أهالي الدائرة ويكشفوا المستور؟ ويصبح النائب بالتالي مفضوحاً في دائرته والمحصلة تكون الخسران المبين في المعركة الانتخابية المقبلة حينما يلفظ الناخبون نائبهم وممثلهم مادام لم ينظر يوماً سوى إلى مصالحه وأرباحه وأرصده البنكية وكيفية تعظيمها حتى لو تحقق ذلك عن طريق الاتجار في تأشيرة الزيارة لبيت الله الحرام.

مرة أخرى نتساءل: هل شعلان هو النائب الأوحد الذي توجه إليه أصابع الاتهام؟ أم أن الحكومة ألغت التأشيرات حينما تبين أن شعلان مجرد فرد ضمن مجموعات تهرست وتخصصت في هذا النوع من الاتجار المشين ومارست هذا النوع من

الاتجار دون حرج لأنها تنظر حولها وترى نوعيات أخرى من المتاجرة تجري هنا وهناك ولا هدف منها سوى تحقيق الربح حتى لو جاء على أشلاء المواطن البسيط؟

لقد تقدم رئيس أحد الأحزاب ومقرر لجنة الحج والعمرة في هذا الحزب بطلب يتهم فيه اثنين من قيادات الحزب ببيع تأشيرات الحج التي خصصت للحزب لأحدي شركات السياحة وتحصيل مبلغ ٤٠ ألف جنيه لحسابهم، بما يمثل مخالفة صارخة لقرارات مجلس الوزراء ووزارة الداخلية.. فهل نقول أن صاحب هذا الاتهام يعد مغالطا ومبالغا وأن هاتين القيادتين مظلومتان.

علينا في النهاية أن نتساءل مرة أخرى هل النائب شعلان مذبذب؟ وإذا كان كذلك فكم من المذنبين تحت القبة

حدث في الجلسة

ماذا يفعل وزير الخارجية!

كان الوزير أحمد ماهر سيرة الحظ في جلسة الأمن فلنعرف البرلمانى جري على أن وزراء الخارجية بصفة عامة هم أقل الوزراء الذين يتعرضون لهجوم النواب وانتقاداتهم واستلهم الحجة الصعبة تحت قبة مجلس الشعب والواقع الذي يؤكد ويكشف أن وزراء الخارجية من عصمت عبد المجيد، ويطرس علي وعمر موسى ثم أحمد ماهر جميعهم كانوا يجيئون إلى القاعة وهم في مامن يتابعون زملائهم الوزراء يحضرون الجلسة ويتلقون اللقائف بينما هم لا يتلقون لقيقة واحد، وتجد كل وزير يتعرض لضلعة تليفية ويجب نفسه في مأزق وموقف عصيب داخل القاعة ويستثني من هذا كله دائما وزير الخارجية الحالي ومن سبقوه. لكن الأمور اختلفت في جلسة الأمن ونقول إن الوزير ماهر كان سيرة الحظ حيث رأينا الدكتور سرور يفتح الباب على آخره للنواب وجهوا أقذافهم لوزير الخارجية وتركه كلا منهم يتحدث كما يشاء دون أن يقطع أيا منهم أو يستوقفه ورأينا أيضا الوزير ماهر يواجه سوالات متكررا ويمثل قاسما مشتركا في أحاديث النواب أين وزارة الخارجية وأين كرامة المصري في الخارج ومماذا يفعل وزير الخارجية وكيف ترقى سفينة يونانية تحمل الأسماء وعليها ١٦ بحارا مصرياً بين مفلود ومتوفي دون أن تقلق الوزارة شيئا بينما حينما سقطت طائرة شرم الشيخ وجدنا الخارجية الفرنسية تفعل كل شيء من أجل الحصول على حقوق المواطن الفرنسي..

ولم يتوقف الأمر عند هذا الحد بل نجد النائب مرتضى منصور ينضم إلى الحملة هو الآخر ويطيح الدكتور سرور الكلمة على الفور ليناقش زملاؤه ويوجه هو الآخر لقيقة ويقول ومماذا فعلت وزارة الخارجية للشباب المصري الذي يذهب إلى ليبيا لينجيه منها إلى أوروبا ويتعرض للمخاطر المهلكة ولم يجد الوزير ماهر بنينا سوى أن يتصدي بكل استغاثته لهذا الهجوم الكاسح الذي لم يتعرض له وزير خارجية من قبل وكنت أجبائه جادة وموضوعية ومباشرة ولا أعلم لماذا لم يصقل له النواب مثما يصلفون لوزراء آخرين ويقول الوزير نحن نحافظ على كرامة مصر وكرامة المصريين وجار الاتصال مع السلطات الليبية واليونانية للبحث عن جثث المتوفين وإلغنا أسر الضحايا وليس صحيحا ما رددته البعض أننا لم نبذل ونجري الاتصالات مع شركات التأمين للتوصل إلى أحسن وسيلة للتعويضات، وأكد الوزير أن الوزارة تركت جيدا مسئوليتها تجاه المصريين بخارج أيا كانت ظروفهم وثناك من حصول الجارة المصريين على تصاريح حماية ورعاية لمصلحتهم وقال الوزير إن الشاين شلبا الذين سافروا إلى ليبيا قد سافروا خلسة وبطرق غير مشروعة، ويتعرضون لاستغلال عصابات ويضعون أنفسهم في مخاطر لا نهاية لها ومع ذلك فنحن أيضا نتابع بجدية مثل هذه الأمور رغم أنها هجرة غير شرعية وينتهي كلام الوزير ولا أحد يعلم لماذا اتسعت الهجرة غير الشرعية إلى هذا الحد رغم مخاطرها ويقدر الوزير ماهر القاعة بمجرد انتهائه من كلمته وأيضا لا أحد يعلم هل مقارنته القورية لأنه مرتبط بمهام رسمية أم لأنه ليس راضيا وربما لسان حال الوزير ماهر يقول ومماذا فعل الدكتور سرور حينما كان في مالطا للبحارة المصريين وهو عائد بالأمس، ونجد صداما حدا بين تلبين بالمعارضة كاد يصل إلى اشتباك بالأيدي ثم يعود للجلسة هووها ويرودها!!!

سبقوه.. كم نائباً ارتكب قبله نفس الجرم وأفلت من العقاب؟ كم نائباً تاجر في التأشيرات دون أن ينكشف أمره وبالتالي لم يلفظه المجلس مثلاً لفظ شعلان.. الله اعلم!!

الوظائف الشاغرة

هل يشغلها حقاً من هو جدير بها؟!

من الواضح أن الحكومة تعمل جاهدة على عدم تحميل الفئات غير القادرة بأية أعباء إضافية وتعمل أيضاً على مواجهة مشكلة البطالة بجميع السبل وأنها تستهدف بالفعل توفير ٦٥٠ ألف فرصة عمل في هذا العام وهذا كله يمثل أهدافاً اجتماعية لها أهميتها البالغة.

لكننا على جانب آخر لا بد أن نشير إلى أن توفير فرص العمل لا بد أن يصاحبه تعميق للمساواة وتكافؤ الفرص ليشغل الوظيفة الشاغرة من هو أهل لها وجدير بها ولا يشغلها من يسانده هذا أو ذاك دون أن تتوفر لديه أية مهارات أو مقومات. وإذا أردنا أن نتحدث عن فرص العمل فلا بد أن نتساءل ما جدوى أن نوفر هذه الفرصة لمن لا يستحقها بينما يحرم منها من حصل على التقدير المتميز واجتاز الاختبارات.. ما جدوى أن نجد جهات تعلن عن وظائف خالية ويتبين أن الإعلان هنا تحصيل حاصل بينما تكون الوظيفة قد وجدت من يشغلها مسبقاً.. وما جدوى أن نعلن عن اختبارات حاسمة ليشغل الوظيفة بينما يتبين أن هذه الاختبارات أيضاً ليست هي الحاسمة إنما مجرد إجراء شكلي لا بد منه للتدليل على أن الاختيار جاء وفقاً للاختبار لكن الواقع يكشف أن الاختيار تحكمه عوامل أخرى عديدة.

ولنسأل أنفسنا هل من حصلوا على تقدير امتياز وجيد جداً عند التخرج هم الذين يحتلون الوظائف المتميزة ذات المرتبات العالية في بداية التعيين؟ هل هؤلاء المتفوقون يكون لهم أولوية التعيين في هذه المواقع.. أم أننا نجد أناساً آخرين يتسللون بقدرة قادر لشغل هذه المواقع ونجد المجاملات تفرض نفسها في حالات قد تكون غالبية وأكثر

شيوعا. لقد رأينا وزير البترول حينما يحضر جلسات مجلس الشعب وكيف يجاهره النواب من كل جانب والرجل متحرج وفي موقف صعب ولا يدري ماذا يفعل وهذه الملاحقة والمحاصرة للوزير سببها معروف وهو أن يوقع على طلب تعيين في إحدى شركات البترول ..

وهنا علينا أن نتساءل على أي أساس يوقع الوزير؟ هل الأفضل أن يعين الوزير خريجا عاديا في شركة البترول ذات المرتب المغري والمتميز لمجرد أن هذا الخريج يسانده ويتحرك يمينا ويسارا من أجله عضو مجلس شعب؟ أم أن الأفضل أن يضع الوزير شروطا علنية للقبول يبيح في مقدمتها التفوق والتميز واجتياز اختبارات جادة ليكون من يشغل الوظيفة في قطاع البترول جديرا بها وبمرتبتها ومزاياها ويتم ذلك بعيدا تماما عن أعضاء مجلس الشعب؟ كيف تستمر عمليات محاصرة الوزراء بطلبات التعيين تحت قبة مجلس الشعب صاحب الكلمة العليا بينما نحن نتحدث عن العدالة وتكافؤ الفرص وتحطيم الوسائط في عمليات التعيين وشغل الوظائف.

القضية ليست فقط في توفير كم من فرص العمل وإنما أيضا في اقرار مبدأ تكافؤ الفرص ولنا أن نتصور المارة التي يشعر بها أي شاب حينما يجد نفسه قد حصل على تقدير جيد جدا مثلا ويظل سنوات في انتظار الوظيفة بينما زميل له ربما كان يجلس إلى جواره في مدرج الكلية ولم يحصل سوى علي تقدير مقبول واستطاع أن يشغل ويتزج وظيفة حجبت عمن استحقها لمجرد أن هذا المتفوق سيئ الحظ ولا يسانده سوى تقدير الامتياز الذي حصل عليه.

إن معالجة مشكلة البطالة ليست فقط بتوفير فرص العمل ولكن أيضا بحسن توزيعها وفقا لمعايير دقيقة تتمثل في العدالة لتكون هي السلاح الحاسم والقاطع.

بعد موافقة مجلس الشعب

أين يذهب الزوج بعد «الخلع»؟!

رغم موافقة مجلس الشعب على قانون الأحوال الشخصية إلا أن الاستفسارات والتساؤلات تتوالى ولا تتوقف، بل إن هناك استغاثات أصبح يطلقها الزوج بعد صدور القانون والذي سيتم تطبيقه خلال شهر واحد كحد أقصى.

نقول إن الزوج يستغيث له كل الحق، فأين يذهب هذا الزوج البائس سيء الحظ؟ سوف يجد نفسه فجأة ودون مقدمات خارج الشقة، ولا يجد له مأوى وقد يكون هذا الزوج قد اشترى شقة استقر بها هو وزوجته وفجأة أرادت الزوجة أن تنتزع «الخلع» دون إرادته وتقدمت بطلبها هذا وقالت أنه يسيء معاشرتها وأنها تمقتة ولا تطيقه وبناء عليه حصلت على الطلاق. ماذا بعد الطلاق؟

لو كانت الزوجة حاضنة، فالزوج هنا سوف يجد نفسه خارج الشقة والزوجة داخلها مع الأبناء الصغار سواء كانت الشقة إيجاراً أم تملكها، أو كانت باسم الزوج أم الزوجة، الأمر يستوى، ولا بديل عن رحيل الزوج، مادام أن الزوجة حاضنة ولو لم يكن للزوج مكان بديل يقيم فيه حتى تنتهي فترة الحضانة فسوف يجد نفسه على الرصيف ولا حول ولا قوة إلا بالله.

ومعنى ذلك أن أي زوجة يمكنها بطريق أو آخر أن تطيح بزوجها خارج الشقة حتى لو كانت هذه الشقة ملكاً له. فإذا كانت الزوجة حاضنة يصبح خروجه من الشقة أو طرده منها بمعنى أصح حتمياً بعد وقوع «الخلع».

وربما يقول البعض أن هذه أمور ليست جديدة والنصوص السابقة تقضي بأن الشقة من حق الزوجة مادامت حاضنة لكن الواقع الذي أمامنا بعد إقرار قانون الأحوال الشخصية في مجلس الشعب الأسبوع الماضي. وليته ما أقره وما وافق عليه. هذا الواقع يكشف عن أمر عجيب ويمثل خطورة بالغة على الزوج البائس الذي

أصبح مغلوبا على أمره، حيث أنه فيما مضى كان الزوج يخرج من الشقة برغبته وأرادته لأنه هو الذى يتخذ قرار الطلاق، وبالتالي فيكون قد حسب حساباته في ضوء هذا القرار ويكون أعد عدته لتدبير مسكن بديل يستقر به وحده أو مع زوجة جديدة بعد الطلاق مادامت زوجته السابقة حاضرة.

أما بعد قانون الأحوال الشخصية الجديد، فالأمر يختلف لأن هناك شبيحا اسمه «الخلع» وهذا الخلع تحصل بموجبه الزوجة على طلاق لم يكن من قبل في متناول يدها. وهذا الطلاق -ليس التطلق- يقع دون إرادة الزوج، بمجرد أن تجزم الزوجة بأنه يسئ معاشرتها. وبعد الطلاق وفي ظل وجود حضانة يصبح الزوج خارج الشقة دون إرادته. أين يذهب؟ الله وحده اعلم، والله معه مخفف عنه.. وعلى هذا الزوج أن يرفع يده إلى النساء داعيا المولى عز وجل أن يلهمه الصبر ويرزقه بمسكن بديل عن مسكنه الذى ضاع منه وربما يكون مسكنا «تمليك» حصل عليه بالعرق والدم والجهد والشقاء. وبطبيعة الحال لا يستطيع الزوج أن يتصرف فيما يملك بعد الخلع ولا يمكنه أن يبيع شقته لأنها أصبحت في قبضة الزوجة الحاضرة ولو فعل يصبح قد ارتكب جرما يعاقب عليه القانون، وعليه أن ينتظر بعد الخلع سنوات وسنوات حتى يكبر الأبناء ويتجاوزوا سن الحضانة وعلى الزوج أن يتفحص إعلانات الصحف ويبحث عن شقة بالإيجار يقيم بها وحيدا بعد الخلع وهذا الزوج البائس تم إعفاؤه من النفقة ومؤخر الصداق بعد الخلع لكنه سيتحمل عبئا ثقيلا يتمثل في قيمة الإيجار الشهري للشقة التى ينتقل إليها جبريا بعد أن ترك شقته التى ربما كان يمتلكها ثم وجدها فجأة ضاعت من بين يديه بعد «الخلع» ولا حول ولا قوة إلا بالله!!

لماذا الصمت.. بعد الخروج من السلطة؟

هناك حقيقة وواقع مرير تشهد عليه قاعات مجلسي الشعب والشورى وتسجله مضابطهما وهو أن الصمت وشغل مقعد في الصفوف الخلفية واتخاذ موقع المتفرج دائما سلوك يلازم المسئول بمجرد خروجه من السلطة وإحساسه بضياع المنصب..

لو نظرنا إلى الصف الخلفى في قاعة مجلس الشعب عبر التاريخ النبائي الطويل سنجد أن من يشغله هم الوزراء السابقون وهو أمر غريب وعجيب ينفرد به برلماننا عن سائر برلمانات العالم فنجد المسئول السابق صامتاً متفرجاً محججاً عن المشاركة وهذه هي القاعدة وفيها عداها فهو الاستثناء..

ويبدو أن الوزير السابق يخشى أنه في حالة توجيه أي انتقاد أو تحفظ تجاه سياسة الحكومة أن يفسر ذلك على أنه هجوم عليها لا لشيء سوى لأنه استبعد من مقاعدها وحل مكانه شخص آخر وبالتالي فلن يقبل نقده علي أنه لدواعي المصلحة القومية وإنما يترجم علي أنه لضياع المنصب والانتقال إلى الظل..

وأيضاً هناك انطباع بأن الحكومة وربما النواب أيضاً والرأي العام لا يقبلون أي انتقاد أو تحفظ يوجه من مسئول سابق إلى مسئول حالي والسبب أن السؤال سوف يطرح نفسه ومؤداه لماذا لم يفعل ما يطالب به حينما كان وزيراً ولماذا لم ينجح في مواجهة الخلل والقضاء عليه وهو الخلل الذي يتحدث عنه بعد ترك المنصب أو ضياعه.. بل وقد يفسر البعض هجوم المسئول السابق بأنه محاولة لـ صورة من حل محله والايحاء بأنه أي المسئول السابق ترك فراغاً لم يملأه من حل مكانه..

وكما أشرنا فقد شهدت قاعات مجلسي الشعب والشورى نماذج حية وواضحة وضوح الشمس للصمت الرهيب لكبار المسئولين وهم أيضاً نواب في البرلمان.. صمتهم وجلوسهم في المقاعد الخلفية واكتفاؤهم بالمتابعة عن بعد وقد رأينا أسماء لامعة عديدة تتخذ عن أصرار هذا الموقف وهم على سبيل المثال وليس الحصر لأن الحصر هنا يكون متعذراً سنذكر بعض الأسماء: مثلاً حسب الله الكفراوي والذي كان صوته يجلجل حينما كان وزيراً ثم صمت تماماً بعد خروجه من الوزارة والمرحوم اللواء زكى بدر واللواء أحمد رشدي واللواء حسن الألفى واللواء حسن أبو باشا وجميعهم كانوا نواباً بمجلسي الشعب والشورى وجميعهم أيضاً كانت أصواتهم تجلجل في القاعة حينما كانوا وزراء للداخلية خاصة زكى بدر ثم انقلبت الأمور رأساً علي عقب وتحول

هذا كله إلى صمت ولا شيء غير الصمت، بينما لو كانوا يتحدثوا وشاركوا ولم يجموا لكان ذلك أفضل كثيرا ولكن لهم أسهام إيجابي فعال في إثراء المناقشات.. كذلك هناك الدكتور محمد محبوب وزير الأوقاف السابق وهو رجل اعتدنا أن نراه حينما كان وزيرا يتحدث فينصت له كل من حوله ويدوي صوته في القاعة فإذا به حينما ترك الوزارة وحل مكانه زقزوق إذا به يحتل كما هي العادة المقعد الخلفي بإصرار وإذا بهذه البلاغة تشيع إلى غرفة الانعاش ويظل الرجل صامتا متفرجا حتى يومنا هذا.

ولعل من النماذج الصارخة أيضا التي نستدل بها هنا هو الدكتور صوفي أبو طالب الذي ظل يترجم على منصة مجلس الشعب لسنوات طالت وإن لم يكن قد ضرب الرقم القياسي الذي سجله الدكتور فتحي سرور مترعا على هذه المنصة.. الدكتور صوفي الذي له خبرته البرلمانية التي بلا حدود والذي كان يدير الجلسات باقتدار يشهد به له كل من حوله إذا به بعد أن ترك المنصب وأصبح نائباً بمجلس الشوري ينضم هو الآخر إلى طابور الصامتين ولم نسمع له كلمة واحدة منذ أن خطت قدماه قاعة الشوري وهو ما يمثل أيضا لوغارتنا محيرا..

وقد رأينا وزراء سابقين يرفضون الصمت ويتعاطفون إصرارهم على المشاركة النيابية بعد ترك المنصب الوزاري ومنهم الدكتور عادل عز الذي هاجم الحكومة في أحدي جلسات الشوري فتصدي له بعنف الدكتور عاطف صدقي رئيس الوزراء الأسبق وتحدث معه بلهجة قاسية للغاية اضطر عز علي أثرها أن يغادر القاعة وهو يشعر بالمرارة.. ومنهم أيضا الدكتور مصطفى السعيد الذي لم يشعر بحرج في الهجوم علي الحكومة بعد تركه مقعد وزير الاقتصاد..

ولعل الصمت ليس مقصورا على الوزراء السابقين بل انتقلت عدواه أيضا إلى بعض رؤساء الوزارات، فالأمر يمثل لغزا محيرا حينما نجد الدكتور عاطف صدقي الذي يحسب له عديد من الإصلاحات الاقتصادية التي تحققت على يديه وفي مقدمتها الانجاز الخاص بسعر صرف الجنيه المصري نجده لا يخرج من فمه حرفا واحدا بصفته

نائبا في مجلس الشوري، بينما كان المفترض والمتنظر أن يتقدم بطلب مناقشة حول هذه القفزات في سعر الدولار، هذا الدولار الذي ظل ثابتا طوال عهده، لم نسمع للدكتور صدقي أي كلمات داخل قاعة الشوري وهو يرى الدولار يقفز ويقفز، واكتفى الرجل بقراءة تقارير المجلس أثناء الجلسات والحديث مع زملائه الذين يجاورونه، بينما الأمر المؤكد والمؤكد جدا أنه كان في جعبته الكثير والكثير ليدي به في هذه القضية، المهمة قضية سعر الصرف والذي أمسك الدفة فيها باقتدار حينما كان رئيسا للوزراء.

ولعلنا أيضا هنا وفي غمار حديثنا عن رؤساء الوزراء السابقين، أن نذكر أن الدكتور كمال الجنزوري الذي استطاع أن يصل إلى منصب رئيس الوزراء أنه في الوقت نفسه عجز عن الوصول إلى المقعد البرلماني والحصول على لقب نائب، والأمر المؤكد أنه كان يتطلع بالفعل إلى المقعد البرلماني، وقد كان للدكتور الجنزوري أسلوب خاص جدا في تعامله مع النواب ويعلن على الملأ عدم قبوله أو ربما رفضه العلني لكل مطلب نيابي ليس في استطاعة الحكومة تلبية وتنفيذه، ومن هنا رأينا أحيانا حالة من التمرد النيابي داخل القاعة ولعلنا نقول ماذا لو كان الدكتور الجنزوري اليوم نائبا في البرلمان هل كان أيضا سيلوذ بالصمت أم كان سوف يسلك مسلكا آخر.

وننتقل إلى الدكتور علي لطفى الذي تولى منصب رئيس الوزراء ثم منصب رئيس مجلس الشوري وأثناء توليه رئاسة الشوري رأينا الحماس يتعاظم في أن يحصل المجلس على المزيد من الاختصاصات وأن يكون له دور تشريعي حقيقي ثم كان حماس الرجل في قضايا عديدة أراد أن تسجل لمجلس الشوري في عهده، وفي مقدمتها ضريبة التركات ورسم الأيلولة.. وقد رأينا الدكتور علي لطفى بعد أن انتقل إلى صفوف النواب يرفض أن يسلك مسلك الآخرين ولم يعرف الصمت أو يعترف به بل شارك بإيجابية وفاعلية، وقال رأيته بصراحة في كافة القضايا دون أن يعنيه ردود أفعال هذا الرأي على المسؤولين، وقد شهدت قاعة لجنة الشؤون المالية واقعة كان هو طرفا فيها حينما كان يتحدث بصفته أحد أعضاء هذه اللجنة بينما كان الطرف الآخر هو الدكتور

كحال الجنزوري حينها كان رئيسا للوزراء والواقعة تعكس ما يشبه الصدام والاحتداد بين الطرفين إلا أنها لم تكن الدكتور لطفي عن الاستمرار في المشاركة.

وقد رأينا وزراء سابقين يتولون رئاسة لجان برلمانية وهي تجربة فاشلة بكل المعايير، فاللجنة تفقد حيويتها وسخوتها لأن رئيسها يشعر بالخرج تجاه الحكومة، وقد رأينا من قبل وزيرا سابقا هو الدكتور أحمد أبو إساعيل الذي لم يمنعه منصبه السابق كوزير للبلدية من توجيه التحفظات والانتقادات لسياسة الدكتور القيسوني نائب رئيس الوزراء آنذاك، ولكن علينا أن نتساءل كم وزير سابق رأس لجنة برلمانية وانتهج منهج الدكتور أبو إساعيل، وهل توجد لجنة برلمانية واحدة رأسها وزير سابق وأدت دورها ومارست دورها الرقابي بفاعلية؟

إنه صمت مرفوض مهما تكن دوافعه ومبرراته ونأمل في الدورة البرلمانية القادمة أن يخرج الوزراء والمسئولون عن صمتهم ويعيدوا حساباتهم ويشاركوا ويطرحوا خبراتهم وتجاربهم للاستفادة بها فهذا أفضل لهم وأفضل كثيرا لأهالي دوايرهم..

هؤلاء الأهالي الذين قد لا تكون مبالغين أو مغالطين لو قلنا إن قطاعا عريضا منهم قد أصيب بالإحباط لأن المسئول السابق الذي اختاروه ليمثلهم ووثقوا به فوجدوا معاناتهم تتلاشي علي يديه وأعطوه أصواتهم ورحجوا كفته، ففوجئوا به صامتا لا صوت له محجبا عن المشاركة ويبدو أنه سوف يظل كذلك إلى أن يرحل نهائيا عن قاعة البرلمان!!

حوار مع نائب سابق!

التقيت به في أحد الأندية الرياضية المعروفة بوسط العاصمة ووجدته يرتدي التريننج ومعنوياته مرتفعة بعد أن أصبح يحمل لقب نائب سابق، ويغيب لفترة خمس سنوات قادمة على الأقل عن جلسات البرلمان ومرغم أخاك لا بطل ومن يعلم ربما فترة التغيب هذه تكون أقل وربما أقل كثيرا من السنوات الخمس .

قلت له: أراك سعيدا ووجهك تكسوه ابتسامة لم أكن أراها من قبل.

أجاب قائلا: إننى بالفعل أشعر بسعادة غامرة وأصبحت استمتع بيومى ولا أعانى أعباء ثقيلة كنت أحملها من قبل على كتفى، فليس هناك طلبات عاجلة لأهالى الدائرة ولم أعد أجِد نفسى مضطرا لأن أهول وأهث وراء الوزراء لتوقيع طلبات المواطنين ولم أعد أحمل هموم توقيعات مضروبة لوزير أو أخرى لا ينفذ منها شئ ولم يعد لى خصوص اليوم ولم يعد هناك أحد يجاربنى أو ترصد خطواتى من هذا أو ذاك ممن حققت فوزا عليهم فى معارك سابقة.

قلت له: ولكنك عجزت عن تحقيق الفوز فى المعركة الانتخابية السابقة أليس ذلك له مرارته؟

قال على الفور: صدقنى التجربة أثبتت أن الفوز ليس دائما من نصيب من يستحقه وهناك من فاز وليس له أى أحقية فى هذا الفوز، والمعركة الانتخابية لمجلس الشعب أصبحت بلا معايير، هذا ما كشف عنه الواقع فمن تتجه التوقعات إلى فوزه نجده فى أحيان كثيرة يضيع منه الفوز، بل يحقق الفوز عليه ويتزعه منه من لا تتوافر له قدرات أو إمكانيات تؤهله لأن يحل مكانه.

قلت له: لكن العمل النيابى رسالة وهو وعمل تطوعى له كل من يريد أن يقدم شيئا لأهالى دائرته. وماذا فعل إذا كان أهالى دائرتى جرى خداعهم وشربوا المقلب ولم يتنبهوا للفسخ الذي نصب لهم، وإننى اتساءل وأوجه سؤالي لأهالى الدائرة: ماذا يفعل نائبيكم الجديد اليوم وهو من حل مكاني هل أنتم راضون عن أدائه هل صدق في وعوده لكم هل سمعتم له صوتا حتى يومنا هذا والمجلس أمضي نحو نصف دروته البرلمانية؟

ويستطرد قائلا إن العمل النيابي له ضريبة غالية يدفعها النائب من دمه وأعصابه ووقته، ويجبى العمل النيابي دائما على حساب أسرة النائب ومستقبله المهني هذا إذا كان يمارس بالفعل عمله النيابي بضمير يقظ وينظر إليه على أنه رسالة، لكن هل كل نواب المجلس الحالي خاصة الجدد ينظرون إلى العمل النيابي وكأنه رسالة.

ويجئتم حديثه قائلا: لقد ظللت نائباً ورئيساً لتلك اللجنة البرلمانية الحيوية على مدى سنوات طويلة متصلة وكنت محروما من أمور كثيرة يجيء في مقدمتها الجلوس مع الأبناء والأقارب ولكنى اليوم استمتع بهذا كله بعيدا عن العمل السياسي الذي اكتشفت أخيرا أن اعتزاله نعمة كبرى وليس نقمة كما يتصور الكثيرون.

وأترك النائب وأسارع بالذهاب إلى المجلس لأحضر الجلسة المهمة ويودعني النائب السابق ويمضي في طريقه إلى غرفة الجيميزيوم لاستكمال ممارسة يومه الرياضي داخل جدران النادي الشهير وبعيدا عن قبة مجلس الشعب.

عقدة الخواجة في مجلس الشعب !

إن السادة أعضاء مجلس الشعب هم أول من يعلم المخاطر التي تحيط بالصناعة المصرية وتهدد المنتجات المحلية.. والسادة الأعضاء يعلمون ويدركون أن كل اتساع وامتناد واحتداد في أزمة البطالة، وكل ارتفاع في سعر الدولار واهتزاز في قيمة الجنيه المصري مرجعه في المقام الأول إلى عقدة الخواجة التي بموجبها يتم تفضيل السلعة المستوردة على سلعتنا المحلية وبالتالي يتعاظم الإنتاج المحلي الذي يتراكم داخل المخازن ويتراجع الطلب عليه والمحصلة إغلاق مصانع وزيادة معدلات بطالة وندرة شديدة في فرص العمل وطوابير للعاطلين تفوق تصور واستيعاب المواطن داخل مجتمعاتنا وخارجه هذا بجانب طلب مستمر على العملة الأجنبية لتمويل تلك الواردات التي تمثل طوفانا وتلقى القبول ويتهافت عليها مجتمعاتنا بجميع فئاته.

ولنسأل أنفسنا ماذا فعل مجلس الشعب ليواجه هوس وطوفان السلع المستوردة وماذا نفعل لتشجيع منتجاتنا المحلية والإسهام بصدق وجدية في دعم قدرتها التنافسية. إن المجلس للإنصاف قد تناول قضية حماية منتجاتنا المحلية مرات ومرات وأكد أن تشجيع هذه المنتجات هو خطوة لا غنى عنها وبدونها لن يكون هناك تصدير أو مواجهة عملية لأزمة البطالة وبدونها أيضا نظل عملتنا تمتر وتمتر وتفقد المزيد من

قيمتها وسمعنا الأعضاء يتحدثون مرارا ويطالبون بفتح الأبواب أمام صناعتنا الوطنية وإغلاقها أمام السلعة المستوردة.

لكننا على الجانب الآخر نتساءل: هل توفرت لنوابنا المصادقية في هذه الأقوال وهذه المطالب الوطنية؟ الواقع المير الذي أمامنا يكشف عن أن النائب صوته يعلو ويجلجل مطالبا بتشجيع السلعة المحلية والإقبال عليها ووقف طوفان السلع المستوردة ونجده وهو يدلي بدلوه في هذا الشأن يرتدى البذلة الإيطالية الفاخرة ذات الماركة العالمية ويرتدى القميص الانجليزي وربطة العنق الفرنسية والحذاء الألماني وأشياء أخرى يرتديها من المؤكد والمحتم أنها مستوردة أيضا.. وفي أحاديث جانبية للنواب نجد بعضهم يتباهى ويتفاخر بأن هذه البذلة اشتراها وهو عائد من روما في وقت يتحدث فيه تحت القبة عن جودة البذلة المصرية التي يتعاطم إصراره على عدم شرائها والإحجام عنها بينما يدعو المستهلك إلى الإقبال عليها دون سواها لدواع وطنية.

ولنتنظر إلى وفودنا البرلمانية التي تسافر إلى أوروبا وأمريكا لحضور مؤتمرات.. ان هذا الوفد المصري يكون أعضاؤه هم أكثر الوفود شراء وإقبالا على التسوق طوال إقامتهم في الدولة الأجنبية بل لا نكون مبالغين لو قلنا أن أغلب أعضاء الوفد يتغيبون عن جلسات المؤتمر من أجل الذهاب للتسوق وشراء الملابس المستوردة وأدوات التجميل وخلافه.. وربما يشهد على ذلك رجال الجمارك المصرية أنفسهم الذين يحظر عليهم فتح هذه الحقائب البرلمانية في أغلب الأحيان.

بل ان نوابنا عند عودتهم يكون كل نائب منهم بعد رحلته الأوروبية قد أحضر الهدايا الأجنبية بجميع أشكالها وأنواعها ليوزعها على زملائه النواب وكأنه يدعو إلى مقاطعة السلعة المحلية واقتناء مثيلتها المستوردة.

ولنتنظر إلى سيارات النواب التي تدخل أسوار مجلس الشعب عند انعقاد الجلسات واللجان.. ما نراه هو منافسة بين السادة نواب الشعب في ركوب السيارة الفاخرة المستوردة من أحدث الموديلات والنائب الفائز المتفوق هو الذي ينجح في اقتناء هذه

الماركة المستوردة قبل زميله ولنسأل أنفسنا عن كم سيارات السادة النواب المستوردة سواء الذين يستقلونها إلى داخل مجلس الشعب أو في استخداماتهم الأسرية حيث إن ابن السيد النائب لابد أن يقود السيارة المستوردة ويشجعه أبوه على ذلك وهو واقع أمام أعيننا لا يحتاج إلى براهين.. وهذا كله في الوقت الذي يجلجل فيه صوت السيد النائب مستنكرا بحدة طوفان المستورد الذي يتسلل إلى البلاد.

بل إننا نجد نواباهم مستثمرون ورجال أعمال ومنتجون أصحاب شركات شهيرة ومصانع عملاقة يتحمسون لجودة سلعتهم المحلية بينما لم نرهم إطلاقا بلبسون أي شيء مما هو محلي ولا يقتنون أية سلعة إلا إذا كانت من أحدث صيحات المستورد ولا يوجد داخل منازلهم سلعة واحدة محلية سواء أدوات كهربائية أو أثاثات أو ديكورات ونحن لا نعرف على وجه الدقة إذا كان الدكتور فتحى سرور رئيس مجلس الشعب يرتدى الكرافات الفرنسية أم المصرية أو إنه يفضل ارتداء البذلة الإيطالي أم البذلة المحلية، وأيضا السادة الوزراء نجد منهم من يرتدى بحماس المحلي دون سواء بيننا وزراء آخرون لم ولن يرتدوا إلا الملابس المستوردة وربما يكون أمرا يدعو إلى الأسى والمرارة أن نجد مثلا وزير الصناعة المسئول عن حماية منتجاتنا المحلية نجد هذا الوزير وأسلافه من وزراء صناعة سابقين يرتدون المستورد بكل حماس وهى جميعها تمثل تناقضات صارخة للنواب والوزراء والمسؤولين.

وعلى الجانب الآخر فإن الشواهد جميعها تؤكد أن السيدات النابات يفضلن المستورد دون سواء وأغلبهن يتنافس في ارتداء كل ما هو مستورد باستثناء الدكتور آمال عثمان التى تسلك مسلكا آخر فى هذا الشأن وربما تنضم إليها الدكتورة فرخندة حسن أمينة المرأة..

ليس معقولا أو مقبولا أن نكتف حملاتنا لتشجيع المنتج المحلى الإقبال عليه وهى حملة قومية بينما نجد عقدة الخوافة مازالت متأصلة داخل جدران مجلس الشعب ولكى تنجح مثل هذه الحملات لابد أن تتوافر المصادقية داخل البرلمان وداخل عديد من المؤسسات وهو أمر مازال غائبا أو مغيبا في أغلب الأحيان!!

على حزب الأغلبية أن يبدأ بنفسه!

اتصل بي أحد الوزراء تليفونيا وقال: أقسم بالله العظيم أنني لم أرتد طوال حياتي أى بذلة مستوردة أو قميصا أو حذاء مستوردا ولم يحدث أن ارتديت سوى الملابس المحلية بل أنني أثناء وجودي في العاصمة النمساوية وطوال إقامتي هناك ظللت حريصا على الإحجام عن شراء أى بذلة مستوردة.

معنى ذلك أن الوزير الذي هو عضو في الحكومة الحالية يرى أن النزعة الوطنية لابد أن تكون غالبة وحاكمة وتفرض عليه أن يشجع منتجات بلده والانتفاء يجعله أكثر ارتباطا بكل ما هو من صنع بلاده وطالما أن الوزير هو قدوة فإن الأمر يتطلب منه بصفة خاصة أن يفضل المحل على المستورد وليس العكس..

وبالتالي يتعين علينا هنا أن نطرح سؤالا مهما: لو كان هناك وزير يرتدى الملابس المحلية ووزير آخر لا يرتدى سوى السلعة المستوردة دون سواها ولا يعترف بالمنتج المحل وليس له علاقة به من قريب أو بعيد ويرى أن حسن مظهره يتطلب أن يظهر أمام الرأي العام مرتديا البذلة الإيطالية وربطة العنق الفرنسية والحذاء الإنجليزي... هل يمكن القول هنا أن الوزير ذا الملابس المحلية أكثر وطنية وانتفاء من زميله الذي يمقت المحل ويرفض الظهور به؟ وهل نقول هنا إن وزيرا يمكن أن تهتز شعبيته ودرجة قبوله لدى الرأي العام لأنه يعشق السلعة المستوردة ولا يرضى عنها بديلا؟

وإذا كانت الوطنية والانتفاء لا علاقة لهما بالملابس المحلية والمستوردة إذا أكد هذا الوزير الذي اتصل بي تليفونيا أنه لا يرتدى سوى الملابس المحلية وأنه ظل متمسكا بهذا المسلك وكأنه يرى أن ارتداء المستورد يمثل جرما.. وإذا كان هذا هو موقف الوزير المتحدث الذي يبدو أنه لم يقترب من أية سلعة نمساوية أو ما يائثها طوال إقامته بالخارج، إذا كان هذا هو موقفه منذ سنوات عديدة كان فيها الجنية المصري له هيئته واحترامه ويقف ويصمد بصلابة وشموخ أمام العملات الأجنبية الأخرى ولم تكن وارداتنا انفلتت بهذه الصورة المفجعة التي يصعب استيعابها فما بالنا بما يتعين على

وزرائنا جميعهم دون استثناء أن يفعلوه في هذا الشأن بعد أن تعرض الجنيه المصري لتلك الهزات المتتالية التى أفقدته توازنه وبعد أن أصبح طوفان المستورد يطيح بكل ما يقف في طريقه.. هل نقول في هذه الفترة العصيبة أن الوزير الذى يتعاضم إصراره على ارتداء المستورد والإحجام عن المحل هو بالفعل وزير صورته مرفوضة أمام الرأى العام؟

بل ما المانع أن يفرض الدكتور عبيد على جميع الوزراء أن يرتدوا المحل دون سواه ويحظر عليهم ارتداء المستورد ويمنع حضور أى وزير جلسات مجلسى الشعب والشورى أو اجتماعات مجلس الوزراء إلا إذا كان يرتدى الملابس المحلية طالما أن كل وزير منهم لديه المصداقية في حديثه بحساس عن خطواته وإنجازاته في حماية الصناعة المصرية.

أين مصداقية هذا الوزير أو ذاك إذا كان يتحدث هنا وهناك عن الحماية للمنتج المحلى بينما هو يخل بهذه الحماية بإقباله على المستورد.. أين مصداقية الوزير هنا حينما نراه وصوته يجلجل على شاشات التلفزيون بضرورة إيقاف طوفان السلع المستوردة وفتح الأبواب أمام سلعتنا المحلية لتستمر مصانعنا شاذخة وتتوافر فرص العمل بينما نجده وهو يتحفنا بهذه الجملة الرنانة المبهرة يرتدى الكرافت الفرنسية والبدلة الإيطالية وكأن ارتداهه ملبسا محليا اصبح يقلل من شأنه ويجعله وزيرا من الدرجة الثانية!!

إننا ندعو الدكتور أحمد فتحى سرور رئيس مجلس الشعب والدكتور يوسف والى والوزير كمال الشاذلى لمقاطعة الملابس المستوردة، ويتعين هنا أن يبدأ حزب الأغلبية بنفسه وتلتزم قياداته بهذا النهج حتى يتبين المواطن بالفعل جدية الحزب في تشجيع منتجاتنا المحلية ولا بد لقطبى حزب الأغلبية هنا أن يكون لها دور جاد في دعوة أعضاء الحزب إلى الالتزام بارتداء الملابس المحلية وليس التنافس والتسابق والتفاخر والمباهاة بارتداء المستورد ولم يعد مقبولا على الإطلاق أن يقف مسئول في قاعة مجلس الشعب ليعلق على مناقشات الأعضاء وهو يرتدى المستورد من رأسه إلى قدميه. بل أننا ندعو الجميع إلى أن تخلو حقائبهم من أي سلعة مستوردة عند العودة من الخارج

سواء بعد حضور مؤتمر برلماني دولي أو قضاء رحلة استجمام ولا داعي لجلب هدايا مستودة للنواب.

ولا ننصوّر أن يتربّع مسئول على رأس الجهاز الإعلامي، وتصوب إليه الأعين وهو يرتدى المستورد وإلا فلا يجب أن نوجه لوما لهذا العرض المتواصل من المستورد الذي يتعاطم إصرار مذبذباتنا على الظهور به على الشاشة الصغيرة ليظل يمثل أكبر دعاية للسلعة المستوردة وأكبر ضربة قاضية لسلعتنا المحلية..

وإذا كان لأحزابنا دور حيوي وفعال في رفع شعار «نعم للمنتج المحلي» فإن الأسبقية هنا لا بد أن تكون لحزب الأغلبية، فهل أدى هذا الحزب دوره في تشجيع الإقبال على المنتج المحلي.. وهل توقفت قياداته وعناصره البارزة عن اقتناء المستورد وهل نراهم من الآن فصاعدا لا يرتدون سوى الملابس المحلي؟!!

علينا أن نتقرب ونتابع وندقق فيما يرتديه الوزراء وهم أعضاء في حكومة الحزب وعلينا أن ندقق في صورة نوابنا من حزب الأغلبية الذين تؤرقهم بشدة وبحدة أزمة البطالة التي تتفاقم مع طوفان المستورد وركود المحلي وإغلاق المصانع، علينا أن ندقق في صورة نوابنا وهم يتحدثون بحماس بالغ عن معاناة المواطن البسيط المغلوب على أمره وكيف يتعاطفون معه في همومه ويعايشون أزماته ومعاناته وهذا التعاطف والتعاضد والرغبة الصادقة في إيجاد فرصة عمل حقيقية وليست وهمية له أو لأبنائه يتعذر معها ارتداء الكرافت الفرنسي..

مرة أخرى على حزب الأغلبية أن يبدأ بنفسه ونحن على ثقة أن أصحاب الضمائر البقطة يدركون جيدا ماذا يعنى المزيد من طوفان المستورد في تلك الفترات الحرجة التي تتعرض فيها عملتنا وسلعتنا المحلية لهزات عنيفة لم نشهدها من قبل.. نحن على ثقة أن الملابس المستوردة سوف تختفي تماما من قاعة مجلس الشعب ومن أروقة النادي السياسى ومن اجتماعات مجلس الوزراء ليصبح في نهاية المطاف لحزب الأغلبية إسهاماته الفعالة الجادة التي بموجبها تستعيد عملتنا المحلية هيبتها وتستعيد سلعتنا

الوطنية مكانتها ووقارها وتوازنها وثقة المستهلك بها، تلك الثقة التي من المحتم أن تعود وعلى وجه السرعة طالما أن السادة الوزراء والسادة نواب الأغلبية يقتنون المنتج المحلي ويفضلونه على السلعة المستوردة!!

هذه الشائعات المدمرة كيف تتخلص منها؟!

هذه الشائعات المدمرة ما سبل القضاء عليها وتجميعها والتخلص منها.. كيف تنتشر الشائعات داخل مجتمعاتنا بهذه الصورة المفزعة مثل النار في الهشيم؟ كيف يمكن أن نحقق أهدافنا التي نتطلع إليها على مستوى الإنتاج والاستثمار والتصدير إذا كان هناك أناس لا شاغل لهم سوى التشهير بهذا والإساءة إلى ذلك وما من مشروع يتم التخطيط له إلا ونجد من يطلقون الشائعات المغرضة بأن وراء هذا المشروع متنفعين ومستفيدين لا هدف لهم سوى تحقيق مصالحهم الشخصية دون سواها حتى لو جاءت على أشلاء المواطن والمجتمع.

رأينا حساس محافظ القاهرة لمشروع جراج الجزيرة وتصريح المحافظ بأن تشييد المشروع وجوبي بل أن الضرورة تقتضي إقامة عدة جراجات مماثلة في العاصمة من أجل انقاذ الحركة المرورية وتجنبها الإصابة بالشلل التام وبرغم الهدف المحدد والحجج مقنعة وواضحة وضوح الشمس فإن الأقاويل والشائعات بدأت تتولد وتستفحل وتردد وتملأ أركان نادي الجزيرة وداخل حى الزمالك وخارجه بأن هدف المشروع تجاري بحت وأن المتحمسين له والمتمسكين به مستفيدون ويحققون من ورائه ما يحققونه هذا برغم نزاهة هؤلاء المتحمسين وحسن سمعتهم لكن الشائعات نالتهم أيضا وكأن المطلوب هو أن يقف المسئول محلك سر ولا يتحرك خطوة واحدة للأمام حتى يفلت وينجو بنفسه من هذه الشائعات.

ورأينا اتهامات مماثلة تصوب إلى محافظ بورسعيد وهو رجل يشهد له بالنزاهة والأنضباط وصفحته بيضاء ومع ذلك وجدنا أحد نواب بورسعيد المعارضين يفتح النيران عليه لموافقة علي أحد المشروعات وتخصيص مساحات من الأرض للمشروع

ورأينا هذا النائب بورسعيدى يقدم استجوابا لا يخلو من تلميحات واضحة بأن المحافظ مستفيد وأن موافقته وقراره في هذا الشأن وراءه منفعة شخصية بعيدة كل البعد عن المصلحة العامة، والغريب أن هذا كله يجري في ظل صمت تام من نواب بورسعيد وكأنهم يباركون هذا الموقف العجيب لزميلهم.

وحتى حينما حدث وتم القبض على أحد رجال الأعمال المشاهير وقيامت الأجهزة الرقابية والأمنية بتفتيش فيلته، قيل وتردد أنها حملة مدبرة لإيقاعه لأن هناك من يطمع في الاستيلاء على التوكيل الذي بموجبه تحققت هذه الأموال الطائلة.

ونجد خصومات سياسية بين نائب وآخر فتطلق الشائعات داخل جدران مجلس الشعب أيضا ويتطلم كلا الطرفين إلى أن يفتك بالآخر ويسحقه عن طريق التشهير والإساءة بكل السبل الممكنة وأخيرا سمعنا عن نائب له شقيق يشاع عنه أنه تورط في علاقة مع إحدى السيدات المشهورات وأنها خدرته وسرقت نقوده أثناء وجودها في شقته بحى المهندسين.. وقام النائب في الجلسة يقسم بكل الايانات بأن شيئا من هذا لم يحدث علي الإطلاق ويقول بأس حسبي الله ونعم الوكيل.

ونعود للسؤال مرة أخرى لماذا تنتشر الشائعات بهذه الصورة؟ هل لأن الاختيار في مواقع عديدة لم يخضع لمعايير دقيقة مما أدى إلى انحراف البعض وترتب عليه الإساءة إلى البعض الآخر؟ هل لوجود نواب داخل مجلس الشعب أرادوا الانتفاع بالحصانة واستغلوا موقعهم النيابي، والمحصلة عمليات بلطجة وسلب ونهب واعتداء على أرض الدولة ومتاجرة في تأثيرات الحجب والحصول على قروض دون ضمانات والتوسط لدى المسؤولين بأساليب غير مرضية هل هذا كله جعل الشائعات تنال من نواب شرفاء منضبطين لا يستهدفون ولا يريدون من العضوية سوى مصلحة أهالي دوائرهم التي يمثلونها؟

هل نقول إنه بعد هروب بعض رجال الأعمال إلى الخارج بالمليارات التي حصلوا عليها من البنوك دون أن يكون لمجلس الشعب موقف حاسم تجاه انحرافات تقع هنا

وهناك داخل الجهاز المصرفي هل أدى ذلك إلى فقدان الثقة في النواب وغير النواب من رجال الأعمال لنجد بعضهم أصبح ضحية هذا التحايل والتلاعب بما جعل ذلك يؤثر على نشاطهم ونتائج أعمالهم ليدفع كل منهم ثمنا غالبا لإحطاء لم يرتكبها بينما ارتكبها غيره.. وهل نفس الوضع ينطبق على القيادات المصرفية الملتزمة التي أصبحت هي الأخرى محاصرها الشبهات وتوجه إليها الانظار وأصابم الاتهام بينما هي بريئة لم ترتكب أي خطأ وأراد لها القدر أن تدفع هي الأخرى الثمن لتلاعب وتحايل زملاء لهم ينتمون إلى نفس القطاع، وهو القطاع المصرفي.

وبعدما انكشف المستور في استيراد اللحوم الفاسدة والتعاون المثير للغاية بين بعض المستوردين ومفتشي الصحة وعدد ليس بالقليل من المسؤولين داخل المواين أصبح المستورد الملتزم يسعى جاهدا إلى أن يترك هذا النشاط ويسحب أوراقه من شعبة المستوردين حفاظا على سمعته وضمانا لعدم الإساءة إلى أفراد أسرته.

والمسؤولون والقيادات داخل مبني ماسيرو اصبحوا الآن يتشددون وبيالغون في اختبار الضيوف الذين يتم استضافتهم على الشاشة الصغيرة لبيتعدوا تماما عن الشبهات بعد أن جري ما جري وظهرت الفضائح والإدانة أصبحت قاطعة وأعقبتها الأحكام الحاسمة الرادعة التي ارتكزت على وقائع وشواهد لا تحتمل الجدل.. وأيضا نفس الوضع ينطبق على الأطباء بعد أن تورط بعضهم في أعمال فاضحة وتسلمت الكاميرات داخل العيادات الخاصة.

وفي حالات عديدة أيضا نجد التشهير بأصحاب الأعلام فإذا هاجم صحفي نائبا أو فنانا أو شخصية عامة فنجد التشهير يحاصره والاتهام يوجه إليه بأن نقده كان لحساب نائب آخر أو نائب سابق أو فنان منافس أو خصم سياسي أو ما إلى ذلك بل إنه في إحدى جلسات مجلس الشعب الأخيرة وجدنا نائبا مستقلا يثور ويعلو صوته ويعترض بشدة لمجرد أن إحدى الصحف نسبت أحد الانجازات التي تمت في المدينة الساحلية إلى نائب سابق وتوالي اعتراضات النائب ويقسم بأنه هو صاحب الإنجاز وليس خصمه النائب السابق.

إن الشائعات والأقاويل لا نهاية لها ويبدو أنها لن تتوقف وحملات التشهير تتوالى وتستمر والإساءة إلى الغير أصبحت مثل القذائف الثقيلة أو صواريخ كروز الأمريكية الصنع وعمليات التشهير أصبحت تنال من الملتزم والمنحرف ولا تفرق بينهما ويبدو أن المناخ خصب والأرض عمدة والأذان صاغية والعيون راصدة مترقبة ولا يخرج من هذا الطوفان سوي اقتلاع الفساد من جذوره وحسن اختيار القيادات فكل قيادة منحرفة تبقى في موقعها لسنوات تطول وتمتد تؤدي إلى فتح الأبواب على مصاريعها للمزيد والمزيد من تلك الشائعات المدمرة التي تجهز علي أي انجاز وكل إنجاز.

بعد مناقشات تحديث الصناعة في مجلس الشعب

هل أخفق الوزراء السابقون؟

وقف المهندس على الصعيدى وزير الصناعة الحالى ووزير الكهرباء السابق وهو رجل قد تكون خبرته في مجال الكهرباء تفوق خبرته في مجال الصناعة. وقف في أثناء مناقشات تحديث الصناعة المصرية تحت قبة مجلس الشعب ليعلن ان الجودة تقف عائقا يحول دون انطلاق السلعة المحلية.

وهى جملة اتسعت من جانب الوزير بالصراحة والشجاعة، وكشفت بكل وضوح عن حال صناعاتنا التى من المؤكد أن الوزير ليس راضيا عنها والجملة هى توصيف دقيق لواقع مرير تعيشه صناعاتنا المختلفة.

وجملة الوزير الصعيدى أمام نواب الشعب هى بصفة من المسئول الأول من هذا القطاع أراد أن يحذر عن طريقها من أن صناعتنا فى خطر والموقف سوف يزداد سوءا لو لم تتخذ إجراءات جادة وعملية للتطوير والتحديث.. ومعنى أن الجودة تقف عائقا أن التحديث لم يكن له وجود طوال السنوات السابقة ، وأن التطوير الذى أعلن عنه على لسان وزراء الصناعة السابقين كان مجرد وهم، والدليل أن السلعة المصرية ظلت تعاني مستوى جودة متدن ظل عائقا أمام انطلاقها إلى أسواق التصدير والأسواق المحلية على حد سواء.

نستطيع أن نقول إن ما ورد على لسان الوزير الصعيدى فى هذه الجلسة هو تأكيد أن وزراء الصناعة السابقين لديهم شهادة عدم صلاحية يحصلون عليها عن جدارة واستحقاق وأن أى وزير منهم لو كان قد نجح فى مهامه لاستطاع أن يرفع من مستوى جودة السلعة لكنه لم يفعل وماذا يفعل أى وزير من هؤلاء إذا لم تكن مهمته الأولى هى تحسين الجودة، وكيف نحكم عليه بالنجاح والتفوق إذا كان قد شغل المقعد الوزارى ثم رحل دون أن يحقق أى تفوق فى مجال جودة السلعة المصرية.

لقد كنا نقول حينما كانت الصناعة المصرية فى قبضة القطاع العام إن وجود هذا القطاع وحده أدى إلى احتكاره للسلعة وهذا الاحتكار كان على حساب جودة السلعة وكانت محصولته سلعا رديئة للغاية تغمر الأسواق وتفرض على المستهلك ولا يجد عنها بديلا ويضطر إلى شرائها هذا فى عهد القطاع العام.. لكن ماذا بعد أن فرض اقتصاد السوق نفسه. وماذا بعد أن أصبح هناك منافسة من شركات القطاع الخاص ومن وجود سلع أجنبية مماثلة يتم استيرادها من الخارج، إن السلعة المصرية بقيت على حالها برغم هذه التحولات والتغيرات داخل السوق المحلية وظهر التفوق للسلعة المستوردة وظلت السلعة المحلية عاجزة عن المنافسة وترجع دائما إلى الوراء والمحصلة طوفان المستورد الذى ما كان أن يبلغ هذه الأرقام المفزعة المخيفة إلا لأن السلعة المصرية عاجزة مهلهلة تتردى وتراجع وتعلن عن ضعفها ووهنها.. كل هذه المعانى أعلن عنها وزير الصناعة الصعيدى فى مجلس الشعب وأوجز وصفه فى جملة واحدة وهى: الجودة عائق.

والسؤال الذى يطرح نفسه بعد إعلان هذه العبارة من وزير الصناعة الحالى هل أراد الوزير أن يعلن عن فشل من سبقوه مما جعل مهمته صعبة للغاية.. هل اخفق هؤلاء الوزراء وفشلوا فى مهامهم وحصادهم كان صفرا فى التجويد والتطوير، وإذا كان واحد من هؤلاء الوزراء قد حقق نجاحا، فما هو النجاح إذا كانت السلعة المصرية ما زالت لم يطرأ عليها أى تطوير، والدليل ابتعادها عن المنافسة وعدم رضا المستهلك فى الداخل عنها وأيضا إعادتها من السوق التصديرية لسوء حالتها وعدم مطابقتها

للمواصفات ونجاح سلعة أخرى في أن تحمل مكانها بسهولة وبسر، أليس هذا كله دليلا ومؤشرا على إخفاق وزراء الصناعة السابقين؟ ولو سألتنا وزير الصناعة الحالي عن إنجاز حققه وزير سبقه في مجال تجويد السلعة هل يضع يده على هذا الإنجاز ويعترف بتفوق الوزير السابق؟ إن الواقع المرير وبعد ما قاله الوزير الصعيدي في مجلس الشعب يؤكد أن الصناعة المصرية انتكست في السنوات الماضية على يد الوزراء الذين شغلوا مقاعدهم كمستولين عن قطاع الصناعة، والدليل أننا لو قلنا من منهم تحققت على يديه انطلاقا للسلعة المصرية فلن نجد إجابة ولو وجهنا السؤال للوزير الصعيدي فلن يجيب لأن أمام عينيه للتدهور الذي يعلن عن نفسه في صناعات أساسية مثل المنسوجات والجلود وقد أصابها في عهد الوزراء السابقين..

نعم لقد اخفق وزراء الصناعة السابقون!!

مرتب المحافظ

كم يبلغ مرتب المحافظ؟ وهل يمكن أن نعتبر السيد المحافظ من محدودى الدخل إذا لم يكن له دخل آخر في مورد ثابت كعقارات نقل إليه عن طريق الارث... لو لم يكن المحافظ قد ورث شيئا عن والديه وبالتالي لا مورد له سوى دخله من الحكومة فهل في هذه الحالة يصبح في عداد محدودى الدخل؟

الواقع الذي أمامنا يكشف أن الدخل الإجمالي للمحافظ يبلغ ١٨٦٠ جنيها شهريا يستقطع منه ٧٣٥ جنيها فيصبح الدخل الصافي للمحافظ ألف ومائة وخمسة وعشرون جنيها شهريا.. فهل هذا الرقم يكفي السيد المحافظ ويجعله قادرا على مواجهة متطلباته المعيشية له ولأسرته دون أن يضطر إلى الاستدانة أو شيئا من هذا القبيل؟!

ربما نقول إن رقم الـ ١١٢٥ جنية كدخل شهري يمثل في نظر القاعدة العريضة في مجتمعنا رقما كافيا لمواجهة المتطلبات الأساسية وتغطية أعباء السلع والخدمات الرئيسية لكن هل المحافظ ينظر إلى هذا الرقم نفس نظرة المواطن العادي.

المؤكد ان نظرية المحافظ تختلف وأنه يرى ان رقم الـ ١١٢٥ جنيها كدخل شهري صاف غير كاف لأنه المسئول الاول داخل المحافظة وهناك أعباء إضافية يحملها على كتفيه ويتطلبها أو بمعنى آخر هى ضريبة المنصب وبالتالي فالدخل الرسمى الوظيفى الذى يحصل عليه المحافظ لو قلنا تجاوزا إنه يكفيه هو وأسرته فالمؤكد والمحصلة أنه لا يكفيه لأن هناك بنودا أخرى بعيدة عن نطاق الاسرة تلتهم جزءا من هذا الدخل وبالتالي فالميزانية الأسرية للمحافظ لا بد ان العجز تسلل إليها وأصاها ولا بد ان تكون نفقات المحافظ تجاوز موارده التى هى ممثلة أصلا فى المرتب وبعض البدلات والأجور المتغيرة بالإضافة الى الجنيهاات العشرة شهريا التى حصل عليها اخيرا كمنحة أعياد مايو.

إن نفقات المحافظ تجاوز موارده طالما ان هذه الموارد قاصرة على دخل الحكومة ولا يكون هناك عقارات او أملاك أخرى إنتقلت إليه عن طريق الارث..

والمرجح ان أغلب السادة المحافظين لا يملكون شيئا سوى دخلهم من الحكومة والممثل فى المرتب والبدلات فقط لاغير ونسبة قليلة منهم التى لها دخل آخر ثابت عن طريق ريع أرض زراعية مثلا إنتقلت الى المحافظ بالإرث.

مرة أخرى نقول إن المحافظ من محدودى الدخل.. وهل من الأجدى أن تعيد الدولة حساباتها فى تحديد مرتب المحافظ.. وهل زيادة المرتب يمكن ان يعقبها تحسن واضح فى دواليب العمل داخل المحليات؟!

معاش الوزير!

كم يبلغ معاش الوزير أو المحافظ ما هو المبلغ الذى يتقاضاه بعد تركه للخدمة وفقدانه المنصب ورحيله عن الوزارة أو المحافظة هل يكفيه المعاش أم أنه يجد نفسه فجأة عاجزا عن الوفاء بمتطلباته الاساسية واكتشافه أنه تحول وأنضم الى محدودى الدخل.

لو رجعنا إلى الورااء عدة سنوات سوف نجد ان الدكتور عاطف صدقى رئيس الوزراء الأسبق قد أصدر تعليقاته إلى الدكتورة آمال عثمان وزيرة الشؤون الاجتماعية فى

ذلك الوقت لبحث تعديل معاش الوزير والمحافظ بما يتسنى معه مواجهة أعباء المعيشة بعد ترك المنصب بحيث يتيح له هذا المعاش حياة كريمة له ولأسرته.. وبالفعل بدأت الدكتورة آمال بحث الأمر تمهيدا لرفع المعاش الوزاري إلا أن الأمر انتهى إلى لا شيء وبقي معاش الوزير على ما هو عليه.

والواقع الذي أمامنا يكشف أن معاش الوزير متواضع ولا يتيح له مواجهة أعباء المعيشة بعد تركه الخدمة.. هذا المعاش يبلغ تسعمائة وخمسين جنيهًا شهريًا وهو يعني أن الوزير أو المحافظ عليه أن يتكيف مع الوضع الجديد وينتقل من مستوى معيشة معينة أثناء شغله للمقعد الوزاري إلى مستوى معيشة آخر يختلف تمامًا عند فقدانه هذا المقعد.. والأصل أن الوزير ليس رجل أعمال ولا يجيد أنشطة البيزنس وبالتالي فهو ليس لديه دخل أثناء توليه الوزارة سوى مرتبه وبدلته وليس لديه بعد تركه للوزارة سوى معاشه ومن هنا نقول أن الوزير أو المحافظ لابد أن يخرج صفر اليدين بعد تركه للمنصب لأن الأصل أنه ليس له دخل آخر سوى مرتبه وبدلته وهما في حدود أربعة أو خمسة آلاف جنيه شهريًا يكفي بالكاد لمواجهة نفقات الوزير أو المحافظ وأسرته، تلك النفقات التي تتمشى مع المنصب ولذا فإن الوضع الطبيعي ألا يتاح له فائض من دخله وليس وارداً أن يكون له مدخرات أو رصيداً في البنك بل ربما يكون مكسباً للوزير أو المحافظ حينما يترك منصبه دون أن يكون مستديناً ولا يعاني من أعباء مديونية يتعين عليه سدادها.. وبالتالي فإن المحافظ أو الوزير يرحل ويترك المنصب وهو يتطلع إلى معاش يعينه على مواصلة مشوار الحياة دون أن يعاني من ضيق ذات اليد ودون أن يتعثّر ويعجز عن مواصلة المسيرة حتى نهاية الشهر ويضطر إلى الاستعانة بهذا أو ذاك حينما يجد صعوبة بالغة من استمرار مواجهة أعباء المعيشة.

لا تتصور أن يترك الوزير أو المحافظ موقعه ليجد نفسه فجأة يعاني من الغلاء والتضخم ويضع يده على قلبه كلما ارتفع سعر سلعة أساسية يصعب الاستغناء عنها ولا تتصور أن الوزير أو المحافظ يصبح مطلوباً منه بعد ترك الخدمة التخلص من

السيارة لتعذر تحمل نفقاتها أو إلغاء إشتراك النادى الذى كان عضوا فيه منذ سنوات طويلة لصعوبة سداد رسم الاشتراك.. ولا ننصور ان الوزير أو المحافظ كان مطلوباً منه مراعاة المثل القائل القرش الأبيض ينفع في اليوم الأسود وكان مطلوباً منه تأمين مستقبله أو تكوين مدخرات يعينه عائلتها على مواصلة المشوار في سنوات المعاش ومن أين يأتي الوزير أو المحافظ بهذه المدخرات طالما ان دخله الوزاري رغم انه يبدو كبيراً نسبياً إلا أنه يكفيه بالكاد وبالتالي فالامر الطبيعى أن يكون تكوين المدخرات أو الارصدة البنكية أثناء الخدمة أمراً صعباً للغاية..

هل مطلوب من الوزير أو المحافظ في فترة تولي المنصب والتمتع بالسلطة والنفوذ أن يتوخى الحذر وينظراً بواقعية إلى سنوات قادمة ويأخذاً في الاعتبار ما يمكن ان يجتبه المستقبل القريب ويؤمناً نفسيهما من غدر الزمن وكيف يتسنى لها ذلك إذا كان الدخل الوزاري يكفى بالكاد..ماذا يفعل أصحاب المنصب والجاه من أجل حماية النفس مما تحمله الاقدار.. ماذا يفعل هؤلاء لتوفير حياة كريمة بعد ترك المنصب الوزاري..

أرفعوا معاش الوزير وفي أسرع وقت وليكن هذا الرفع نوعاً من التكريم لكل صاحب منصب ونفوذ وسلطة ترك منصبه دون أن يملك من حطام الدنيا شيئاً ولا حول ولا قوة إلا بالله!!

سؤال فرض نفسه في مناقشات بيان الحكومة

العاطلون.. يتزايدون أم يتراجعون؟!

من المؤكد أن مناقشات بيان الحكومة في هذه الدورة البرلمانية تحت قبة مجلس الشعب انفردت عن أية مناقشات مماثلة في دورات سابقة بأن قضية البطالة فرضت نفسها بحدّة وكانت العامل المشترك لأحداث كل النواب بجميع اتجاهاتهم بل قد لا نكون مبالغين لو قلنا أن النائب بدا وكأنه يطلب الكلمة ليتحدث خصيصاً في قضية البطالة دون سواها، وأنه لو لم تكن الأزمة بهذا الحجم لما كان متحمساً للحديث وراغباً في هذه الصورة.

وإذا كانت الحكومة تعلن عن أرقام رسمية لفرص عمل تسهم بفاعلية من وجهه نظرها في الحد من أزمة البطالة ووضع نهاية لمعاناة وهموم العاطلين فإن النواب خلال أحاديثهم لهم رأى آخر فالأزمة باقية ومزمنة ومستفحلة وردود أفعالها داخل كل بيت وكل أسرة والمعاناة منها لانهاية لها والنائب يشعر بالحرج من أهالى دائرته الذين لاحديث لهم سوى البطالة وندرة فرصة العمل بل إنعدامها.

والواقع الذى أمامنا يكشف بالفعل أن نواب الشعب أصبح هناك شبح يؤرقهم ويطاردهم ويحاصرهم أينما ذهبوا وهو شبح البطالة الذى جعلهم لا يجدون ردا شافيا يجيبون به على أهالى الدائرة وأصبحت حكاية كل يوم أن النائب يقف عاجزا تائها فاقدا توازنه أمام المواطن في دائرته الذى يطلب منه أن يتزع له فرصة عمل فى أى موقع.. النائب يقف عاجزا أمام رب الأسرة الذى يصبح كل أم له فى الحياة أن يوفر نائب الدائرة فرصة عمل لابنه الذى انتظر ونفذ صبره لأعوام وسنوات متصلة دون جدوى وكاد اليأس يستقر فى النفوس.

بل نستطيع أن نقول أن أهالى الدائرة لم يعد أحد منهم يريد شيئا من نائبهم سوى أن يوفر لهم فرص العمل للشباب العاطل داخل الدائرة والنائب الذى ينجح فى تحقيق ذلك يكون النائب ذا الشعبية الذى يضحون من أجله بأى شيء وكل شيء.

ولعل ما يؤيد أن أزمة البطالة باقية ومستفحلة هو هذا الكم الهائل من طلبات يحملها نواب الشعب ويلاحقون بها الوزراء وهم تكاد أن تكون ثمانين فى المائة منها خاصة بالتعيين وفرصة العمل التى يهرول وراءها السادة النواب من أجل عيون أهالى الدائرة بل ربما تكون المرولة لأقاربهم وجيرانهم أو ربما لأبناء النائب نفسه.. هذه الطلبات تتراكم وتتضاعف بل لانكون مبالغين إذا قلنا أن صدامات أصبحت تقم الآن بين النواب وبعض الوزراء لعدم استجابة الوزير فى قبول هذه الطلبات والوزير معذور لندرة فرص العمل داخل المواقع التى تتبعه والنائب أيضا معذور لأن أهالى دائرته يلاحقونه وكأنه مدين يحاصره الدائنون فى كل مكان ولعلنا نذكر فى هذا الصدد

صدامات وقعت بين النواب ووزير الكهرباء وأيضا المواقف الصعبة والحرجة التي يتعرض لها وزير البترول وكان الله في عونه نتيجة وجود فرصة العمل الذهبية ذات المرتب المتميز للغاية داخل قطاعه، والواقع يكشف أن ضغوطا تقم من النواب علي الوزراء لم يسبق لها ما يائللها علي الإطلاق من قبل وكل هذا بسبب أزمة البطالة.

بل إن ملاحقة النواب لم تقتصر علي الوزراء وإنما امتدت إلى نواب القطاع الخاص أصحاب الشركات والمصانع فأصبح هناك حصار عليهم أيضا من زملائهم النواب ومن أهالي دوائيرهم. والسبب معروف وهو تدبير فرصة العمل التي أصبحت تمثل طوق نجاة للأسرة المصرية بأكملها.

والحكومة إذا كانت تؤكد أن هناك تحسنا في أزمة البطالة وأن هناك انفراجة قادمة فإن الواقع الذي تعيشه الأسرة المصرية يأخذ تفسيراً آخر حيث الأبناء - وما زال الوضع باقيا كما هو عليه - يجلسون بلا عمل وبلا أمل والكساد والركود الذي استمر ويستمر أدي إلى تصفية الشركات وإفلاس شركات أخرى ومن كان ينوئ التوسع يعدل عن قراره وكل هذا له أثره الواضح علي أعداد العاطلين.. ولا تحول في هذا الوضع سوى بعودة الانتعاش إلى الأسواق وإعادة الثقة إلى المستثمر وصاحب العمل في أن بضاعته سوف تصبح رابحة وليس العكس ولا نتوقع مزيدا من فرص العمل إلا إذا أطمأن المنتج أن سلعته تلقي طلبا وقبولا، ولا تتحول إلى سلعة راكدة تمثل رأسا لا عاطلا يؤدي إلى تعثره وإفلاسه. لقد رأينا الحكومة لها نظرة متفائلة بشأن أزمة البطالة وأرقامها الرسمية تؤكد ان الأزمة تنحسر وتخف حدتها بصرف النظر عن واقعية هذا التفاؤل الحكومي فنحن نأمل في أن تصبح أزمة البطالة بالفعل أقل حدة عند المناقشة المقبلة لبيان الحكومة تحت قبة البرلمان ونأمل أن تنجح الحكومة في القضاء على الركود وإعادة الانتعاش إلى الأسواق طالما نتفق أنه لا علاج واقعي لأزمة البطالة في ظل وجود واستمرار هذا الركود اللعين والمدمر!!

هل ترفع الحكومة مرتبات الموظفين؟

السؤال يطرح نفسه بحدّة: هل ترفع الحكومة مرتبات الموظفين؟ الواقع الذي أمامنا أن مرتب الموظف أصبحت قوته الشرائية عند المستوى الأدنى ولعل ما يرهن على ذلك حالة الركود التي شاعت بصورة غير مسبقة في الأسواق فالشراء على مستوى جميع السلم يكاد يكون قد توقف أو أصيب بالشلل والمتاجر خالية تماماً وموازنة الأسرة أصبحت تعاني من عجز مزمن وبالتالي المرتب -أي مرتب- أصبح في حاجة إلى جرعة فيتامين مركبة وبدونها تزداد الأمور سوءاً.

والواقع يكشف أيضاً أنه بعد تعويم الجنيه وتخفيض أسعار الفائدة على المدخرات ارتفعت الأسعار واکتوى المستهلك بلهيب الغلاء ولم يعد قادراً على توفير الحد الأدنى من الاحتياجات الأساسية بالإضافة إلى أن عائد مدخراته البسيطة الذي كان يعينه على مواجهة أعباء المعيشة تراجع ويواصل تراجعه.. وبموجب هذه التغيرات والمستجدات أصبح رب الأسرة في موقف صعب وعصيب لا يحسد عليه واضطر إلى رفع الرأية البيضاء ليعلن عن عجزه الكامل عن التعامل مع الأسعار الحالية بهذا الأجر المتواضع للغاية والذي يمكن القول في ظل موجات الغلاء التي حدثت في الفترة الأخيرة أن الدخول تأكلت والعلاوة مع تراجع القوة الشرائية للجنيه لم تعد تمثل إضافة حقيقية للدخل ومن هنا نقول كم نسبة العلاوة التي يحتاجها الموظف ليستعيد توازنه ويصبح قادراً على التعامل مع الأسعار بعد ارتفاعاتها المتواصلة؟ وهل في استطاعة الحكومة أن تلبى هذا المطلب الشعبي الجماعي برفع الأجور بالصورة التي تحقق التوازن بينها وبين الأسعار وتسد الفجوة المتسعة بينها؟ وهل تستطيع الحكومة تحريك الأجور مثلما تحركت الأسعار ليشعر المواطن أن هناك إضافة حقيقية ملموسة في دخله المتواضع للغاية؟ هل تستطيع الحكومة تحقيق هذا المطلب في ظل ما تعانيه من تراجع واضح في مواردها الرئيسية بمجرد نشوب الحرب ضد العراق سواء كان ذلك في الهزة التي تعرضت لها السياحة أو الموارد الأخرى وفي مقدمتها تحويلات المصيرين العاملين بالخارج؟ لقد رأينا الغلاء يمتد إلى كل موقع داخل الأسواق بعد التعويم ورأينا تجاراً جشعين يستغلون الموقف ويرفعون الأسعار دون ضوابط والحكومة وعدت أن تواجه

هذا الجشع وتعيد الأسعار إلى ما كانت عليه إلا ان المستهلك ظل يصرخ من الغلاء والمعاناة لم تعد مقصورة على المواطن المعدم وحده إنها المعاناة من المرتب المحدود المتواضع امتدت لتشمل كبار الموظفين ووكلاء الوزراء وريسا للوزراء أنفسهم أو بعضهم وكل من يتقاضى دخلا ثابتا ويتطلع إلى علاوة سنوية تمثل إضافة حقيقية لدخله.. مرة أخرى نتساءل: هل ترفع الحكومة مرتبات الموظفين بصورة تعيد للمرتب وقاره وتعيد للموظف ورب الأسرة هيئته بدلا من أن يقف عاجزا تائها مترنحا أمام هذا الغلاء الذى يواصل زحفه بكل حماس ويطيح بكل من يعترض طريقه!!

ماذا فعل مجلس الشعب في مواجهة ظاهرة العمارات المكوبة؟

البطولة والفساد في مدينة نصر!

حينما جرت مساءلة مالك العمارة المكوبة في مدينة نصر اعترف قائلاً: لقد خالفت ولكن بعد أن خالف قبلي مئات الملاك ونحن نتساءل ماذا فعل مجلس الشعب في مواجهة ظاهرة انهيار العقارات على رؤوس ساكنيها الضحايا؟ ماذا فعل المجلس إزاء هذه المخالفات والتحايلات وما يمكن أن نطلق عليه الفساد العقاري؟ هل يمكن القول إن مثل هذا العمل لا يدخل في اختصاص مجلس الشعب؟ هل لو سارعت وبادرت لجنة الإسكان وقامت بعدة زيارات إلى مدينة نصر لتقصي المباني التي خالفت وبحث عن المسئول عن المخالفة وطالبت بمحاكمته، هل لو فعلت اللجنة ذلك تكون قد خرجت عن إطار اختصاصها أم أن ذلك يعد اختصاصا أصيلا لها؟ إننا نبحث بداية عن إجابة لسؤالنا وليقل لنا الدكتور فتحى سرور هل بحث الظاهرة وتحديد المسئول عن المخالفات يدخل في صميم اختصاص مجلس الشعب ولجنة الإسكان به أم هو خارج إطار اختصاصه؟ ولنسأل أنفسنا من الذى يجب محاسبته كمسئول أول في هذا الشأن هل وزارة الإسكان أم المحليات باعتبارها الجهة التي يتبعها السادة المحترمون المقروون المنضبطون رؤساء الأحياء ومهندسو التنظيم الذين حققوا ثراء ليس له ما يائله في أي موقع آخر والذين لو طبق عليهم قانون من أين لك هذا فسوف نجد

الأبرياء منهم لا يتعدون أصابع اليدين؟ كيف يمتد الفساد بهذه الصورة لنجد مسلسل انهيار العمارات لا يتوقف في مصر الجديدة ومدينة نصر ودمياط والإسكندرية وشبرا وفي كل مرة يتكرر السيناريو وتتم إزالة الانقاض وتدفن الجثث ويظل المتهم طليقا ويظل من تحالف معه مجهولا وكأنه يلبس طاقية الإخفاء؟!

ونحن نجد ومع الأسف مجلس الشعب حتى هذه اللحظة لم يرقم بواجبه في هذه القضية الخطيرة ويبدو أنه قرر أنها خارج اختصاصه ولم نجد زيارة تقوم بها لجنة أو أخرى لوكر العقارات المخالفة في مدينة نصر أو غيرها.. ومن العجيب أن نجد وقوع هذا الحادث المأساوي في مدينة نصر وفي شارع عباس العقاد الذي يمثل عن آخره بالعمارات المخالفة التي عميت عنها الأعين والعجيب أنه يكشف صور بطولة وصور فساد في نفس الوقت.. وقد سمعنا عن البطولات التي قام بها الضباط والجنود الذين قدموا أرواحهم من أجل إنقاذ المنطقة بأكملها من الدمار الشامل، وجدنا هؤلاء الأبطال يؤدون واجبهم ولم ينسحبوا من الميدان وتصدوا للحرائق ببسالة حتى اللحظات الأخيرة ودون تردد وكانت تضحياتهم وراءها الانتباه للمهنة والانتباه لوطنهم.. ولكن المؤسف حقاً أن نجد أن نفس الحادث يكشف عن تجاوزات وانحرافات من غابت ضمايرهم، الذين تلاعبوا وتحايّلوا وخططوا في الخفاء لجرمهم من أجل أن يحققوا الصفقات المشبوهة الرابحة حتى لو جاء ذلك على أشلاء السكان الضحايا الذين أراد هم القدر أن تكون نهايتهم في قبور عمارة الموت بمدينة نصر وتضيع تحوشة العمر وعناء سنوات الغربة لمن بقي منهم على قيد الحياة.

ولعلنا ننساء هل تكون عمارة الموت هي آخر التكبّات في هذا الحى التعيس أم أنها تكون مجرد بداية لسلسلة من الانهيارات المؤكدة المقبلة وبالتالي يصبح على سكان هذا الحى أن يضعوا أيديهم على قلوبهم أو ربما الأفضل لهم أن يرحلوا نهائيا إلى مناطق أخرى مهما بلغت الخسائر المادية من أجل النجاة من الموت القريب؟ لا بد أن نعرّف بواقعية بأن هذا الحادث لن يكون الأخير ولن يكون الأوحد لأن رائحة الفساد تنبعث

من عمارات عديدة وأبراج متلاصقة والفساد لم ولن يكون مقصوراً على هذه العمارة وحدها، فالتجاوزات والتحايلات شاعت في كل موقع داخل هذا الحى التعيس، وهناك من سهل وأغمض الأعين عن هذه التجاوزات جميعها التى جرت في الخفاء ومن هنا يجب ألا يتخذ مجلس الشعب موقف المتفرج.. لابد أن ينقب عن هؤلاء المخبرين الذين غابت ضآئيرهم وأرادوا أن يحصلوا على مكافأة مجزية لنهاية خدمتهم وعلى طريقتهم الخاصة وليس بالضرورة أن يقبضوا هذه المكافأة من الحكومة ولا مانع أن تكون المكافأة من أصحاب المصالح العقارية الذين يبيعون شقق المناطق المتميزة داخل هذا الحى العجيب يبيعونها بالثلاثمائة والأربعمائة والخمسمائة ألف وربما المليون جنيهه أيضاً وبالتالى فأصحاب تلك المنافع والمصالح العقارية هم القادرون على إتاحة فرصة العمر لأصحاب الكلمة وأصحاب القرار داخل مملكة التهليل، هؤلاء المنحرفين أصحاب الذمم الخربة الذين إغمضوا أعينهم إلى الأبد ماداموا سوف يحصلون على مكافآت بعيدة عن جدران الحكومة، مكافآت مجزية تتيح لهم شراء الفيللات والشاليهات والسيارات الفارهة الحديثة و«الجاكوزى» وحمام السباحة وربما الطائرات الخاصة مع تواصل وامتداد هذه الصفقات. هل من المعقول أن نترك البطولة والفساد يطلان علينا هكذا في موقع واحد؟ وإذا كنا نقول أن تكريم هؤلاء الأبطال وجوبى فماذا فعلنا للمفسدين؟ لماذا تركناهم يعيشون في الأرض فساداً دون محاسبة وربما ولو حاسبناهم ما كان الأبطال يفقدون حياتهم وأرواحهم في أشلاء عمارة الموت التى تحولت إلى قبور؟ أم يكن واجباً أن تمتلئ هذه القبور بالمفسدين بدلا من أن يستقر داخلها الأبطال والأبرياء؟ كيف نسمح أن يدفع الأبطال حياتهم نتيجة جرم هؤلاء المفسدين؟ هل ينتصر الفساد على البطولة وهل يكون البقاء للمفسدين الذين يتصورون أنهم أصحاب الانتصار وأصحاب الكلمة وأنهم سوف ينعمون إلى الأبد بما آل إليهم من أموال أخذت طريقها على وجه السرعة وفي الخفاء لتعلا جيوبهم وخزائنهام وكروشههم؟ علينا أن نتساءل كم عمارة موت داخل حى مدينة نصر سوف تعلن عن مولدها وتترقب دورها في طابور الانتظار الممتد... وكم مفسد وراء كل عمارة وكم من

الأبطال سوف يلقون حتفهم لمجرد أنهم أناس متممون يؤدون واجبهم تجاه المجتمع وتجاه الدولة ومن الذي سوف يكون في النهاية تحت الأنقاض... هل هم أصحاب البطولات أم المفسدين أصحاب الذمم الخربة؟!

هل انتهت أزمة توظيف الأموال؟!

أعلنت الحكومة أمام مجلس الشعب في البيان الذي القاه الدكتور عاطف عبيد أن أموال المدعين سوف تعود إليهم وأن هناك اعتيادات يتم رصدها لصرف ١٠ في المائة لجميع المدعين وبصرف النظر عن حجم ودائعهم أما الـ ٩٠ في المائة الباقية فسوف تكون في شكل وديعة يمكن استردادها بعد خمس سنوات.

وفي ضوء هذا الموقف من الحكومة هل نقول أن أزمة المدعين لدى شركات توظيف الأموال قد انتهت بعد مرور ما يزيد على عشر سنوات والمدعون في رحلة عذاب ذاقوا فيها كل ألوان وأشكال المعاناة وصبروا ولم يفقدوا الأمل مع كل تصريح استمعوا إليه في فترات سابقة ثم فوجئوا بأن التصريح يتبخر ولاوجود له على أرض الواقع..

هل تنتهي الأزمة؟! .. قد يرى البعض أن هذا الموقف من الحكومة هو إنهاء للأزمة بالفعل لأن هذه الأموال كانت ضائعة وفي حكم الديون المعدومة وأن القطاع العريض والأعظم من المدعين كان قد فقد الأمل نهائيا في استرداد شيء من أمواله وبالتالي فإن إعادة نسبة الـ ١٠ في المائة على الفور ثم إعادة الباقي بعد فترة هو بالفعل ما يراه البعض نهاية للأزمة طالما أن الأموال جميعها سوف تعود إلى مستحقيها بعد فقدان الأمل تماما في حل هذه المأساة.

لكن قد يرى البعض الآخر أن الأزمة لم تحل بالصورة الكافية والمطلوبة من منطلق أن نسبة الـ ١٠ في المائة متواضعة ولا تفرق بين مودع صغير في أشد الاحتياج إلى الخمسة أو العشرة آلاف التي أودعها منذ سنوات ليستعيد منها خمسين أو ألف جنيه فقط وبين مودع أودع الملايين ويستعيد بنسبة الـ ١٠ في المائة أيضا وحاجته قد لا تتساوى بحاجة المودع الصغير وظروفه الصعبة... وأيضا قد يرى هؤلاء أن فترة

السنوات الخمس طويلة وتعنى المزيد والمزيد من الانتظار لكننا نقول انه إنتظار له جدواه وينتهى بإعادة الأموال بالفعل وليس هناك مجال للتشكك في جدية الحكومة بشأن إعادة الـ ٩٠ في المائة الباقية.

نقول ان ما فعلته الحكومة فيه إلى حد كبير إنهاء للأزمة وشيء أفضل من لا شيء وإذا لم يتسن للمودع إستعادة الاموال خلال تلك الفترة التي حددتها الحكومة فمن المؤكد أن أبنائه سوف يستعيدونها من بعده وفي كل الاحوال فلن تزيد المدة على السنوات الخمس ويبدو أن هذا بالفعل هو أقصى ما يمكن أن تقدمه الحكومة لمودعي توظيف الاموال..

اشكروا الله.. يا مودعي التوظيف !

ماذا يريد مودعو شركات توظيف الأموال؟.. ماذا يريد هؤلاء المودعون؟.. لقد ظلوا سنوات طويلة معلقين بين السماء والأرض ويرقصون على السلم ويتلقون تصريحات متوالية من المسؤولين وتأكيدات قاطعة بأن أموالهم سوف تعود إليهم.

لقد صبروا وعاشوا رحلات عذاب وراحوا ينتظرون الموعد وراء الآخر ويعلقون الأمل في كل مرة أن جزءا من أموالهم سوف يستردونه ويصدقون كلام المسؤولين ويستبشرون خيرا، ثم يكتشفون فجأة أن ما يهرولون وراءه هو مجرد سراب والوعد تنبخر فجأة.. ثم يواصلون رحلة العذاب ويتعرضون لممارات مختلفة ومواجه واستفزازات متباعدة الأشكال والألوان.. مرة يجدون من يقول لهم أن حل مشكلتكم أن تنظرو بواقعية لما أنتم فيه وتقدموا تنازلات ولا تتوقعوا أن تعود إليكم أموالكم بالكامل ومرة أخرى يجدون من يوجه لهم نصيحة مؤاذاها قبول الرد العيني والحصول على ثلاثجات ومراوح ومواسير وطوب وسيارات بقيمة ودائعهم وتبين أنها بضائع راكدة بأسعار مبالغ فيها.. وأن هناك من هم وراء هذه التحايلات.. ومرة ثالثة يرغمون على الحصول على أسهم من شركات بعينها ليضمنوا حقوقهم وهو ما يمثل إنقاذ ما يمكن إنقاذه، ثم يتبين لهم أنهم تعرضوا لعمليات نصب جديدة.

نقول اشكروا الله يا مودعي التوظيف.. فبعد هذا كله وبعد ما لاقيتموه من عذاب واستفزاز وتضليل ووعود تنبخر وتحول إلى فقاقيع.. بعد هذا كله مازلتهم تسببون على أقدامكم وتعمون بالحركة.. بعد هذا كله مازلتهم أصحاء لم تتعرضوا للانهيارات العصبية والجلطات المخية والسكتات القلبية.. أليس هذا فضلا من الله سبحانه وتعالى يتعين أن تسجدوا له وتشكروه على أن حماكم ووقاكم من غزوات هذه الأمراض رغم أنكم -وفقا للمنطق- تكونون أكثر البشر عرضة لها بعد أن حاصر تكم الأهوال والمآسى والوعود التي لم يتحقق منها شيء وطار من أعينكم النوم وصاحبكم القلق والهلم والذعر والاكتئاب وعجزتم عن مواجهة نفقات مهمة لا يمكن الاستغناء عنها أو ترحيلها.

اشكروا الله يا مودعي التوظيف فالصحة تاج على الرؤوس والأموال زائلة والدوام لله وحده ويبدو أنه من أجل هذا لم تحصلوا سوى على عشرة في المائة فقط، والباقي على مدى خمس سنوات، بالإضافة إلى رحلتكم التي استمرت اثني عشر عاما منذ بداية الأزمة.. عليكم أن تصبروا وتصبروا من جديد ولا تشككوا في الحصول على التسعين في المائة الباقية خلال السنوات الخمس، وتجلدوا.. وفي نهاية المطاف أنتم الفائزون ليس لأنكم سوف تستردون باقي أموالكم على مدى خمس سنوات، وإنما لأنكم يعوضكم الله عما لاقيتموه من عذاب وسيجعل مثواكم الجنة على هذا الصبر وهذه المعاناة.. إنه سبحانه وتعالى عادل ورحيم بعبادة الصابرين الصامتين ولا حول ولا قوة إلا بالله!!

من المستفيد من حل مجلس الشعب؟

من المستفيد من حل مجلس الشعب؟ هل المستفيد هو نظام القائمة؟ تلك القائمة التي تتطلع إلى الفوز على النظام الفردي وتعلن أنها انتصرت في النهاية في معركتها معه التي دامت لسنوات طويلة متصلة وأن الفردي إذا كان قد حقق فوزا مؤقتا فإن البقاء والدوام سوف يكون للأصلح وتلك القائمة التي أرادت أن تؤكد جذراتها ومواءمتها الدستورية وحتمية تطبيقها والأخذ بها وأنه لا مولد لمجلس نيابي إلا عن طريقها.

وهل نقول إن المستفيد من الحل هم الرموز السياسية التي لها وزنها وثقلها ومع ذلك ضاع منها الفوز في المعركة الانتخابية السابقة بعد أن كان هذا الفوز بين يديها وأن الهزيمة لحقت بها علي أيدي وجوه جديدة لا ثقل لها. تلك الرموز التي تعد علي اقتناع كامل بأنها خسرت المعركة غدرا وأنها تلقت سهاما في ظهورها وأن الفوز كان من نصيب خصومها ومنافسيها دون أحقية.

هذه الرموز قد يكون حل المجلس لدي بعضها هو حلم العمر كله حيث تجري انتخابات جديدة تستعيد فيها مكانتها وكرامتها وحيويتها وكيانها السياسي وأيضاً تتأثر من خصومها وتؤكد جذراتها وبالتالي لو عادت القائمة وتقرر حل المجلس فالمرجح بل المؤكد أن هذه الرموز سوف تخوض المعركة بكل حماس وشراسة وبالتالي هي مستفيدة من الحل وتتطلع إليه وتسعي من خلاله إلى استعادة المقعد البرلماني ممن سلبوه وانتزعه منها ولا نتصور أن في حل المجلس أو عدم حله يستوي الأمر لدي هذه الرموز بل الحل قد يكون هو طوق النجاة وحلم العمر لدي أغلبها.

وهل نقول أن المستفيد من الحل هم رجال الأعمال الذين يسعون إلى العضوية من أجل عيون الحصانة؟ قد لا يكون هذا واردا لأن الواقع يكشف أن الحصانة لم تعد تقدم أو تؤخر ولم تعد سلاحاً أو ورقة رابحة مثلما كانت من قبل بل إنها أصبحت قابلة تماماً أن تزول وتتلشى وكأنها لم تكن ليجد صاحبها ومن يجتمى بها نفسه فجأة مثله مثل المواطن العادي ولعلنا رأينا في هذه الدورة أن الحصانة لم تنفع من انفق الملايين للفوز بعضوية المجلس ليجد الحصانة بين يوم وليلة قد ضاعت منه وبالتالي وبناء على هذه الحقيقة لن نجد رجال أعمال يهرولون وراء العضوية والمقعد البرلماني لأن الحصانة أصبحت لا أمان لها ولا تحمى صاحبها وبالتالي فالملايين التي كانت تنفق من أجلها بالأمس لن تنفق عليها اليوم ومن هنا نقول إن الحل أو اللاحل سيان لدي أغلب رجال الأعمال ولن يهرول أحد منهم وراء العضوية ليحتمى بها ولن ينفق أحد ملايينه من أجلها بل لا نكون مبالغين لو قلنا إن كثيراً من رجال الأعمال ربما يشعر بالندم

وخيبة الأمل علي ملايينه التي أهدرها وأنفقها هباء منذ أول يوم في المعركة الانتخابية.. تلك الملايين التي أخذت مساراتها المختلفة من أجل عبور الحصانة بينما أراد القدر أن

تقلب الأمور رأسا علي عقب وتصبح حصانة بلا جدوى ومن هنا كانت خسارة كثير من رجال الأعمال الذين شربوا المقلب وربما جاءت خسارتهم مما أنفقوه علي الانتخابات تفوق معاركهم وخسائرهم في البورصة ومن هنا فليس واردا أن يكون رجال الأعمال من غير النواب مستفيدين من حل المجلس ومهرولين علي الترشيح في الانتخابات التي تعقب الحل.

وقد نقول أن المستفيد هو السوق أو المنصة أو ضابط الإيقاع داخل حزب الأغلبية على اعتبار أن القائمة يمكن أن تأتي بنواب أكثر هدوءا وأتزاناً وأقل انفلاتا وبالتالي تكون مهمة

هددت في الجلسة

هل يحل مجلس الشعب !

ماذا يجري في مجلس الشعب؟ ماذا أصاب نوابه سواء القدامى أم الجدد؟ ما هذه الأحداث المتلاحقة التي جرت تحت القبة والتي لم تشهدها قاعة مجلس الشعب على مدى سنوات ممتدة ومتصلة؟ كيف تصل الاتهامات المتبادلة بين النواب بعضهم البعض إلى هذا الحد المخيف المرعب، الذي يصعب استيعابه وموجات التشهير لا تنتقطع.. وكيف تعمل الصدمات والاحتكاكات بين النواب والوزراء إلى هذه الصورة التي ليس لها سوابق.. رأينا في استجواب جلسة الأمن، النائب البريشيني بنهم على الملائنين وزراء أسبق بقاضى رشوة مع وزير نقل أسبق في حكومته من أحد كبار رجال الأعمال، وأن رجل الأعمال جمع مليارات من فروع أسفار أسهم شركته بالبورصة، وأنه جمع وحصد هذه المليارات بقتلاح والتخايل والتسلل من الأبواب الخلفية.. ويضطر الشكوك سرور إلى التدخل لإفقة الموقف قنلاً: إن الوزير الحالي ليس مسؤولاً عن مخلفات من سبقه.. ورأينا استجوابات أخرى سحجها البعض ونسكت بها البعض الآخر من «مقسيها، وجميعها تنصب حول الحرافات خطيرة في الجهاز المصرفي وقبلها كان استجواب البورصة الذي كشف عن واقع انتهى بها المطاف إلى الإحالة إلى التنبيلة العامة.. ورأينا لجشاً تغلق وقضياً يحظر تناولها إلا في الغرف المغلقة.. ورأينا احتكاكات بين النواب والوزراء، وتراشقاً بالألفاظ حيث اتهم نائب وزير الصحة بأنه استغف بطليقته هو وزملائه وأساء معاملتهم وتركهم ومشى في طريقه، واتهم نائب آخر وزير الكهرباء أنه وجه إليه اهانة بالغة لوج بتقديم استقالته من جرائها، واضطر رئيس الوزراء أن يحضر إلى قاعة المجلس لإرضاء النواب وتهنئة هذا القوران الذي شاع بين صفوف القاعة بكملها..

ولغنا نسماع في ضوء هذه التطورات والأحداث المساختة الملتهمية، والصددمات والاحتكاكات السياسية التي لا نهاية لها.. هل يحل مجلس الشعب بعد أن أصبحت السيطرة على نوابه وضبط الإيقاع بينهم أمراً مستعزاً، بل يكاد يكون مستحيلًا على اعتبار أن القائمة قد تأتي بنواب أكثر هدوءاً وأقل انفلاتاً وانفعاكاً. وما هي ضمانات ألا يكون القادمون بالقائمة أكثر الانفعاكاً وشراسةً وقللاً من الراحين.. وإذا كان الحل بسبب الانتداب الفردي وغياب القائمة، فلماذا نتقارنا ليجي مجلس بالفردي قصير العمر نضطر لحله بعد دورة برلمانية واحدة فقط لا غير، نأشئ بمجلس جديد يكون مولده عن طريق القائمة ويدعوى مواصتها الدستورية.. قد يقول البعض إن الدورة لم يبق من عمرها إلا جلسات تعد على أصابع اليد الواحدة، لكن ماذا عن الدورات الأربع الباقية..

هل نظل القاعة تشتمل ويتراشق فيها النواب ونظل المنصة في مواقف حرجية وصعبة لا تحصد عليها؟ هل نترك الأمور لتجد التراشق أصبح بالأيدي والألفاظ الجارحة داخل قاعة يبتلع الرأي العام الأحداث التي تجري داخلها بشغف والاهتمام بالغ.. هل نقول إن نواب الشعب في هذه الأيام يحفرون قبورهم السياسية بأنبيهم وأنهم راخون لا محالة مع موك مجلس شعب جديد يأتي عن طريق القائمة.. هل يحل مجلس الشعب؟

المنصة سهلة في إدارة الجلسات ومهمة ضابط الإيقاع أسهل في السيطرة على نواب الأغلبية وهو أمر ليس مؤكداً حيث أن القائمة قد تأتي بنواب مع التسليم بهدوئهم فإن المشاكل داخل دوائرهم قد تدفعهم دفعا لأن يتركوا الهدوء ويتحولوا إلى أناس من طراز مختلف، ولا تتصور أن السوق تستفيد من حل المجلس ومولد مجلس جديد ولا تتصور إن الركود يتحول إلى انتعاش مع قدوم معركة انتخابية جديدة فالركود استمر رغم الانتخابات السابقة وبقي أن نرجح أن السفقات في المعارك الانتخابية سوف تتراجع ولن نعد نري مرة أخرى ملايين تبعثر من هذا وذاك.

وهل نقول أن التشريع نفسه مستفيد من الحل علي اعتبار أن نواب القائمة قد يكونون أكثر قدرة علي القيام بمهامهم مقارنة بنواب الفردي وهل ينطبق ذلك أيضا علي الدور الرقابي أم لكي نكون منصفين يتعين القول إن نواب الفردي أجادوا ونجحوا في الاختبار وكذلك هل نقول في النهاية إن المواطن نفسه يستفيد من الحل؟ هل يكون ممثلوه من نواب القائمة أكثر جدوى من ممثليه الحاليين.

ولعلنا في النهاية نتساءل إذا كان الحل وجوبيا والقائمة لا غني عنها فلماذا أتيننا بمجلس جديد عن طريق النظام الفردي لنحله بعد عام واحد فقط لا غير من تاريخ مولده؟ لماذا لم يأت هذا المجلس مباشرة عن طريق القائمة حتى لا نلجأ بعد ذلك إلى حل ثم انتخابات جديدة يكون وراءها ما وراءها. ومرة أخرى نقول هل يحل بالفعل مجلس الشعب؟ وهل هناك مستفيدون من وراء هذا الحل؟!



حينما يكون التغيير وجوبيا

محدث في الجلسة

ليت الوزير تساج على حق!

لم يحدث أن وضع أعضاء مجلس الشعب أيديهم على قلوبهم وأصابعهم القلق والقلق مثلما في جلسة أمس ولم يحدث على الإطلاق أن هؤلاء الأعضاء تعاطفت أمتيهم بأن تكون تصريحات وزير بالحكومة دقيقة وصحيحة وتتوافر لها المصداقية مثلما تمنوا أن يكون الوزير عوض تساج على حق في تصريحاته تحت قبة مجلس الشعب أمس بشأن الإتهاب السحائي.

رأينا عددا من الأعضاء في بداية الجلسة يظنون الكلمة من خلال بيانات عاجلة ويستفسرون عن حقيقة وجود وباء الإتهاب السحائي داخل البلاد وسألنا حالهم يقولون أن بدارس، التنشيط هذه الصورة المفزعة في منطقة جنوب شرق آسيا وفي الصين بصفة خاصة وهي دولة لديها إمكانيات وبلقاني فلاديمير من الحرس كل الحرس والتخلف والتدبير والاحتياطات الكاملة من جانب وزارة الصحة ويبدو أن النواب لاخسهم مخوف الأهل والأولياء الأمور في دوائرهم وأهم حولوا أن يطمئنا هؤلاء الأهالي وينصحوهم بالأمن والبقاء وراء الشاعات ويصدقوا لكن نون جنوي مما أجبر النواب واضطروهم أن يفجروا القضية داخل القاعة خاصة بعد ما تردد عن وفاة تلميذ في عين شمس متأثرا بمرض الإتهاب السحائي ويكرر نواب آخرون ما قلته الوزير بأن هذه مجرد شائعات يتبعين عدم سماعها ويتحدث الوزير عرض تاج بهوء وثقة تلقيا بشدة أن تكون وفاة تلميذ عين شمس نتيجة الإتهاب السحائي ويقول أن سبب الوفاة هو الإتهاب في المخ والتهاب المخ على حد قول الوزير يمكن أن يحدث في أي لحظة وليس له أسباب محددة ويمكن أن تصيبه الألفونزا ويقول الوزير أن هناك شائعات تردت عن وجود خمس حالات الإتهاب السحائي قد ظهرت وهذا غير صحيح ويضيف أن هناك مستفيدين من إطلاق هذه الشاعات وهناك مستشفيات خاصة من مصلحتها أن يشعر أولياء الأمور بهذا القلق والخوف ليقبلوا عليها من أجل التطعيم وبلقاني تبريح هذه المستشفيات ويقول الوزير والنواب ينصتون إليه باهتمام بالغ ويقلق بالغ أيضا أن الإتهاب المخ في العالم كله وأمريكا وأستراليا بهما مئتا الحالة لكن عندنا لا يوجد ونحن لا نقول سوى الحقائق ونحدث بكل أمانة وصدق.

ويقار الوزير القاعة ولكن يستمر الأعضاء على طلعهم وقلقهم وتتوالى التساؤلات وتتواصل الأمنيات والدعوات إلى الله سبحانه وتعالى.. دعوات بل بجمي مصر من الإتهاب السحائي وكذا ما نحن فيه وتساؤلات مؤداها هل حالة تلميذ عين شمس هي الوحيدة؟ وهل هي بالفعل الإتهاب مخ وليست الإتهاب سحائيا وهل الأمر لا يدعو عن كونه مجرد شائعات أطلقها أصحاب منافع ومصالح وهل أمريكا وأستراليا بالفعل لديها ألام الإصابات بينما نحن في مصر ليس لدينا إصابة واحدة من الإتهاب المخ؟! ورغم أن وزير الصحة من الوزراء الذين يتمتعون بشعبية لا بأس بها لدى أعضاء مجلس الشعب فإن هذا لم يمنع استمرار حالة القلق والقلق بعد مغفرة الوزير للقاعة ولم يمنع من أن يبقى الأعضاء في أمكنهم تواصلوا دعاءهم بأن يكون ما أصاب تلميذ عين شمس هو الإتهاب مخ وليس الإتهاب سحائيا وأن يكون الوزير تاج على حق ولا شيء سوى الحق!!

سمعنا عبارات تتردد

تحت قبة مجلس الشعب تشير

جميعها إلى الفساد داخل

المحليات وكيف أنه بلغ

ذروته وحدوده القصوي ثم

جاءت العبارة الشهيرة على

لسان النائب الصريح المتمكن

الدكتور زكريا عزمي الذي

قال فيها إن الفساد للركب في

المحليات، وقد لقيت هذه

العبارة القبول لدى الرأي

العام لأنها تمثل تشخيصا

وتوصيفا حقيقيا واقعيا لما

يجري داخل المحليات وتورط

قيادات عديدة في عمليات

تلاعب وتحايل ونصب ونهب

بل إن عدوى الفساد انتقلت

بسرعة البرق من موقع إلى

آخر.

والسبب بسيط أنه لم

تكن هناك وقفة حاسمة

حازمة مع هؤلاء الفاسدين

المفسدين ولم يطح بهم بعيدا بل ظلوا في مواقعهم، ولم نجد مجلس الشعب تحرك على وجه السرعة من خلال زيارات ميدانية جادة بعيدة عن الاسترخاء والاستجمام ليضع يديه على مواقع الفساد داخل المحليات ويلاحق العناصر المتورطة ومحصلة هذا كله أن الفساد أصبح بالفعل للركب داخل المحليات وعبرة الدكتور زكريا لم تكن أبدا من فراغ.

وقد رأينا رؤساء أحياء أغمضوا أعينهم عن كثير من التجاوزات والتلاعبات ورفعوا شعار ((يا بخت من نفع واستنفع)) و ((شيلني وأشيلك)) وكانت طموحاتهم وتطلعاتهم أن يحققوا الثراء السريع خلال الفترة الذهبية التي يشغلون فيها هذا المنصب ذا البريق والجاهلية، ومع كل فترة إضافية بقي هؤلاء المحظوظون في مواقعهم وتعاضمت تجاوزاتهم وانحرافاتهم واستخفافهم بالقواعد واللوائح والقوانين ودفعوا القريبين منهم والبعيدون عنهم على حد سواء إلى ارتكاب تجاوزات مماثلة والتورط في مزيد من التعاملات المشبوهة.. ولعل خير ما يؤيد ويرهن ما نشير إليه هو ما حدث في عالم العقارات والأبراج وإغياض الأعين عن الأدوار العليا التي تناطح السحاب والتي ارتفعت بقدرة قادر في ساعات الليل والناس نيام وكأنها تخرج لسانها للقانون، وأيضا الأعين المغمضة عن تلك المباني التي امتدت إليها المياه والكهرباء بقدرة قادر برغم أنها في حكم القانون مخالفة، وعلى أيدي هؤلاء المفسدين في المحليات أصبح كل شيء متاحا ومباحا وميسورا مادامت المنفعة تبادلية ومادام هناك من لديه الاستعداد في أن يدفع ويقدر جيدا التسهيل الذي قدم له في الظلام، وتم الاتفاق عليه في الغرف المغلقة. ويتعين علينا هنا القول بأن تلك العناصر الفاسدة أو الأورام السرطانية لو كان قد أطيح بها وجرى استئصالها في التوقيت الملائم لكانت الأحوال في المحليات أفضل كثيرا ولكان المواطن داخلها أكثر أملا وتفاؤلا ولما كان هذا الإحباط الذي ساد واستشري.

وقد تابعنا في الفترة الأخيرة حركة تغيير واسعة في المدن والأحياء وسمعنا تصريحاتا للواء مصطفى عبدالقادر وزير الإدارة المحلية وهو رجل جاد منضبط لا يقبل أن يكون حوله متلاعبون ومفسدون ولا يقبل أن يتخلى أحد من معاونيه عن الانضباط

والالتزام، سمعنا من هذا الوزير الجاد أن تلك القيادات سوف تبقى في مواقعها لفترة محددة فإن أجادت وتحلت بالسمعة الحسنة والالتزام فهي باقية، أما إذا اختلف الأمر فهي راحلة..

وليت تصريح الوزير هذا كان قد طبق منذ البداية فلا نجد رئيس حي منحرفا يبقى في موقعه ليظل القانون في أجازة ويظل المتلاعبون المتمرسون على شراء الذمم هم أصحاب الكلمة وهم القادرون على تحقيق مطامعهم ومنافعهم من أقصر الطرق. ماذا لو كنا أطحنا بكل رئيس حي ورئيس مدينة ومهندس تنظيم وخلافه وأطحنا به بعيدا وحاسبناه حساب الملكين وحاكمناه ليكون عبرة لمن يعتبر مادام قد انحرف وتورط وضرب بالقوانين ومصالح المواطنين عرض الحائط؟ ماذا لو حاسبنا وحاكمنا هؤلاء

**حينما تبقي رؤوس
الفساد في مواقعها !**
سؤال مهم يفرض نفسه بحدّة في الشارع المصري مؤداً: لماذا يسعد الرأي العام بهذه الصورة التي رأيناها في الفترة الأخيرة كلما تمت الإطاحة بأحد رؤوس الفساد وكشفه وفضحه ومحاسبته توقيع العقوبة الرادعة عليه؟ لماذا سعد الرأي العام والفرحت أسرار المواطن البسيط حينما تابع بكل اهتمام هذا النشاط المكثف للأجهزة الرقابية وهذه الضربات القضائية التي وجهت لبعض القيادات المنحرفة التي نهبت المال بكل حماس وإصرار وكثت دماء على ثلّة أن أحداً ان يستطیع الاقتراب منها..
الحزب ونواب.. الأهرام

وفي نفس الوقت أبقينا على العناصر المنضبطة وفتحنا لها الأبواب وأعطيناها مزيداً من السلطات والاختصاصات والخوافز، ماذا لو حدث هذا كله بالتأكيد لن تكون هناك كلمة فساد وإفساد في قاموس المحليات وما كنا أبداً نسمعا عبارة أن الفساد للركب، لكننا نحمد الله أن هناك صحوة جادة تستهدف توجيه

ضربات قاضية وفي مقتل إلى الفاسدين والمفسدين، ولا نتصور أن هذه الصحوة سوف تكون مقصورة على مواقع قيادية بعينها لأن التصدى للفساد ليس وارداً أن يكون مفيداً أو مكبلاً، وبالتالي فلن نرى في الفترة المقبلة محافظاً منحرفاً يظل في موقعه لأن بقاءه في الموقع يعنى أن الفساد سوف يمتد إلى مساعديه ومعاونيه وإلى كل من يملك الكلمة داخل المحافظة أو في يده القرار لتتحول المحافظة في نهاية المطاف إلى عزبة يتحكم في أقدارها من هم ليسوا أهلاً لذلك ممن غابت ضائرتهم واهتزت واتسعت ذممهم، لن

نري المحافظ الفاسد المنحرف باقيا بل راحل، وبالتالي سوف يكون رحيل المنحرف وبقاء الملتزم مدعاة لإعادة الثقة لدى المواطن المصري ووضع نهاية لحالة الإحباط التي تغلب عليه، ولن يقتصر الأمر علي المحافظ بل سيمتد إلى الوزير فلن نتصور في الفترة

القادمة وزيرا منحرفا في موقعه، والوزير ليس على رأسه ريشة ومادامت الرغبة تتعاضد في إصلاح حقيقى وإعادة بناء تتوفر فيه الجدية وتقديم قدوة يجدها شبابنا أمامه وهو في بداية الطريق، فإن المنحرف سوف يرحل سواء كان رئيس مدينة أو رئيس حى أو محافظة أو حتى وزيرا ولن نجد الإدانة توجه إلى وزير بعد أن يترك موقعه الذي ظل سنوات متصلة يشغله بل تكون الإدانة والإطاحة بمجرد بداية ارتكاب الجرم والانحراف.

من أجل هذا نقول إن التغيير يكون وجوبيا ومثلما وجدنا هذا التغيير على مستوي مدن وأحياء أحسن اختيار قياداتها، وكان هذا الاختيار بموجب معايير جادة موضوعية في مقدمتها النزاهة والكفاءة وحسن السمعة، فسوف نجد هذا التغيير يمتد ويمتد لتتحول فيه النزاهة إلى أصل وتصبح هي العامل الحاكم والحاسم في الاختيار بما يجعلها تتحول إلى حقيقة وليس مجرد شعار وبما يكفل في نهاية المطاف استئصال الفساد من مواقع المختلفة والإطاحة بالمفسدين إلى غير رجعة!!

في حادث قطار الموت:

حاسبوا نواب الصعيد

هل أصبح مطلوبا من الصعايدة للتوقف تماما عن استخدام القطارات والاستعاضة عنها بالأتوبيسات أو السيارات أو حتى الجال؟! هل يصبح استخدام

وداما للحصانة!
هل يكون الرأي العام قد لفظا وجنبه الصواب إذا كان قد تولاك لديه إطباق بان عددا من أعضاء مجلس الشعب يحتمى وراء الحصانة البرلمانية. وأنهم خاضوا المعارك الانتخابية وألقوا الملايين على الدعاية من أجل الوصول إلى مقعد البرلمان ولقوز بهذه الحصانة؟ وهل تكون يبلقين أو مغلفين لو قلنا إن اللجنة التشريعية أحيانا وللوعي الزمعة يعنى أن تعاض نلقيا أو أخر وتنباطا في رفع الحصانة عنه، وأن أعضاء اللجنة يتجوزون لزميلهم ويرفضون الموافقة على مثل هذه الظلمات أحيانا أصلا مبدأ قدم السبت ومن منطلق أن يلقوا إلى جوار زميلهم العضو ليجدوا من يقف بجانبهم في الأيام المقبلة خاصة أن أحدا لا يعلم ما تنفيه الأقدار.
أحزاب ونواب.. الأهرام

القطار مخاطرة ومجازفة لا يحمد عقبها وإن يوجه اللوم للمواطن الصعيدي في هذه الحالة أم إنه لزاما عليه لو تعاظم إصراره على استخدام القطار أن يحضر معه أنبوية إطفاء الحريق وإن يضعها في جيبه ولا يجعلها تفارقه حتى لا يتعرض هو وأولاده للموت حرقا أو خنقا أو غرقا في الترعة التي يسير القطار بجانبها؟! هل علينا أن نوجه اللوم للمواطن الصعيدي أيضا ولا أحد سواه لإصراره على ركوب عربات الدرجة الثالثة التعيسة الخربة وأنه لم يركب عربات الدرجة الأولى أو الثانية الأكثر أمانا التي لم تصل إليها النار.

لنسأل أنفسنا عن مسئول واحد تولى رئاسة هيئة السكك الحديدية الموقرة ذات الصون والعفاف ونجح في مهامه أو حتى اقترب من النجاح، الواقع المرير يكشف عن أن جميعهم اخفقوا وفشلوا ورحل الواحد تلو الآخر وبقي حال القطارات في بلادنا يرثى له فتقع حوادث يشيب لها الولدان ولعل حادث القطار المأسوف على شبابه الذي تمور وتمرد وخرج عن قضبانه واطاح بكل من وقف في طريقه، وهذا الحادث مازال عالقا في الذاكرة، بخلاف حوادث تصادم القطارات التي ضربت أرقاما قياسية ليس لها ما يائثلها في أي دولة في العالم نامية أو متقدمة أو متخلفة لا يوجد وزير واحد للنقل نجح في مهامه التي تختص بالسكك الحديدية..

لقد ظل المهندس سيبان متولى متربعا على الكرسي الوزاري سنوات، ممتدة وإذا كان قد نجح في رصف الطرق أو في توصيل الخدمة التليفونية إلى القرى أو ما إلى ذلك فهو اخفق تماما في كل ما يتصل بالقطارات وفي إحدى جلسات مجلس الشعب حضر ليجيب على استئلة وطلبات احاطة حزينة كثيفة تتصل بتصادم قطارين ولم تجد اجاباته سوى مبررات مرفوضة ووعود وتصريحات لا محل لها وثار الأعضاء الذين اعتادوا ألا يترخوا ولم يرفضوا تصريرا واحدا لهذا الوزير تحت القبة. الوزير الدميري ربما اراد ان يفعل شيئا ويبدل جهدا ممزا لكن كل ذلك تبدد وتبخر بسبب ان رصيده صفرا في كل ما يتعلق بالسكك الحديدية.

وإذا قلنا ان الحكومة عاجزة عن أن تدبر الاعتمادات اللازمة لدعم وتطوير هذا المرفق الحيوى فلتقم بإلغائه ولتعترف بأننا عاجزون عن ان يكون لدينا خدمة انتقال بالسكك الحديدية متطورة آمنة بدلا من سقوط ضحايا أبرياء كادحين يصرون حرقا وخنقا وغرقا وحشرا وغضبا وسخطا ورعبا ويصبحون بعد الموت بلا ملامح أو معالم، ويعجز أقرب الاقارب في التعرف عليهم ويدفنون مجهولين تماما مثلما كتب عليهم ان يعيشوا حقوقهم ضائعة مسلوكة على يد أباطرة وجهابذة هيئة السكك الحديدية.

لقد سمعنا المسئولين في هيئة السكك الحديدية يؤكدون ان الحادث سببه موقد بوتاجاز انفجر فجأة وسمعنا هؤلاء يؤكدون سلامة القطار وانتظام حركة السفر من وإلى الصعيد... بينما على الجانب الآخر يصرح الدكتور عاطف عبيد بأنه تقرر تشكيل لجان متطورة لتوفير احتياطات الأمان ورصد اعتمادات إضافية في الموازنة لاعداد مواصفات جديدة لعربات السكك الحديدية وتطويرها، وكأن تلك الاعتمادات الإضافية لكى تتاح وتوفر لابد أن تسبقها كارثة.

ولعلنا نتساءل هنا: من المسئول عن هذا الحادث المأساوى.. من المسئول عما جرى داخل قطار الموت؟ من المسئول عن احتراق الضحايا الصعاب الذين حرصوا على زيارة أقاربهم وذويهم في أيام العيد.. هل هم مسئولو السكك الحديدية الذين يتعاضم اصرارهم على سلامة قطار الموت ومئات عرباته وتوفر جميع وسائل الامان داخله وانه ليس في الامكان أبدع مما كان وبالتالي يكون الحادث وفقا لتصريحاتهم هو قضاء وقدر؟ هل المسئول هو الحكومة التى لم توفر الاعتمادات اللازمة لقطارات الصعيد وعرباتها.. عربات الدرجة الثالثة بصفة خاصة.. هل المسئول هم ركاب قطار الصعيد الذين يحملون معهم المواقد لاعداد الشاى الذى يعشقونه طالما ان الخدمة منعومة داخل هذه العربات وإذا توافرت فأسعارها تفوق قدراتهم ، ولا يستطيع أهل الصعيد وركاب قطاره تحمل تلك الأسعار بجنيهاهم وقروشهم القليلة.

أم نقول أن المسئول الاول في حادث قطار الموت هم نواب الصعيد جميعهم دون استثناء على الرغم من تسليمنا بأن من بينهم نخبة من العناصر الجادة الوطنية التي لا يعنيتها سوى الصالح العام ومسح هموم المواطن الصعيدى وتخفيف معاناته ووضع حد لآلامه ومراراته التي لا نهاية لها؟

نقول أن المسئولية متعددة ومتشابكة لكن أصابع الاتهام لا بد ان توجه في المقام الاول إلى نواب الصعيد فهم جميعا اغمضوا أعينهم لأسباب لا يعلمها أحد عن واقع مرير هو تدهور الخدمة التي تقدم لأهالى الصعيد وهذا التدهور يتجسد في المقام الاول في تلك الحالة المتردية المفزعة المفجعة التي آل إليها حال قطارات الصعيد وليس خافيا على هؤلاء النواب أن عربات الدرجة الثالثة التي تضم أهالى الصعيد البسطاء الصابرين لم تعد صالحة للتشغيل وبالتالي فالموقد الذى وجه إليه الاتهام من المرجح انه برىء كل البراءة والواقع المرير يرجع ان العربات لم تحتمل هذا الكم الهائل من البشر الذى انحشر في كل عربة ليتمكن من قضاء العيد مع أهله فأنقلبت أيام العيد الى مآتم..

أنها عربات الدرجة الثالثة المغضوب عليها التي عفا عليها الزمن ويعلم النواب جيدا عدم صلاحيتها إطلاقا كما يعلمون جيدا أيضا خطورة بقاء الوضع على ما هو عليه وخطورة بقاء هذه العربات تقطع رحلة الذهاب والعودة اليومية والمخاطر التي يتعرض لها ركاب هذه العربات ومع أن هؤلاء النواب ظلوا صامتين متفرجين يستمعون إلى تصريحات جهازة السكك الحديدية وباركونها، ومن يعلم فربما يأتي من بين هؤلاء النواب من يقف بحماس في جلسات مجلس الشعب المقبلة التي تبدأ بعد ٧٢ ساعة فقط لا غير ليدافع عن هيئة السكك الحديدية وانها تحرص على سلامة ركابها من أهل الصعيد وتستبدل عربات الدرجة الثالثة المنكوبة المكهنة أولا بأول بعربات جديدة تتوافر بها أحدث صيحة في تكنولوجيا الأمان والخدمة المتطورة..

وقد كنا نتمنى أن يبادر هؤلاء النواب إلى ركوب عربات الدرجة الثالثة في إحدى رحلاتها ليروا على الطبيعة الكثير والكثير مما لا يعلمونه ويعيشوا معاناة من يمثلونهم.

ومن يعلم ربنا نجد من بين نواب الصعيد من يصرخ ويحذر من سوء حالة قطارات الصعيد وعرباتها المأسوف على شبابها ويطالب بالتجديد والإحلال حماية لأرواح المواطنين.. لنترقب جلسات مجلس الشعب المقبلة لنري بأعيننا ماذا سيفعل نواب الصعيد، وهل كانوا ينتظرون حادث قطار الموت واحترق هذا الكم من الضحايا، الذين يمثلونهم في البرلمان حتى يعلو صراخهم وتنصب لعنايتهم علي الهيئة المسئولة عن هذه الكارثة.

أم يظل هؤلاء النواب علي صمتهم، ويعتبرون أنفسهم في مأمن ماداموا هم بمنأى عن عربات قطارات الموت.

لنسأل رئيس لجنة النقل والمواصلات النائب حمدي الطحان وهو ليس من أهل الصعيد ونسأل معه النواب الصعايدة ليحكموا ضمايرهم: هل هم راضون عن حالة قطارات الصعيد وعرباتها؟ هل يخفى عنهم سوء حالة تلك العربات؟ هل غابت عنهم شكواي وصرخات مواطني الصعيد الذين يمثلونهم؟ هل هم فوجئوا بوقوع مثل هذا الحادث أم كانوا يتوقعونه؟ هل يمكن أن يعلتوا براءة مسئولى السكك الحديدية وبراءة عربات الدرجة الثالثة مما حدث؟ هل

الدخول المحدود !

من هم أصحاب الدخول المحدود.. وهل هؤلاء يزداد حجمهم أم يتراجع؟ يمكننا القول أن كل موظف شريف بالحكومة والقطاع العام هو محدود الدخول وأيضا كل موظف شريف بالقطاع الخاص هو أيضا محدود الدخول لأن مرتبه قد جري عليه التخفيض عدة مرات من جانب صاحب العمل أو رئيس الشركة لدواعي الركود.. أيضا التاجر في الأغلب الأعم بعد تطبيق المرحلة الأخيرة من ضريبة المبيعات هو أيضا محدود الدخول.. بل ربما يكون رجل الأعمال نفسه انضم إلى قطاع محدودي الدخول بكل فخر واعتزاز بعد أن ضارب وخسر أمواله في البورصة أو بعد أن توسع في أنشطته ومشروعاته ثم ركبت سلطه مع اتساع الركود في الأسواق والنقل عنواه ليمك إلى كافة السلع دون استثناء.. والمستثمر ورجل الأعمال كلاهما يصبح من محدودي الدخول ليس بسبب الركود فقط وإنما نتيجة العجز في الحصول إلى أية قروض من البنوك في هذه الفترة العصيبة الصعبة التي أصبح فيها الجهاز المصرفي يتشدق وينفق في الائتمان منعاً وتجنباً للفق والقتال.

ويمكن القول أن عضو مجلس الشعب أو القومي أيضا هو في الأغلب الأعم من محدودي الدخول وربما الوزير والوكلاء والمستشارون والمحافظون من محدودي الدخول أيضا لأن مرتبتهم ليست عند مستوى الاستهلاك الترفي الكافي وهناك كذلك المزارعون محدودو الدخول كبيرهم وصغيرهم لأنهم يزرعون ويحصون ولا يجدون المشتري لمحاصيلهم وتلاحقهم منونيات بنك الائتمان الزراعي، والحرفيون أيضا لم يعد هناك زبون يتردد عليهم بل هم يهرولون وراءه دون جدوى.

وفي هذا كله لن نتسائل من هم أصحاب الدخول المحدود لأن أحوالهم المعيشية تظن عنهم لكننا نتسائل من هم القادرون الأخلاء مع اتساع الركود وتضيوع أزمة السيولة بهذه الصورة المخيفه المزعجة.

أحزاب ونواب.. ٧١هـ رام

يمكن القول إن نواب الصعيد راضون عن أنفسهم بعد وقوع حادث قطار الموت أم أن كل دائرة احترق منها ابن أو أب أو طفل من حقها أن تحاسب هؤلاء النواب ماداموا قد اكتفوا بالصمت ولا شيء غيره بينما حالة قطارات الصعيد تندهور وتردي وتنطق بعدم صلاحيتها وانقضاء عمرها الافتراضي.. حاسبوا نواب الصعيد!!

هموم الأغنياء

يبدو أن الهموم والمعاناة ليست مقصورة على محدودى الدخل فقط دون سواهم وإنما هذه الهموم تمتد لتشمل الأغنياء والقادرين أيضا الذين قد تكون معاناتهم قد جاوزت معاناة الكادحين والفقراء. وقد نجد أناسا قادرين لكنهم مهمومون فمنهم من اشترى أرض وعقارات بغرض الاستثمار والاستفادة من قفزات الأسعار ثم فوجئ بها لم يكن في الحسبان ولم يكن يتصوره أحد حيث أسعار العقارات والأراضي ثابتة لا تتزحزح بل إنها تراجع في أحيان كثيرة..

وقد نجد نوابا في مجلس الشعب أو الشورى جاهدوا من أجل الفوز في الانتخابات والحصول على العضوية وكلهم ثقة أنهم عن طريق هذه العضوية سوف يتاح لهم انتزاع أرض وعقارات متميزة وقد يكونوا حققوا هذا الهدف بالفعل من منطلق نظرهم إلى العضوية وكأنها صفقة لكن خابت آمالهم وهم الآن عاجزون عن التصرف في الأراضي التي في حوزتهم بعد أن أنفقوا ما أنفقوه على المعارك الانتخابية ولم يعوضوا هذه اللنفقات للباهظة لأن أسعار الأراضي والعقارات ثلثتة وبللتالى أصبحت الصفقات مجرد وهم وسراب والأموال مجمدة في أصول تراجع أسعارها ويصعب تماما التصرف فيها أو التخلص منها في ظل هذا الركود الذى يزداد شيوعا.. أيضا نجد هناك فئات من الأغنياء والقادرين ضاربوا في البورصة ووضعوا البيض كله في سلة واحدة وأقبلوا على شراء أسهم بعينها متوقعين أنها أسهم ذهبية فإذا بها بعد فترة تتحول إلى أسهم نحاسية ويلحق بهؤلاء البشر خسائر فادحة نتيجة هذه المضاربات بل ان بعضهم لا يستطيع اتخاذ القرار الحاسم: هل يسارع بالتخلص مما بقى لديه من

أسهم ليحجم خسائره أم يصبر ويتنظر ريثما يحدث انتعاش وصعود في هذه الأسهم ليعوض شيئاً من الخسائر التي حاصرتة من كل جانب..

ونرى أيضاً فئات أخرى قادرة اتجهت بأموالها إلى نشاط أو آخر في صورة مشروع استثماري ثم ظهرت تحولات لم تكن في الحسبان وأصبحت عمليات التسويق صعبة للغاية ولا بديل عن البيع بأجل وهو يمثل مخاطرة كبرى أحياناً في ظل حالات التعثر في السداد ويكون هؤلاء بطبيعة الحال اعتمدوا على القروض البنكية في تمويل هذه الأنشطة وربما يكونون في بعض الحالات توسعوا في مشروعاتهم بعد أن حققت نجاحاً مبدئياً والآن هم يعانون من المديونية ولا يفارقهم القلق فكيف يسددون الأقساط التي حلت مواعيد استحقاقها وكيف يتحملون عبء الفوائد التي تتراكم وتتراكم.

وفي ظل هذا كله يصبح الأغنياء مضطرين إلى الحفاظ على مستواهم المعيشي ويصعب عليهم تماماً التصرف في الفيللات التي يقيمون بها أو السيارات الفارهة التي لا يستطيعون الاستغناء عنها أو الاستهلاك السرفي الذي اعتادوا عليه ومن هنا فإن ضغط الانفاق وترشيده يصبح مهمة صعبة للغاية يتعذر الالتزام بها.

إنها هموم الأغنياء التي تعاضمت ومعاناتهم التي بلغت حدودها القصوى ويبدو أن الغنى قد يردد في بعض الأحيان عبارة لم يتصور أن ترد على لسانه يوماً وهذه العبارة هي «ليتني كنت فقيراً»!



لا.. يا أستاذ مرتضي

كان تصرفه غريباً ومريباً ومحل استياء النواب الحاضرين سواء كانوا أغلبية أو زملاء له في المعارضة ورغم علمه بحكم تخصصه بما تنص عليه اللائحة فإنه يبدو كأن له هواية خاصة جداً وهي مخالفة هذه اللائحة. تصد مرتضي منصور أن يجلس في مقاعد الوزراء ولم يكتف بذلك بل اصر وتعاظم إصراره حينما حصل على الكلمة أن يتحدث أيضاً من مقاعد الوزراء وقد تعاملت معه المنصة برفق ونعومة وهو خطأ ارتكبه الدكتور سرور بحسب طبعه، وطلب منه أن يعود ليتحدث من مكانه، فما كان منه إلا أن جلس ورفض الحديث متحدياً مستكبراً، وكأنه في معركة مع المنصة يريد أن يخرج منها منتصراً غاماً وكلمته تكون هي المسوعة في النهاية. وباللهوء ذاته يقول له الدكتور سرور: يا أستاذ مرتضي حينما تصيح وزيراً تحدث حينئذ من مقاعد الوزراء كما شئت لكن مرتضي لم يستجب وكان المنصة تتحدث مع نفسها ورفض الحديث ورفض ترك مقاعد الوزراء ورفض أيضاً أن يكون وزيراً وكان الله في عون المنصة وكان الله في عون نادي الزملاء.. ولا يا أستاذ مرتضي.

لساذا انخفض وزن رئيس مجلس الوزراء؟

في جلسة الأمن بدأ واضحا أن الدكتور عاطف عبيد قد فقد بضعة كيلو جرامات من وزنه على الأقل ولم يعد جسمه يمثلنا مثلاً كان من قبل وبدأ وجهه شاحباً فهل الأسباب عضوية مرضية أم سياسية؟ هل العبد أصبح ثقيلاً للغاية على اكتاف رئيس الوزراء؟ وهل نقول أن فقدان وزن رئيس مجلس الوزراء ناتج عن أن الدورة البرلمانية اكتسبت أبعادها اليوم بون منقضة قانون الاحتمار أو قانون الضراب على الدخل أو التحال الشاغلين؟ وهي تشريعات جماهيرية مهمة عجزت الحكومة عن تقديمها في التوقيت الملائم، أم أن وزن الدكتور عبيد انخفض عن عدد لتكون لديه لياقة عالية تجعله أكثر قدرة على مواجهة عجز الموازنة والسدين المحلي وصفر المونديال؟ مرة أخرى نتساءل لماذا انخفض وزن رئيس مجلس الوزراء؟

أحزاب ونواب.. الأهرام

المحظوظون والمتعوسون داخل حزب الأغلبية !

هل نقول إن حزب الأغلبية قد كال بمكياليين في قضية الالتزام الحزبي مما جعل هناك محظوظين أفلتوا من العقاب الرادع ونجوا من عملية الفصل الجماعي التي تعرض لها زملاؤهم المتعوسين للذين غامروا وخاطروا ورشحوا أنفسهم مستقلين في انتخابات مجلس الشوري؟

لقد رأينا مرشحين من أعضاء حزب الأغلبية ضربوا بالالتزام الحزبي عرض الحائط وبمجرد أن علموا باستبعاد الحزب لهم وتأكدوا أن أسماؤهم سقطت من قوائم المرشحين سارعوا بترشيح أنفسهم مستقلين ورغم تواعد الحزب وتحذيراته بالفصل الفوري ولا شيء سواه إلا أنهم مضوا في طريقهم وخاضوا المعركة مستقلين بل لم يكتفوا بذلك واعتمدوا في حملاتهم الانتخابية على الزايدة بمشكلة البطالة والركود وأزمة السيولة.

واقعة الوزير والنائب !

قامت الدنيا ولم تقعد أثناء جلسة مجلس الشعب أمس، عندما وقف النائب الصعيدي السوهاجي منفعلا للغاية ومعلنًا تقديم استقالته من المجلس وسط دھول الأعضاء وسارع العضو الصعيدي بمغادرة القاعة وقبل أن يغادرها قال إنني لا أقبل علي كرامتي أن يقول لي أحد الوزراء: أنت قليل الأدب!

وعلي الفور طلب الدكتور سرور من الوزير كمال الشاذلي أن يتدخل واتجه إلى العضو ليهديته وغادر الوزير والعضو المعتدي عليه القاعة.

ووقف عضو من حزب الأغلبية يطالب بانفعال بأن يعلن اسم هذا الوزير وقال من هذا الوزير وكيف يقول ذلك وبدأت العاصفة وانضم نواب المعارضة إلى الأغلبية مطالبين برد الاعتبار إلى النائب، وطالب البعض برفع الجلسة وأصبحت مهمة الدكتور سرور صعبة للغاية وقال لابد أن يأتي الوزير هنا يعتذر وظل الجميع ينتظرون حضور الشاذلي لمعرفة اسم زميله الذي سب النائب ومضى الوقت ولم يأت الشاذلي ويكرر الدكتور سرور عبارته عدة مرات: نحن ننتظر الوزير الشاذلي ويدخل الشاذلي القاعة مكفهرًا ويبدأ الحديث والكل يصغى وتبدأ القاعة تمامًا ويقول الشاذلي نحن لا نقبل توجيه أي إهانة لأي عضو وأن إهانة العضو هي إهانة للأعضاء جميعهم والإهانة صدرت من وزير الكهرباء وقد قمت بإبلاغ رئيس مجلس الوزراء على الفور وطلبت منه أن يحضر، ولم يكذ الشاذلي يفرغ من حديثه حتى جاء رئيس مجلس الوزراء ويعود النائب المعتدي عليه إلى القاعة وتبدو على وجهه علامات الارتياح حينما رأي الدكتور عبيد يحضر ليرد للعضو الصعيدي اعتباره.. ويقول رئيس الوزراء إنني التحمل مسؤولية ما حدث إذا كان قد حدث ذلك فسوف أطلب من الوزير أن يعتذر وأطلب من النائب أن يتقبل الاعتذار وتشتعل القاعة وتدوي عبارات الاستنكار والاعتراض ويسترسل الدكتور عبيد قائلًا إن علاقتنا بالمجلس ونوابه قائمة على الاحترام المتبادل.. وقال إنني اتصلت بوزير الكهرباء واعتذر عما بدر منه، وتشتعل القاعة مرة أخرى وتتوالي

العبارة الرافضة: «يجي هنا ويعتذر» ويسترسل الدكتور عبيد قاتلا إن الوزير فوضني في هذا الأمر، ويرفض النواب بشدة ويتمسكون بحضور الوزير واعتذاره شخصيا.

ومن حسن الحظ بالفعل أن الوزير لم يحضر وإلا لربما كان قد حدث ما لا تحمد عقباه. ويسدل الستار على هذه الواقعة الغريبة التي كشفت عن دلالات عديدة قاطعة وهي دلالات لا تغيب عن نواب الشعب!!

وتساءلوا: ماذا فعل نائب الحزب الوطني في الدائرة ليحل لأهالي الدائرة مشاكلهم؟ بل أن بعضهم شن هجوا ضاريا على الحزب وأعضائه ومرشحيه، وحينما استطاع بعض هؤلاء المنشقين تحقيق الفوز الانتخابي وانتزاع المقعد البرلماني من منافسيهم إذا بهم يعربون عن رغبتهم في الانضمام مرة أخرى للحزب وهروا لملء استمارات العضوية لهذا الحزب الذي انشقوا عنه وهاجموه، ورغم تأكيدات حزب الأغلبية أن فصل هؤلاء هو مصيرهم الحتمي والوجوبي إلا أنه عاد وفتح صدره وأبوابه لهم من جديد وكأن شيئا لم يكن، وانضم هؤلاء المهزولون المنشقون المستقلون إلى الحزب بعد أن حققوا فوزا لم يكن بين أيديهم على الإطلاق، حققوا هذا الفوز علي

حدث في الجلسة

التلاوة مرفوضة!

في جلسة الأسس بحسب الدكتور فتحي سرور أنه بدأ الجلسة مباشرة بمناقشة بيان الحكومة باعتبار أن له الأولوية المطلقة وتراجع أمامه أي تشريعات أو قضايا أو اقتراحات أخرى، وقد أعلن الدكتور سرور عدد المتحدثين حتى جلسة الأسس من حزب الأغلبية والأحزاب المعارضة والمستقلين، ويسبق للنمسة أنها عازمة على أن تعطي الفرصة لكل من يريد المشاركة في المناقشة. ولكن لماذا التلاوة؟ ألا يمتلك النائب القدرة على الارتجال؟ وبذلك يستغني عن الأوراق التي أمامه، والمؤكد أنه كتب مضمونها ومحتواها بنفسه ولم يكتبها له أحد!! لماذا التلاوة؟ ألا يشعر النائب بهيمنة بالبرية جيدا ويعلم أوجه معاناة المواطن المصري ويعلمها ولا يحتاج إلى أن تذكره بها الأوراق التي يقرأها؟

لقد أعلنت النمسة عدد المتحدثين وهو كم ضخم بالفعل لكن علينا أن نتساءل: كم نقابا من هؤلاء ارتحل وكلم منهم أعتمد كلية على الأوراق وربما دونها ما كان قد تحدث وظل صامتا. كيف يكون النائب قد حقق الفوز في الانتخابات السابقة المنتهية والتزع المفعد البرلماني من خصومه وأكد جدارته وشعبيته واستطاعه وبعد ذلك كله نجده يأتى إلى المنبر ليتحدث في بيان الحكومة ونسبته لورائه؟ هل كان يصطحب معه تلك الأوراق في لقاءاته وجولاته ومعهاته الانتخابية؟ المؤكد لا والى لا وإذا كان قد فعل فكان عجز عن تحقيق فوزه الفعلي، فمادام حدث للنواب غير المرتجلين؟ هل الضغوط وهجوم الدائرة جعلتهم يلقسون التركيز ويعتدون بالنسيان وبالتالي لا غنى عن الأوراق والتلاوة؟

علينا أن نتساءل: هل يمنع الدكتور سرور التلاوة من الآن فصاعدا مادام هو شخصيا لم يلجأ أبدا إلى التلاوة ويحفظ بالميلاد؟ ويغتنق الارتجال وهل تلاوة النائب دون ارتجاله تنؤدي إلى اهتزاز شعبيته؟ انظروا لا تنؤدي إلى ذلك ولا للفقد السواد الأعظم من نواب الأغلبية شعبيتهم ولا أحد يعلم ماذا يلقون أيضا؟

مرشحي الحزب الأصليين الذين ربما لو كان الحزب لم يرشحهم وخاضوا المعركة مستقلين لاستطاعوا تحقيق الفوز الذي عجزوا عنه وهم يخوضون المعركة كمرشحين للحزب.. ونقول إن هؤلاء المهرولين المنشقين الفائزين كانوا محظوظين لأن قرار الفصل لم يطبق عليهم بل أن الحزب بدلا من أن يعاقبهم كرمهم وضمهم إليه بعد تمردهم وانشقاقهم.

أما في انتخابات الشوري فالأمر مختلف وكان علي التقيض حيث إن الفصل الفوري كان من نصيب هؤلاء المتعوسين الذين لم يرشحهم الحزب ورشحوا أنفسهم مستقلين فهؤلاء رصدوا التجربة السابقة ورأوا أن اقترانهم لم تطبق عليهم عقوبة أو فصل فوري وأن الحزب تراجع عن تنفيذ ما أعلن عنه من توقيع عقوبة الفصل علي كل من أحل بمبدأ الالتزام الحزبي بل أن الحزب طبق مبدأ «عفا الله عما سلف» وراعي بعدا إنسانيا فكان متسامحا إلى أقصى درجة مع هؤلاء المنشقين، وبالتالي فقد توقع وتصور مرشحو الشوري أن يفعل الحزب ما فعله مع أسلافهم ويتسامح معهم ويعفو عنهم وبالتالي تظل عقوبة الفصل بعيدة عنهم إلا أن شيئا من هذا لم يحدث وكان الحزب الوطني جادا هذه المرة في توقيع عقوبة الفصل وبالتالي أصبح مرشحو الشوري من المنشقين أناسا متعوسين وكانوا هم الضحايا وكبش القداء الذين أراد الحزب أن يؤكد جديته في التمسك بمبدأ الالتزام الحزبي فجاء ذلك علي أشلائهم.

وإذا كنا نشيد بجدية حزب الأغلبية في تطبيق هذا المبدأ في انتخابات الشوري وعدم تراجعه عن قرار الفصل الفوري فنحن في نفس الوقت ندين الحزب في أنه كال بمكيالين وميز فريقا علي آخر وأعطى فريقا من أعضائه حقا وسلبه من الفريق الآخر فكان مرشحو مجلس الشعب من المنشقين محظوظين بينما كان اقترانهم متعوسين وهو ما يخل بمبدأ العدالة وتكافؤ الفرص التي من المفترض أن حزب الأغلبية حريص عليها.

ونحن من جانبنا نقدم خالص عزائنا لمرشحي الشوري المتعوسين الذين خسروا عضوية الحزب وخسروا المقعد البرلماني أيضا، ولت حزب الأغلبية يظل ثابتا علي

مبذته ولا يتراجع أو يتهاون في تطبيق عقوبات يعلنها علي الملأ، وليتها تكون المرة الأخيرة التي يكيل فيها الحزب بمكيالين.

قبل انعقاد مؤتمره السنوي

عفوا يا حزب الأغلبية

عفوا يا حزب الأغلبية.. المواطن محدود الدخل في وضع لا يحسد عليه ومعاناته تتزايد وأصبح مثقلا بالأعباء ويكتوي بلهب الغلاء وميزانية الأسرة أي أسرة تعاني

من عجز مزمن مستحكم وقد عقدت يا حزب الأغلبية مؤتمر في العام الماضي وكانت الأوضاع الاقتصادية أفضل كثيرا لكنك تعقد مؤتمرات هذا العام ولم يكن يتصور أي عضو من أعضاء مؤتمر أن تصل الأسعار إلى هذا الحد المفزع ولم يكن يتصور أن تزداد حدة أزمة البطالة لتصبح داء حقيقيا داخل كل بيت ولم يكن يتصور أن يقفز الدولار إلى ٦٩٥ قرشا مهما بلغ درجات تشاؤمه.

وبالتالي المواطن لابد أن يسأل ماذا سوف يقدم له المؤتمر في هذه الفترة العصيبة الصعبة .. هل يصل إلى توصيات ودراسات عملية

واقعية تمثل حلا جادا لأزماته وتتيح له أن يتخفف بعض الشيء من تلك الأعباء

ماذا جرى لنواب الأغلبية؟!

ماذا جرى لنواب الأغلبية هل أصبحوا من الرافضين خاصة أن لديهم لم ترتفع بالمعنى القوي كما اعتدنا أن نراها من قبل وأصبح من التار أن نراهم يصطفون لوزير أو آخر بحكومة الدكتور عبد بل تحول تصفياتهم فجأة إلى زملائهم نواب المعارضة فكان هذا التصفيق بلا حدود للنائب المستقل المتميز كمال أحمد حينما عرض استجوابه الشهير عن البورصة بينما كان تصفيقهم محدودا للغاية أو يكاد يكون متعذرا حينما تصدى له الوزير غالي ويغيب البورصة موقعة ضريبة المبيعات التي رفضها نواب الأغلبية قبل المعارضة ثم وقفوا عليها اضطراريا بعد ذلك. رأينا الصورة تتكرر في جلسة أمس فخلت هذه الثورة العارمة من نواب الأغلبية وعلى رأسهم محمد أبو العينين رئيس لجنة الإسكان بعد صدور قرار رئيس مجلس الوزراء باعتبار جزيرتي الذهب والوراق من أصل المنطقة العامة. كانت جلسة أمس ثورة لنواب الأغلبية على هذا القرار وجاءت أحاديثهم لكثير سخونة مما ورد على لسان النائب المعارض أبو العز الحريري وحينما قام وزير الإسكان إبراهيم سليمان لورد قائلا ليس لنا مصلحة لمنطقة النواب وكانت هذه المهمة الموكدة التي التفتت من جميع جنيات القاعة واضطر رئيس مجلس الوزراء عاطف عبد أن يتدخل لإفك الموقف وقال إن كل فرد يزرع في هذه المنطقة سوف يملكه الأرض ومعا تصفيقا حادا للحكومة ظل مكتوما ومكبوتا على مدى فترات طالت.. تعود مرة أخرى وتتساءل ماذا جرى لنواب الأغلبية ليست الحكومة هي حكومة الحزب والحزب هو حزب الحكومة؟ ما هذه الأجنحة المعارضة المتعددة داخل بيتان الحزب الوطني؟ وهي أجنحة لم تكن نراها على الإطلاق من قبل. هل اليوم يوجه للحزب أم للحكومة أم للنواب أنفسهم وهم نواب يمثلون الأغلبية دائما؟ إنها أسئلة يبدو أنها لن تظل طويلا تبحث عن إجابات حاسمة!!

الحزب ونواب.. الأهرام

التي تنقل كاهله؟ لقد رأينا أن وزير التعليم يصدر تعليماته بقبول التلاميذ الذين تخلفوا عن سداد الرسوم المدرسية وتسليمهم الكتب والواقع يكشف أن هؤلاء المتخلفين تضاعفوا وتضاعفوا هذا العام وبلغوا أرقاما قياسية والعجز عن سداد الرسوم المدرسية أصبح يمثل القاعدة وليس الاستثناء لظروف المعيشة الصعبة وهذا ما دفع وزير التعليم أن يصدر تعليماته المشددة في هذا الشأن رافة ورحمة بأولياء الأمور.. وبدأنا نسمع لأول مرة عن حالات انتحار لعجز رب الأسرة عن شراء الزي المدرسي لأبنائه.. وبناء على هذا كله نقول ماذا يقدم هذا المؤتمر من أجل تثبيت الأسعار خاصة أن رئيس الوزراء سبق أن أعلن في مجلس الشعب أن الأسعار سوف تراجع لكنها لم تراجع وماذا يفعل المؤتمر في أزمة رغيف الخبز بعد أن ارتفع السعر العالمي للقمح بنسبة ٧٠ من المائة وقد سمعنا الدكتور والي المسئول عن غذاء الشعب المصري وأمين عام حزب الأغلبية السابق يعلن بقوة وحسم أمام مجلس الشعب سابقا أنه خلال سبع سنوات سوف تستطيع مصر تحقيق الاكتفاء الذاتي من القمح ومرت السنوات السبع ولم نر اكتفاء ذاتيا أو حتى اكتفاء نصف ذاتي أو ثلث ذاتي واشتعلت الأسعار العالمية ولو كنا حققنا بالفعل الاكتفاء الذاتي وفقا لنبوءة الدكتور والي لكان الأمر مختلف كثيرا فإذا سيقول المؤتمر في أزمة الخبز والكل يعلم ماذا يعني الخبز للمواطن المصري وكذلك ماذا يقول المؤتمر في لوغاريتم الدولار وقفزاته المتوالية التي فاقت كل تصور وكيف يكون هناك انتهاء حقيقي من جانب المواطن وهو يري عملة بلده تتهتز بهذه الصورة المأساوية؟! ولماذا هذه القفزات في الريال السعودي والدينار الكويتي والدرهم الإماراتي بينما السياحة الخليجية انتعشت إلى اقصى حد داخل بلادنا هذا العام بصفة خاصة؟!

وكيف لم تسهم زيادة الدخل السياحي في تحسين أوضاع الجنية المصري واستعادته لهيبته وقوته بعد أن فقد توازنه وأصبح مهلهلا لا حول له ولا قوة وهل يقبل المؤتمر قول الحكومة بأن زيادة الدولار وسيلة لها فاعليتها في تحجيم الواردات ودفع الصادرات وتشجيع السياحة؟

أليس الأفضل أن نجود سلعتنا ونجعلها أكثر قدرة على المنافسة والصمود أمام المستورد وبالتالي يقبل المستهلك في الداخل عليها فتراجع الواردات تلقائياً وتستعيد سلعتنا مكانتها في أسواق الخارج فتنتقل صادراتنا إلى الأمام بدلاً من كونها تسير بسرعة السلحفاة وتوقفت بإصرار عند رقم الـ ٤ مليارات رغم أننا سمعنا مراراً وتكراراً وزراء التجارة الخارجية المتعاقبين يؤكدون أننا سنصل إلى رقم العشرة مليارات ومرت السنوات ولم نصل إلى العشرة أو الثانية أو حتى الخمسة مليارات تماماً مثلما لم نحقق الاكتفاء الذاتي من القمح الذي توقعه واكده الدكتور والي.

حزب المكتنين !

الأصل هو أن الحزب الأكثر والأقدر تعبيراً عن حجة الشراع المصري هو الحزب الأكثر قبولاً لدى الجماهير، والذي يحظى بتأييدهم ويحتل مساحة شسعة من الشعبية، وأيضا الحزب الذي يبال أو ينتزع موافقة لجنة الأحزاب التي في قبضتها صك تأسيس الحزب واعطائه التغطية الذهبية ليحصل على الشرعية، وهو ذلك الحزب الذي يتضمن برنامجه إضافة وتميزاً عن برامج الأحزاب القائمة.

لماذا لم تقدم لهذه اللجنة حزب يضم المكتنين في مجتمعنا هل تقلل لجنة الأحزاب، ويطن الفكر على بصلته رئيس هذه اللجنة موافقة هو ومن معه على التأسيس على اعتبار أن حزب المكتنين هذا سوف يتضمن في برنامجه أسباب الاكتئاب ومبرراته وعلاجه وسبل مواجهته.

ولمنا تسامح بعد الموافقة على هذا الحزب هل سوف يمثل أغلبية لم أقلية وهل يمكن أن يحصل على مقاعد متزايدة في قاعة مجلس الشعب على اعتبار أن ثوابنا أصبحوا مكتنين وأغلبهم هاجسته الأمراض المزمنة المستعصية وأصيب بالسكر وضغط الدم والزهير وفقدان الشهية والإمساك وربما الصرع، بالإضافة إلى الأمراض القلبية وتصلب الشرايين وأسدالها.. وهل تنضم إلى حزب المكتنين أرقام قياسية غير مسبوقة من المواطنين المكتنين على اعتبار أن محدودتي الدخل مكتنين، وضحايا الغلاء والبطالة والغوصة مكتنين، ومكتنيات، وسكان العشوائيات مكتنين والذين يلقون في طوابع الخبز المدعم مكتنين، وضحايا عمليات النصب وأصحاب المعاشات التي توقف صرفها مكتنين وملاك العقارات القديمة متهورين ومكتنين، ومن أصابهم القلق والاضطراب من الدروس الخصوصية، وراتب المدرس تارديليسي، وهزائم التنشئة العرفية، وتجاوزات مستويات التلوث، والأجر الذي حصلت عليه أخيراً العمشة ذات العينين المسحورتين عن الساعة الدرامية الواحدة، وأموال المنهوبة من فينوك ومزالت منهوبة والمحيطين من الكلاب السياسية، وأصحاب التصريحات الوادية التي لا علاقة لها بواقع المرير ومن هذا الوزير الهام الذي لم يعد أحد يطلق أن يرى وجهة هؤلاء جميعاً أصلهم الاكتئاب.

مرة أخرى نقول هل يمكن أن يطن قريباً عن تأسيس حزب المكتنين، وهل يمكن أن يمثل هذا الحزب الأغلبية الكاسحة الصامتة!!

أحزاب ونواب.. الأخرم

لقد أصبح العبء ثقيلاً على المواطن المصري لكنته ثقيل أيضاً على اكتاف قيادات الحزب الوطني الذي أصبح مطلوباً منه سواء في المؤتمرات أو بعيداً عن ساحاتها أن يحسن اختيار عناصره بل ويصبح هو العين الراصدة الرقبة على كل فساد أو انحراف فالوضع لم يعد يحتمل مزيداً من وقائع فساد مثلاً حدث داخل الجهاز المصرفي الذي لا يختلف أحد على عدم التوفيق على اختيار قياداته مما أدى إلى ضياع ٣٥ مليار

جنه من أموال المودعين.. أصبح مطلوباً من الحزب الوطني أن يبدأ جهوداً خاصة جادة لتخفيف عن البشر ووضع حلول لأزماته ومشكلاته أصبح مطلوباً من الحزب أن يضع التدابير التي تعيد لعمليتنا الوطنية هيبتها ليستعيد المواطن ثقته وانتباهه.. أصبح مطلوباً منه أن يفتح أبوابه أمام الشباب ليشارك أكثر وأكثر ويتحدث عن مشاكله وأزماته وي طرح مطالبه ويصبح صوته مسموعاً.. نقول مرة أخرى إن المواطن المصري يحمل على كثافة عبثاً ثقيلاً في هذه الأيام العصبية لكن المؤكد أن الحزب يحمل عبثاً أثقل وأثقل وعفوا يا حزب الأغلبية.

هل أصاب الحزب الناصري؟

حدث في الجلسة
هل كذب البدرى؟!
بمجرد أن بدأت جلسة الأمل حرس الدكتور سرور كل الحرس على أن يعرض على أعضاء المجلس الرسالة التوضيحية التي تلقاها من المهندس إبراهيم البدرى وزير النقل السابق والتي بموجبها يرد على ما ورد على لسان النائب البدرى فرغى بشأن سفر زوجته بحضور تشييع خط ملاحى.. الدكتور سرور لكه أحقية الوزير المطلقة في التصدي لهذا الاتهام الخطير والدفاع عن نفسه وعن زوجته وجرى بالفعل تلوذة الرد واستمع الأعضاء باهتمام بالغ وجاء بآراء أن زوجة الوزير لم تسافر وإنما ربة منزل وليست لها علاقة بأي عمل تجارى من قريب أو بعيد ويعطى رئيس المجلس الكلمة بعد ذلك للبدرى فرغى الذي بدأ ثلثاً للثانية ولم يتراجع عما سبق أن فخره في استجوابه ولكه جميع أقواله مرة أخرى وكلفه أراد أن يعطى على الملأ أنه جاهز للتحقيق معه إذا ثبت عدم صحة هذه الواقعة ولأن متحدثاً إن زوجة الوزير سافرت بل أن التشييع كان تحت رعايتها وكلفت هى ضيفاً الشرف ويقطعه الدكتور سرور قائلًا نحن هنا لسنا في مسرح كئنا في مجلس الشعب وسئل هذه الأقوال لابد أن تكون مؤيدة بالمستندات ويستغرد سرور قائلًا: إن قرار رئيس الوزراء ليس وإرادته زوجة الوزير ويرد البدرى مرة أخرى بقلة كلمة وكلفه كان حضرا وشاهدا على تشييع الخط الملاحى.. ويرد بعده قائلًا: إن زوجة الوزير كتبت ذلك يا ريس عليك أن تقرأ قرار رئيس الوزراء جيدا لقد حضرت وحصلت على بدل سفر أيضا وينهى الدكتور سرور المناقشة على وجه السرعة وينتقل إلى جدول الأعمال وعلاست الذهول تكسو الوجوه ويبقى السؤال هل كذب البدرى فرغى وإذا كان كاذبا فهل يوجه للبدرى هذا الكذب بالصمت ولا شي سوي الصمت؟!

افتتح الحزب الناصري جلسة الأمل وحظى بمساحة زمنية متسعة وممتدة وتركته المنصة يتحدث كما يشاء وكادت الصورة تبدو وكأن هناك تنافسا حادا بين نائبيه المتحدثين وأن كيهما يريد أن يسجل درجة أعلى في التألق تحت القبة ويبدو أيضا أن الحزب الناصري أراد بجلسته الأمل ومن خلال نائبيه حمدين والمغربي أن يعلن عن مولده في ثوب جديد ويؤكد جدارته ويبعث برسالة تقول أنه قادر بنوابه الثلاثة أن يحدث ثورة في البرلمان ويخرج الحكومة وينقل معاناة الكادحين ويكون موصلا جيدا لصرخاتهم وهمومهم بل وقبل هذا كله يؤكد

جدارته أيضا بزعامة المعارضة وقيادة صفوفها مادام المعيار ليس عدد المقاعد وإنما هناك معايير أخرى.

رأينا عبدالعظيم المغربي يستنكر متسائلا كيف نقدم يد العون لرجل الأعمال المتعثر ونجدول ديونه بينما الفلاح الكادح نحاصره الأحكام وتلاحقه التهديدات بالحجز والحبس وكيف نشغل علي الفلاح وهو يئن من ارتفاع القيمة التجارية وارتفاع أسعار المبيدات وانخفاض أسعار المحاصيل يعقب المغربي في الحديث زميله حمدين صباحي ويقول أنه يشرفني أن أرفض بيان الحكومة فلا يوجد فلاح إلا وعليه أحكام بينما هو يصرخ من مبيدات جالبة للأمراض وأسمدة مغشوشة وبنك ائتمان لا عمل له سوى ارهاب وترويع الفلاح المصري.



حدث في الجلسة

التجمع .. يعظ !

أنها مواظ حزب التجمع وتذيراته التي وردت على لسان مسئلة محي الدين.. لقد فرض علينا النائب ورئيس الحزب أن نسترجع أحاديثه السابقة في بيانات الحكومة على مدى سنوات ماضية وكيف كانت اعتراضاته تتكرر وتتمدد على الوقت المخصص، وأنه غير كاف وكنا نستمع إلى محي الدين لنجد أنه يضع يده على قضيا مهمة وحينما كان يرفض بيان الحكومة يكون له حججه ومبرراته التي يخرج بها الحكومة ويهاجمها ويصعب كثيرا من مهمتها. أما في جلسة أمس فقد قلبت الأوضاع رأسا على عقب ولم نسمع شيئا من رئيس الحزب المعارض ورائدته يسأل الدكتور سرور عما إذا كان الوقت قد انتهى وكفله يتنسى ذلك وكفله أيضا لا يحتاج إلى مزيد من الوقت لأنه لا يوجد لديه شيء جديد يتناوله.

رائدنا ذلك محي الدين يعظ ويحذر من تلك المشروعات العديدة التي تعلن عنها الحكومة، وأيضا فرص العمل الوفيرة التي وردت في بيدها، ولوح محي الدين يرقه يتشكك في هذه التصريحات ويعظ الحكومة أن تحري الفقة في أرقامها. وتشكك محي الدين في رقم الـ ٦٥٠ ألف فرصة عمل وقال: من أين تأتي الحكومة بموارد لتمويل هذا الرقم؟ وكذا أن موازنة الدولة التي وافق عليها مجلس الشعب لم تنتج سوى ٤٥٠ ألف فرصة عمل فكيف تأتي بـ ١١٥ ألف فرصة عمل أخرى تمثل ٢٠% من إجمالي الفرص المتاحة. وواصل حديثه قائلا: من أين تأتي الدولة بموارد لتمويل مشروع التأسيس الصحي؟ هل نستطيع أو نفرض ضرائب جديدة؟ وحذر من الانقصة الحر وعواقبه وحذر من الخصخصة ومخاطرها ومن تحرير التجارة ووردود أفعالها على الأسعار وعلى الفقراء.

لعلنا نتساءل: ما هو الجديد الذي أتى به رئيس حزب التجمع في حديثه بجلسة أمس والذي تعذر عليه استئثار الوقت المخصص له بالكلام. لعل ما يريد به محي الدين ويعظه به هو أن يفرد الحكومة إلى الانقلاق وتتوقف برامج الخصخصة وتتوقف رئيس مجلس الوزراء عن الأوامر بأي تصريحات حول أرقام فرص العمل وأن أي زيادة في هذه الأرقام لابد أن تقوم حولها الشكوك. نستطيع أن نقول إن مهمة الحكومة بالأمس كانت ميسرة للغاية لأنها استمعت بكل اهتمام إلى حديث ممثل التجمع ولينها ما استمعت

وبناء على هذه الأقوال الناصرية التي فجرها النائبان الناصريان لعلنا نتساءل هل اصاب الحزب الناصري ونجح في توصيف معاناة الفلاح؟

هل أصبحت التسهيلات والتيسيرات والتجاوزات مقصورة على الصفوة من رجال الأعمال بينما الفلاح يصرخ من القهر وأن الثروة تجمعت في قبضة ٥% من مجتمعنا دون سواهم وأن سياسة الحكومة لا ترعى الفقراء علي حد أقوال وتأكيدات النائبين الناصريين؟

هل حملت الجمل والعبارات الناصرية مبالغات أو مغالطات وظلمت بين طبائهما الحكومة وظلمت بصفة خاصة الدكتور يوسف والي الذي أكد بالأمس أنه لا حجز ولا عقوبة على الفلاحين؟ هل جانب الحزب الناصري الصواب حينما وصف الفلاح بأنه مقهور بينما الوزير الشاذلي تصدي للقول الناصري بعنف مؤكدا أن نواب الشعب مهمتهم الأولى الدفاع عن الفلاحين ومساندتهم والتخفيف عنهم قائلا نحن جميعا أولاد فلاحين وجننا من القرية.

ربما نقول في نهاية المطاف أن الحزب الناصري وإن كان مشغولا بمعاناة الفلاح إلا

أن توصيفه قد يحمل شيئاً من المبالغة ولعل السؤال الذي يفرض نفسه..إذا كان للحزب شعبية جارفة بين قطاع الفلاحين العريض والممتد فلماذا لم يحصل في الانتخابات سوى علي المقاعد الثلاثة فقط لاغير ولماذا ضاعت منه أصوات الفلاحين؟!

ياسين سراج الدين بعد وفاة الباشا:

الحديث عن رئاسة الحزب سابق لأوانه

كان الباشا سراج الدين رحمه الله زعيماً سياسياً لامعاً تلمذت على يديه كوادراً سياسية لها ثقلها. وكانت وفاته صدمة هزت جدران حزب الوفد... وكان ياسين سراج الدين ممثل الهيئة البرلمانية لحزب الوفد هو أكثر المقربين للباشا، واعتاد التشاور معه في كل الأمور قبل إصدار القرار. وقد انتقلت إلى مقر حزب الوفد والتقيت بياسين سراج الدين حيث كانت تحاصره أفواج المعزين وكان أمراً صعباً أن أجرى معه حواراً في هذا الوقت العصيب لكن الأسئلة المتوالية كانت تفرض نفسها وقد أفسح الرجل صدره وأجاب على تلك الأسئلة بصراحة ووضوح وكان هذا الحوار:

ماذا بعد وفاة الباشا؟

• قلت لياسين سراج الدين ممثل الهيئة البرلمانية لحزب الوفد ما هو الموقف الآن بعد وفاة الباشا هل تتولي أنت رئاسة الحزب مؤقتاً حين إجراء الانتخابات وهل ترشح نفسك في انتخابات رئاسة الحزب ومتى تبدأ هذه الانتخابات؟

• أجاب سراج الدين قائلاً: إن كل اهتمامنا اليوم هو تشييع جثمان هذا الزعيم العظيم الذي اعتبره والداً وكل ما يعني أن يشيع جثمان الرجل في جنازة مهيبة تليق بمكانته وتليق بهذا الرجل العظيم.. ويضيف قائلاً..سوف أرشح نفسي في انتخابات رئاسة حزب الوفد التي تجري في أي وقت خلال ستين يوماً طبقاً للوائح الحزب واعتقد أن من يزعم أنه رئيس الحزب الآن يكون قد تعجل واندفع، والعبرة بما تسفر

عنه نتائج الصناديق الزجاجية ومن يعلم ربما يكون الفائز شخصا آخر خلاف ياسين وخلاف نعمان.

• سألت سراج الدين.. لو فزت في هذه الانتخابات فسوف تتولى رئاسة الحزب فهل ترى أن لك رصيذا محمدا يؤهلك لشغل هذا المنصب؟ وهل رئاستك للحزب تحول دون ترشيحك في انتخابات مجلس الشعب القادمة علي اعتبار أن هناك ضرورة هنا للتفرغ لمهام رئاسة الحزب وتولي دفة القيادة ليستكمل الحزب مسيرته بنفس القوة بعد غياب الباشا؟!

•• يجيب سراج الدين قائلا: اعتقد أن فوزي في انتخابات رئاسة الحزب سوف يجعلني أتردد كثيرا في خوض انتخابات مجلس الشعب والعملية بالفعل تحتاج إلى تفرغ والمهام جسيمة.. واعتقد أن لي رصيذا يرجع من كفتي في انتخابات رئاسة الحزب وهي أنني أنتمي لأسرة سراج الدين والحمد لله لي مؤيدون كثيرون وكما قلت أنني في حالة نجاحي في انتخابات رئاسة الحزب سيكون الأفضل أن أنفرغ وأعطي جهدي ووقتي كله لهذه المسئولية التي أرى أن عبثها ثقیل... وقد شغلت مقعد البرلمان منذ عام ٥٠ وكنت عضوا في برلمانات ٨٤ و ٨٧ و ٩٥ وفي عام ٩٠ قاطعنا الانتخابات واعتقد أن هذا يكفي.

• قلت له.. بما أنك سوف لا تخوض المعركة الانتخابية القادمة لمجلس الشعب فمن هو الذي تراه مؤهلا ليحل مكانك تحت قبة مجلس الشعب هل نقول الدكتور أيمن نور أم فؤاد بدرأوي أم أحمد ناصر؟

•• أجاب قائلا: هذا أمر سابق لأوانه وكلهم في نظري يمثلون عناصر جيدة.

• هل تتوقع أن يتزايد عدد نواب الوفد في مجلس الشعب الجديد؟

•• يجيب قائلا: أتوقع بالفعل أن يتضاعف العدد لنصل إلى عشرة نواب أو ما يزيد علي ذلك.

وأترك ياسين سراج الدين يتلقى التعزية من جموع الوافدين على مقر حزب الوفد والأعين دامعة والوجوه تكسوها المرارة. وينتهي الحوار.

المستقلون قادمون!

نتائج انتخابات المرحلة الأولى تدعو إلى الارتياح والاستفاؤل والاستبشار بمجلس نيابى قوى أفضل كثيرا من سابقه.

النتائج تمثل مفاجآت كان يصعب توقعها وتعكس حقيقة لاجدل حولها وهي أن الانتخابات على مستوى جميع الدوائر داخل المحافظات التسع اتسمت بالحيادة والنزاهة وأكد القضاة جدارتهم وقدرتهم الاشرافية العالية التي جذبت الانتظار ونالت الاعجاب والاشادة.

بعد هذه النتائج لانتخابات مجلس الشعب فى المرحلة الاولى لا يستطيع أحد أن يشكك فى نزاهة الانتخابات وحيدتها بل المؤكد أن الجميع يتمنون لو كان هذا الإشراف القضائى قد طبق على انتخابات مجلس الشعب السابقة، لو كان هذا حدث لما كنا رأينا مثل هذه التجاوزات ولما كنا رأينا مثل هذه السلوكيات لنواب أساءوا إساءة بالغة ليس لأنفسهم فقط ولكن

ماذا جرى في حزب الوفد!

ماذا جرى في حزب الوفد؟ سؤال يلرض نفسه بجدّة منذ فترة ليست محدودة، لكنه أصبح حديث الأوساط السياسية وأصبح أيضا لغزا محيرا بعد أن فوجئ الجميع بقرار الحزب بفصل اثنين من أعضائه وهما الدكتور أمين نور والنايب فريد حسنين.. ما هو مبرر الفصل؟ لا أحد يشعر هل أخطأ النايبان بالفعل؟ لا.. هل يعلمان ما هو سبب فصلهما؟ لا.. فوجئنا بالفعل فكيفما مثل أي فرد آخر داخل الحزب أو خارجه؟ نعم.. من الذي أصدر قرار الفصل؟ وهل هو قرار جماعي نابع من الحزب أم أن القرار له شكل ونمط آخر؟ لقد سمعنا توقعات من واحد من قيادات حزب الوفد في الشام المعركة الانتخابية لمجلس الشعب بأن الحزب سوف يحصل على مقعد بلاتمام والكمال تحت قيادة مجلس الشعب وإذا بالتفصيل نتعلمنا أن الوفد لم يحصل سوى على سبعة مقاعد فقط لا غير، ونحن نقول إن قوة الحزب بحجم تمثيله داخل البرلمان فكيف يفرط حزب الوفد وبهذه الصورة القريبية المرئية في اثنين من أعضائه يمثلان الفكر من ربيع تشيله الليبى؟! كيف يفرط الوفد في مقعدين من سبعة مقاعد أحلتها بصعوبة ومشقة؟! ربما كان القرار عاديا لو كان الوفد بالفعل حصل على مقعد أو حتى خمسين أو ربما ثلاثين، لكنه أطاح بنائين ضمن سبعة نواب فقط يمثلونه بتواضع شديد داخل قاعة مجلس الشعب والنايبان المفصولان أحدهما يسجل له التثاق والتميز والحنكة السياسية برغم صغر سنه، وربما لا تكون ميلفتين أو مقلفتين لو قلنا إن قاعة البرلمان تشهد له مشاركته الجادة وتجبره لقضايا مهمة لم ينلها أحد داخل الحزب في تجبرها، ويبدو أن القدر أراد له أن يسد فجوة هذا التميز ويتحمل ضريبة ثقله، كما أن النايب الثاني المفصول اعتمد في المجلس ونار ثورة عارمة في الجلسة السابقة مباشرة لقرار الفصل وصرخ في القاعة مؤكدا أن حدث الاعتداء عليه بترصص كان منبرا ومخطئا! وقد كان المتوقع والمتنظر أن يتخذ النايبان في الجلسة أو عقب الجلسة صا لحن بهما، لكن ما حدث بالفعل أن أحدهما اعتذر عن عدم الحضور والآخر حضر وظل صامتا برغم ثوراته وصوته العالي، ونجد منير فخري عبد النور ممثل الهيئة الوفدية بهم يحصل ليتحدث في بيان الحكومة، ونجد نواب الوفد الحاضرين يتابعونه باهتمام، وإن كانت وجوههم تكسوها المرارة والامس والهلع مما تخفيه الأفكار!

أحزاب ونواب .. الأهرام

لمجلسهم أيضا و كان من المفترض ان يؤكدوا ويبرهنوا على جدارتهم وأحقيتهم بعضويته.

نستطيع أن نقول إن المستقلين نجحوا بجدارة واكدوا شعبيتهم واستطاعوا أن يحتلوا مكانتهم في المقدمة وحسموا المعارك لصالحهم في دوائر عديدة وانتزعوا فوزا غالبا من منافسيهم وخصومهم وجذبوا الأنظار وأعلنوا بالفعل عن مولدهم وأحقيتهم في احتلال مقاعد عديدة في المجلس القادم.

لم يكن يتصور أحد أن هذا المرشح المستقل الذي يخوض المعركة بمفرده لا يسانده حزب أو قيادة يستطيع أن ينتزع الفوز بهذه الصورة بل إنني أتصور أن المرشح المستقل الذي استطاع أن يحصل على أصوات مقاربة لمرشح الحزب ولم يحظ بمساندة حزبية.. هذا المستقل رغم أنه سوف يدخل معركة إعادة إلا أنه في موقف أقوى وقد نعتبره فائزا لأنه حقق هذه النتائج بجهده الفردي وليس جهد ومساندة حزبه.

المستقلون كانوا مفاجأة انتخابات المرحلة الأولى وسحبوا البساط من تحت أرجل مرشحي الأحزاب بمن فيهم حزب الإغلبية ورغم كل المساندة الحزبية ومساندة القيادات لهذا وذاك فقد استطاع هؤلاء المستقلون وعن جدارة ان يحصلوا على ثمانية مقاعد ولن أفرق هنا بين المستقل الاصل والمستقل المنشق عن حزب الاغلبية فكلاهما نجح وصفته مستقل ولا أتصور أن حزب الاغلبية يمكنه ان يتراجع هذه المرة أيضا عن قرار الفصل ولا أتصور أيضا أن المستقلين المنشقين الذين استبعدهم حزب الاغلبية وخاضوا المعركة بإصرار وعزيمة وأرادوا أن يلقنوا حزبهم درسا ويبرهنوا له أنه ارتكب خطأ باستبعادهم لا أتصور أن هؤلاء بعد أن اطاح بهم الحزب يمكن بعد الفوز ان يعودوا جميعهم إلى صفوفه والأصل هو أن يحصل حزب الاغلبية على مقاعد في البرلمان القادم.. يحصل على هذه المقاعد بمرشحيه الذين خاض بهم المعركة ودفع بهم إليها وليس بنوابه السابقين الذين اعطاهم استغناء علينا ثم تودد إليهم بعد ذلك عند الحاجة.

استطاع المستقلون أن يؤكدوا جدارتهم ويرجحوا كفتهم على مرشحي أحزاب المعارضة جميعهم ويكفى أن نقول إن انتخابات الاعادة لن تضم سوى أربعة مرشحين فقط من أحزاب المعارضة مقابل هذا الكم الهائل من المرشحين المستقلين الذين نجحوا في إحراج مرشحي الحزب الوطني وكانوا ندا قويا ومناقسا صلبا لأسماء كبيرة لامعة في عالم السياسة سواء كانوا أمناء أحزاب أو رؤساء لجان امتد عمرهم السياسي والبرلماني لسنوات طويلة ومع ذلك عجزوا عن تحقيق الفوز على المرشح المستقل.

الإشارة حمراء دائما لدى لجنة الأحزاب !

هل نقول إن لجنة الأحزاب ترفع شعار الإشارة حمراء في وجه الأحزاب السياسية وأن الضوء الأخضر أصبح محظورا وأن على أي حزب جديد أن يقضاه فلا أمل في التأسيس.. وهل نظم لجنة الأحزاب إذا قلنا إنها تطلق أبوابها وتحرص على أن تظل هذه الأبواب مغلقة.. ولو كانت لجنة الأحزاب مظلومة وأن توجيه هذا الاتهام إليها يمثل مغالطة ومبالغة فبني وأقلت هذه اللجنة على تأسيس حزب جديد وما هو تاريخ موفقتها على التأسيس.. لأي حزب محظوظ فحت هذه اللجنة أبوابها وأراضيها، وأعلنت عن مولده وإذا كان الباب مغلقا دائما فما جدوى وجود الأحزاب طالما أن النتيجة معروفة مسبقا وهي الرفض ولا شيء سوى الرفض، لقد أصبح السيناريو المتكرر هو أن يقدم الحزب الجديد لأوراقه إلى لجنة الأحزاب لترفضها ثم يرفع دعواه للقضاء لينال حكما في صفحته بل إن اللجوء إلى القضاء أصبح هو الأمل والحل والتزاع موقفة لجنة الأحزاب على التأسيس أصبح سرايا وحما من الصعب بل من المستحيل تحقيقه، ونحن نرى دائما أن لجنة الأحزاب اعتكفت أن تصدر مسميات ورفضها، وتكرر عبارتها الشهيرة جدا بأن برنامج الحزب ليس به تميز عن برامج الأحزاب القائمة أو أية إضافة يعتد بها.. وعيننا في النهاية أن تتسائل هل تعيد لجنة الأحزاب حساباتها وتطور سلوكها وتعقد العزم على فتح أبوابها لأول مرة في وجه الأحزاب الجدة التي تسعى إلى ملء الفراغ الحزبي الحالي على الساحة على أن تعزز لجنة الأحزاب أن تكون الإشارة خضراء وليست حمراء حتى تجد أحزابا قادرة بالفعل أن تعوض القصور الحالي في أداء أحزابنا المعارضة.. هل نقول إن لجنة الأحزاب سوف تكون من الآن فصاعدا مدعومة ومساندة للنشاط الحزبي وليست موقفة له.. إننا ما زلنا لم ننفذ الأمل في أن تطور لجنة الأحزاب من سلوكها وموقفها وتعيد حساباتها لتصبح حيواتا حزبية أكثر تنفعا وأكثر تأثيرا!!!

لحزاب ونواب.. الأهرام

ولعلنا هنا نقول أيضا إن المرشحين المستقلين المنشقين عن حزب الاغلبية ربا في حالة فوزهم في انتخابات الاعادة يحرمون على استمرار هذه الصفة دون تغييرها وهي الصفة التي خاضوا بها المعركة ويعتبرون أن تغييرها فيه خداع للناخبين فيأخذون طريقهم إلى صفوف المعارضة وليس صفوف الاغلبية وهنا يصبح للمستقلين جبهة صلبة قوية لها وزنها داخل المجلس الجديد يعمل لها ألف حساب وتكون هي المعارضة الحقيقية لتصبح المعارضة معارضة مستقلين وليست معارضة أحزاب بعد أن فشل حزب الوفد مثلا في أن يحصل خلال هذه

المعركة على مقعد واحد بينما أكد رئيسه وكرر تأكيدات أنه سوف يحصل على مائة مقعد. ولا نعتقد أن فوز المستقلين في المرحلة الأولى بهذه الصورة واحتمالات تحقيقهم فوزا مماثلا في انتخابات الإعادة لا تتصور أن ذلك سوف يكون مقصورا على المرحلة الأولى فقط إنما المرجح أن يواصل هؤلاء المستقلون تألقهم وقدرتهم على مواصلة السباق حتى نهايته.

سوف يكون المرشح المستقل هو الحصان الأسود في هذه المعركة الانتخابية ورغم تسليمتنا بأن أعدادا كبيرة من المرشحين المستقلين خاضت المعركة لمجرد الشهرة وهي تعلم مسبقا أن الفوز بعيد النال إلا أن هذا لا يمنع من القول إن هناك إعدادا أخرى خاضت المعركة بجدية وثقة ونجحت في أن تؤكد جذرائها وشعبيتها ليبقى المستقلون في المقدمة وإذا كان رئيس حزب الوفد قد توقع مائة مقعد لحزبه ورؤساء أحزاب أخرى أكدوا تمثيلهم في البرلمان القادم بعدد وفير من المقاعد فنحن وبعد إعلان نتائج المرحلة الأولى يمكن أن نقول بثقة إن المستقلين قادمون وربما هم الذين يحصلون على المقاعد المائة لتكون من نصيبهم وحدهم وليس من نصيب أحزاب المعارضة مجتمعة!!

بعد غياب أرقام وبيانات حاسمة من مجلس الشعب

لماذا لا يفصح رجال الأعمال عن مديونياتهم

كان أمرا واجبا أن يطلب مجلس الشعب من الحكومة أن تعلن تحت قبة عن مديونيات رجال الأعمال لدى الجهاز المصرفي وأسماء المتعثرين منهم عن السداد وإجمالي قيمة القروض التي حصلوا عليها وكان أمرا طبيعيا أن تستجيب الحكومة لهذا المطلب على الفور وتتقدم للمجلس بأرقام هذه المديونيات مع تصنيفها وتبويبها وما يعد منها مقبولا وطبيعيا وما يعد على الجانب الآخر معبرا عن تعثر وتوقف عن السداد.

كان طبيعيا بل واجبا أن نجد أرقام هذه المديونيات تعلن تفصيليا أمام نواب الشعب الذين لا بد أن يكونوا شغوفين إلى معرفة جميع التفاصيل بشأن هذه القروض التي حصل عليها رجال الأعمال باعتبارها قضية مال عام تتعين حمايته من أى مخاطر

وحتى إذا لم يطلب مجلس الشعب ونوابه هذه الأرقام والبيانات كان واجبا على الحكومة أن تبادر من تلقاء نفسها وتعلن عن هذه الأرقام أمام نواب الشعب.. إلا أن الواقع الذي أماننا يكشف عن أنه لا مجلس الشعب طلب هذه البيانات ولا الحكومة بادرت بإعلانها من تلقاء نفسها.. برغم أن قضية مديونية رجال الأعمال لدى الجهاز المصرفي أصبحت قضية رأى عام تفرض نفسها، ونواب الشعب يدركون ذلك جيدا من خلال تبادل الاحاديث مع المواطنين داخل دوائرهم.

وقد كنا نتصور أن يعلو صوت عدد من نواب الشعب متمسكين بهذا المطلب الحيوى وكنا نتصور أن اللجنة الاقتصادية بالمجلس تتناول مناقشة هذه القضية تفصيلا خاصة أن رئيسها هو أيضا رئيس أحد البنوك المعروفة الذى لا بد أن يكون له تعاملات عديدة مع رجال الأعمال وبالتالي يكون رئيس اللجنة -الذى هو رئيس البنك- لديه من المعلومات التى تجعله لدوافع وطنية حريضا على مناقشة هذه القضية داخل لجنته ومطالبة الحكومة باسماء رجال الأعمال أصحاب المديونيات المتعاظمة مع التفريق بين المتعثر الممتنع عن السداد والملتزم الذى سدد فى المواعيد حتى لا ينتهى المطاف بأن يكون هذا وذاك داخل خندق واحد..

ونحن نقول مادامت هذه المعلومات والبيانات والأرقام غابت أو غيبت عن مجلس الشعب فلماذا لا تنجى المبادرة من رجال الأعمال أنفسهم؟ ماذا يضير رجل الأعمال من هذه المبادرة مادام يعمل دائما فى النور وليس لديه ما يخفيه أو يحجبه ومادام ينتظم فى السداد وحصل على جميع القروض التى اتبحت له من البنوك بطرق سليمة مشروعة لا تمثل أية مخالفة للقواعد المصرفية ومادامت أصوله تغطي هذه المديونيات ومادامت هذه الأصول حقيقية وليست وهمية وتعبر عن واقع دون مبالغة أو مغالاة.

ماذا يضير رجال الأعمال لو بادروا بهذه المبادرة التى هى فى صالحهم مائة فى المائة والعبرة ليست فى أرقام المديونية إنما هى بالالتزام فى السداد وأيضا فى استخدام الأموال فى مشروعات جادة نافعة ومادامت الأموال قد وجهت إلى ما يعود بالنفع على المواطن

والمجتمع والدولة واستخدمت بالكامل في داخل حدودها ولم تتسلل بقدرة قادر إلى الخارج؟!!

نحن ننتظر ونترقب أن يبادر رجال الأعمال ويفصحوا عن مديونياتهم وحقيقة موقفهم المالي ونحن نعلم أن هناك عددا منهم يرحبون بذلك ويتحمسون له وقد يمثلون أغلبية بينما آخرون لا يرحبون ولا يتحمسون بل يرفضون ويعترضون وقد يمثلون أقلية لكن وفي كل الأحوال لابد أن يكون هناك فارق جوهري بين المرحب والمتحمس والرافض المعارض ولابد أن تكون للترحيب دوافعه وأيضا لابد أن تكون للرفض مبرراته وأسبابه ومن الظلم أن نخلط الحابل بالنابل ونفترض المساواة بين رجل أعمال لديه استعداد كامل أن يعلن عن كل كبيرة وصغيرة في مديونياته وآخر يصاب بالهلع والقلق وتصل ضربات قلبه إلى أرقام قياسية قد تتجاوز حجم الملايين التي انتزعها أو سلبها أو هفها من الجهاز المصرفي ويصيبه الدوار وفقدان التوازن كلما طرحت أمامه قضية المديونية والتعثر في السداد.. من الظلم أن يتساوى هذا وذاك.. يتساوى من التزم وسدد مع من تعثر وقدم أصولا وهمية وحصل علي ما ليس له حق فيه عن طريق شعار «يا بخت من نفع واستنفع».

وليس واردا أن نجد رجل أعمال حصل على قروضه بطرق شرعية متماشية مع القواعد المصرفية واستخدمها في تمويل مشروعات جادة داخل البلاد وانتظم في سداد الاقساط المستحقة عليه وكانت لديه القدرة دائما على تحمل عبء القروض، ليس واردا أن يعطى ظهره لمثل هذه المبادرة الواجب قيامه بها، بل إن من مصلحته الإفصاح والإعلان عن مديونياته فهو بذلك يدرأ عن نفسه أية شبهات يمكن أن تحوم حوله ويؤكد جدارته وأحقته في الحصول على مزيد من القروض لتمويل المزيد من المشروعات ويؤكد جدارته في الحصول على المزايا والتسهيلات التي تمنح للمستثمر الجاد الملتزم، وليس للمستثمر المتلاعب المتحاييل الذي لا تحركه سوى مصالحه الشخصية ولا علاقة له من قريب أو بعيد بالمشروعات الاستثمارية الجادة.

لماذا يرتفع ضغط الدم لدى رجال الأعمال ؟

لماذا يرتفع ضغط الدم لدى رجال الأعمال؟ انهم في هذه الفترة لم يسجلوا رقماً قياسية لإصابتهم داخل البنوك سواء كانت بالدولار أو اليورو أو الجنيه المصري، سواء كانت هذه الأرصدة داخل مصر أم خارجها لكن الواقع يكشف أن رجال الأعمال المصريين سجلوا بالفعل رقماً قياسياً في ارتفاع ضغط الدم. فقد سجل اخيراً أحد رجال الأعمال رقماً قياسياً في ارتفاع الضغط بلغ ١٢٠/٢٤٠ بينما قلز الرقم لرجل أعمال آخر له شهرته ونجاحاته وبلغ ١٣٠/٢٢٠، وقد أدى ذلك إلى تفجير في شريان العين اليسرى الذي أدى إلى احتجاب الرؤية تماماً، وتكلم ذلك ضربة الإسراع على الفور بتعاطي حقنة سريعة المفعول فرنسية الصنع تبلغ ثقله استوائها أربعة آلاف يورو..

وتعود مرة أخرى ونسائل ما أسباب هذا الارتفاع العجيب في ضغط الدم لدى رجال الأعمال؟ من المتسبب في ذلك هل هي الحكومة لإلها لم توفر منافسة استثمارية يحقق لهم الاستقرار والطمأنينة والثقة..

هل هي المديونية التي تتراكم مع مرور الزمن؟ هل هو الركود اللعين الذي تشهده أسواقاً على مدى سنوات طالت؟ هل هو الدولار الذي لم يعد أحد يعلم متى تنتهي قفلاته وشطحاته؟ علينا في النهاية أن نتساءل هل يمكن أن تعود تلك الأرقام المزعجة في ضغط الدم لدى رجال الأعمال مرة أخرى إلى مستوياتها الطبيعية حتى ينسئ لهم مواصلة مشوارهم ونشاطهم دون أن تضر وتدون حاجة إلى الذهاب علي الفور إلى غرفة الإنعاش؟!
الحزب ونواب.. الأهرام

أما رجل الأعمال الذي اعتاد أن تكون له علاقات خاصة جداً يحقق من ورائها ما يحققه واعتاد ان يتسلل من الأبواب الخلفية دائماً فلن يعلن عن مديونيته لأن اعلانه يعنى كشف المستور أمام الرأي العام. إننا أمام فريقين من رجال الأعمال، الأول انضبط والتزم وسار في الطريق الصحيح وهؤلاء الملتزمون من رجال الأعمال يتعين أن يظل الجهاز المصرفي مساندا لهم وتظل جسور الثقة ممتدة بينه وبينهم بينما الفريق الثاني هو فريق المتعثرين والمتحايلين الذين تجاوزوا وضلوا الطريق وعقدوا صفقاتهم المشبوهة فأساءوا إلى أنفسهم وفقدوا ثقة من

حولهم وحامت حولهم الشبهات. إننا أمام أناس شرفاء التزموا بالقواعد وجنبوا أنفسهم الوقوع في أي تجاوزات وعلى الجانب الآخر كانت هناك أسماء قد يكون لها برقيها ولعائها لكنها ضربت بالقواعد واللوائح عرض الحائط وتمرست علي اللجوء إلى الأساليب الملتوية والتربيط مع من يمهّد لهم الطريق.

وإذا كانت قضية مديونية رجال الأعمال ظلت بعيدة عن قاعة مجلس الشعب الحالي فالموكد أنها سوف تحتل مكانتها في جدول أعمال مجلس الشعب الجديد الذي ينتظر قبل مولده مبادرات من رجال الأعمال الشرفاء الذين لن يترددوا في الإفصاح

عن مديونياتهم وليت أمثال هؤلاء يكون لهم مقاعد برلمانية في مجلس الشعب الجديد باعتبارهم يمثلون صورة مشرفة لرجال الأعمال تحت قبة البرلمان!

مسابقة كبرى للوزراء والمحافظين!

يقال أن بعض الأعضاء في مجلس الشعب حققوا الملايين بعد حصولهم على العضوية وأنهم استغلوا الحصانة ليتخفوا من ورائها ويتحايلوا ويعقدوا الصفقات المشبوهة في الظلام وعن طريقها كانت هذه الثروات التي تفوق الخيال.. بل أن نوابا كانوا لا يملكون شيئا وفجأة بعد عضوية البرلمان الذهبية أصبحوا من أصحاب الملايين.. لكن المؤكد علي الجانب الآخر أن هناك نوابا انفقوا علي العضوية من جيبهم ولم تمثل العضوية لهم الثروة وتفتح لهم طريق الملايين.

وإذا انتقلنا من قاعة البرلمان إلى قاعة مجلس الوزراء أو مجلس المحافظين فالمؤكد أننا سوف نجد نفس النموذجين نموذج احتل المنصب الوزاري أو مقعد المحافظ وخرج ورحل مثلما دخل ولم يضيف شيئا إلى ما يملك ونموذج آخر كان لا يملك أي شيء قبل ان يتولي المنصب وأصبح يملك كل شيء بعد تولى المنصب.

لو قلنا أننا أجرينا مسابقة يتقدم إليها أي وزير أو محافظ سابق ترك منصبه وهو صفر اليدين لا يملك من حطام الدنيا شيئا أو أن ما يملكه انتقل إليه عن طريق الأرض، لو أجرينا هذه المسابقة ليتقدم إليها الوزراء والمحافظون وقدموا ما يثبت أنهم لا يملكون شيئا سواء كان أرض أو أرصدة في البنوك أو شاليهات أو فيلات في المدن الجديدة أو أسهبا هنا أو هناك أو مزارع هنا أو هناك وهي مسابقة جادة سوف تختلف عن المسابقات الهزلية التي يتم فيها خداع المواطن البسيط واستغلال حاجته ولهفته للجائزة، لو أجرينا هذه المسابقة كم وزيرا وكم محافظا سوف يتقدم إليها وعلي الفور ودون تردد وكم وزيرا ومحافظا سوف يفوز بها وهل هناك إمكانية في أن تخصص الدولة جوائز مالية متميزة لتكريم هؤلاء الفائزين تكريم المسئول الشريف المنضبط

تصريحات مفزعة لرجال أعمال في البرلمان!

إنها تصريحات مفزعة تلك التي ألقا بها رجل الأعمال داخل جدران البرلمان ووردت على لسانه فحواشيت كل من حوله بالذهول والدهشة وفقدان التوازن.. إنه رجل أصل له وزنه داخل الأسواق ولما يطلب يمينه في جمعية الصناعة المحلية وضرورة تجديدها وتشجيعها لتصبح أكثر قدرة على مواجهة المستورد والصناعات المحلية الناشئة الشرسة، إنه رجل أعمال يحمل بطاقة العضوية في البرلمان منذ سنوات عديدة متصلة وله نشاطه التجاري المتميز ولكن لا أحد يعلم إذا كان قد أصاب أم لمصاب في هذا الاجتماع الساخن الذي عقدته إحدى اللجان البرلمانية. قبل رجل الأعمال بالعرف الواحد إنني أصبت بالقتل للثوي وأجريت جراحة في الخراج لأزج كلية سببها المكوّنات العمرة غير الصالحة التي تجري معالجتها وإضافة مواد إليها يسلّط خطف هدف المنتج منها هو الربح ولا شيء غير الربح ونظراً لأنني اعتمد في غذائي على هذه المكوّنات لكون سواها فقد أصبت بالقتل للثوي.. وأخشي على إنقاسي من الإصابة بهذا المرض وأشعر بالفرح وإن سمح لهم على الإطلاق بقتول هذه النوعية من المكوّنات..

ويتنهي كلام فنتب رجل الأعمال الذي يتمتع بشهرة واسعة والرجل نجح في عمله لكنه خسر كثيراً من صحته ولقد ما لا يمكن تعويضه بالمال في بالسفطة في بلجاء في عضوية البرلمان وتعرض الرجل للإصابة بهذا المرض الذين رغم أنه يمتلك المالين ويمتلك الثروة التي لم تحم من المرض.. هذا المرض الذي أصبح شبحاً يطارد المجتمع كله ويلاحقه، لقد قُتل رجل الأعمال بعد مرضه كلمة الحق وأتهم المكوّنات وبعض الأغنية المحلية التي تنتجها شركاتنا ومصنعنا بأنها المسؤولة الأود عن مرضه بينما ربما قُتل المرض كان يطلب ويحدد بجمعية هذه الصناعات الغذائية وتشجيعها ودعمها.. ومعه كل الحق أيضاً ولكنه صدم وأصيب بجمعية الأمر في هذه الصناعات وهذا كله يجعلنا نتساءل أين عين الرقابة على هذه المنتجات.. وإذا كان رجل الأعمال يصاوب بالقتل للثوي ويصحبون ضحية منتجت معوية فأسدّة تلقى أرواحهم بقدر أن يعتمدا عليها كغذاء أساسي فما بالنا بالموطن محدود الدخل الذي لا حول له ولا قوة الذي لم وإن ينجو من الغذاء الملوث المخفف للمواصفات.. إذاً كان رجل الأعمال قد أصبحوا ضحايا الأمر وغيب الضمير والهوية وراء الربح على أسلاء المستهلك فما هو حل الموطن الكدح؟ لقد أكد رجل الأعمال في هذا الاجتماع أنه لن يتناول هذه الأغنية المحلية بعد اليوم ومعه كل الحق وإن يسمح لإنه يتناولها وبالتالي لن يصبح اسمه سوي المستورد لينجو هؤلاء الأبناء من الهلاك فساداً بفعل المستهلك الكدح وهذا بكل هو وأينما لينجو من الإصابة المؤكدة بهذا المرض الفتاك المدمر الذي أصاب رجل الأعمال الشهير ولا حول ولا قوة إلا بالله!!

لحزاب ونواب.. الأهرام

الذي حافظ على المال العام ورفض أن يستغل منصبه ويستفم منه بأي صورة من الصور وبالتالي فإن اقرار الذمة المالية لا يحوى أي جديد ولا فارق بين شغله للمنصب ورحيله عنه وبالتالي فلا يوجد حالة تضخم ولا تخمة بالاقرار.

اعتقد أن هذه الجائزة لو أجريت فسوف تعنى تكريم الشرفاء من المسؤولين والأصل هو تكريم الشرفاء بالفعل وإننى أعرف وزيرا أسبق للإسكان والرجل ترك منصبه منذ سنوات طويلة ولا يمتلك من حطام الدنيا شيئا سوى سيارة ١٣١ عفا عليها الزمن موديل ٨٢

والرجل يسير على قدميه بصعوبة وسيارته أيضا على نفس الحال وكلنا نعلم ماذا كان يمكن أن يحققه هذا الوزير من ثروة داخل وزارة الإسكان ويصفته وزيرا في وزارة تملك حركة التشييد والبناء في اراضى الدولة بأكملها وتمهين على مشروعات المياه والصرف الصحى في كافة محافظات وقرى مصر وما أدراك ماذا وراء هذه المشروعات ومع ذلك كله فالوزير الأسبق صاحب السيارة الـ ١٣١ المتهالكة المعمدة والمتحكم

الأسبق في حركة التشييد والبناء بأكملها خرج من منصبه صفر اليدين والرجل ترى على وجهه علامات الرضا والمؤكد أنه ليس نادما ولو عاد به الزمن إلى الوراء فإنه كان سوف يسلك نفس الطريق ولا يحيد عنه وأعرف وزير نقل أسبق كان حينها يحضر إلى قاعة مجلس الشعب صوته يجلجل والأعضاء جميعهم ينصتون باهتمام إلى عباراته الجادة الموضوعية وكان يعرف عنه الحزم والانضباط والموضوعية ويرفض أي طلب لنائب أيا كان مادام أنه يحمل بين طياته استثناء أو مصلحة شخصية وهذا الوزير الأسبق في الوقت الحالي يعاني من المرض ولا يملك تكاليف العلاج وهو الذي حينها كان يملك في منصبه بين يديه مئات المناقصات التي تطرح بالمليارات من الجنيهات وسمعنا على الجانب الآخر عن وزراء آخرين امتلكوا الملايين وخرجوا من الوزارة ويعيشون حياة سهلة مرفهة ومعهم ما يضمن لهم الترفيه الأبدي لهم ولأحفادهم أيضا وبطبيعة الحال لا علاقة لهم من قريب أو بعيد بالأزمات المالية سواء هم أو أبناؤهم أو أحفادهم.

وقد أقسم لي أحد المحافظين السابقين أنه يشعر بمرارة شديدة لأنه لا يملك شراء هدية لحفيده في إحدى المناسبات لضيق ذات اليد ومحافظ آخر أقسم لي أنه ارسل خطابا إلى الدكتور زكريا عزمي يطلب منه ويرجوه أن يبذل مساعيه لرفع معاش المحافظ الذي أصبح لا يسمن ولا يغني من جوع وقال لي أن أي محافظ ترك الخدمة من الصعب عليه جدا أن يتحمل أعباء المعيشة بهذا المعاش المتواضع جدا إلا إذا كان لديه موردا آخر وكنت أتحدث مع أحد المحافظين الحاليين لمحافظة قريبة من العاصمة وقال لي سوف ارسل لك فاكسا بمفردات دخلي الشهري وسوف تتعجب حينما تطلع عليه وأرسله وتعجب بالفعل وأقسم لي الرجل أنه لو لا الدخل الإضافي الذي يؤول إليه من ارث تركه له والده لأصبح الموقف صعبا للغاية وقال لي محافظ آخر انتقل في التغيير الأخير إلى أحد المناصب الوزارية المهمة أنني لا امتلك شيئا علي الإطلاق ناتجا عن عملي كمحافظ طوال السنوات السابقة ولا أنوي أن أمتلك شيئا بعد شغل هذا المنصب الوزاري رغم أن هذا المحافظ السابق والوزير الحالي أصبح مسئولاً عن وزارة داخلها كثير من الخيرات والفرصة سانحة تماما ومتعددة.. وقد أجريت منذ سنوات حديثا مع المهندس حسب الله الكفراوي وهو الرجل الذي قام بتشديد جميع القري

السياحية المصيفية واقسم الرجل أنه لا يمتلك طوية واحدة في الساحل الشمالي واعتقد أنه صادق بالفعل وهناك نائب في البرلمان تم تعيينه محافظاً لأحدى المحافظات الساحلية وبمجرد شغله المنصب تنازل عن مرتبه وقرر التبرع بعشرين ألف جنيه شهرياً للمواطنين الكادحين بالمحافظة وكان الرجل يقول لي حينها كان نائبا أن العمل النيابي عمل تطوعي والعمل التنفيذي عمل تطوعي أيضاً أي أنه يري عمل الوزير والمحافظ من أجل خدمة المواطنين وليس للانتفاع أو تحقيق المصالح الشخصية وقد دارت الأيام وعين الرجل محافظاً فتنازل عن أية مزايا يمكن أن يحصل عليها ناتجة عن شغله للمنصب..

نعود بعد هذا كله ونقول: الأصل أن الوزير أو المحافظ لا يطرأ أي تغير في وضع مركز كل منهما المالي قبل وبعد شغله للمنصب ورحيله عنه والأصل ألا يكون هناك أي مصلحة شخصية ترتبط بالمنصب مادام عملاً تطوعياً وليس مطلوباً من الوزير أن المحافظ أن يتنازل عن مرتبه كما فعل أحد المحافظين الجدد لكن أضعف الإيمان ألا يترجم العمل التنفيذي لخدمة مصالحه الشخصية وألا يسيء استخدام المنصب والسلطة من أجل الثراء واقتناء الشاليهات والفيلات وربما القصور أيضاً سواء كانت داخل مصر أو خارجها ومن أجل رفع وتنظيم أرقام أرصده البنكية المحلية والأجنبية إلى حدودها القياسية سواء كانت داخل البنوك هنا أو في الخارج... والأصل أن يتسابق للوزراء والمحافظون في خدمة الجماهير وفي زيادة رصيدهم من الانجازات وألا يتسابقوا في امتلاك الفيلاوات والأرصدة البنكية في الداخل والخارج والسيارات الفارهة وربما الطائرات أيضاً.. هل أكون مغالطاً وواهما لو تحدثت مرة أخرى عن تلك المسابقة للوزراء والمحافظين الذين رحلوا عن مناصبهم وهم صفر اليدين ولا يمتلكون من حطام الدنيا شيئاً.. هل نكون مغالطين لو طالبنا بأن يتقدم لهذه المسابقة كل محافظ وكل وزير لم يستغل منصبه ولم ينتفع منه بصورة أو بأخرى؟ وكم وزيراً وكم محافظاً يمكن أن يفوز بجائزة هذه المسابقة مرة أخرى هل يمكن إجراء هذه المسابقة؟ لتكريم الفائزين بها أم أن إجراءاتها يعد أمراً صعباً بل هو المستحيل بعينه!!

لن يصفق نواب الأغلبية؟

من حق نواب الاغلبية أن يصفقوا كما يشاءون داخل قاعة مجلس الشعب ومن حقهم أن يؤيدوا وزيرا أو آخر في قراراته وسياساته الناجحة وهذا يكون بالتصفيق الحاد احيانا ولا اعتراض على ذلك طالما أن المسئول يستحق هذا التصفيق وجدير به.

أما الأمر غير المقبول أن يصفق النواب وبنفس الدرجة لما هو متعارض ومتناقض تحت قبة مجلس الشعب ولعلنا في ذلك نسترجع موقفا قاطعا للطرفين كل منهما له ثقله ووزنه السياسى والطرفين موقفهما متعارض تماما ومتباعد إلى أقصى حد ومع ذلك فالنواب صففقوا لكلا الطرفين ولعل المضابط هى خير شاهد على ذلك والتاريخ أيضا.. فقد سمعنا من قبل الدكتور زكريا عزمى يطلق عبارته الشهيرة «الفساد فى المحليات للركب» وهى جملة تعنى أن هناك فساد لا حدود له وتعنى أيضا أن الحكومة عجزت عن مواجهة هذا الفساد والتصدي له وتحجيمه وبالقطم لا نتصور أن نائباً مخضرمًا كالدكتور زكريا عزمى يطلق هذه الجملة التى قامت الدنيا لها ولم تقعد والتى كان لها رد فعل فى الشارع السياسى يفوق تصورات الجميع ويفوق تصورات الدكتور زكريا نفسه لا نتصور أن يطلق هذه الجملة عشوائيا دون أن يكون له أسانيد يرتكز عليها ولعل هذه الجملة كانت لها ترجمة على أرض الواقع بعد سقوط عمارة الموت فى مدينته نصر ومخالفات المبانى التى تبين أنها مثل الأورام السرطانية وكل مبنى مخالف بالطبع وراء الفساد والمفسدين والدكتور زكريا حينها تحدث عن فساد المحليات الذى بلغ الركب ثم تبعتهما الرقاب كان فى ذهنه أيضا فساد الجهاز المصرى بدليل هذا الكم من القيادات المصرية فى مواقعها المختلفة الذين تورطوا فى صفقات مشبوهة مع رجال الأعمال وأدينوا بالفعل..

وكان فى ذهنه أيضا الأغذية الفاسدة التى تسللت إلى الأسواق بقدرة قادر والتلاعبات التى تجري فى عمليات المقاولات والأوامر المباشرة والتلاعب فى حصص الدعم والتجاوزات التى تجري داخل المواقع العلاجية والمنافذ الجمركية وما إلى ذلك..

نعود ونقول ان الدكتور ذكريا حينما تحدث عن الفساد في مجلس الشعب واطلق عبارته الشهيرة صفق له نواب الاغلبية وهو تصفيق ليس من فراغ إنما هو دلالة قاطعة لتأييدهم المطلق لكل كلمة وردت على لسانه.. وبالطبع من حق نواب الاغلبية أن يصفقوا للنائب حزبهم الذي يعتزون به.. لكن الغريب أن نجد نفس هؤلاء النواب يصفقون أيضا وبنفس الحدة للدكتور عاطف عبيد رئيس مجلس الوزراء حينما يقول في الجلسة الأخيرة لمجلس الشعب إننا نرفض القول بأن هناك فساد ونرفض أن يتهم أحد أجهزة الحكومة بالفساد لأنهم جميعا أناس شرفاء يملثون قمم الطهارة ولا نقبل أن يسىء أحد إلى هؤلاء الشرفاء ثم يقول رئيس مجلس الوزراء بالحرف الواحد حرام عليكم واتقوا الله فيها تقولون ولا تشوهوا صورة مصر ويصفق النواب كثيرا حينما انتهى رئيس مجلس الوزراء من كلمته ومن حق رئيس مجلس الوزراء أن يتحدث عن الطهارة والأمانة والصدق ومن حق الدكتور ذكريا عزمي أيضا أن يتحدث عن الفساد ولكن يبقى السؤال: لمن يصفق نواب الاغلبية؟!

ماذا يعني تولي صفوت الشريف رئاسة مجلس الشوري؟!

ماذا يعني تولي صفوت الشريف رئاسة مجلس الشوري.. هل نقول إن انتقاله من المقعد الوزاري في قطاع الإعلام إلى منصة مجلس الشوري يعد مكسبا له وخطوة إلى أعلي وليس العكس، هل نقول إن الشريف سعيد ومرحب بهذا التغيير المفاجئ الذي جاء مقصورا عليه وحده دون سواه.

لقد تردد أن صفوت الشريف سوف يتولي رئاسة الوزراء وربما أن الشريف نفسه كان يعد عدته لشغل هذا المنصب، وربما أيضا أنه فوجئ بقرار انتقاله من الإعلام إلى مجلس الشوري بينما مجلس الشوري كان منتظرا ألا يحدث تغيير في رئاسته بعد الجهد المضني الذي بذله الدكتور مصطفى كمال حلمي في المؤتمرات المتوالية المكثفة داخل دائرته أثناء انتخابات التجديد النصفي، وهو جهد يفوق كثيرا طاقة الرجل وبالتالي فكان المنتظر والمتوقع بقاءه وفي حالة عدم بقاءه وكان هذا أمرا مستبعدا يكون مفيد

شهاب وزير التعليم العالي هو المرشح الأول وربما الأوحيد لهذا الموقع، فإذا بالشريف هو الذي يشغله بما كان بمثابة المفاجأة التي جاوزت توقع الرأي العام بأكمله.. وانتقال الوزير، أي وزير، من كرسي الوزارة إلى منصة مجلس الشعب أو الشوري هو بلاشك مكسب للوزير، فمثلا حينما انتقل الدكتور سرور من منصب وزير التعليم إلى رئاسة مجلس الشعب فإن ذلك كان يمثل قفزة إلى أعلى ولا بد أن تكون سعادة الدكتور سرور غامرة للغاية بهذا القرار حين صدوره، فهل نقول إن صفوت الشريف كانت سعاده بنفس الدرجة أم نقول إن كان يفضل البقاء في ملعب الإعلام لدواعي التخصص والتمرس وأنه ملاً هذا المكان عن جدارة، ومن الصعب أن يكون هناك بديل له أو بمعنى آخر يكون رحيل صفوت الشريف عن الإعلام مثل السمكة التي تنتقل من مياه البحر إلى البر.. وربما نقول أيضاً إن هناك وزراء لهم وزنهم وثقلهم داخل الحكومة ولهم تأثيرهم في قراراتها وأمثال هؤلاء الوزراء يكون تركهم للمنصب الوزاري أمراً صعباً للغاية وكانت النظرة إلى الشريف من جانب الرأي العام أنه من هؤلاء الرجال داخل الحكومة وغيابه أو رحيله بالتالي أمر مستبعد للغاية.. وهل نقول إن العبء كان ثقيلاً للغاية على صفوت الشريف بصفته أميناً عاماً للحزب الوطني والعبء كان ثقيلاً بنفس الدرجة باعتباره وزيراً للإعلام مما كان يحتم ألا يجمع بين الموقعين وأصبح وجوباً أن يترك موقعا منها أم أن الشريف لم يترك منصبه لكن المنصب نفسه هو الذي أصبح لا وجود له داخل الحكومة بعد أن ظهر الاتجاه إلى إلغاء وزارة الإعلام، ولماذا تلغي هذه الوزارة؟ لقد تردد أن هناك وجوهاً قديمة سوف ترحل وتترك المنصب الوزاري وكانت التوقعات أن هذه الوجوه جميعها لو رحلت فلن يرحل الشريف فإذا بصفوت الشريف يكون في مقدمة هذه الأسماء الوزارية التي ترحل وهو ما يؤكد أن التغيير القادم الوشيك سوف يشعل وجوهاً قديمة أخرى حيث أن الرأي العام اعتاد أن يرى صفوت الشريف متربعا على المقعد الوزاري لقطاع الإعلام ولا يتصوره في أي موقع آخر سوى منصب وزير الإعلام الذي شغله علي مدي عشرين عاماً وبالتالي فإن

رحيل الشريف له دلالات قاطعة بأن هناك تغييرات شاملة في الحكومة الحالية ولم يعد وارداً أن يكون هناك وزير محصن من التغيير أو مطمئن إلى بقائه في منصبه الوزاري وإذا كنا قد تساءلنا عما إذا كان صفوت الشريف قد سعد بانتقاله من الإعلام إلى مجلس الشوري فلا بد أن نتساءل أيضاً: هل سعد الرأي العام برحيل صفوت الشريف وغيابه المفاجئ وغير المتوقع علي الإطلاق عن منصب وزير الإعلام؟ وهل يأتي وزير إعلام جديد ليحل مكان صفوت الشريف وهل يمكنه أن يملأ الفراغ الذي تركه الشريف؟ أم أن الشريف كما أشرنا لم يغيب عن وزارة الإعلام، ولكن الوزارة نفسها وبأكملها هي التي سوف تغيب في الفترة المقبلة.. ومرة أخرى نتساءل: هل هذا التغيير الذي التي اقتصر علي صفوت الشريف وحده هو مكسب لمجلس الشوري أم أنه خسارة جسيمة للغاية للإعلام والإعلاميين!!





رسائل عاجلة

هذه رسائل بعثت بها إلى وزراء مصر وأهل السياسة وقبلهم رئيس مجلس الشعب ورئيس مجلس الشورى. بعثت بالرسائل علي صفحات جريدة الأهرام وفي الصفحة البرلمانية «أحزاب ونواب» وقد راعت في كتابتها الصراحة وهذه الصراحة يكون لها ضريبتها في كثير من الأحيان.. فهناك من تقبل هذه الرسائل بصدر رحب وهناك من رفضها وثار بسببها فردود الأفعال تباينت وهناك وزراء أرسلت لهم هذه الرسائل رحلوا وتركوا مناصبهم وهناك وزراء آخرون انتقلوا من منصب وزاري إلى منصب وزاري آخر وكل منصب يكون الوزير فيه له قراراته الصحيحة التي لها أثرها الإيجابي لدى الرأي العام وله أيضا قراراته وسياساته الخاطئة التي تترتب عليها المشاكل والأزمات وتزيد الأمور سوءا وتعقيدا ليكون المواطن البسيط هو الضحية في نهاية المطاف وتلك الرسائل العاجلة كانت ترصد قرارات الوزراء لتدق الجرس في التوقيت الملائم.. وكم وزير سمعناه يؤكد على ضرورة وصول الدعم لمستحقه بينما الدعم يظل يتسرب وكم وزير سمعناه يؤكد على ضبط الانفاق والتخفيف عن المواطنين وحماية محدودي الدخل والسيطرة على الأسعار وتعظيم أرقام الصادرات إنني أعرض نماذج من هذه الرسائل العاجلة لنستدل بها على التناقضات وأوجه القصور في مواقعها العديدة داخل جدران مجلس الشعب وخارجها..





الدكتور أحمد فتحي سرور رئيس مجلس الشعب

■ أيتها أصعب فوزك في معركتك الانتخابية داخل دائرة السيدة زينب أم فوزك بمقعد الرئاسة تحت قبة مجلس الشعب؟ أعتقد أن الفوز في المعركة الانتخابية هو الأصعب!!

□ لا يتصور أحد أنه مع رحيل هذا المجلس وقدم مجلس جديد أن تمارس نشاطك تحت القبة كنائب وتجلس بين صفوف الأعضاء.. لقد اعتاد الناس أن يروك تحت المنصة وتحتل المقعد الرئاسي داخل قاعة مجلس الشعب ومن الصعب عليهم أن يجدوك تجلس في مقعد آخر.. أنه سؤال تباينت حوله التكهّنات، هل يبقى الدكتور سرور في منصبه؟ هناك كثيرون يتمنون بقاءك، ويرون أنك نجحت بدرجة أمتياز في مهامك كرئيس لمجلس الشعب وأن استمرارك يعد مكسبا للعمل النيابي. بينما هناك رأي آخر لا داعي لذكره!

■ مادامت هناك أزمة في النقد الأجنبي والموارد منه تتراجع لظروف خارجة عن إرادة الدولة أليس واجبا أن يكون نواب الشعب قدوة ويمتنعوا عن السفر للخارج لغرض السياحة والاستجمام في أوروبا والولايات المتحدة بالإضافة إلى جنوب شرق آسيا والتي تبين أن النواب يعشقونها لأسباب لا نعلمها!!

□ أعلم أن لديك شعبية بين أعضاء المجلس فهم يحبونك لسعة صدرك، وهدوئك وبالتالي فحينما تأمرهم بشئ فسوف ينفذونه على الفور وفي هذه الفترة العصبية الخرجة يتعين على النواب بذل مزيد من الجهد ومراعاة التفرغ التام للعمل النيابي ليتسنى لهم أداء رسالتهم ومهامهم الصعبة داخل دوائرهم.. وكما تعلم يا دكتور سرور فإن أغلب أعضاء مجلسك ميسورو الحال ولديهم القدرة المادية التي بلا حدود ولديهم أيضا شعور بالملل والرغبة في التغيير من أجل هذا كله ندعو الله في هذا الشهر المعظم أن تكون قد أصدرت تعليقاتك المشددة بأنه يحظر على أي نائب سواء في الأغلبية أو المعارضة تماما مشاهدة المسلسل التلفزيوني المتوهج.. عائلة الحاج متولى.. أريد أن أسألك هل شاهدت هذا المسلسل يا دكتور سرور؟!

■ بمناسبة إنتهاء الدورة البرلمانية لا بد أن نوجه إليك بعض الأسئلة لتجيب عليها دون تهمل: هل أنت راضٍ تماماً عن أداء هذا المجلس وهل يمكن القول إنه تفوق على سابقه وهل نجم نوابه الجدد في الاختيار أم أن أغلبهم أخفق ولم يشعر بهم أحد... وهل شعرت أنت بالأمس بغياب الرموز السياسية عن هذا المجلس وايقنت أنهم تركوا فراغاً لم يستطع أحد أن يملأه أم أن العكس هو الصحيح؟ وهل أنت في حالات الصدام بين النواب والحكومة هل كنت تقف إلى جوار النواب أم إلى جوار الحكومة؟ ومن هو الوزير الذي كانت إجاباته موضوعية ومقتعة لديك ولدى النواب وكان بالفعل مسانداً للحكومة ومن هو الوزير الذي كان على النقيض وهل يمكن القول إن الشاذل هو هذا الوزير المتمكن المتميز الذي نال إعجابك وجذب انتباهك أم هو وزير آخر سواء .. وهل رأيت رئيس الوزراء موقفاً إلى أبعد حد في إجاباته وتحركاته تحت القبة أم أنك اضطررت إلى التدخل في العديد من المواقف لإقناذ الموقف والحفاظ على صلاية الحكومة ونماسكها وهل تعمدت يا دكتور سرور أن تكون سفرياتك إلى الخارج قليلة ومحدودة هذه الدورة منعاً للقليل والقال وتجنباً لنشر المزيد عن هذه الرحلات والسفريات في بعض الصحف التي تخصصت في هذا الأمر أم أنك لم تلتفت لمثل هذه الأمور ولا تعينك من قريب أو بعيد ولم تعتمد أن ترفض سفريات بعينها إلى الخارج....

وأخيراً يا دكتور سرور هل تؤيد أن النواب في فترة العطلة البرلمانية يسافرون إلى الخارج للاستجمام والترفية وخلافه أم أنك تفضل أن يوجدوا داخل دوائرهم ويلتصقوا بالمواطنين للاستماع إلى شكاواهم ومعاناتهم والإسهام في إيجاد حلول عاجلة وعملية لها دون حاجة إلى انتظار لحين قدوم الدورة البرلمانية الجديدة.. نأمل في أن تكتب الإجابات الصريحة لهذه الأسئلة يا دكتور سرور وأن ترسلها لنا على وجه السرعة بالبريد العادي إذا كنت مازلت في العاصمة أو بالبريد الجوي إذا كنت خارج الحدود!!

□ كل سنة وأنت طيب الدورة البرلمانية أوشكت على الانتهاء.. أريد أن أسألك أين تقضي أجازتك الصيفية؟ هل في مارينا أم سيدى كرير أم لا هذا ولا ذاك، أعتقد أنك لو ارتضيت بالمصيف الداخلى داخل حدود الساحل الشمالى سوف يكون هذا هو

أول عام يمضى دون أن تكون قد قمت برحلتك المفضلة إلى مدينة السحر والجمال التي تعشقها ولا تتحمل أن يطول ابتعادك عنها!!

■ إذا سألك أحد المحررين البرلمانيين أو غير البرلمانيين الذين أصبحت لقاءاتك بهم وبهم تتكرر في الفترة الأخيرة، إذا سألك هذا أو ذاك عن مدى فاعلية الدور الرقابي لمجلس الشعب في هذه الدورة فيجب أن تجيب على الفور بأنه استجواب البورصة وهو الاستجواب الشهير لصاحبه كمال أحمد النائب المستقل المتمكن المتألق، نستطيع أن نقول إن هذا النائب قدم لك خدمة العمر ويتعين عليك أن ترد له الجميل ولو لم يكن هذا الاستجواب لكان الأمر مختلف كثيرا في حديثك عن الدور الرقابي للمجلس، والواقع الذي أمامنا يؤكد أن استجواب البورصة سيظل علامة مضيئة في سجل المجلس الرقابي تتضاءل أمامه تماما وتراجع أي استجوابات أخرى، أعلم أنك قد لا توافقنى على هذا الرأي لكنها سعة صدرك التي هي دائما تجعلك تتقبل النقد والرأي الآخر سواء كان موضوعيا أو غير ذلك يا دكتور سرور!!

□ لا بد أن نسجل لك أنك أصبحت تتقن تماما استثمار الوقت والجهد داخل قاعة المجلس والدليل أنك أجهزت على مشروع الخططة والموازنة في هذه الفترة القياسية القصيرة، أريد أن أسألك هل نجاحك في الإجهاز على خطة الدولة تحت القبة هو السبب وراء الابتسامة العريضة التي اعتدنا أن نراها على وجهك في الأيام الأخيرة أم أن هذه الابتسامة لها أسباب أخرى؟!

■ حمدا لله على سلامتك عودتك من الأراضي المقدسة بعد أداء العمرة ولعلها تكون عمره مقبولة ويقولون إن عمرة العشر الأواخر تكون فيها أبواب السماء مفتوحة والدعوات مستجابة.. بماذا دعوت يا دكتور سرور؟ هل دعوت بأن تبقى رئيسا لمجلس الشعب لدورة قادمة أم دورتين أو للأربع دورات الباقية كلها لتكمل خمسة عشر عاما بالتمام والكمال؟ هل دعوى أن يبقى كمال الشاذلى في منصبه الوزاري ولا يتزحزح عنه؟ هل دعوت أن يظل زكريا عزمى يحتل معقده البرلماني في الصف الأخير من القاعة وتظل المسافة بينك وبينه بعيدة دون أن يتقدم صفا واحدا؟ هل دعوت أن يبقى مفيد شهاب محتفظا بعضويته في مجلس الشوري حتى آخر العمر ولا تحول أوراقه

على الإطلاق إلى مجلس الشعب؟ هل دعوت أن يقتم مصطفى الفقى بموقعه المهم الحالى داخل لجنة العلاقات الخارجية وأن تتلاشى أية طموحات وتطلعات أخرى تداعبه وتدور في ذهنه؟ هل دعوت بالهداية لهذا أو ذاك ممن يتلقون أكوام الطعون لعدد ليس قليلا من نواب المجلس الحالى.. وقبل هذا كله هل دعوت لنفسك بالصحة وراحة البال.. بإذا دعوت يا دكتور سرور؟!

□ مادمت قد حصلت على هل هذا الكم من الأصوات وهي أصوات الأغلبية والمعارضة معا وليست أصوات الأغلبية فقط فلا بد أن يكون تعاملك مع نواب المعارضة بنفس الحساس والتحاب وسعة الصدر.. وهم يستحقون ذلك بالفعل ألم يعطوك أصواتهم وبالتالي يتعين عليك أن ترد لهم الجميل!!

■ حينما تحتل المنصة داخل قاعة مجلس الشعب في جلسة اليوم وتعود مرة أخرى إلى قواعذك سالما فاعتقد أن مهمتك لن تكون صعبة مع تسليمنا بأنه مجلس أقوى من سابقة.. فالأمر المؤكد أن الظاهرة التي كانت تحيطك وتزعجك وتصيبك بالأس وخيبة الأمل هذه الظاهرة المثلة في تغيب النواب داخل القاعة لن تتكرر ولن نراها في المجلس الجديد وبالتالي فأنت لن تحبط من الآن فصاعدا ولن يصفر وجهك وتعود إلى مكتبك غاضبا ساخطا حينما ترى القاعة خالية من نوابها.. وسوف يؤدي امتلاء القاعة ابتداء من جلسة اليوم إلى ارتفاع معنوياتك وهذا بدوره ربما يفجر طاقات وقدرات كانت كامنة داخلك في ظل احباطاتك المتلاحقة السابقة على مدى السنوات الخمس الماضية.. من أجل هذا كله نقول أن مهمتك لن تكون صعبة وسوف يرتفع مستوى أدائك وإدارتك للجلسات ويتسم صدرك بمعدل أكبر ولن نسمعك مرة أخرى تقول عبارتك الشهيرة «الموافق على قفل باب المناقشة» لن تقوها إلا في التوقيت الملائم يا دكتور سرور!!

□ في جلسات المجلس الأخيرة رأينا القاعة خالية والنواب متغييبين وقلنا لعل المانم خير، وعلمنا أن السادة النواب غالبيتهم في الأراضي المقدسة يؤدون فریضة الحج، ونحن نتفاءل ونستبشر خيرا فالنواب سوف يعودون بعد الوقوف في عرفات وطواف الوداع وقد ادركوا أن كل شيء إلى زوال، الحصانة زائلة، والمنصب لن يدوم

والمؤكد أنهم بعد أداء الفريضة أصبحوا أكثر إدراكا بأن كل ما يقولونه تحت القبة سوف يحاسبون عليه ولن يحسب لهم سوى قول الحق وأما ما وذن ذلك فسوف يحسب عليهم.. كل التحية لنوابنا الحجاج الذين سوف تدوى عباراتهم وكلماتهم الصادقة داخل قاعة مجلس الشعب!!

■ التوقعات ترجح أن يكون هناك تغيير وزاري مع بداية الدورة البرلمانية الجديدة لكن ألا تتفق معي في أن هذا التغيير الوزاري بالضرورة أن يصاحبه تغيير مماثل في رئاسة مجلس الشعب؟!

□ سافرت إلى الهند وتركت المحررين البرلمانيين وحدهم في سلطنة عمان يعانون من الوحدة والاكتئاب ورفضت في زيارتك إلى الهند أن تصطحب معك أي محرر برلماني وهو موقف غريب ليس له ما يبرره، وأعتقد أن اللوم يوجه إلى المحررين البرلمانيين لأنهم لم يدركوا بالدرجة الكافية كم تودهم وتحبهم وتقدرهم وتحشى عليهم من الإصابة ببعض الأمراض المزمنة شديدة العدوى وشائعة الانتشار في هذه الدولة، أعتقد أن المحررين البرلمانيين جميعهم أصبح لزاما عليهم أن يوجهوا إليك الشكر والعرفان على هذا الموقف الذي تترهن، وتؤكد بموجبه أنك حريص كل الحرص على صحة وسلامة المحرر البرلماني والعقل السليم في الجسم السليم وشكرا يا دكتور سرور!!

■ قد يكون من المرجح حل مجلس الشعب بمجرد الانتهاء من هذه الدورة البرلمانية لتبدأ الانتخابات بنظام القائمة، ويأتي مجلس جديد وأعضاء جدد يختلفون في ادائهم والتزاماتهم وجديتهم وارتباطهم بدوائهم، وفي كل الأحوال أعتقد أن حل المجلس أو عدم حله لا يعنى شيئا بالنسبة لك، وليس صحيحا أن الحل سوف يصيبك بالقلق والتوتر، وليس بالضرورة أن يعقب الحل تغيير في رئاسة مجلس الشعب. ويبدو أنك باق باق يا دكتور سرور في ظل مجلس دائم أو مجلس محلول راحل!!

□ لماذا لم تذهب إلى المؤتمر البرلماني الدولي وأرسلت عبد الاحد جمال الدين بدلا منك.. لقد بررت عدم ذهابك بالظروف الراهنة بينما هذه الظروف كانت تحتم عليك أن تفرص على الذهاب وتفصح هؤلاء المعتدين تكشف أكاذيبهم أمام الوفود البرلمانية المشاركة وتبادر بتصويب المسار وتصحيح المفاهيم لأى وفد برلماني مشارك يكون قد

ضلل طريقه وانخدع بالتصريحات الأمريكية.. كان واجبا عليك الذهاب والمشاركة، واعتقد أن هذا كان أفضل كثيرا من رئاسة جلسات مجلس الشعب في فترة انعقاد المؤتمر ونحن على يقين أنك كنت قادرا على جذب انتباه الوفود المشاركة باعتبارك رئيسا سابقا لهذا الاتحاد وقيادة لها وزنها وقرسها وخبرتها وأيضا شجاعته.. ليتك قد حضرت المؤتمر يا دكتور!!

■ ماذا ستفعل يا دكتور سرور في العطلة البرلمانية وأين ستقضيهما، من حقك بعد هذا الجهد المتواصل أن ترفه عن نفسك، وتذهب إلى الساحل الشمالي للاستمتاع بالطبيعة والهواء النقي لكنني على ثقة بأنك سوف تضحي بالاستجمام والاسترخاء ولن تذهب إلى المصيف وتظل في القاهرة وصيفها الملتهب وهذا من أجل أن تكون بجانب أهالي دائرتك بالسيدة زينب لتساندهم وتعينهم وتسهم بصفة عاجلة وفورية في حل مشاكلهم المتراكمة المتضخمة، وكل عام وأنتم بخير يا دكتور سرور!!

□ هناك إجماع لدى الرأي العام على أن هذه الدورة البرلمانية كانت ناجحة بكل المعايير وتم خلالها إنجاز عديد من التشريعات المهمة التي ينتظرها المواطن في كل الدوائر، وهناك إجماع أيضا على أنك تألفت وتفوقت وتحليت بالصبر وكانت لديك سعة صدر في إعطاء الكلمة للمعارضة، وربما نقول أنك كنت حادا بعض الشيء مع عدد من النواب المعارضين وقد أقول قاسيا لدرجة أنك لوححت للبعض بالطرد من القاعة، لكن على الجانب الآخر ربما نفسر ذلك بأن هناك من تعمد أن يتدخل في شئون واختصاصات المنصة ويتجاوز الحدود المألوفة، لكن هذا لا يمنع من القول إنك جذبت الأنظار إلى هذه القدرات الخاصة التي تكاد تنفرد بها في إدارة الجلسات، ولا اعتقد أن أحدا يمكن أن يتنافسك فيها في الوقت الحالي، أجل التهنئة بهذا التآلق والتفوق يا دكتور سرور وأريد أن أسألك لماذا تمارس رياضة المشي بهذا الحماس هذه الأيام رغم أن العطلة البرلمانية مازالت ممتدة والدورة الجديدة باق عليها أربعة أشهر بالتمام والكمال وترشيح واختيار رئيس لمجلس الشعب أمر سابق لأوانه، فلماذا تحرص على رفع لياقتك البدنية في مثل هذه الفترة وهي فترة ركود سياسي يا دكتور سرور!؟

■ الزيارات الميدانية للجان المجلس تم إلغاؤها لدواعي ترشيد الانفاق وقد كانت أغلب هذه الزيارات للترفيه والاستجمام وأغراض أخرى لا علاقة لها بالعمل النيابي فكنا نجد لجانا عديدة تشد رحالها إلى الإسكندرية ومطروح صيفا بينما تذهب إلى الأقصر وأسوان والبحر الأحمر شتاء ولم نجد لجنة واحدة ذهبت إلى أسوان أثناء أشهر الصيف الحارقة وبالتالي لا تكون مبالغين لو قلنا أنها كانت زيارات استرخائية استجمامية، ويكفى أن نقول إنه حينما تحولت بورسعيد إلى مدينة حرة ذهبت لجان المجلس الشان عشرة لشراء السلم المستوردة بكل أشكائها وأنواعها والافلات من الرسوم الجمركية عند المنافذ، وهذه اللجان جميعها بحثت لها عن دور نيابي لتبرر به زيارتها إلى بورسعيد ويعود اتوبيس الأعضاء عملا باليضائم المستوردة المهرية والمتهرة ونواب بورسعيد في ذلك الوقت يشهدون على ذلك. لقد أحسنت صنعا حينما ألغيت هذه الزيارات فهي ليست زيارات ميدانية ولن تكون أبدا لكنها زيارات استجمامية والزيارات الجادة الهادفة منها لا تتعدى نسبة الـ ١٠٪ هل تتفق معي في الرأي يا دكتور سرور؟ المؤكد أنك تتفق وإلا ما كنت قد بادرت وسارعت بإلغاء هذه الزيارات.

□ الأيام تمر بسرعة وموعد بدء الدورة البرلمانية الجديدة يقترب والتساؤل أصبح يفرض نفسه بجدّة: هل يتم ترشيح الدكتور سرور رئيسا لمجلس الشعب للمرة الرابعة عشرة وهل يعد هذا الترشيح أمرا مرجحا بعد أن أثبت الدكتور سرور جدارته وقدرته على ملء هذا المنصب بالغ الحساسية وإدارة جلسات المجلس بنجاح واقتدار وهل يمكن القول أن الدورة البرلمانية الجديدة سوف تكون ساخنة وتنتظرها قضايا جماهيرية وتشريعات حيوية بما يتطلب بقاء الوضع على ما هو عليه في رئاسة مجلس الشعب.. هناك رأى مؤداه أن فتحى سرور يتمتم بكفاءة وإمكانات تؤهله دائما للبقاء والاستمرار في هذا الموقع فهل تؤيد هذا الرأي يا دكتور سرور؟!

■ كل ستة وأنت طبيب.. اليوم تبدأ دورة برلمانية جديدة وسوف يوافق مجلس الشعب بالإجماع على انتخابك رئيسا للمجلس للمرة الرابعة عشرة وهي فترة قياسية تدل على ارتفاع لياقتك السياسية والنيابية إلى حدودها القصوى.. إنها فترة لم يستطع لاعب الكرة الذي يبلغ ثمنه الملايين من اليورو أن يبقى لفترة تماثلها في الملاعب مها

بلغت لياقته وإمكاناته الكروية والفنية، إنها فترة لم تتم لأي رئيس برلمان في العالم على مدى التاريخ النيابي كله والأمر الذي بات مؤكداً أن رئاستك لمجلس الشعب سوف تمتد للعام الخامس عشر وربما تمتد إلى مجلس الشعب القادم أي من العام السادس عشر وحتى العام العشرين لكنني لا اعتقد أن تظل رئيساً لمجلس الشعب بعد العام العشرين.. مبروك يا دكتور سرور!!

□ نواب المعارضة يأملون في العام الجديد ألا يغضب رئيس مجلس الشعب، وأن يلتزم بضبط النفس ولا يلجأ إلى طرد نائب من القاعة وإخراج الكارت الأحمر له إلا في حالات الضرورة القصوى التي لا يعقبها تراجع أو عفو مادام الطرد تكون له مبرراته التي لا خلاف عليها.. لقد طردت النائب محمد مرسى ثم تراجعت عن الطرد يا دكتور سرور!

■ ذهب نواب عديدون لأداء فريضة الحج هذا العام وكانوا يأملون في أن تكون معهم والمؤكد أنك لو كنت معهم فالأمر كان سوف يختلف كثيراً بشأن مصير الاستجابات تحت قبة مجلس الشعب!!

□ توليت رئاسة اللجنة البرلمانية التي ناقشت الزيادة السكانية ونحن نعلم أنك راعيت تماماً تنظيم النسل على مستوى اسرتك والتي تعد أسرة صغيرة ومحدودة للغاية وبالتالي فإن دخلك يكفي دائماً لتلبية الاحتياجات الأساسية لهذه الأسرة الصغيرة وربما يلبي الاحتياجات غير الأساسية أو الكمالية أيضاً، لكن ماذا عن نوابك الذين ضربوا بتنظيم الأسرة عرض الحائط؟ كيف نتصور نواباً يحضرون اجتماعات هذه اللجنة ويشاركون في المناقشات بينما كل نائب منهم أسرته تتكون من عشرة أفراد وربما أكثر.. كيف نتصور أن المواطن العادي يلتزم في هذا المجال بينما النائب متفلت وليس له علاقة بتنظيم الأسرة من قريب أو بعيد، أليس واجبا أن يكون نوابك هم القدوة دائماً يا دكتور سرور!

■ هناك زوجات يرفضن كلية أن يحصل الزوج على معاشهن بعد وفاتهن لأن هذا الزوج لم يحسن معاشتهن ولم يؤد مهامه كرجل أسرة على الإطلاق وترك الزوجة تحمل الأعباء الثقيلة وحدها وتقطع هذا المشوار الصعب بمفردها وبالتالي فإن هذا الزوج لا يجب أن يؤول إليه معاشها.. بل أن زوجات يمثلن نسبة لا يستهان بها رأين أن

مجلس الشعب أوقم عليهن ظملا لا حدود له حينما أقر للزوج معاش زوجته بعد وفاتها، هل أنت مع الزوج أم مع الزوجة يا دكتور سرور!

□ حينما ترى وزيرا يأكل تفاحة داخل قاعة مجلس الشعب وفي أثناء انعقاد الجلسة ماذا تفعل؟ هل تتركه يواصل مهمته بحماس وكأنك لم تر شيئا أم تطبق عليه اللائحة أم تأخذ منه التفاحة يا دكتور سرور!

■ لو سألتك أيها مهامه ومستوليته أصعب وأعبأه أثقل هل رئيس مجلس الشعب أم رئيس مجلس الوزراء؟ هل نقول أن الدكتور سرور يبذل جهدا نفسيا وعصبيا وذهنيا وجسمانيا يفوق الجهد المقابل الذي يبذله الدكتور عبيد أم أن العكس هو الصحيح؟ لو وجبنا لك هذا السؤال فإذا تكون إجابتك وهل كنت تفضل أن تكون رئيسا لمجلس الوزراء أم أن تبقى في موقعك كرئيس لمجلس الشعب يا دكتور سرور!

□ الأيام تمر سريعا والدورة البرلمانية الجديدة سوف تقترب، وفي مثل هذه الفترة من العام الماضي كنت تواظب تماما على ممارسة التمرينات الرياضية في مارينا، ثم ممارسة رياضة المشي في النادي الشهير الذي تفضله دائما، وهذا من أجل رفع لياقتك البدنية، ولأنك على قناعة بأن هذه اللياقة ترتبط باللياقة السياسية، ومحصلة هذا كانت ترشيح حزب الأغلبية بالإجماع لتظل رئيسا لمجلس الشعب للمرة الثانية عشرة، عليك أن تواصل تمريناتك وترفع لياقتك، ومن يعلم ربما العام الثالث عشر يتكرر فيه نفس سيناريو العام الثاني عشر يا دكتور سرور!!

■ هل شاهدت فريق البرازيل في بطولة كأس العالم؟ الأمر المؤكد أن أداء هذا الفريق ليس غريبا عليك وهناك تشابه واضح تماما بين طريقة لعب فريق البرازيل في المونديال وبين أسلوبك داخل قاعة مجلس الشعب، فكلاهما يعرف طريق المرمى جيدا وكلاهما يعرف كيف يصيب الهدف من أقصر الطرق وباقل مجهود وكلاهما يتقن تهديفة اللعب طالما اقتضت الضرورة ذلك وإنهاء المباريات الصعبة في صالحه والتغلب على الخصم مهما يكن عنيدا ومشاكسا وكلاهما يجيد تحقيق أفضل النتائج في الأوقات الضائعة من المباراة.. إننى أطالبك بأن تتابع جيدا المباريات المتبقية لفريق البرازيل وتتفرغ تماما لمشاهدة الأدوار النهائية في هذه البطولة وسوف تتبين هذا التشابه

والتطابق بين أسلوبك البرلماني وطريقة التكتيك البرازيلية، واعتقد أن هذا الفريق سوف يحصل على البطولة ويتربع على عرشها لعدة سنوات قادمة، وكيف تضيق منه البطولة وهو الذي يملك أوراق اللعب التي يجيد استخدامها ويجسم الممارك في صالحه ويوجه الضربات في التوقيتات المناسبة إلى الفرق المنافسة.. أليس الأمر كذلك يا دكتور سرور؟ مرة أخرى عليك أن تتابع باهتمام الأدوار النهائية للبطولة وسوف تتأكد بنفسك أن فريق البرازيل سيحقق الفوز دائماً ولن يخسر أبداً يا دكتور سرور!!

□ بعد أن انتهت الحكومة من إلقاء بيانها عليك أن تراقب المناقشات جيداً بما يكفل استثمار الوقت وعدم إهداره، لا تريد نواباً يتحدثون لمجرد الاستعراض ومن أجل أن يراهم أهالي الدائرة على الشاشة الصغيرة، لا تريد أحاديث مطولة مكررة لا تضيف شيئاً وتكون مجرد تحصيل حاصل، بصراحة لا تريد أن تمتد المناقشات حتى منتصف الدورة وليس مقبولاً أن تحدد مساحة زمنية ثابتة لكل النواب لأن هذا الأسلوب يسلب حق النواب الجادين ويعطي غيرهم ما لا يستحقونه، عليك أن تقاطع كل نائب تشعر بأنه ليس جديراً أن يشارك في هذه المناقشات ويستمر في الحديث ويضيع وقت المجلس. هل ستفعل ذلك يا دكتور سرور؟ اعتقد أنك ستفعل لأنك تدرك جيداً أن الرأي العام ينتظر باهتمام ماذا سيقول نواب الشعب في هذه الفترة الحرجة العصبية باللغة الحساسة.

■ الدكتور مفيد شهاب عضو مجلس الشورى سعيد بمنصبه كوزير بمجلس شورى وسوف يخوض المعركة الانتخابية المقبلة لمجلس الشورى ولن يخوض الانتخابات لمجلس الشعب على الإطلاق وبالتالي لن يكون عنصراً بمجلس الشعب.. أعرف أن هذه أمور لا تعنيك في شيء وبالتالي لن أرسل لك كارت تهنئة حينما يغيب الدكتور شهاب عن انتخابات مجلس الشعب المقبلة!!

□ الاستمتاع بالعطلة أمر مهم للغاية لتجديد النشاط واكتساب الحيوية، كما أن الاستجمام حق لمن أرق نفسه وتحمل أعباء ومهام ثقيلة طوال فترات العمل، وبالتالي من حقه أن تستجم ولكن ليكن قضاء المصيف داخل البلاد وليس خارجها يا دكتور سرور وذلك لسببين: أولهما ترشيد استخدام العملة الصعبة الأجنبية التي نعاني من

نقص حاد فيها، وثانيها هو ألا تبعد عن الأضواء في هذه الفترة الحرجة فالقرب من الأضواء هو وسيلة لها فاعليتها للحفاظ على المنصب!

■ في حوارك الذي سوف ينشر غدا بصفحة أحزاب ونواب قلت بمناسبة التغيير الوزاري إن هناك وزراء كانوا يمثلون إضافة لمناصبهم بينما هناك آخرون مناصبهم هي التي أضافت لهم وقلت إن هناك أشخاصا يستمدون قيمتهم من المنصب وآخرون يستمدون قيمتهم من ذاتهم وشخصهم فإذا غاب المنصب احتفظوا بقيمتهم ومكانتهم لدى الجماهير وأنت على حق يا دكتور سرور لكنك لم تحدد لنا من الذي أضاف ومن الذي كان «المضاف إليه».

□ هناك احتلالان لا ثالث لهما: أما أن تظل في موقعك لعدة سنوات أخرى وتضرب رقيا قياسيا جديدا وتعتل المنصة في مجلس الشعب الجديد وهنا سوف تكون سعادتك غامرة قد انتصرت وسحقت خصومك ومنافسيك وإما أن يجيء رئيس جديد لمجلس الشعب الجديد ليحل مكانك وهنا إما أن تجلس في صفوف الأعضاء كنائب وإما أن تودع الحياة النيابية وترحل نهائيا عن قاعة مجلس الشعب حتى لا ترى أحدا غيرك يعتل المنصة التي ظللت تحتل مكانك بها علي مدى خمسة عشر عاما.

أريد أن أسألك هل هناك سوابق داخل مصر أو خارجها تقضى بأن يتولى وزير مجلس الشعب منصب رئيس برلمان أم أنه لا توجد سوابق وأن هذا أمر مستبعد وبعيد المنال تماما يا دكتور سرور؟!

■ اللهم احننا من طوفان التغيير واحفظ لنا المنصب دوما وإبقنا في مقعد الرئاسة لمجلس الشعب لعدة سنوات مقبلة. عليك أن ترفع يديك إلى السماء وتدعو هذا الدعاء يا دكتور سرور، فإما أن يستجيب الله سبحانه وتعالى إلى دعائك فتظل تعتل المنصة وإما أن تضطر لا قدر الله إلى الجلوس في مقاعد الأعضاء بصفتك نائبا عن السيدة زينب وليس رئيسا لمجلس الشعب!!

□ نحن نعلم أنك سوف تتولى رئاسة مجلس الشعب في الدورة البرلمانية المقبلة والآخر من عمر هذا المجلس، وأن هناك مهام ثقيلة تنتظرك ولكي تكون قادرا على إنجازها لابد أن تستمتع بعطلة برلمانية تحقق لك الاستجمام والاسترخاء وهذوء

الأعصاب.. اذهب إلى الساحل الشمالي يا دكتور سرور، وأطلب من رئيس مجلس الوزراء أن يرسل لك تشريعات الاحتكار، واتحاد الشاغلين والضرائب على الدخل باعتبارها تشريعات جماهيرية مهمة وطالما أنها حجت في أثناء الدورة فلتتول أنت دراستها بنفسك في العطلة الموافقة عليها وإصدارها ولبتك تدعو الدكتور عبيد ليحضر إليك في المصيف لتناقشا معا تلك التشريعات وتتوليا إقرارها بعيدا عن قاعة مجلس الشعب!

■ كل عام وأنتم بخير بمناسبة فض الدورة البرلمانية.. أعتقد أنك في العام المقبل أيضا، سوف تلقى بيانا عن إنجازات الدورة.. يبدو أنك باق والوضع في مجلس الشعب سوف يختلف عن الشورى، سوف تبقى يا دكتور سرور ولا تقلق من رحيل الدكتور حلمي، وعليك الآن أن تذهب إلى أحد المصايف لتستجم في أثناء العطلة البرلمانية.

□ يتصور البعض أنك تبقى في موقعك بأقدام ثابتة لأن لديك حرفة عالية للغاية في تحرير التشريعات، وهو تصور خاطئ فهذه الدورة أوشكت على الانتهاء ومع ذلك فلم نجد أي تشريعات جرى تحريرها أو سلقها لماذا إذن تبقى وتبقى في موقعك بهذه الصورة غير المسبوقة؟ هل لأنك تفسح صدرك إلى أقصى حد وتقبل النقد بكل أشكاله، أم لأن لديك إمكانيات تنفرد بها في إدارة الجلسات ولا تنوافر على الإطلاق لأي منافس لك. أريد أن أسألك بمناسبة قرب فض الدورة.. هل ترى أن لك منافسين يا دكتور سرور أم أنك خارج دائرة المنافسة دائما، وبالتالي سوف تتربع وحدك على المنصة دون أن يجروا أحد على الاقتراب من تلك المنصة؟ أعتقد أنه لا يوجد منافسون وبالتالي سوف تبقى إلى أن يظهر منافس.. من يكون هذا المنافس يا دكتور سرور؟!

■ الفنانة الساحرة الشقراء الوردية البشرة تشارليز ثيرون هل سمعت عنها يا دكتور سرور أو شاهدت أفلاما لها؟ لقد حصلت على ستة ملايين دولار أمريكي عن دورها في فيلم «ايون فلوكس» الذي تقوم فيه بمغامرة فضائية.. هل ترى أنه من بين نوابنا من يحقق مثل هذا الدخل.. كم نائبا يمكن أن يصل إلى هذا الرقم.. وهل من المعقول أن نجد دخل نائب واحد يفوق إجمالي مكافآت وبدلات جلسات وبدلات لجان وبدلات السفر إعضاء المجلس جميعهم بمن فيهم رئيس المجلس على مدى دورة

برلمانية بأكملها.. كم نائباً مثل ثيرون وهل ترى أن ثيرون تستحق عن جدارة هذا الأجر الفلكي يا دكتور سرور؟ اعتقد أنها تستحق لأنها ترحب دائماً بالنقاط الصور لها وفي كل الأوضاع!

الوزير السابق أحمد نظيف

□ كنت رئيساً لبعثة الحج وقد تحولت بعد نهاية المناسك في شوارع جدة لدواعي التسوق ولا اعتراض على هذا وهذا حقك، لكن الأمر الملفت أن مشترياتك كانت محدودة وقليلة للغاية، هل هذا يرجع إلى ارتفاع سعر الريال السعودي؟ أريد أن أسألك أنت تحمل الآن لقب حاج من المسئول عن ارتفاع سعر الريال يا أستاذ نظيف؟!

■ ماذا يقول رجل الشارع عن الدكتور نظيف؟ يقول أنه اسم على مسمى ويتمتع بسمعة جيدة ويقولون عنه أنه رجل جاد ملتزم وعالم في مجاله التكنولوجي ويمكنني أن أضيف إلى ذلك أنك رجل يتعاطف وإصرارك على تحقيق النجاح وإصلاح ما أفسده الدهر رغم أن التركة ثقيلة للغاية.. إن الأعين جميعها تتجه إليك وترصد حركتك وتصريحاتك وتدرك أن المهمة صعبة ومع ذلك فإن المواطن البسيط يستبشر بك ويدرك أنك لا تحمل عصا سحرية لكنك سوف تحقق له ما تعذر تحقيقه علي مدى سنوات طالت وامتدت!

□ من الطبيعي أنك تشهد للدكتور عبيد بالنجاح في مهامه، وقد صرحت بذلك عدة مرات لكن المؤكد أيضا بينك وبين نفسك أنك تسجل للدكتور عبيد أخطاء قاطعة لا جدال حولها تسببت في العديد من الأزمات التي تعاني أنت منها الآن، ولو لم تكن هذه الأخطاء لكنت مهمتك أسهل كثيراً ولكانت التركة ليست ثقيلة إلى هذا الحد... والمؤكد بجانب هذا كله أنه يتعذر عليك تماماً أن يجي يوم وتعلن فيه عن أخطاء رئيس الوزراء السابق لتبرر استفحال العديد من الأزمات وصعوبة مواجهتها، وهذا قدرك يا دكتور نظيف!!

■ ماذا يريد المواطن البسيط من الحكومة الجديدة.. إنه يريد العدالة والمساواة والقضاء على المحسوبية.. لا يريد أن تتوافر فرص العمل فقط لمن يكون له واسطة أو تتوافر وتتاح الترقيات لمن يكون مسنوداً وله علاقات خاصة جداً مع القيادات والمستويات الإدارية العليا.. يريد أن تتوافر السلعة في الأسواق بأسعار في متناول يده..

يريد أن تنصدي الحكومة بكل حزم لمن يتلاعب بأقوات الشعب.. يريد أن يحافظ الجنيه على هيئته ولا يعود للتعقير مرة أخرى أمام الدولار.. يريد مسكنا ملائما يتسنى معه القضاء على ظاهرة العنوسة التي تؤرق كل رب أسرة، يريد ألا يقف ساعات في طابور الخبز.. يريد تحقيق اكتفاء ذاتي من القمح.. يريد التصدي للفساد بكل أشكاله والتصدي للمستوردين الذين يتمتعون بالصوت العالي.. يريد قطاعا خاصا وطنيا وليس قطاعا منفلتا لا يعنيه سوى مصلحته الشخصية وتحقيق الثراء السريع بكل الطرق وقبل هذا كله يريد رئيس وزراء حازما كلمته تكون نافذة لدى أي وزير مهما بلغ وزنه وثقله داخل مجلس الوزراء وتكون وعوده قابلة للتنفيذ.. هل تستطيع تحقيق جميع ما يريده المواطن يا دكتور نظيف؟ لنن حققنها فإن حكومتك سوف تلقي القبول وتحظى بالشعبية العريضة لدى الجماهير التي طال انتظارها وصبرها!!

الدكتور عاطف عبيد رئيس مجلس الوزراء

□ هناك أمور عجيبة تمثل لوغاريتمات أمام الرأي العام.. هل يمكن أن تكون المصلحة العامة تقتضي منع وحظر هدم الفيلات وتعلن الحكومة عن تمسكها بالأمر العسكري ومع ذلك ينتهي المطاف إلى السماح بالهدم وإلغاء الحظر.. وهل يمكن أن تبدأ الحكومة في ضخ الأموال بالأسواق وفقا للأرقام التي أعلنتها ومع ذلك تبقى أزمة السيولة على حالها؟ وهل يمكن توفير الـ ٦٥٠ ألف فرصة عمل المعلن عنها في البيان الحكومي في ظل هذا الركود؟ هل يمكن أن تحدث طفرة في أرقام التصدير وفقا لتصريحات المسئولين بينما السلعة المحلية مازالت عاجزة عن مواجهة أية منافسة؟

■ يقولون أن هناك رجال أعمال مشهورين قاموا بتهرب أموال طائلة إلى خارج البلاد سواء كانت هذه الاموال هي أموالهم بالفعل أو أموال البنوك التي نجحوا بالعلاقات الودية جدا مع أصحاب القرارات الذهبية داخل الجهاز المصرفي في الحصول عليها في صورة قروض لن ترد ويا بخت من نعم واستنفع.. هل بالفعل هناك رجال أعمال متورطون في هذا الشأن ولماذا كان هذا سلوكهم.. ألم توفر الدولة لهم جميع التسهيلات للاستثمار داخل مصر ألم نحرص دائما على تذليل شكاوى المستثمرين ورجال الأعمال وتبذل مساعيكم لحلها والتغلب عليها.. ألا يعني تهرب هذه الاموال المزيد والمزيد من أعداد العاطلين في وقت اتجهت فيه

الحكومة الى توفير ١٧٠ ألف فرصة عمل كمرحلة أولى على مستوى كل المحافظات.. أريد أن أسألك هل أنت راض بالفعل عن إسهام رجال الاعمال في علاج مشكلة البطالة.

□ الحكومة رفعت السعر المعلن للدولار للمرة الثانية خلال هذا العام ولا نملك إلا أن تكون لنا دعوتان أولاها ألا تضطر الحكومة لرفع جديد للدولار وأن يكون هذا الرفع هو الأخير والثانية ألا يقترن الرفع بزيادة في الأسعار وآثار تضخمية لا يستطيع أحد أن يتحملها في تلك الظروف العصيبة.. ترى هل يمكن أن تكون الدعوتان مستجابتين يا دكتور عاطف!!

■ هل يمكن القول بأن هناك مشروعات قوانين عاجلة ينتظرها الرأي العام بشغف وأصبح مطلوبا من الحكومة أن تتقدم بها على الفور ومع ذلك فهي إلى اليوم مازالت بعيدة عن جدران مجلس الشعب؟ اعتقد أن الاجابة معروفة واعتقد أن الحكومة حريصة دائما على ألا يوجه إليها اتهام من هنا أو هناك مؤداه أن هناك بطناً يلزم ويصاحب تقديمها للتشريعات.

□ سمعنا مرارا وتكرارا منذ سنوات عديدة أن تشريعات مهمة يترقبها الرأي العام وينتظرها المواطن بشغف.. تلك التشريعات أكدت حكومات سابقة بصفة فاطعة أنها سوف تتقدم بها إلى مجلس الشعب وتمر الدورة البرلمانية وراء الأخرى وتظل التشريعات بعيدة كل البعد عن جدران البرلمان وقد أعلنت أخيرا أن تلك التشريعات في طريقها إلى المجلس وييج في مقدمتها الرهن العقاري والمالك والمستأجر للعقارات القديمة وقانون العمل وما إلى ذلك، عموما نحن على ثقة بأن هذه التشريعات ليست وهما وأنها سوف تحال بالفعل إلى مجلس الشعب هذه الدورة والسبب معروف وهو أنك رجل حيناً تعد فلا بد أن تصدق.

■ مياه الأمطار غمرت جميع المناطق داخل العاصمة وامتدت إلى كل مكان مع مولد المجلس الجديد باستثناء مكان واحد هو شارع مجلس الشعب يبدو أنها أمطار سياسية!

□ هذه الدورة البرلمانية سوف تكون قصيرة للغاية حيث انتخابات مجلس الشوري تقترب وهي انتخابات تمتد شهرا كاملا مثل سابقتها لتطبيق المراحل الثلاث

عليها هي الأخرى وسوف يكون لزاما أن يساند نواب مجلس الشعب زملاءهم ونواب الشورى من حزب الأغلبية رغم أنها معركة هادئة إذا قورنت بالمعركة التي لازمت انتخابات مجلس الشعب ومع قصر هذه الدورة البرلمانية يصبح لزاما عليك باعتبارك رئيس الوزراء أن تراعى تقديم مشروعات القوانين على مدار الدورة القصيرة ويستحسن مع بدايتها حتى يتسنى للنواب وهم نواب جادون منضبطون إعطاؤها حقها في المناقشة خاصة أنها تشريعات مهمة للغاية وبالتالي سوف ترتكب الحكومة خطأ جسيما إذا كررت هذا الأسلوب المرفوض وقدمت تشريعاتها في نهاية الدورة البرلمانية واعتقد أن حكومتك قادرة على تقديم التشريع في موعده الملائم وليس في الوقت الضائع خاصة إذا كنا علي يقين أن هذا المجلس الجديد لن يقبل أن تحال إليه تشريعات مهمة في أوقات ضائعة!!

■ موظف الحكومة الذي كان راتبه الشهري منذ ثلاثة أعوام ستائة وستين جنيها أى ما يعادل مائتى دولار أصبح راتبه اليوم بعد العلاوات لا يتعد مائة وعشرة دولارات فقط لا غير والمودع الذي كان يضع أمواله داخل البنوك بالجنيه المصري فقد فجأة بعد التعويم أربعين في المائة من القوة الشرائية لهذه الأموال ومع هذا كله فإن الموظف والمودع كليهما عليه أن يتحلى بالصبر ولا يستسلم لليأس والاكتئاب طالما أن هناك شيئا أغلى من الدولار واليورو... إنها القناعة والتسليم بالأقدار يا سيادة رئيس الوزراء.

□ هل يجب أن تعد من الآن بيان الحكومة الذي سوف تلقىه أمام مجلس الشعب في دورته الجديدة أم يتعين عليك أن تتمهل وترجئ أعداد هذا البيان بعض الشيء يا دكتور عاطف؟!

■ أعلنت في بيانك أمام مجلس الشعب أن الاقتصاد المصري قوى البنيان وهو ما يمثل تفاؤلا واقعا في موضعه ولا يعنى إفراطا أو مبالغة في هذا التفاؤل، والتفاؤل ليس عيبا طالما أنه يرتكز على حقائق وينطلق من واقع، ونحن علينا أيضا أن نتفاءل، وهذا التفاؤل يفرض علينا أن نثق في عملتنا المحلية وقوتها وصلابتها، ومن أجل هذا فنحن علي يقين أن الجنيه المصري سوف يقي صامدا متاسكا طالما أن اقتصادنا متين

وقوى البنيان، علينا أن نشق في عملتنا ونستعيد تماما اضطرابك في الفترة المقبلة إلى الإعلان عن سعر جديد للدولار داخل الجهاز المصرفي ليصبح خمسين قرش أو خمسين وعشرين قرشا نثق أنك لن تفعل ذلك، لسبب بسيط أن الجنيه صامد والدولار سعره الحقيقي هو ٤٦٢ قرشا فقط لا غير، علينا أن نتفاءل ونثق في أنك لن تعلن عن أي سعر جديد للدولار طالما أن اقتصادنا قوى البنيان يا دكتور عاطف!!

□ هناك أراء مؤداها أن الموظف الذي يتقاضى خمسين أو ستين جنية شهريا أصبح يتعذر عليه تماما أن ينفى باحتياجاته الأساسية في ظل الغلاء وقفزات الأسعار التي حدثت في الفترة الأخيرة، بل أن هذا الموظف يعيش على حد الكفاف.. وأن العلاوة التي تقررت مع مشروع الموازنة التي تبلغ ١٠٪ لن تحقق أى إضافة للدخل لأن الأسعار زادت بمعدل أكبر وأن الـ ١٧٠ جنيها التي يحصل عليها الشاب خريج الجامعة شهريا في الوظائف التي وفرتها الحكومة لا تكفيه لمواجهة بند المواصلات والانتقالات وحده في عديد من الحالات. أريد أن أسألك هل هذه الأراء يا دكتور عاطف ترفضها، وهل ترى أن دخل ١٧٠ جنية شهريا، أو بمعنى آخر دخل ١٠٠ دولار يكفى لمواجهة متطلبات أسرة محدودة الدخل لا علاقة لها بقواتير محمول أو أعباء دروس خصوصية أو غذاء ترفيهي كاللحوم والفاكهة.. هل ترى أن ٦٠٠ جنية كافية، أم أنها بعد التعويم لم تعد تغني ولا تسمن من جوع يا دكتور عاطف؟!

■ من المؤكد أن هذه الابتسامة التي لا تفارق وجهك لحظة واحدة تبعث التفاؤل والاستبشار لدى المواطن المصري وتجعله على يقين بأن الجنيه المصري سوف يستعيد هيئته ووقاره وأن الأسعار التي التهبث سوف تتراجع وتراجع وأن الشاب الذي في بداية طريقه لن يجبط وسوف يجد وظيفة في متناول يديه وأن الأموال التي هربت إلى خارج البلاد على أيدي العابثين المتعمرسين سوف تعود بسلامة الله وأننا من الآن فصاعدا لن نجد قيادة واحدة منحرفة داخل الجهاز المصرفي بمن يرفعون شعار يا بخت من نعم واستغنم، ابتسامتك الوردية المتواصلة سوف تجعلنا نبسم جميعا يا دكتور عاطف مادامت ابتسامتك هذه لم تغب أبدا حتى حيننا تلتقي مع هذا الوزير الأوحى في حكومتك الذي لا يكن لك أى مودة من التي يكنها لك باقى زملاؤك الوزراء!!

□ عاد أحد رجال الأعمال الهاربين من الخارج وأبدي استعدادة أن يسدد المديونيات ويعيد الأموال التي أخذها من البنوك... ويبدو أنها بداية تدعو إلى التفاؤل وأن رجل الأعمال العائد لن يكون الوحيد، وأن رجال الأعمال الهاربين سوف يعيدون حساباتهم وفي النهاية سوف يتخذون قرار العودة بدلا من أن يظلوا مطاردين ما بقي لهم من العمر.. أريد أن أسألك: ما هو توقعك بشأن تلك الأموال الهاربة؟ كم من الـ ٣٥ مليارا يمكن أن تستعيده البنوك في الفترة المقبلة؟ هل نكون قد أفرطنا في التفاؤل لو قلنا ٢٠ مليارا سوف تستعيدها الدولة؟ هل تتوقع أن يعود رجل الأعمال الذي حصل على مليار و ٣٠٠ مليون بالتهام والكيال أم ينتج في أن يظل بالخارج مدى حياته لينعم بأمواله التي «هفها» من البنوك وينعم بها إبنائه وأحفاده وأحفاد أحفاده؟ لقد حصل مواطن هارب واحد على هذا المليار والثلاثة مليون بينما دارت مناقشات موسعة في مجلس الشعب لزيادة اعتمادات قطاع التعليم مليار جنيه لتشيد مزيد من المدارس، وإلا فلن يجد التلاميذ مكانا يتعلمون فيه.. أي أن فردا واحدا حصل على ما تعذر على قطاع حيوى أن يحصل عليه وهو قطاع يمس مباشرة مستقبل ملايين التلاميذ.. أعتقد أنك سوف تبذل جهدا مكثفا حتى لا يكون رجل الأعمال الهارب العائد هو الأحد وهو الأول والآخر يا سيادة رئيس الوزراء.

■ هناك عدد ليس بالقليل من أعضاء مجلس الشعب يتقدمون إليك باسئلة وطلبات إحاطة حول ارتفاع الأسعار وبالتالي سوف يطالبونك أن تخفف المعاناة وهذه الأعباء الثقيلة عن محدودى الدخل، تلك الأعباء التى تفوق كثيرا طاقاتهم ويبقى السؤال: هل سوف تخفف المعاناة عن محدودى الدخل يا دكتور عاطف أم تتركهم ليفترسهم الغلاء ويفتك بهم ويجعل اسئلة نوابهم مجرد حبر على ورق!

□ مثلما تكون احتمالات التغيير محدودة للغاية أو تكاد تكون منعدمة على مستوى هيئة مكتب مجلس الشعب فيبدو أيضا أن احتمالات التغيير سوف تكون محدودة أيضا على مستوى رئاسة مجلس الوزراء.. لماذا لا يبقى الدكتور عبيد ولماذا يتغير؟ هل بسبب ارتفاع الأسعار؟ إنه ارتفاع لأسعار عالمية لا يد له فيها.. هل يتغير لقفزات الدولار؟ إنها قفزات ناتجة عن اكتنازات ومضاربات وأناس لا شاغل ولا عمل لهم سوى القيام

بنشاط المضاربة على العملة.. هل التغير يكون بسبب العجز في الميزان التجاري؟ إنه عجز ناتج عن زيادة السكان بهذه المعدلات المفزعة وتزايد استهلاكهم من جميع السلع دون استثناء وعدم قدرة الإنتاج المحلي على مواجهة هذه المعدلات الاستهلاكية المتصاعدة دائبا وبالتالي هل نقول أن الدكتور عبيد أدى مهامه بنجاح تماما مثل أداء رئيس مجلس الشعب؟ الإجابة قد تكون نعم وبالتالي فإن الدكتور عبيد باق ولا تغير في منصب رئيس مجلس الوزراء!!

■ الدورة البرلمانية تبدأ اليوم والحكومة باقية وأنت مازلت تشغل منصبك كرئيس للوزراء وطلما أن الدورة بدأت دون تغير للحكومة فهذا معناه أنك باق وأنتك سوف تلقى بيان الحكومة أمام مجلس الشعب ولن يلقيه بالطيم أحد سواك، سوف تبقى يا دكتور عاطف على الأقل حتى نهاية هذه الدورة أى لمدة سبعة أو ثمانية أشهر قادمة وهذا ما يجعلنا نتفاءل ونستبشر خيرا بإذن الله!!

□ استمع الرأي العام وتابع بشغف جلسة مجلس الشعب التى نظرت فيها الاستجابات المقدمة إليك حول الفقر والغلاء وارتفاع أسعار جميع السلع الغذائية واعتقد أن الرأي العام يمكن أن يحكم على مقدمى الاستجابات بأنهم مبالغون ومغالطون وضلوا طريقهم لو أقسمت يا دكتور عاطف بالله العظيم أمام المجلس أن الأسعار تراجعت وأن المواطن المصري مستوي معيشته يرتفع عاما بعد عام وأن أسعار الأرز والسكر والزيت اليوم في متناول يد المواطن البسيط محدود الدخل، لو أقسمت يصبح لزاما علينا جميعا أن نصدقك.. إقسم يا دكتور عاطف!!

■ مناقشة بيان الحكومة في هذه الدورة سوف يكون له طابع خاص جدا. فليس واردا أن نجد نائبا يشيد بجهود الحكومة في تثبيت الأسعار أو تعظيم الصادرات أو تخفيف المعاناة عن المواطن الكادح أو استعادة الجنيه المصري لقوته وصلابته وهيئته أمام العملات الأخرى. هل تتوقع أن يؤيدك ويساندك نواب الأغلبية؟ وإذا فعلوا ذلك فهل لرضائهم عن أداء الحكومة أم لأنهم يخشون الاخلال بالالتزام الحزبي؟ اعتقد أنه لزاما عليك أن تشيد بالالتزام الحزبي تماما مثلما سوف يشيد النواب بأداء الحكومة يا دكتور عاطف!

□ هناك أحاديث لا تتوقف عن تغييرات وزارية ورجل الشارع يسأل هل يبقى أغلب الوزراء والمحافظين أيضا أم يرحلون؟ ولو رحل أغلب الوزراء فهل يرحل معهم رئيس الوزراء أم يبقى ويستمر، هل الدكتور عبيد له الأحقية والجدارة في أن يبقى في موقعه نتيجة أنه تحمل أعباء تفوق طاقة أى مسئول سابق شغل هذا المنصب؟ هل نقول إن المواطن المصرى سوف يصاب بالإحباط وخيبة الأمل لو رحل الدكتور عبيد وأنه يتمنى بقاءه واستمراره ربما نقول إن انخفاض الدولار يعكس جهدا وسياسة ناجحة للدكتور عبيد وبالتالي نقول لو استمر الدولار واليورو يتراجعان فإن ذلك يكون كفيلا باتساع شعبية رئيس الوزراء وجدارته بالبقاء والاستمرار؟ وبالتالي فنحن نتمنى أن يواصل الدولار انخفاضه وتراجعته حتى تظل باقيا في منصبك ياسيادة رئيس الوزراء!

■ أكدت في مجلس الشورى أن الحكومة قد خفضت إنفاقها إلى أقصى حدود ممكنه ومع ذلك فالنواب غير مقتنعين ومازال لديهم انطباع أن هناك اسرافا وبذخا حكوميا سواء في ديكرورات المكاتب التى تصمم على أحدث الطرازات المستوردة أو كان في السيارات الفارهة الحديثة والمخصصات أو ما إلى ذلك، أنت تؤكد أن هناك تقشفا وضغط إنفاق والبرلمان له دائما وجهة نظر أخرى مختلفة ماذا تفعل لتقنع النواب أن الحكومة ترشد ولا تسرف ماذا تفعل؟ أقسم لهم يا دكتور عاطف لكي يصدقوك وليتهم يفعلون!

□ إنها مبادرة جريئة وجادة كانت حديث الرأى العام، تلك المبادرة التى وجهتها لرجال الأعمال الهاربين، وهذه المبادرة تجعلنا نقول إن هؤلاء الهاربين ليس بالضرورة أن يكونوا متلاعبين نهبوا المال العام وارتكبوا المخالفات والجرائم، فليس معقولا أن يفتح رئيس مجلس الوزراء ذارعيه لمنحرفين ومتحايين، هذه المبادرة تؤكد أن الحكومة على يقين بأن هؤلاء الهاربين تعثروا لظروف خارجة عن إرادتهم ووجدوا أنفسهم فجأة عاجزين عن السداد وعاجزين عن مواجهة مديونياتهم وإنقاذ أنفسهم وتحسين مراكزهم المالية، وبالتالي لم يكن أمامهم خيار سوى الهروب. إلى الآن يسأل الرأى العام: كيف نجحوا في مغادرة البلاد بهذه السهولة على الرغم من أن مديونياتهم

بالمليارات؟ ومن الذى قدم إليهم خدمة العمر كله وأتاح لهم هذا الهروب أو كيف استطاعوا انتزاع كل هذه الاموال الضخمة من خزائن البنوك الخاوية؟ وبصرف النظر عن هذه الألغاز فنحن أمام واقع يعلن عن نفسه، وهو أنك بادرت وفتحت ذراعيك وقدمت وعودا لهم بأن يطمئنوا ويعودوا إلى بلادهم ويواصلوا أنشطتهم ويسددوا وفقا لقدراتهم، ويبقى السؤال الحاسم: هل يستجيبون لهذه المبادرة بسيادة رئيس مجلس الوزراء؟ وهل تسترد البنوك أموالها الضائعة؟!

■ هناك من يرى أنك تفرط في التفاؤل والنظرة الوردية دائما للأمر ويرى أن الانبساطية التي ترتسم على وجهك لا تتماشى ولا تعبر عن واقع المناخ السياسي والاقتصادي والاجتماعي، وأن مشكلة البطالة المزمنة المستعصية لا توجد لها ردود الأفعال المتوقعة على ملاحظك وهذا ما يجعلنا نتساءل: هل أنت مفرط بالفعل في التفاؤل أم أنك على ثقة وعلى يقين بأن الفترة المقبلة سوف تشهد على يدك حلولاً جادة وحاسمة وعملية وواقعية لأزماتنا المستعصية وفي مقدمتها البطالة واهتزاز قيمة الجنيه المصري؟! علينا أن ننتظر ونترقب ومن يعلم ربما تثبت الفترة المقبلة أنك لم تكن مفرطاً في التفاؤل بقدر ما تتعاطم فتتك في قدرة الحكومة الحالية على إعادة البسمة للمواطن المصري ليصبح هو الآخر متفائلاً مثلك تماماً يا سيادة رئيس مجلس الوزراء.

□ بيانك الذى القيته في مجلس الشعب نال قبول النواب وحظى باستحسان الرأى العام في مجمله ومن المؤكد أن المواطن البسيط يدرك جيداً صعوبة مهام هذه الحكومة عن أية حكومات سابقة خاصة في ظل هذا الركود العالمى وتلويحات المارد الأمريكى وتوعداته المتواصلة بالهجوم العسكرى الساحق على العراق، وما يترتب على تلك التلويحات من تأثيرات سلبية للغاية على المنطقة بأسرها وأيضاً في ظل تعذر إسهام القطاع الخاص في الحد من أزمة البطالة وتعظيم حصيلة التصدير... كان الله في عونك يا دكتور عاطف.

■ ماذا يريد المواطن البسيط؟ أنه يريد فرصة عمل ويريد دخلاً ملائماً ومسكناً في حدود قدراته ورغيف خبز دون طوابير ويريد توافر الزيت والسكر في المجمعات بأسعار مستقرة مدعمة دعماً حقيقياً وليس وهمياً ويريد القضاء على المحسوبية

والوساطة والفساد الإداري ويريد وزراء صادقين لا يبالغون ولا يطلقون تصريحات وردية لا علاقة لها بالواقع وماذا تريد المواطنة البسيطة؟ تريد أن تتزوج وتوفق في تكون أسرة ولا يلاحقها ويطاردها شبح العنوسة.. هل حققت هذه المطالب الأساسية جدا يا دكتور عبيد.. لو حققتها فلا تقلق.

□ لو قلنا أن أى أحاديث عن تغييرات أو تعديلات وزارية هي مجرد شائعات وأن الحكومة باقية ورئيسها الدكتور عبيد باقى حتى يستكمل مجلس الشعب الحالى مدته وأن التغيير يمكن أن يأتى مع مولد مجلس الشعب الجديد أى في شهر نوفمبر من العام المقبل.. فهل تؤيد هذا الرأى يا دكتور عاطف وتراه رأيا صحيحا وسليما ومنطقيا أم أنك تراه رأيا غير دقيق ومغلوطا وبجانبه الصواب ولا يستحسنه الرأى العام على الإطلاق!!

■ أكدت أمام مجلس الشعب أن الذين هربوا بأموال البنوك إلى خارج البلاد سوف تتعقبهم الحكومة ولن يفلتوا ولن ينعموا بتلك الأموال التى «لطشوها» ونهبوها وأكدت أن هذه الأموال هي أموال الشعب وسوف تعود إليه وأن هروب هؤلاء بتلك الأموال لن يطول والحكومة قادرة على استعادة الأموال مرة أخرى.. وقد مضى على هذه التصريحات أكثر من عامين والوضع باقى عاى ما هو عليه والأموال مازالت بالخارج ولم تعد والمهاربون ينعمون بها في أوروبا وأمريكا وروسيا إسرائيل أيضا.. أريد أن أسألك هل مازال لديك الأمل في استعادة هذه الأموال يا دكتور عاطف؟

كمال الشاذلي الأمين العام المساعد للحزب الوطني

□ لو افترضنا ان الحزب أخذ خطوة جريئة وقام بتغيير ٦٠٪ أو ٧٠٪ من نوابه الحاليين واستعاض عنهم بمرشحين جدد يخوضون المعركة الانتخابية المقبلة لمجلس الشعب، لو فعل الحزب ذلك هل يكون قد أصاب أم أخطأ؟

■ قلت إن أمتاء الحزب الوطنى في المحافظات قد أحسن اختيارهم وهذا أمر حقيقى يشعر به الرأى العام لكن يستثنى من القاعدة ثلاثة أمتاء هناك إجماع على سوء اختيارهم ويرى الكثيرون أنه لا علاقة هؤلاء الفرسان الثلاثة بالسياسة من قريب أو بعيد وأعتقد أنك تعرفهم جيدا ولست في حاجته إلى أن يدلك أحد عليهم!!

□ الحديث عن انتخابات القائمة يتزايد هذه الأيام وهو ما يفرض علينا أن نطالبك بأن تحدد موقفك بكل وضوح وصراحة.. هل أنت مع الانتخاب الفردي أم مع انتخابات القائمة أم لا مع هذا ولا ذاك!!

■ الأمانات داخل حزب الأغلبية تشعبت وتعددت وربما تداخلت وأصبح من الصعب حصرها ومتابعة ما يدور داخلها.. هل ترى أن هذا التحول له تأثير من قريب أو بعيد على أمانة التنظيم.. أم أن أمانة التنظيم ستظل هي الأمانة التي لها الأسبقية والأولوية والريادة يا أستاذ كمال؟

□ يقولون إن نواب الأغلبية يخشونك ويخافونك ويعملون لك ألف حساب وإنه يكفى أن تنظر إلى أى نائب بحدة لسنجده يفرمل على الفور ويتوقف عن سلوكه أو حديثه داخل القاعة أو خارجها.. وإذا افترضنا أن هذا صحيح فهل يمكن أن تبقى الأمور على حالها عند تطبيق نظام القائمة سواء مع مولد مجلس جديد أو عقب حل المجلس الحالي؟!

■ تصريحاتك حول قانون انتخابات جديد يستهدف تخليص العملية الانتخابية من العوار السياسي والدستوري هذه التصريحات اثارت ضجة في الأوساط السياسية وهناك من يرجع أن حل مجلس الشعب وارد لا محالة ولذلك فسوف يجرى إعداد هذا القانون على وجه السرعة ليتم بموجبه انتخابات جديدة لمجلس جديد وهناك التيارات المعارضة التي تعرب عن تخوفها من انفراد الحكومة بإعداد هذا القانون دون الرجوع إلى الأحزاب السياسية، وفي كل الأحوال نحن نأمل في أن هذا القانون الجديد الذى أعلنت عنه بكل حماس سيحقق أهدافه سواء جاء ذلك في ظل مجلس باق أم مجلس محلول!!

□ سوف يكون الرقم القومى حاكما وحاسما في انتخابات مجلس الشعب المقبلة عام ٢٠٠٥ وبالتالي فلن تحدث أخطاء في جداول الناخبين، ولن نجد أسماء ناخبين توفاهم الله ومدرجة بالكشوف، ولن نجد ناخبا يذهب إلى اللجنة فلا يجد اسمه مدرجا ويعود إلى منزله وكأنك يا أبو زيد ما غزيت.. من المؤكد أنك سعيد بهذا الرقم القومى ومرحبا به لأنه سوف يعيد الانضباط إلى العملية الانتخابية والسؤال لابد أن يفرض نفسه.. هل يرحب نواب الأغلبية بهذا الرقم القومى وهل نجد نفس الوجوه في

القاعة مع مولد مجلس ٢٠٠٥؟ لو تغيرت الوجوه فلا بد أن نقول بأعلى صوت شكرا للرقم القومي ولا شيء سوى الرقم القومي يا سيادة وزير شئون مجلس الشعب، على جانب آخر أريد أن أقول لك إنك قدمت خدمة العمر للوزير غالى ويبدو أنك سوف تضطر إلى تقديم خدمات مماثلة لبعض نواب الأغلبية!

■ هناك نائب بالمنوفية يتردد انه جاءت تعليقات مشددة إلى المجمع الانتخابي لانتخابه من أجل أن يعود مرة أخرى إلى صفوف مجلس الشورى. هل تعرفه؟ وهل ترى أنه جدير بالعودة إلى مجلس الشورى أم كان من الأفضل أن يختار المجمع بديلا له طالما أن هناك أسبابا قوية لاختيار البديل؟

□ لم تعد وزيرا لمجلس الشورى.. هل معنى ذلك أن قدميك لن تطأ قاعة مجلس الشورى من الآن فصاعدا. وماذا ستفعل حينئذ تفتاق إلى رؤية رئيس مجلس الشورى؟!

■ أيتها يجعلك أكثر سعادة.. ان ترى صفوت الشريف وزيرا للإعلام أم تراه رئيسا لمجلس الشورى؟ وهل ترى أن الشريف ليس هناك ما يمنعه بقاءه رئيسا للجنة الأحزاب وأيضا أميننا عاما لحزبكم.. لقد كان صبحى عبد الحكيم رئيسا للشورى وأميننا للحزب لكن لم يكن هناك لجنة أحزاب في ذلك الوقت فما هو الحل؟ هل الأفضل إلغاء لجنة الأحزاب أم يتولى رئاستها شخص آخر ليبقي الشريف أميننا عاما؟ هل لديك حل يا أستاذ شاذلى!!

الدكتور يوسف والي أمين عام الحزب الوطني

□ أعلنت في هذه الأيام الانتخابية المباركة أنك سوف تلغى غرامات الأرز وتعيد جدولة الديون على المزارعين وهذا يحقق لك شعبية كبيرة بين الناخبين الذين خالفوا في زراعة الارز وتعثروا في سداد الديون لكن ماذا بشأن من لم يخالف ولم يتعثروا؟ هل تحقق لديهم نفس الشعبية؟ عليك بأن تعلن التجاوز عن مخالفاتهم المستقبلية في انتخابات ٢٠٠٥!!

■ عليك ان تستعين بمعاونيك ليتولوا أمور الزراعة تماما على ان تتفرغ أنت للعمل الحزبي خلال الأشهر المقبلة. فما جدوى ان نحقق زيادة ملموسة في معدلات النمو الزراعي بينما يقابل ذلك على الجانب الآخر سوء اختيار في أسماء المرشحين؟

ليتك تتفرغ وتدقق كثيراً في هذا الاختيار هذه المرة حتى لا نرى وجوهاً كان وجودها يمثل استفزازاً واستياء لدى الرأي العام وأيضاً يمثل إساءة إلى وجوه أخرى نجحت وتألقت وأكدت جدارتها وأحققتها.

□ اعتدنا أن يكون لك دائماً تحت قبة البرلمان ردودك القاطعة الحاسمة التي تلقى القبول والارتياح من نواب الشعب ومن الرأي العام أيضاً، لكن يبدو أن لكل قاعدة استثناء والاستثناء هنا نجحت عنه في الأرز وقصب السكر يا دكتور والي!!

■ أريد أن أسألك من الذي سوف يقوم بتغيير أمناء الحزب في المحافظات؟ اعتقد أنه أنت ولا أحد سواك طالما أنك أنت الذي أثبت بهم..

عموماً أعين الرأي العام مفتوحة على آخرها وهي تترقب وترصد أساء الأمناء الجدد الذين سوف يكونون هذه المرة منضبطين وملتزمين!!

□ البعض يتصورون أنك ارتكبت أخطاء متعددة سواء على المستوى الزراعي أو الحزبي وأنه في مقدمة هذه الأخطاء سوء اختيار مساعديك ومعاونيك والواقم الذي أمامنا أنك رجُل نظيف اليد تعمل بجد واجتهاد وترفض الحصول على أي مرتب أو مكافأة أو بدل أو أية أموال أو مزايا من الحكومة وهي في الأصل حقوق مشروعة لك مقابل الجهد المكثف الذي تبذله دائماً وربما يكون من أصدر الحكم عليك بأنك لم تحسن اختيار معاونيك ومساعديك مبالغاً ومغالطاً لكن الأمر المؤكد أن صفحتك بيضاء ولا يوجد ما يشوبها لكن يبدو أنك وثقت في أناس ولم يكونوا أهلاً لهذه الثقة والأيام القريبة المقبلة سوف تؤكد هذه الحقيقة يا دكتور والي واثق شر من أحسنت إليه!!

■ رغم أنك لم تعد أميناً عاماً لحزب الأغلبية إلا أن النواب في أول جلسة لمجلس الشعب التفوا حولك وتقدموا لك بطلباتهم وجلست في نفس المقعد الذي كنت تجلس به داخل قاعة مجلس الشعب، والأمور تبدو كما لو كنت مازلت أميناً عاماً.. يبدو أن الشعبية لا علاقة لها بالمنصب السياسي يا دكتور والي!!

□ سوف يكشف التاريخ عما إذا كنت أنت المسئول عن أزمة رغبة الحزب أم هو الشعب المصري الذي ينجب دون ضابط أو رابط ولا يتوقف لحظة عن التهام هذا الرغيف، وسوف يكشف التاريخ عما إذا كانت الأمراض المزمنة التي أصابت المواطن

المصري نتيجة مبيدات معيبة فاسدة وأسمدة وتقاو تالفة أم أنها أمراض ناتجة عن عدم وعى هذا المواطن؟ لابد أن يكون أحد الطرفين مخطئا إما أنت أو المواطن المصري وعلينا أن نتنظر وإن غدا لناظرة قريب!!

■ اعتقد أن هناك حلا أوحدا لا غنى عنه في هذه الأيام العvisية وهو أن تعطى استغناءات نهائية لكل المستشارين الذين يعملون في وزارة الزراعة سواء الذين مازالوا يعملون في الوزارة أو هؤلاء الذين تركوها إلى الأبد يا دكتور والى وفي كل الأحوال سواء استغنت عن المستشارين أم أبقيت عليهم نقول لك كان الله في عونك وكان الله في عوننا أيضا يا دكتور والى!

□ وزير الزراعة السابق.. ماذا يفعل الإنسان لكي يشغل وقت فراغه؟ يمكنه القراءة وسماع الموسيقى ومتابعة مباريات كرة القدم ومشاهدة الأفلام السينمائية وممارسة رياضة المشى... وقبل هذه كله أن يرفع يديه إلى السماء، ويتضرع إلى المولى عز وجل ليغفر له ذنوبه الكثيرة التي ارتكبها على مدى سنوات طالت وامتدت!!

■ ماذا سيفعل الليثى محافظ البحيرة حينما يتولى منصب وزير الزراعة؟ هل سوف يحقق لنا اكتفاء ذاتيا من القمح، وهل يحسن اختيار معاونيه ويطيح بكل قيادة زراعية منحرفة ولا يبقى عليها؟ هل يجد من وارداتنا الغذائية التي قفزت؟ ماذا سيفعل الليثى يا دكتور والى؟!

□ أراد لك القدر أن تجد نفسك في هذا الموقف الحرج للغاية في الجلسة الأخيرة لمجلس الشعب في عام ٢٠٠٣، لقد فجر الأعضاء موضوع خلط القمح بالعلف الحيواني والموقف ازداد سوءا حينما ترددت في التعقيب وتركت الوزير الشاذلي ليرد نيابة عنك مما دفع النائب زكريا عزمي لأن يطالبك بالرد شخصيا وألا تجعل أحدا ينوب عنك، والغريب أننا نجد رئيس المجلس يستنكر ما أعلنته من أنك نحييت المسئول عن الأغذية الذي قدم تقريراً يؤكد أن الرغيف مخلوط بالعلف الحيواني... أريد أن أسألك: كيف يكون هذا هو موقف رئيس مجلس الشعب تجاهك؟ هل هناك دوافع خفية نحن لا نعلمها؟ لم يعد أمامك يا دكتور والى سوى أن تأتي برغيف خبز في أول جلسة في العام الجديد وتأكله أمام النواب وأمام رئيس

المجلس لنثبت أن رغيف الخبز بخير ومعافي وبصحة جيدة وليتك تأتي برغيف آخر مماثل للدكتور سرور لعلك بذلك تكون رددت له ما فعله بك!!

الدكتور زكريا منمي

□ الرأي العام يتعجب كيف تكون منتصيا للحزب الوطني ومع ذلك تهاجم الحكومة وتشن حملاتك وتفتح نيرانك عليها، لقد قلت من قبل عبارتك الشهيرة للغاية بأن الفساد للركب في المحليات ثم أعقيتها بعبارة معدلة مؤدها أن الفساد للرقاب والحكومة بطبيعة الحال ترفض هذا القول وتؤكد أن الفساد يتلاشى ويكاد يكون قد انعدم بل إنه قضى عليه، والمواطن يتساءل أيها يصدق هل الحكومة أم الدكتور زكريا لأنه من المتعذر تماما أن يصدق كليكما بل لا بد أن يكون أحدهما هو الصادق، عموما يبدو أن الرأي العام يميل إلى تصديقك أنت وإلا ما كنت قد حظيت بهذه الشعبية وارتفعت أسهمك بعد أن أطلقت هذه العبارة الشهيرة.

■ أصبحت في أحيان كثيرة صريحا بصورة تزيد على الحدود المألوفة وهذه الصراحة يكون لها ضربيتها وقد تؤدي إلى توتر في العلاقة مع قيادات تحبها وأيضا مع قيادات لا تحبها على الإطلاق يا دكتور زكريا!

□ بعد انقضاء الدورة البرلمانية لو طرحنا سؤالا وقلنا من هو النائب المثالي الذي كانت له آراؤه الجادة الجريئة الصريحة الموضوعية والذي استطاع أن يجذب الانتباه ويترجم على رأس قائمة النواب الحاصلين على درجة الامتياز النيابي من هو هذا النائب يا دكتور زكريا هل لك إجابة محددة؟!

■ دائما تتألق في مجلس الشعب لكنك في الجلسات الأخيرة كنت تقطع المشوار الصعب إلى منتصفه ولا تستكمله، فقد رأيناك تتحدث في ملاحظة شكلية في قضية استقالة راضى وعودته دون أن تتعرض وتبدل برأيك القاطم في موقف المجلس وتراجع في أمر الاستقالة، ووجدناك في قضية القمح المخلوط تطلب من والي أن يتحدث مباشرة ولا ينوب عنه أحد، لكنك لم تقل رأيك الصريح في موقف والي وإطاحته بمسئول الأغذية الذي كتب تقريراً أراد أن يكشف به الحقائق وكان جزاؤه التنحية.. كان واجبا عليك أن تعلن عما إذا كان والي أصاب أم أخطأ، وعما

إذا كنت ترى رغيـف الخبز سـليـبـا أم مخلوطا بالأعلاف، وهذا هو ما لم تفعله يا دكتور زكريا، ونأمل في العام الجديد أن تواصل تألقك وأن يصل بك هذا التألق إلى القمة.

□ أراؤك الجادة وصراحتك سمتان تميزانك سواء داخل مجلس الشعب أو داخل الحزب الوطني لكن يبدو أيضا أن هناك سمة ثالثة بدأت تعلن عن نفسها هذه الأيام وهي الذكاء الحاد للغاية الذي فاق استيعاب القيادات الحزبية التي تتعامل معك عن قرب، هذا الذكاء الحاد الذي بلغ ذروته في تلك الأيام التي جرى خلالها الإعداد والانعقاد والختام للمؤتمر الحاسم للحزب الحاكم!

■ بمناسبة الأحاديث التي لا نهاية لها عن التغييرات الوزارية، هل أنت مع التغيير الوزاري؟ هل تؤيد تغيير الحكومة بأكملها بما فيها رئيس الوزراء، أم أن هناك أساءة بعينها في الحكومة الحالية تتمنى بقاءهم واستمرارهم؟ من تتمنى بقاءه ومن تتمنى رحيله يا دكتور زكريا؟ وهل يمكن أن نقول إنك تتمنى رحيل وزراء برغم وجود علاقة حميمة ومتينة تربطك بهم طالما أن المصلحة العامة تقتضى ذلك؟ مرة أخرى هل تؤيد التغيير الوزاري؟ وهل يمكن أن يكون لك مقعد في الحكومة الجديدة؟ وهل يمكن أن يكون هذا المقعد في القمة؟!

الدكتور حسين كامل بهاء الدين وزير التعليم السابق

□ أوائل الثانوية العامة جميعهم أكدوا أن تفوقهم وراء المعلم الجاد وأستاذ الفصل المتميز الذي كان يبذل كل الجهد ويتفرغ تماما ويعطى كل وقته للمدرسة وللطلاب ليصل بهم إلى أعلى مستوى ولم نجد طالبا أو طالبة من هؤلاء المتفوقين والمتفوقات اعتمد على المدرس الخصوصي... ما معنى هذا كله؟ معناه أن المعلم الجاد المتميز موجود بالفعل وجهده أثمر وافرز هذا التفوق وأن هناك طالبات وطلبة استثمروا وجود هذا المعلم وحققوا أهدافهم بينما هناك آخرون عجزوا عن تحقيق نفس الأهداف لعيوب بهم وقصور لديهم، خلاصة القول أن الفصول تضم طلبة جادين يحرصون كل الحرص على تحقيق الهدف والوصول إلى أفضل النتائج بينما هناك آخرون مترخون ضائعون يائسون بسبب خلل داخل الأسرة والبيت وكلاهما يتلقي العلم من

نفس المعلم ورغم ذلك فكان هناك المتفوق والمتخلف وهذا وذاك تجمعهم مدرسة واحدة وفصل واحد.. لقد أكدت أحاديث أوائل الثانوية العامة أن العيب في البيت وفي الأسرة وليس في المدرسة على الإطلاق.. يبدو أن قدرك يا سيادة الوزير أن تتحمل وحدك عبء هذا الخلل وهذا التسيب الذي أصبح شائعا داخل الأسرة المصرية!!

■ في هذا الزمان الردئ التلميذ يتوعد الأستاذ ويهدده بأنه سوف ينتظره خارج جدران المدرسة ويفعل به ما لا تحمد عقباه والمدرس يشعر بالرعب ولا يغادر المدرسة ويطلب الحماية.. أنها ليست مسئولية المدرسة أو وزارة التعليم لكنها مسئولية الأسرة والبيت منذ أن أصابها التصدع والانشقاق وهذا التصدع بطبيعة الحال لا بد أن تكون له مسبباته!!

□ نعيش هذه الأيام هلع الثانوية العامة وكالعادة فالناس تعيش في قلق، وليس أصحاب الجامعات المتميزة هم أولئك الذين كانوا يتلقون الدروس الخصوصية في أغلب المواد أو ربما جميعها، بل المؤكد أن المتفوقين هم الذين قاطعوا هذه الدروس واعتمدوا على ما يتلقونه داخل المدرسة وليس خارجها.. سوف تؤكد نتائج الثانوية العامة أن المدرسة هي الأصل وأن الطالب الذي عجز عن تحقيق التفوق عن طريق المدرسة لن يحققه إطلاقا عن طريق الدروس الخصوصية وأن كل من أخفق ولم يحصل على المجموع اللائق لا بد أن يوجه إليه اللوم مباشرة وليس للمدرسة، خاصة أن الامتحانات جميعها جاءت من صلب المقرر في جميع المواد وبالتالي فمن اجتهد لا بد أن يجنى ثمار جهده ومن تراخى وتكاسل فيجب ألا يفاجأ بدرجاته المتدنية، والواقع العمل والنتائج التي ستعلن خلال ساعات سوف تؤكد أن الدروس الخصوصية التي «تعكز» عليها الطلاب المتراخون كانت مجرد تحصيل حاصل ولم تقدم أو تؤخر، وبالتالي فقد كنت على صواب دائما يا سيادة الوزير حينما أعلنت الحرب على أباطرة الدروس الخصوصية وقررت نقل كل من يتورط في هذا النشاط إلى المناطق النائية ومرة أخرى نقول: إن نتائج الثانوية العامة تبرهن دائما على أن التفوق مرجعه المدرسة دون سواها ولن يكون الدرس الخصوصية أبدا هو الطريق المختصر!!

■ امتحانات الثانوية العامة هذا العام واضحة ولا تخوى لوغاريتهات وألغازا ويمكن القول أنها في صميم المقرر حتى مادة الفيزياء مرت بسلام دون أزمات ودون تشنجات وإغماءات وانهايارات عصبية داخل لجان الامتحانات.. يمكن القول إن طلبية وطالبات الثانوية العامة في هذا العام محظوظون لأن المدرس واضع الامتحان أحسن اختياره وليس لديه عقد نفسية أو نزعات انتقامية وهذا بدوره كانت محصلته أسئلة متوازنة موضوعية تجعل الطلاب أكثر ارتباطا بوزارة التعليم وليس العكس.

□ نعلم أنك تراعى دائما البعد الاجتماعي ومن أجل ذلك أصدرت تعليماتك بقبول وعدم حرمان أى تلميذ من الدراسة يكون ولى أمره قد عجز عن سداد الرسوم المدرسية وربما تكون إدارة المدرسة متضرره وغير راضية عن هذه التعليمات لكن هل من المعقول أنه في الوقت الذي تحرص فيه على مراعاة البعد الاجتماعي نجد مديري بعض المدارس يقررون تغيير الزى المدرسى بدون مبرر والسبب بالطبع معروف بها يلقي أعباء ثقيلة أخرى على رب الأسرة.. نحن على ثقة إنك سوف تحصر هؤلاء المديرين وتوقع عليهم الجزاء الرادع قبل أن نجد الزى المدرسى قد أجرى عليه التعديل في جميع المدارس!!

■ أحيانا تكون الرأفة ممنوعة ومحظورة من أجل الصالح العام.. نقول الرأفة ممنوعة ومحظورة مع كل مدرس خصوصى لم يلتزم بتعليمات الوزارة وقواعدها واتخذ من مهنة التعليم وسيلة للترهيم والمتاجرة والاستغلال واعتقد أن كل نائب من النواب الأربعة عشر الذين ساندوا المدرسين الخصوصيين ودافعوا عنهم وطالبوا برفع عقوبات النقل عنهم سوف يلازمهم الندم والأسى على هذه المساندة التى ليس لها ما يبررها والتى اعقبتها حالة من الاستياء داخل المدرسة والأسرة على حد سواء. هل يعلم هؤلاء النواب أن بعض هؤلاء المدرسين ذاع صيتهم ويعلنون تحديهم للحكومة ووزارة التعليم ويصرحون بأنهم لن ينفذوا النقل وستقدمون باستقالاتهم ويواصلون مسيرتهم في مشوار الدروس الخصوصية بعد متابعة ما يطرأ من تعديل في المناهج أولا بأول.. هل ترك الأمر هكذا حتى تنتقل العدوى إلى المدرس الملتزم المنضبط؟ اعتقد أن الـ ١٤ نائبا ضلوا الطريق بسبب طلبات الإحاطة العجيبة التي تقدموا بها وسوف يظل

الأمل متعاطيا في أن تواصل ضرباتك القاضية إلى القائمين على هذه الأنشطة غير المشروعة والذين تصوروا أو توهموا أنهم مستنودون وأنهم فوق القانون وفوق المساءلة.. نحن نثق أن هذه الضربات المتلاحقة المتواصلة سوف تحقق الردع وتضع النقاط فوق الحروف.

الدكتور يوسف بطرس غالي وزير الاقتصاد

□ قدرك ان يوجه إليك هجوم عنيف تحت قبة مجلس الشعب دون ان تستطيع الدفاع والتصدى.. يبدو أن لديك الكثير مما لا تستطيع ان تفصح عنه.

■ هناك مودعون يصرون على الاحتفاظ بودائعهم بالجنيه المصرى ثقة في العملة المحلية وثقة في السياسات التى تضعها الحكومة ويضعها وزير الاقتصاد والتى تستهدف الحفاظ على عملتنا المحلية ودعمها ومساندتها وهناك مودعون يتجهون الآن إلى تحويل ودائعهم الى ودائع دولارية تخوفا من حدوث هزات مقبلة للعملة المحلية وتخسبا لموجات من الارتفاع في سعر الدولار.

هل أنت مع الفريق الأول أم الفريق الثانى؟ إننى أعلم أنه ليس لك ودائع في البنوك لكن لو افترضنا أنك تملك هذه الودائع فهل تحتفظ بها بالجنيه المصري أم الدولار يا سيادة الوزير؟

□ رأيتك في جلسات مجلس الشعب الأخيرة وأنت تضحك ضحكات مدوية متتالية ويبدو أنك متفائل للغاية وهذا يدعونا نحن أيضا إلى التفاؤل وأن نصبح على يقين أن الركود سوف يرحل والسيولة تنكسر حداثها وتنتهى أزمتها والصادرات تقفز والعجز يصبح لا وجود له والدولار يتقهقر إلى سعره الأصل الذى استقر عليه لسنوات طالت، والجهاز المصرى يعود إليه توازنه وانضباطه وحيويته، لابد أن نتفائل ونستبشر خيرا طالما أنك تضحك بهذه الصورة تحت قبة مجلس الشعب.. اضحك يا سيادة الوزير!!

■ يبدو أنك وزير مظلوم، فالكثيرون يحملونك مسئولية تراجع صادراتنا وعجزها عن الحركة ولو لخطوات محدودة إلى الإمام ويبدو أن القضية ليست في التسويق بقدر ما هي في جودة المنتج وقدرته على الصمود وجها لوجه أمام المنتج

المستورد الذي يركز على التكنولوجيا والتطور.. أنت مظلوم بالفعل في تواضع الصادرات لكن يبدو أنك لست مظلوما في قضية ازدواج الجنسية!!

□ في ظل أزمة الدولار الممتدة فإن شركات الصرافة أغلبها يتحارب ويتلاعب ويفعل ما يحلو له وهذا لغياب المنافسة ووجود الاحتكار وما أعلمه أن هناك شركات صرافة تمت الموافقة عليها ولم تحصل على تراخيصها حتى اليوم.. لماذا لا تحصل هذه الشركات على التراخيص وتبدأ نشاطها لكسر الاحتكار وحينها يجد المواطن الشركات الملزمة المنضبطة فلن يتعامل أبدا مع هوة التلاعب ومتمرسي النهب!

■ هذه المرة تحطو قدمك عتبة مبنى البرلمان وأنت نائب وبالتالي سوف يتعامل معك النواب كزميل لهم ويتبادلون معك حوارات ودية بعيدا عن القاعة وقد يفاجئك بعضهم بأسئلة غير مرغوب فيها فمثلا يسألك نائب عن رقم احتياطي النقد الأجنبي اليوم وكم كان بالأمس القريب وقد تجد من يسألك عن حجم الأموال التي حصل عليها رجال الأعمال وفروا بها إلى خارج البلاد ومن هم هؤلاء وكم يبلغ عددهم؟ وأيضا تجد من يسألك عن البورصة والانتكاسات التي أصابتها وإلى متى تواصل الأسهم تراجعها وتندنى قيمتها بهذه الصورة المخيفة؟ أنها أسئلة بالفعل غير مرغوب فيها لكن لا مفر من الاستماع إليها في حواراتك الودية مع النواب باعتبارك أصبحت زميلا لهم ويبدو أن الوزير حينها يصبح نائبا يدفع ضريبة غالية لم تكن في حسبانته، عموما قد يكون من الأجدر أن تبتعد عن هذه الحوارات التي قد تكون ودية من جانب النواب لكن المؤكد أنها ليست كذلك علي الإطلاق من جانبك!!

□ اللحوم الفاسدة تتسرب بقدرة قادر، وتسلسل إلى الأسواق وتصل إلى معدة المستهلك برغم ضيبتها وكشف المستور ورغم اتخاذ القرار الفوري بإعدامها لعدم صلاحيتها وكيف لا يتم تهريبها إذا كانت العلاقة ودية للغاية بين المستورد ومفتشي الصحة ويا بخت من نعم واستنعم.. أعتقد أنه بعد تهريب هذه الكميات الضخمة للغاية من اللحوم الفاسدة إلى داخل أسواقنا وإلى المستهلك الذي يهرول وراء أي أنواع من اللحوم، أعتقد أنه لزاما عليك أن تحجم تماما عن تناول اللحوم المستوردة واللحوم المحلية أيضا وتكتفي بالدواجن والأسماك أو من الأفضل أن تكتفي بالبروتين النباتي،

وتعظيم سلام لكل مستورد ينجح في أن يبارس نشاطه بعيدا عن أعين الأجهزة التنفيذية الجادة ولا عزاء للمستوردين الشرفاء!!

■ يبدو أن مصائب قوم عند قوم فوائد وأن مرض «سارس» الفتاك الذي انتشر بهذه الصورة المفزعة في الصين سوف يجعل المستهلك المصري يتوقف ويحجم عن شراء البضائع والسلع الصينية تلك السلع التي وقفت منتجاتنا المحلية أمامها عاجزة لفارق الجودة والتكلفة وسوف يخشى المستهلك من عقدة إصابته بهذا المرض اللعين إذا استمر إقباله على المنتجات الصينية، وهذا كله بالطبع في مصلحة المنتج المحلي الذي سوف يلقي رواجاً بعد اختفاء المنتج الصيني.. سوف تتراجع وارداتنا الصينية التي ضربت كل الأرقام القياسية، تتراجع دون جهود أو قرارات أو سياسات وزارية، وأخيراً سوف يتخفف ميزاننا التجاري من عبء الواردات الصينية التي ترحف بقوة بصعب استيعابها إلى أسواقنا. مبروك يا دكتور بطرس.. إنها عناية السماء التي أرادت أن ترأف بحال منتجاتنا!!

□ الدولار ثابت ولم يتزعزع عن مكانه طوال الشهور الماضية وهناك عروض كثيرة داخل الأسواق من الدولار لا تجد مشترياً لها على نقيض الصورة قبل ذلك حينما كانت الزيادات متصلة ومحبطة.. ما هو السبب المباشر في هذا الثبات غير المتوقع في الدولار.. هل نقول أن هناك طفرة في الصادرات أم أن هناك سبباً آخر.. اعتقد أن هناك سبباً آخر يا دكتور بطرس!!

■ انخفض الدولار واليورو فاستبشرنا خيراً وقلنا إنها زيادة في الصادرات وترشيد الواردات وجهد لا حدود له للوزير غالى ولا أحد سوى الوزير غالى والآن ارتفع الدولار مرة أخرى وكأنك يا أبو زيد ما غزيت وعادت الأمور إلى قواعدها فإذا نقول بعد ارتفاع الدولار يا وزير التجارة الخارجية وغير الخارجية؟!

□ لا بد أن تدقق جيداً وتحسن الاختيار عند اختيار رئيس مصلحة الجمارك.. لا بد أن تبحث عما إذا كان ملائماً أم غير ملائم، لا بد أن تستعرض أسماء المرشحين بدقة.. أريد أن أسألك هل يمكن أن تستعين برأى الدكتور مدحت حسنين في عملية الاختيار أم إنك لا تفعل ذلك علي الإطلاق.. اعتقد أنك لن تفعل يا دكتور بطرس وفي كل الأحوال ليتك تحسن

اختيار من يشغل هذا المنصب الحساس وتختار رجلا حازما لا علاقة له بالمجاملات وغير المجاملات!!

■ ماذا تفعل إذا أتاك رجل أعمال ذو شهرة وجاه وفي نفس الوقت صديق مقرب إليك ويطلب منك متعشيا التعاضى عن تحصيل بعض المستحقات الضريبية المقررة عليه؟ ماذا تفعل؟ هل تستجيب له لدواعى الصداقة أم تتخذ موقفا حازما للغاية من أجل الحفاظ على موارد الدولة؟ ماذا تفعل يا دكتور بطرس وهل يمكن أن تتعاطم بالفعل موارد الدولة السيادية على يدك أم أن عصر الدكتور مدحت حسنين سوف يكون هو بمثابة العصر الذهبي لوزارة المالية!!

□ نمسك الخشب فالدولار واليورو ثابتان ولم يتزحزحا على مدى أشهر ممتدة متصلة.. هناك من يقول أن هذا الاستقرار غير المتوقع في سعر الصرف مرجعه زيادة الصادرات وانتعاشها وأيضا تحجيم الواردات وترشيدها أي أن الفضل في استقرار الدولار واليورو يرجع إلى جهود وزارة التجارة الخارجية.. هل تؤيد هذا الرأي يا دكتور بطرس؟ اعتقد أنه رأي خاطئ بل خاطئ للغاية!

■ الوزير تكون مهمته صعبة للغاية حينما يأتي خلفا لوزير ناجح حقق شعبية وجاهية لانضباطه ووطنيته وجديته وحرصه على المال العام وحرصه أيضا على تعظيم موارد الدولة بكل السبل الممكنة وقبل هذا كله حرصه على مواجهة التهرب الضريبى وملاحقة المتهربين مهما بلغت سطوتهم ونفوذهم وثقلهم.. اعتقد أن مهمتك صعبة بل صعبة للغاية يا دكتور بطرس!!

إسماعيل سلام وزير الصحة

□ اعتقد أنه أصبح واجبا عليك أن تعرف حالة الاستعداد داخل غرف العناية المركزة داخل المستشفيات على مستوى كافة المحافظات عقب إعلان نتائج انتخابات مجلس الشعب طالما أننا نتفق أن ضياع الفوز من بعض المرشحين سوف يعقبه قصور في الشريان التاجى وارتفاع حاد في ضغط الدم واضطراب كامل في الدورة الدموية!

■ لقد تمسكت بشجاعة بقرار حظر استيراد الفياجرا ومن يعلم ربحا الصدامات الأخيرة التي وقعت بينك وبين عدد من النواب كانت بسبب هذا الحظر والإصرار عليه واهتزاز شعبيتك داخل البرلمان بعض الشيء في الفترة الأخيرة كان أيضا بسبب هذا الحظر وكان كثيرون يأملون ويتوقعون أن تعدل عن قرارك لكنك لم تفعل وبقي الحظر. وأنت بالطبع لم تتخذ قرارك من فراغ وكنت تدرك خطورة تداول القرص الأزرق المدمر داخل مجتمعنا بصفة خاصة ونحن نقول إنك كنت حق واتخذت القرار الشجاع وتمسكت به.. نقول هذا برغم أن الفياجرا قادمة ورغم أن الوزير الحالي ألغى قرارك واتخذ القرار العكسي!!

□ يبدو أنه ليس صحيحا أن علاقة متوترة تجمع بينك وبين أحد زملائك الوزراء والدليل أنك وجهت إليه دعوة على الإفطار لكنه لم يحضر!!

■ أعتقد أن مسئوليتك لم تعد جسيمة في التصدى لظاهرة الانفجار السكاني.. هذا الانفجار سوف يزول ويتلاشى تلقائيا ودون حاجة إلى جهود وزارة الصحة. وكما تعلم فإن الأزمات القلبية أصبحت مثل الانفلونزا ولاينجو منها أحدهم كان شابا يلهث منذ سنوات وراء وظيفة أو تاجرا أفلس نتيجة الركود أو رجل أعمال من ضحايا نقص السيولة يتعذر عليه تماما سداد مديونيته أو رب أسرة استنزفت الدروس الخصوصية دخله بالكامل وأجهزت عليه أو مواطننا ضاعت أمواله ومدخراته البسيطة في عملية نصب واحتيال أو مالك عقار قديم اكتشف أن مجلس الشعب الجديد تخلى عنه ولم ينصفه أو مستثمرا ضاعت أمواله في البورصة ولم يبق منها إلا الفتات أو قائد سيارة ضاقت شرايينه أمام إشارات المرور الحمراء دائما أو شابا مضى على زواجه عشر سنوات ولم ينجح في الفوز ولو بحجرة واحدة يحقق حلم حياته فيها أو فتاة تمر السنة وراء الأخرى والوضع باق كما هو عليه.. إنها الأزمات القلبية التي تهاجم هؤلاء بكل شراسة ودون رحمة وهو ما يكفل بدوره ارتفاع معدل الوفيات ليصل إلى ذروته.. ألم أقل لك إن الانفجار السكاني سوف يصبح مجرد وهم لا وجود له خاصة بعد التلوث الذي نراه أمام أعيننا في مياه الشرب والتي مازلت تؤكد أنها نقية وسليمة ومطابقة للمواصفات!

□ يبدو أن هناك أسئلة وطلبات إحاطة سوف تنهال عليك في القريب العاجل وربما استجوابات أيضا وهناك نيران سوف تفتتح عليك من كل جانب تحت قبة مجلس الشعب أنت في غنى عنها ليس أمامك سوى حل واحد لا بديل عنه.. ارفع الحظر عن الفياجرا!

■ اراك تكاد تكون متغيبا عن جلسات الحطة ولم تحضر جلسة أمس أيضا.. هل كانت لديك ارتباطات ومواعيد أهم حالت دون حضورك ومشاركتك أم أنك حزين بسبب هذا التواضع في اعتيادات قطاع الصحة؟

□ هناك جملة اعتدت أن تكررهما كثيرا تحت قبة مجلس الشعب هي «مصر المحروسة» فحينما يتكلم النواب عن جنون البقر ويبدون مخاوفهم من دخول اللحوم المستوردة التي تحمل هذا المرض اللعين تقول لهم: مصر محروسة، وحينما تقدم بيانات عاجلة إليك بشأن الدم المستورد الملوث تقول: مصر محروسة، وحينما نجد تحذيرات من تسلل مرض الايدز إلى الداخل وفقا لما يرد على لسان النواب أيضا تقول: مصر محروسة، وليتك ياسيادة الوزير تأخذ في اعتبارك دائما أن تكون مصر محروسة برعاية الله سبحانه وتعالى لها لكنها تكون محروسة أيضا بجهد الوزراء والمسؤولين ويقظتهم وموضوعيتهم في مواجهة المخاطر ومحاصرتها والتغلب عليها!!

■ بماذا تبرر هذا الاتساع في عمليات تهريب الفياجرا؟ بماذا تبرر ما نسمعه يوميا عن ضبط كميات هائلة من الفياجرا في أثناء تهريبها إلى داخل البلاد.. كيف تعاطمت حاجة البشر للفياجرا إلى هذا الحد الخطير حتى أصبحت لدى البعض مثل الحبز والماء والهواء وأصبحت تجارة رائجة والطلب عليها بلا حدود برغم وجود واستمرار الركود الخائق على مستوى جميع السلع.. هل لديك إجابة محددة؟ الذي أعلمه أنك لم تستعمل الفياجرا على الإطلاق برغم أنها متاحة لديك فلماذا نجد كل من حولك يتخذون اتجاهها عكسيا؟!

الدكتور مصطفى كمال حلمي رئيس مجلس الشورى السابق

□ يبدو أن نتائج انتخابات الشورى سوف تعزز نفس الوجوه التي اعتدنا أن نراها على مدى السنوات السابقة هل ترى أن بقاء هذه الوجوه يمثل جدوى ويضمن استمرار التميز الذى يتسم به أداء هذا المجلس؟!

■ سوف تخوض معركة انتخابية في التجديد النصفى لمجلس الشورى ونجاحك فيها يكاد يكون محسوما ونحن ندرك الصعوبات التي واجهتك في معركتك السابقة لاتساع هذه الدائرة وحرصك على عقد المؤتمرات في كل منطقة والوصول إلى مطالبهم، والأمر المؤكد أنك بعد نجاحك سوف ترشح لرئاسة مجلس الشورى لفترة جديدة.. لقد أصبحت منافسا قويا للدكتور سرور والاقتراب من الرقم القياسي الذي حققه في عدد الدورات البرلمانية المتصلة التي شغل طوالها هذا المنصب، ومن يعلم ربما تتفوق على الدكتور سرور يا دكتور حلمي!

□ إنه وزير له وزنه وثقله وقاعة الشورى مألوفة له وقد انتقل بين مقاعدها سواء في الصفوف الخلفية أو الأمامية، إذا كان من المرجح إجراء تغيير وزاري بعد فض الدورة البرلمانية لمجلس الشعب مباشرة، فالمرجح أيضا أن تأتي قائمة التغيير الوزاري خالية من اسمه لأن الاستغناء عنه أمر صعب للغاية، اعتقد أنه من مصلحتك تماما أن يبقى هذا الوزير ويظل في موقعه سنوات أخرى حيث إن تغييره ليس في مصلحتك على الإطلاق وعليك أن تدعو الله سبحانه وتعالى أن يسقط اسم هذا الوزير من قائمة التغيير الوزاري والسبب بطبيعة الحال ليس غائبا عنك يا دكتور مصطفى!!

■ هناك من يرى أن انتخابات مجلس الشورى التي اقتربت لابد أن تتم على مستوى أعضاء المجلس المنتخبين جميعهم وليس نصفهم كما جرى عليه العرف.. وحججه أصحاب هذا الرأي أن الاشراف القضائي الكامل لابد أن يطبق دفعة واحدة على أعضاء الشورى وليس على دفعتين أحدهما في إبريل ٢٠٠١ والأخرى في إبريل ٢٠٠٤.. اعتقد أنك ترفض تماما هذا الرأي ومن يعلم ربما يكون لك حكم خاص جدا على أصحابه والمنادين به.. عموما ومع اقتراب انتخابات الشورى علينا أن نسألك هل تتوقع أن تغيب عن الشورى أيضا وجوه لامعة ورموز سياسية لها وزنها مثلما حدث في مجلس الشعب!!

□ هناك رئيس وزراء أسبق انتقل فجأة من مقعد العضوية إلى مقعد الرئاسة في مجلس الشورى ومع تسليمنا أن التاريخ يعيد نفسه إلا أن هذا لا يمنح من أن يبقى الدكتور عبيد عضوا بالشورى دون أن يقترب من المنصة إلا بصفته رئيسا للوزراء وفي

كل الأحوال علينا أن نعيش أحداث الدورة البرلمانية الجديدة ولا نتعجل أحداث الدورة التي تليها ولا أحد يعلم إلا الله سبحانه وتعالى ما تحبته الأقدار يا دكتور حلمي!!

■ المطالبون بحل مجلس الشعب يريدون الأخذ بنظام القوائم لإفساح المجال أمام الأحزاب لتأخذ فرصتها وتحتل مقاعدها داخل قاعة البرلمان.. أريد أن أسألك هل لدينا أحزاب من العيار الثقيل يتعين فتح الأبواب لها؟ وهل تشعر بوجود هذه الأحزاب بالفعل في الشارع السياسي؟ ولابد أن أسألك أيضا: هل تؤيد حل مجلس الشعب يا دكتور حلمي!!

□ أعلم جيدا يا دكتور حلمي أنك على دراية واسعة بنصوص أغلب القوانين المطبقة في الدولة وأعلم أيضا دقتك التي يصفها البعض بأنها تزيد على حدودها المألوفة.. وبالتالي أنت تعلم بالطبع نص المادة ١٧٩ من القانون ١٥٩ لسنة ٨١ الخاص بالشركات المساهمة ذات المسؤولية المحدودة، الذي يقضى ألا يعين أحد من أعضاء مجلس الشعب أو الشوري بهذه الشركات إلا إذا كان مؤسسا بالشركة أو يمتلك عشرة في المائة من أسهمها ويكون باطلا كل عمل يخالف حكم هذه المادة وأريد أن أسألك: ما هي إجاباتكم لو قلت (لا) فسوف أقول لك إن هناك نائبة لديك بالقطع وهي تعرف نفسها جيدا وهي عضو بإحدى هذه الشركات برغم عضويتها بمجلس الشوري، وليست مساهمة ولا تملك النسبة المنصوص عليها في المادة.. هل تعرفها يا دكتور حلمي؟ وإذا عرفت ماذا ستفعل يا دكتور حلمي؟!

الدكتور مدهت حسانين وزير المالية

□ بمناسبة قرب مناقشة مشروع الموازنة في مجلس الشعب نحن ندرك حرصك على تعظيم الموارد السيادية للدولة وحفظ النفقات وهذا ما يفرض علينا أن نسألك هل أنت راض عن تلك الحصيلة المتواضعة جدا للخصخصة وبيع شركات قطاع الأعمال، والتي ظهر بوضوح أن المقدر منها شيء والمتحقق شيء آخر تماما، وهل أنت راض عن عوائد الهيئات الاقتصادية التي تظهر أيضا طوال السنوات السابقة أن المقدر شيء والمتحقق شيء آخر، وإذا كنت قد تمسكت وأصررت على ضريبة المبيعات التي أدت إلى مزيد من الركود ألم يكن الأجدي أن تسعى إلى المزيد من التصدي للتهرب الجمركي

عند المنافذ المختلفة والذي تعد إحدى صوره الحديثة المهزلة التي جرت أخيرا داخل قاعة كبار الزوار وتوصية مسئولين لهم أسماؤهم اللامعة بإضاءة الضوء الأخضر لرسائل محفوظة تحيى بصحبة هذا أو ذاك؟ ما هو المطلوب من مأمور الجمرك المغلوب على أمره حينما يتلقى مثل هذه التعليقات من كبار المسئولين... إننا مع تسليمنا بجهودك إلا أن الواقع يكشف عن أن عمليات التهريب الجمركي التي وراءها من هم وراء تلك العمليات مازالت تعلن بإصرار عن صلابتها وقوتها وبقائها واستمرارها!!

■ يعلم الجميع أن مهمتك صعبة وتعاني بشدة من تعظيم موارد الدولة بكل السبل المشروعة لمواجهة النفقات التي لا نهاية لها من أجل معالجة الخلل والعجز داخل موازنة الدولة المتكوية، ومن أجل هذا كان مولد مرحلة جديدة من ضريبة المبيعات وكان استحداث وضرم حد أقصى لعلاوة أصحاب المعاشات الضحايا، هناك مورد لا يستهان به يمكن أن تحقق عن طريقه جباية عالية وهي فرض ضريبة على الشقق المغلقة التي تظل لسنوات مغلقة وهذه الشقق تمثل كما هائلا يفوق خيالك وهي عبارة عن ثروة مهددة لا يستفيد منها أحد... افرض هذه الضريبة دون تردد على الشقق المغلقة سواء كانت عمليكا أو إيجارا واعتقد أن الحصيلة سوف تفوق كثيرا حصيلة ضريبة المبيعات وتفوق أيضا المبالغ التي تم انتزاعها من أصحاب المعاشات لتصبح موردا جديدا للموازنة، ابحت الأمر يا سيادة الوزير لعل وعسى وأصحاب الشقق المغلقة ليس علي رأسهم ريشة وليسوا أسوأ حالا من أصحاب المعاشات.

□ لا بد أنك سوف تنال ثوابا عظيما في الآخرة لأنك توليت مهام وزير المالية في هذه الفترة الحرجة العصيبة التي يتعذر معها زيادة الموارد ويتعذر أكثر تحجيم النفقات، الأمر المؤكد أن مهمة وزراء المالية السابقين لك كانت أسهل وأيسر وأن القدر أراد أن تتقدم بموازنة لتوفير غذاء وملبس وعلاج سبعين مليون مواطن وتعليم ومحو أمية نصف هذا التعداد السكاني، بينما نجد على الجانب الآخر أن هذا في دولة لا تتعدي صادراتها أربعة مليارات دولار، مرة أخرى نقول: كان الله في عونك يا دكتور حسنين!!

■ لا بد أن نسجل لك أنك وزير جاد يشهد له من حوله بالكفاءة والأداء المتميز.. ولكن يبدو أن نواب الشعب لا يدركون بالدرجة الكافية أنك لا تملك عصا سحرية، وأنه يحكمك في النهاية موارد الدولة المحدودة خاصة في هذه الفترة العصيبة.

□ أنت تمثل أكبر مفاجأة في التغيير الوزاري.. فالرأي العام كان يتمنى بقاءك، بل، ويتوقع تصعيدك.. فإذا بالمفاجأة تقم وتحدث وتخرج من الوزارة.. رغم أن الجميع يشهدون لك بالكفاءة وكلمة الحق والحرص على المال العام.

■ دخلت القاعة في جلسة الأمس وجلست في الصف الثاني خلف الدكتورة آمال عثمان.. يبدو أنك لن تستطيع أن تجلس في الصف الثاني على الإطلاق في الفترة القريبة المقبلة.. بل سوف يصبح لزاما عليك أن تجلس في الصف الأول داخل القاعة، بل وتحتل مقعدا محمدا لا يديل له.. هل تعرف السبب يا دكتور؟!

الدكتور مختار خطاب وزير قطاع الأعمال

□ النواب يتهمونك بأنك قمت ببيع كل شيء ولم تترك شيئا لم تبعه ورأينا ما قاله النواب عن بيع مصانع الغزل بسوهاج وأصبح الانطباع النيابي عنك أنك متخصص ومتمرس في عمليات البيع ومتحمس دائما لها وأنت سوف تبع كافة الأصول واعتقد أنك مظلوم لأنك لم تبع البحيرات ولم تبع قناة السويس ومازلت لم تبع كوبري أكتوبر والمؤكد أيضا أنك لن تبع الهرم أو أبو الهول وهذا شيء يحسب ويسجل لك يا دكتور خطاب!

■ يقولون إنك بعد أن تركت الوزارة تبحث عن فرصة عمل واعتقد أنه لا داعي للقلق، حيث إن قطاع الأعمال الذي رحلت عنه سوف ينشط في الفترة المقبلة وينطلق ويصبح قادرا علي توليد العديد من فرص العمل.. إطمئن يا دكتور خطاب سوف تجد فرصة عمل!!

المهندس علي الصعيدى وزير الصناعة

□ قلت في مجلس الشعب إن الجودة تقف عائقا أمام انطلاق المنتج المحلي وعبارتك لها دلالة محددة وهي أن وزراء الصناعة الذين سبقوك لم يحققوا النجاح المطلوب في قضية الجودة وهؤلاء الوزراء رفضوا هذا الاتهام ولهم وجهات نظرهم في هملتك الشهيرة ويبدو أن لديهم الكثير ليقولوه في الفترة القريبة المقبلة.

■ كنت دائماً تعلن وتعرب عن اعتزازك البالغ بأنك لم تستعمل سوى السلعة المحلية في ملابسك وسياراتك وغذائك وأدويةك كلها عملية الصنم وهو أمر طبيعي لأنك وزير الصناعة فكيف يتهمك البعض بأن مكتبك لا يجوى سوى كل ما هو مستورد؟ اعتقد أن ذلك ليس صحيحاً ولعل معاونيك ووكلاء الوزارة لديك يشهدون جميعهم بأن المكتب كافة مستلزماته محلية ولا بد أن يكونوا جميعاً صادقين يا أستاذ صعيدي!

□ أقسمت في مجلس الشعب بأن مكتبك الجديد في الدور الثامن بمبنى الوزارة لم يتكلف سوى أمل القليل وليس حوله أية شبهات ولا يوجد به شيء مستور ولا يمثل إهداراً للاموال.. أقسمت بذلك وصدقناك وصدقك أعضاء مجلس الشعب وصدقك الدكتور سرور وكأن أول شيء فعله وزير الصناعة الجديد أنه رفض دخول هذا المكتب يا أستاذ صعيدي!!

■ اللجنة أعدت تقريرها في صالحك مائة في المائة، لكن النائب أيمن نور مازال يشاكس ويلوح بالمستندات، أعتقد أنه لكي تنتهي من هذه الأزمة الصعبة عليك أن تعود إلى الدور الثاني مرة أخرى، ويا دار ما دخلك شر!

الدكتور مفيد شهاب وزير التعليم العالي السابق

□ كما هو الحال في هذه الفترة من كل عام وبعد إعلان نتائج الثانوية العامة نجد تصريحات تهل علينا بزيادة عدد المقبولين في الجامعات وأن هناك مقعداً في الجامعة متاحاً لكل من نجح في الثانوية العامة وهذا كله من أجل إرضاء الطلاب الناجحين ورفع معنوياتهم وهو أمر لا اعترض عليه لكن ماذا عن إمكانات جامعاتنا وقدراتها الاستيعابية؟ هل أنت راضٍ يا سيادة الوزير عن الاعتداءات التي خصصت في موازنة الدولة لجامعاتنا من أجل دعم قدراتها؟ اعتقد أنك لست راضياً واعتقد أنك بينك وبين نفسك كنت ترغب في مضاعفتها لكن لم تستطع وربما رؤساء الجامعات كانوا يعلقون آمالهم في أن يتمكن وزيرهم من رفع اعتمادات الجامعات ومع ذلك فإن عدد المقبولين في الجامعات هذا العام يتزايد ويصعب كالطوفان والنتيجة أن الطالبات ينحشرن داخل المدرجات والطلبة لا يجدون أماكن لهم وتمتلئ الكافتيريات عن آخرها

في وقت المحاضرة ويدب الإحباط داخل الجامعة ويصبح الكم على حساب الكيف والمحصلة نجد خريج الجامعة غير مؤهل وسنوات الدراسة مهدرة وكأنك يا أبوزيد ما غزيت لينضم إلى طوابع العاطلين.. أريد أن أسألك يا سيادة الوزير هل تتفق معي في هذا الرأي وهل ترفض أو تتحفظ على فتح أبواب الجامعات على مصراعها أمام حملة الثانوية العامة أم أن لك رأيا آخر.. لو كان لك رأي آخر لبتك توافينا به ومن يعلم ربما نكتشف أن قبول هذا الطوفان من الطلاب والطالبات بالجامعات هو في صالح العملية التعليمية وهو أيضا في صالح أزمة البطالة!!

■ هناك مرشحون حققوا الفوز الكاسح في انتخابات مجلس الشعب بشعبيتهم العريضة الجارفة والمؤكد أنك لو كنت قد خضت معركة انتخابية مثل زملائك الوزراء الستة لكنك حققت فوزا قد يفوق الفوز الذي حققه وزير الاقتصاد ووزير الإسكان والله وحده يعلم ماذا كان يمكن أن يحدث بعد ذلك لو كنت أصبحت نائبا في مجلس الشعب وحولت أوراقك من مجلس الشوري إلى مجلس الشعب والله وحده يعلم أيضا كيف أدي بقاؤك في الشوري إلى سعادة غامرة وفرحة ما بعدها فرحة لازمت أساء بعينها عموما يبدو أنك إنسان طيب وتطلعائك وطموحاتك محدودة للغاية يا دكتور مفيد!!

□ أصدرت قراراتك الحاسمة بشأن الجامعات الخاصة التي بموجبها يتم استحداث مكتب تنسيق لهذه الجامعات وبموجه لن يقبل أي طالب إلا بعد حصوله على مجموع محدد في الثانوية العامة وهي خطوة تحسب لك، لكن لا بد أن نسألك ماذا يفعل أبناء الأكابر الذين لم ولن يحصلوا على هذا المجموع؟ سوف تنخفض شعبيتك بين أبناء الأكابر لكن هذا ليس معناه أن تشعر بالندم بعد هذه الخطوة الجريئة التي نقول مرة أخرى أنها تحسب لك، وليس العكس يا دكتور مفيد!!

■ في برنامج تليفزيوني يتسم بالصراحة تحمس أمين المجلس الأعلى للجامعات وشوه صورة رؤساء الجامعات الخاصة الخمس وأظهرهم أنهم كذابون ومغالطون ومتحايلون حيث اكدوا إلتزامهم بالمجاميع المحددة للقبول ثم أدخلوا بها وقال الأمين لقد وثقنا فيهم لأنهم يربون النشء وهذه الثقة وجوبية.. هل تؤيده فيها قال؟

□ هل أنت مؤمن بأن يظل الطالب القادر يزاحم الطالب غير القادر داخل جدران الجامعة ليتتمتع كلاهما بالدعم.. هل يمكن للجامعات أن تطور نفسها وتحسن أحوالها في ظل هذه المجانية التي أصبحت مشاعا على القادرين وغير القادرين ما الذي يضرب لو جعلنا خريجي المدارس الأجنبية الذين يلتحقون بالجامعة يلتزمون بسداد ألف جنيه مثلا في العام الجامعي باعتبارهم قادرين وباعتبارهم سدّدوا أضعاف هذا المبلغ كرسوم لمدارسهم الأجنبية أو كمصاريف للدروس الخصوصية طوال سنوات الدراسة الثانوية.. هل تستطيع أن تعلن هذا المطلب وتتمسك به يا دكتور مفيد وأنا واثق بأنك تستحسنه وتميل إليه وترى أنه يمثل طوق النجاة الوحيد!!

■ القادرون يضعون أيديهم على قلوبهم من تصريحاتك الأخيرة في مجلس الشعب ويغشون ألا تسعفهم مجاميع أبنائهم المتواضعة في الثانوية العامة وألا تتيح لهم الالتحاق بالجامعات الخاصة التي هي ملجأهم الوحيد، لقد افترعت القادرين وأبناء القادرين حينما أعلنت أن الوزارة لن تقبل أن يكون هدف هذه الجامعات هو التريح ولا شيء سواء على حساب المستوى والوزارة لن تقبل أن تلجأ أي جامعة إلى التحايل والتلاعب في موضوع المجاميع وسوف تكون هناك حدود دنيا للقبول ولا يحق لأي طالب الالتحاق بالجامعة إلا بعد الحصول على هذا الحد الأدنى... أريد أن أسألك: هل يمكن بعد هذه التصريحات أن تتعرض لبعض الضغوط من هنا وهناك؟ وهل تستمر في هذه الوقفة الصلبة أم أن هناك احتمالات أخرى يا دكتور مفيد؟!

□ هناك مدرجات في عدد من الكليات نجد فيها التكديس بلغ ذروته الطلاب والطالبات محشورون ومحشورات ولا مكان لقدم واستيعاب المحاضرات يصبح متعذرا ومتعثرا. أريد أن أسألك هل يمكن أن نجد خريجين على مستوى من الكفاءة والتميز والتألق في هذا الجو الخانق وهل كنت تعاني من هذا التكديس والانحشار في المدرج حينما كنت طالبا جامعا؟ المؤكد أنك لم تكن تعاني علي الإطلاق ومن أجل ذلك تميزت وأصبحت وزيرا للتعليم العالي.

■ الأصل أن يكون مكتبك داخل جدران مجلس الشورى لأنك وزير مجلس الشورى وليس مقبولا أن تمارس عملك كوزير شورى في مركز إعداد القادة فنواب

الشورى حينها يريدون مقابلتك لابد أن يتم اللقاء داخل مبنى الشورى والمحرون
البرلمانيون حينها تلتقى بهم يصبح وجوبيا أن يكون اللقاء داخل مبنى الشورى وأمانة
المجلس مسئولة أن تدبر لك الموقع اللازم والملائم وليس معقولا أن يتعذر وجود
مكتب لوزير مجلس الشورى داخل مبنى الشورى واعتقد أنك تعلم جيدا أن مكتب
كمال الشاذلى داخل مبنى مجلس الشعب وليس داخل مبنى ماسبيرو!

□ اعتقد أنه لو جرت مناقشة ساخنة داخل قاعة مجلس الشورى حول التعليم
الجامعى فالأجدى كثيرا ان تتولى بنفسك الإجابة على ما يثيره النواب وليكتفى وزير
التعليم الجديد بالصمت والمتابعة.. أليس هذا أجدى بالفعل يا دكتور مفيد؟!

■ تصور عدد من الأعضاء في جلسة الأمس أنك حزين بعد أن أعلنت نتيجة
رئاسة مجلس الشورى، لكن يبدو أن اهتمامك بالنتائج الجامعية يفوق نتيجة الشورى!
□ إذا كان هناك منصب متميز سوف يخلو من الفترة المقبلة فأبها يكون جديرا بأن
يشغله أنت أم الدكتور مصطفى الفقى؟ وهل يمكن القول بأنك سوف تفضل بقاءك
واستمرارك داخل الملعب الجامعى رغم إمكاناتك غير المحدودة التي يشهد لك بها
الكثيرون ليصبح الطريق ممهدا تماما أمام منافسك يا دكتور مفيد!

الدكتور محمد إبراهيم سليمان وزير الإسكان

□ من سوء الحظ أن قانون الرهن العقارى لم يصدر في عهد مجلس الشعب
الحالى.. أعتقد أنه لو كان قد صدر لكنت قد استطعت أن تحقق فوزا في هذه
الانتخابات الصعبة!!

■ مضت الدورة البرلمانية دون أن تتقدم الحكومة بمشروع قانون العلاقة بين
المالك والمستأجر للعقارات القديمة ودون نظر قانون الرهن العقارى، يبدو ان مثل
هذه القوانين العقارية المهمة لن يتم اقرارها إلا علي يد مجلس شعب جديد أو أيضا على
يد وزير اسكان قادم!!

□ ندعو الله أن تكون الأرقام التى وردت في التقارير البرلمانية بشأن إهميار
العقارات القديمة خاطئة.. فلو صحت هذه الأرقام فسنجد أن عقارات الأربعينيات

والخمسينيات وربما الستينيات أيضا سوف تنهار على رهوس شاغليها في السنوات القريبة المقبلة.. أين يذهب هؤلاء السكان هل ستدبر لهم مساكن بديلة؟ ماذا لو كانت وزارتك رفعت إيجارات هذه المساكن وخصصت مبالغ محددة لعمليات الصيانة في التوقيت الملائم وليس بعد فوات الأوان؟ الواقع المريع يكشف عن أن العقارات سوف تنهار وربما يجيء وقت قريب لن يمر فيه شهر واحد إلا ونسمع عن مجموعة عقارات إنهارت وأصبحت كومة تراب ولم ينج أحد من سكانها الضحايا المتعوسين!

أريد أن أسألك هل التقارير البرلمانية صحيحة أم مبالغ فيها وهل لجنة الإسكان أصابت أم هولت وغالطت وبالغت وهل سكان عقارات الاربعينيات والخمسينيات سوف يلقون بصفة حتمية حتفهم تحت الانقاض أم يكون لهم مصير آخر وإذا كانت التقارير البرلمانية مضللة فقل لنا يا سيادة الوزير كم عدد العقارات التي ستنهار على مدى السنوات الخمس القادمة وماذا ستفعل مع هؤلاء الضحايا الذين سوف يفقدون المأوى هذا إذا كانوا محظوظين وكتبت لهم النجاة بعد الانهيار..

إن هؤلاء السكان هم المستأجرون الذين سعيت إلى حمايتهم ومساندتهم ورفضت رفع الإيجارات لوحدااتهم السكنية التي يؤجرونها بقروش محدودة مجمدة على مدى سنوات طالت وامتدت ويبدو أن السنوات المقبلة سوف تكشف وتبرهن أنك لم تساندتهم ولم تحمهم ولم تقف إلى جانبهم على الإطلاق يا سيادة الوزير!!

■ احترس يا سيادة الوزير فهو خطر داهم من المغالطة تماما التقليل منه والاستهانة به فالعقارات القديمة جميعها يرثى لحالها وتعرض للهلاك وتعاني التشققات والتصدعات وانهارها على رهوس سكانها يكاد يكون أمرا لا مفر ولا نجاة منه، لكن ماذا فعلت الوزارة للحفاظ على ثروتنا العقارية.. لا شيء وبقي الحال على ما هو عليه. كان الله في عون سكان هذه العقارات الذين هم في الأغلب الأعم يفضلون البقاء داخلها والتعرض لهذه المخاطر لأنه ليس أمامهم خيار.. ليتك يا سيادة الوزير تسارع بالقيام بجولات تري فيها على الطبيعة ما آل إليه حال هذه العقارات الهشة المتهالكة.. أنا واثق أنك لو فعلت فسوف ترى ما لم تره علي الإطلاق من قبل!!

□ هناك سؤالان يتعين توجيههما إليك الأول هل المستثمر على حق حينما يصرخ ويولول ويعلن أنه ضحيتك لأنه وضع أماله جميعها في المجتمعات والمدن الجديدة وحصل على قروض من البنوك لتمويل مشروعاته، والواقع الذي أمامه اليوم أنها تجمعات غابت عنها المرافق مما جعل المساكن بها تتحول إلى بيوت للأشباح والسؤال الثاني لماذا برغم قرب انقضاء الدورة البرلمانية لم تتقدم بقانون العلاقة بين المالك والمستأجر للعقارات القديمة، هل تحتفظ بهذا القانون في أحد أدراجك ومفتاحه ضاع منك؟!

■ هل تعلم لماذا إنهارت عمارة الجيزة وسقطت على رؤوس سكانها الضحايا.. اعتقد أنك لا تعلم ولذا يتعين علينا أن نحيطك علما ببعض الأمور التي نأمل في ألا تكون غائبة تماما عنك.. هل تعلم يا سيادة الوزير أن بلادنا لا تعرف شيئا عما يسمى بصيانة العقار، وأن حتى الجمالية الذي شرف بأنك أصبحت نائبه في مجلس الشعب، هذا الحى يضم كتلا من العقارات المتهالكة التي يمكن لا قدر الله أن يكون مصيرها جميعها مثل مصير عمارة الجيزة المنكوبة لأن الصيانة لا وجود لها في أى عقار، وكيف يتحمل المستأجر ويقبل أن يسدد عشرة جنيهات شهريا للصيانة إذا كان هذا المستأجر اعتاد على أن يحتل مسكنه ويسلب المالك حقه ولا يسدد سوى ثلاثة أو أربعة جنيهات للإيجار الشهري بأكمله فكيف يدفع ثلاثة أمثاله للصيانة.. كيف استباح القوانين في بلادنا أن يبقى الوضع على ما هو عليه تلك السنوات الممتدة بدعوى أن المستأجر يمثل أغلبية ويتعين حمايته ومساندته برغم أنه لا يتحمل إيجارا شهريا أكثر باى حال من الأحوال من ثمن كرتونة بيض أو كيلو يرتقال في الوحدة السكنية التي كان إيجارها عشرين دولارا في الستينيات واصبح إيجارها دولارين في الألفية الثالثة.. كيف نحافظ على ثروتنا العقارية ونحد من انهيار عقاراتنا على رؤوس سكانها وهم المستأجرون في ظل عمليات صيانة منعدمة ولا وجود لها.. أريد أن أسألك وأنا أعلم أنك مستأجر وليست مالكا هل تدفع للمالك شيئا لعمليات الصيانة؟! وهل أنتم جادون بالفعل في حماية هذا المستأجر ومساندته. اعتقد أن الإجابة بالنفى لأن العقار في نهاية المطاف سوف ينهار على رؤوس المستأجرين الذين سدّدوا بكل حماس تلك الملايير للإيجار

الشهري وتعاضم إصرارهم على عدم سداد جنيته واحد للصيانة.. صدقنى لو بقى الوضع على ما هو عليه فسوف ينهار العقار على رؤوس المستأجرين وادعو الله أن تتحول من مستأجر إلى مالك يا سيادة الوزير!!

□ كان الله في عونك فهذا المجلس القوى لابد أن يواجهك بأمور عديدة لها خطورتها أولها المدن الجديدة التي أصبحت مناطق طاردة وليست جاذبة وكيف أنها لم تسهم بشيء وفقدت أي فاعلية في امتصاص الكثافة السكانية وثانيها مشروعات الصرف الصحي التي هي إما متوقفة تمثل أموالا مهددة أو أنها نفذت بالفعل لكن بها عيوباً فنية خطيرة وهي عيوب لها خلفياتها وأخيراً قانون المالك والمستأجر للعقارات القديمة الذي أعلن رئيس الوزراء عن تقديم الحكومة به هذه الدورة، هذا القانون المتعوس الذي يبدو أنه كان محتجبا لحين أن تحقق الفوز في انتخابات مجلس الشعب!!

■ قلت في تصريح جاد إن الوزارة لابد أن تفرق بين المواطن القادر والمواطن محدود الدخل في سياستها الإسكانية وهذا معناه بطبيعة الحال أن الوزارة مثلما تسمح للقطاع الخاص بنشيد شقق فاخرة يصل سعرها إلى مليون جنيه وفيلات ساحرة ثمنها ثلاثة ملايين عليها أيضا أن توفر وحدات اقتصادية تتلاءم مع قدرات الشباب وعليها أن تقف وقفة أمام إجراءات المساكن القديمة في أحياء الزمالك ومصر الجديدة وجاردن سيتي وغيرها والتي لا يتجاوز إيجارها الشهري الجنيهات العشرة وجميع المستأجرين فيها قادرين وأثرياء بينما الشاب الكادح المغلوب على أمره يبحث عن إيجار جديد غرفة وصالة بمساحة ستين مترا بمائة وخمسين جنيها شهريا وفي أي حي شعبي ولا يجد.. فهل وزارتك تفرق بالفعل بين هذا المواطن وذاك كل حسب قدرته يا دكتور سليمان؟!

□ أخيرا وفي الوقت الضائع سوف يبدأ تطبيق قانون حماية الثروة العقارية والحفاظ عليها وبموجبه يتم تحريك الدعوى الجنائية فورا ضد كل ساكن لا يلتزم بدفع الصيانة.. ندعو الله ألا يبدأ تطبيق القانون بعد فوات الأوان، وألا نجد مأساة عمارة الساحل تتكرر مرات ومرات نتيجة غياب الصيانة وتحاذل المستأجرين.. أريد أن أسألك ما الذي كان يضيرك لو صدر هذا القانون منذ عامين أو ثلاثة، ألم يكن ذلك

يجنبنا انهيار عشرات المنازل التي ستنهار لا محاله علي رؤوس شاغليها نتيجة تأخر إصدار هذا القانون!!

■ انتهت الدورة البرلمانية ومع ذلك لم يصدر قانون العلاقة بين المالك والمستأجر الذي كانت تعلق عليه الآمال لإعادة التوازن وإيقاف هذا القهر والظلم الذي يتعرض له المالك وإيجارات المساكن مازالت مجمدة رغم تعويم الجنيه وارتفاع الأسعار لكافة السلم والخدمات دون استثناء وأكد لك أن الدورة البرلمانية القادمة سوف تنتهي أيضا وهذا القانون سيع الحظ سوف نجده أيضا سقط سهوا ومازال حبيس الأدرج، وأكد لك أنه في يونيو المقبل لن نجد أثرا لهذا التشريع وسوف نسأل لك أين قانون الإسكان يا سيادة وزير الإسكان؟ هذا إذا بقيت في منصبك الوزاري!!

□ في هذه الأيام المباركة تكون الدعوات إلى الله سبحانه وتعالى مستجابة ونحن نقدر جهودك ونأمل في أن تظل معافي وبصحة جيدة وفي كامل نشاطك وحيويتك ولذا لبيت الدعوات التي تتم الاستجابة ليها تكون دعوات المستأجر وليست علي الإطلاق دعوات ملاك العقارات القديمة يا دكتور سليمان!

■ هناك ٤ ملايين عانس في مصر طبقا للإحصاءات الرسمية والمعلنة .. هل كان أحد يتصور أن هذا يحدث في بلادنا .. بلد الالتزام والتزواج والتناسل والإنجاب .. من المستول عن هذا .. هل نقول أزمة الإسكان ووزارة الإسكان أم هناك أسبابا أخرى يا وزير الإسكان؟!

□ يقولون إنك تعاني القلق والارق في الفترات الأخيرة، وإنك من أجل الهروب من هذه الأعراض الفجائية فإنك قررت أن تتعاطف أخيرا مع ملاك العقارات القديمة، وأنتك سوف تتقدم بتشريع في الدورة البرلمانية الجديدة ترفع بموجه الحد الأدنى للإيجار إلى خمسين جنيها شهريا، هل هذا القول صحيح أم شائعة يا سادة الوزير؟!

■ مادمت بقيت في الوزارة ولم تتغير وربما يكون هذا من حسن حظنا ويكون هذا خيرا اراده لنا القدر .. مادمت بقيت فلتسارع وتبادر وتتقدم بقانون اتحاد الشاغلين لأن من يتصدع العقار الذي يسكن فيه نتيجة غياب الصيانة سيجد نفسه فجأة بلا مأوى وبطبيعة الحال فهو ليس لديه فيلا يمكنه أن ينتقل إليها بعد تهدم عقاره .. عليك أن

تسارع بالتقدم بهذا التشريع المهم وليس مقبولا على الاطلاق أن نفقد الأمل تماما في ظهور هذا التشريع إلا علي يد وزير الإسكان الجديد!

□ ملاك العقارات القديمة يرفعون أيديهم إلى السماء ويدعون لك بالصحة والعافية وطول العمر والبقاء في منصبك وعدم ورود أسمك في التغيير الوزاري القادم.. هل تعلم لماذا يدعون لك بالصحة والعافية؟ لأنك لم تقدم قانون اتحاد الشاغلين لمجلس الشعب وهذا معناه تصدع العقارات القديمة وانهارها علي رؤوس المستأجرين، وحصول المالك علي أرض خالية إما يبيعها بالملايين أو يبنى عليها عقارا جديدا بإيجارات واقعية ويتسنى له أن يوفر شققا لأبنائه يتزوجون بها، عقار خال من الشقق المغلقة، وخال من شقق إيجارها عفا عليه الزمن ولا تتعدى قيمته كرتونة بيض، انهم يدعون لك بالبقاء يا دكتور سليمان!!

■ أين قانون اتحاد الشاغلين الذي وعدت به.. هل أعددت؟ ولماذا لم تتقدم به؟ سوف تتقدم به بعد نهاية الدورة وفي أثناء العطلة ليكون مرافقا لقانون الاحتكار، ومن يعلم ربما يتقدم بهذا التشريع المهم للغاية وزير جديد في الحكومة بعد تغييرها!

□ الشباب يعجز عن مواجهة وتدبير أسعار المسكن الاقتصادي المتواضع للغاية وعدود المساحة فيلجأون إلى الزواج العرفي ويشارك حفنة منهم في شقة إيجار جديد ويسددون الإيجار بصورة جماعية.. من المسئول عن شيوع الزواج العرفي يا دكتور سليمان؟ نظلمك كثيرا لو قلنا إنك أنت المسئول!!

صفوت الشريف وزير الإعلام

□ هل شاهدت البرامج التلفزيونية في الشهر المعظم؟ هل كنت متابعا وراصدا جيدا لجميم اللقاءات والحوارات؟ اعتقد أن بعضها نال إعجابك وبعضها الآخر لم يلق قبولا لكن المؤكد أن هذا الحوار الراقص جدا مع تلك الفنانة ذات المواهب والقدرات الخاصة جدا.. هذا الحوار لايد أنه كان محل استيائك واحباطك!!

■ ظلمت فترة تعد قياسية متربعا على قمة قطاع الإعلام وهو أمر طبيعي لأنك تتمتع بالجدارة والتفوق والتألق والبريق الإعلامي دائما والذي يصعب أن يتنافسك فيه أحد.. لكن هل ترى أن الأمر يتأثر ويتطابق على المستوى الحزبي وأن أحدا لن يتنافسك على المنصب الحزبي الجديد.. هل ترى أن جدارتك الحزبية علي نفس مستوى

الجدارة الإعلامية وأن تلك الجدارة الحزبية يمكن أن تؤهلك للبقاء في موقع الأمين العام لفترات ممتدة تنافس بها الدكتور والي الأمين السابق أو تنافس بها صفوت الشريف وزير الإعلام؟!

□ نخشى أن المهام الحزبية الثقيلة تحول دون متابعتك المتواصلة للبرامج التلفزيونية خلال شهر رمضان المعظم لنجد هذا المذيع ثقیل الدم يطل علينا مرة أخرى والفارسات الثلاث يواصلن استعراضاتهن أو نجد أحاديث جادة هادفة يقابلها على الجانب الآخر حوارات استغرافية بلا مضمون ونأمل في أن تحقق قنواتنا التلفزيونية خلال شهر رمضان انتصارا على تلك القناة الخاصة الفضائية التي يتردد أنها سحبت البساط من تحت أرجل القنوات الرئيسية والتي يبدو أن مديعتها تألفت كثيرا وتفوقت على مديعات تلك القنوات.. مرة أخرى نأمل ألا تطغي الشئون الحزبية على المهام الإعلامية الجسيمة!!

■ أصدرت تعليقاتك الفورية بعد عرض الحوار الذي جرى مع الفنانة الشهيرة على الشاشة الصغيرة، بعد أن كان على وشك الظهور، وحرصت على أن يحجب تماما عن المشاهد... لماذا اتخذت هذا القرار؟ هل من أجل دواع استثنائية أم فنية أم أخلاقية أم حزبية يا سيادة وزير الإعلام؟!!

□ يبدو أن التطوير الذي يجري داخل الحزب الوطنى سوف يعقبه مباشرة تطوير وتحديث مماثل داخل مبنى ماسيرو، وبالتالي سوف تكون هناك صحوة على مستوى القنوات التلفزيونية العامة جميعها وهذه الصحوة ربما يكون مرجعها إليك كوزير للإعلام ومستول له ثقله في حزب الأغلبية الذي أصبح يتطلع إلى مشاركة الجماهير في صنع القرار، ولكن ليس بالضرورة أن تكون هذه الصحوة التلفزيونية مرجعها مشاغبة وتميز وتألّق تلك القناة الخاصة التي لا تهدأ لحظة واحدة، والتي كان لها الأسبقية في التطوير والتحديث!

■ هناك من يرى أن عددا لا يستهان به من نواب حزب الأغلبية لا تتوافر له الجدارة في الترشيح لانتخابات مجلس الشعب المقبلة وأن الحزب أصبح لزاما عليه أن يعيد حساباته ويدقق في الاختيار والانتقاء ويحسن ترشيح من يمثلوه وأنه أصبح لزاما

عليه استبعاد أسماء بعينها لأنها باتت تمثل وجوهاً غير مرغوب فيها ويتعين الاستغناء عنها والإطاحة بها بعيداً عن قاعة البرلمان سواء تقرر حل المجلس أو جاء مجلس جديد بعد انتهاء المدة الدستورية للمجلس الحالي.. الرأي العام يجمع على أن هذه الاستغناء والاستبعاد من الترشيح لعناصر وأسماء بعينها أصبح أمراً وجوبياً تماماً مثلما يستغنى النادي واسم الشعبية عن عدد من لاعبيه لسوء سلوكهم وسمعتهم وضعف أدائهم. يبدو أن حزب الاغلبية سوف يعيد حساباته بالفعل ويحسن اختيار مرشحيه خاصة أننا سمعنا في سنوات سابقة أن المعيار الحاسم للاختيار هو حسن السمعة بينما الواقع الذي أمامنا جاء مناقضاً لذلك.. اعتقد أن الحزب في المرحلة المقبلة سوف يكون جاداً وصادقاً حينما يتخذ من معيار حسن السمعة والنزاهة معياراً حقيقياً يكون له ترجمة على أرض الواقع بإسيادة الأمين العام!!

□ هل صحيح أن هذه القناة الفضائية الخاصة التي يمولها أحد رجال الأعمال قد أحدثت ربكة في القنوات العامة التلفزيونية وتسببت في إخراج بالغ وتعرية لقيادات ماسبيرو؟ وهل صحيح أن هذه المذبة الخاصة جداً التي تقدم برامج مختلفة على مدى ساعات متواصلة وتستضيف المشاهير والصفوة والوجوه اللامعة، هل هذه المذبة قد نجحت في تأكيد جدارة القناة الخاصة وقدرتها على التطوير والسبق وجذب الأضواء من القنوات التلفزيونية العامة ودفع المشاهد إلى الانصراف عن هذا والتحول إلى ذلك؟ هل تفوقت بالفعل القناة الخاصة وسحبت البساط وأعلنت بقوة عن نفسها أم أن هذا يمثل مبالغة ومغالطة وخلطاً للأوراق؟ وإذا كانت القنوات العامة مازالت لها الريادة والجدارة والقوة الضاربة فيها إذا نبرر هذه الصحوة وهذه التطوير الشامل المفاجئ لجميع القنوات التلفزيونية دون استثناء يا سيادة وزير الإعلام؟! ■ قلت إن مجلس الشورى سوف يكون خلية نحل في العطلة البرلمانية.. ربما نجد نشاطاً متواصلاً داخل اللجان لكنني اعتقد أنه ليس وارداً على الإطلاق أن يعقد مجلس الشورى جلسة غير عادية خلال العطلة ولماذا تعقد مثل هذه الجلسة غير العادية؟ اعتقد أن جلسات الشورى سوف تعقد في موعدها المعتاد خلال شهر نوفمبر وليس

واردا عقد أية جلسات قبل نوفمبر.. هل تؤيد هذا الرأي يا أستاذ صفوت أم أن لك رأيا وتصورا آخر؟!

□ هناك منصب يعشقه المسئول ويجد نفسه مرتبطا به للغاية ويحقق كيانه وذاته حينما يشغل هذا المنصب بينما يكون هناك المنصب الآخر الذي يبارس المسئول فيه اختصاصاته دون حماس ويشغله تحصيل حاصل.. فهل نقول أنك ارتبطت وحقت ذاتك في منصب وزير الإعلام ونقول إنك تحقق ذاتك الآن بنفس الدرجة في رئاسة مجلس الشورى؟ هل سعادتك بالمصين الأول والثاني واحدة أم متباينة؟ هل تتوقع أو تتمنى إلغاء وزارة الإعلام حتى لا يعتلى عرشها أحد بعدك ليحل مكانك، أم تتوقع أن يشغل هذا المنصب أحد الإعلاميين البارزين؟ هل كنت تتمنى أن تكون لجنة الأحزاب التي تتولى رئاستها تكون منعزلة تماما عن مجلس الشورى حتى يتسنى لك أن تظل لسنوات في موقعك المهم الحالى كأمين عام حزب الأغلبية.

■ أعلنت أن مجلسك سوف يتحول إلى خلية نحل خلال العطلة البرلمانية، والعمل مستمر دون توقف، ألا ترى أن هذا التصريح يعد تصريحا استفزازيا لأعضاء مجلس الشعب ورئيسه!

□ في هذه الأيام العصبية التي لا حديث للناس فيها سوى عن التغيير أو التعديل الوزاري نجد وزراء أيديهم على قلوبهم والنوم طار من أعينهم وارتفع ضغط الدم لديهم إلى اقصى درجاته ووزراء تهاجمهم الكوابيس ولاحقهم القلق أينما ذهبوا ووزراء يسلمون أمرهم إلى الله ليفعل ما يريد ولا راد لقضائه بينما نجد وزيرا واحدا حالته العصبية مستقرة وضغط الدم لديه معتدل ولم يهاجمه «الكولسترول» بسبب بسيط لأنه يعلم أنه باق في منصبه ولن يتزحزح عنه حتى لو تغيرت الحكومة بأكملها.

■ برنامج صباح الخير يا مصر تغير مضمونه، وتحولت ملاحمه ومعالمه، وأصبح أكثر وقارا وجاذبية، ومذيعوه أصبحوا أكثر قبولا ومذيعاته أيضا، البرنامج أصبح ناصعا كالثوب الأبيض، وصباح الخير يا سيادة الوزير!!

الدكتور حسن خضر وزير التموين

□ بقاء الركود واستمراره يصعب جدا من مهامك فالركود يعني أن التاجر والمستورد ورجل الأعمال إما أن يواصل كل مشواره ويحقق مزيدا من الخسائر ويهتز مركزه المالي لتعذر تصريف بضاعته وإما أن يلجأ بعضهم إلى التحايل والتسلل من الأبواب الخلفية واللعب في الممنوع ليعوض خسائره ويواجه تواضع أرقام مبيعاته وهذا يعني بدوره طوفانا من البضائع الفاسدة المعيبة غير المطابقة للمواصفات، وبطبيعة الحال يصبح أمامك خياران إما أن تخوض معركة شرسة مع هؤلاء المتحايلين بأطربة السلع الفاسدة التي يكون المستهلك دائما هو ضحيتها، وإما أن تهادن هؤلاء خاصة أصحاب الصوت العالي منهم وتحرص على انتزاع شعبيتك بينهم، اعتقد أن الخيار الأول هو الأوقع!

■ هل هناك ما يسمى بالحملات التموينية الجادة؟ وهل هذه الحملات لها علاقة من قريب أو بعيد بأطنان السلم منتهية الصلاحية التي يتم بيعها داخل سلسلة المحلات التجارية الشهيرة للغاية التي تمتد فروعها إلى المشرق والمغرب؟ هل سمعت -يا سيادة الوزير- عن أي سلم منتهية الصلاحية تم سحبها من هذه المحلات؟ الأمر المؤكد أنك لم ولن تسمع لأن هذه السلم يتم بيعها كما لو كانت صالحة حتى تتحقق المساواة دائما بين الصالح وغير الصالح داخل هذه المتاجر يا دكتور!!

□ دائما نستمتع بكل استبشار وسعادة إلى تصريحاتك عن ثبات الأسعار واستقرارها ومحاربة الغلاء والتصدى للتجار الجشعين.. لقد ألقى عامل في مدينة قليب بزوجته من الطابق الثالث فتهشمت عظامها، والسبب خلافات لا تنقطع حول مصروف البيت والغلاء الفاحش وعدم القدرة على مواجهة المتطلبات الأساسية بالدخل المحدود للغاية، يبدو أن العامل قد ارتكب جرما مادام إصرارك يتعاطم بأن الأسعار مستقرة وفي حدودها المعقولة والمقبولة جدا جدا يا أستاذ خضر!!

■ الأسعار ترتفع وتواصل ارتفاعها وتبقى وزارة التموين راسخة ثابتة والمستهلك يصرخ ويتساءل كيف يكتوي بلهب الأسعار، وماذا تفعل وزارة التموين وهي تقف متفرجة عاجزة عن حمايته من جشع التجار وهجمات الغلاء الشرسة، ولماذا لا تلغي هذه الوزارة؟ ويتعين علينا أن نجيب نيابة عنك يا دكتور خضر فالأسعار تتراجع طالما أنها تتعلق بسلع

عملية والمستهلك تتوافر له الحماية والحصانة وبطاقة التموين تمثل واقعا ملموسا وبالتالي لابد أن تبقى وزارة التموين ويبقى معها وزير التموين!!

□ المتاجر التي تعرض ياميش رمضان خالية تماما وغاب عنها المستهلك ولم يقترب منها أحد وأصحابها سوف يتعرضون لخسائر لم تكن في الحسبان، أريد أن أسألك هل إلى هذا الحد تعاني الأسواق من الوباء؟ وهل اشترت ياميش رمضان هذا العام؟ اعتقد أنك لم تقبل على شراء الياميش لأن الأولوية لرغيف الخبز يا دكتور خضر..

■ ليس واردا على الإطلاق أن يكون رغيف الخبز مخلوطا بمواد ضارة وإلا فكيف يكون هذا الإقبال عليه والطوابير التي لا نهاية لها.. هل شاهدت هذه الطوابير يا دكتور خضر؟ ليتك مع بداية العام الجديد تذهب إلى أحد الأحياء الشعبية وتقف مع المواطنين البسطاء في أحد هذه الطوابير لتحصل على حصة من رغيف الخبز وتأكلها وسوف تتأكد بنفسك أن الرغيف نظيف ناصع خال من أى أعلاف أو مواد ضارة، عليك أن تأكل رغيف الخبز مع بداية العام الجديد يا دكتور خضر!

□ وكيل وزارتك المهام أدلى بتصريحاته الحاسمة لأحد البرامج الإذاعية قائلا: إن مصر تستهلك سنويا ستة ملايين ونصف مليون طن قمح لا تنتج منها سوى مليون ونصف مليون طن فقط لا غير، والباقي كله يتم استيراده من الخارج بالعملة الصعبة ولا توجد صوامع كافية لتخزين هذه الكميات المستوردة الضخمة، والنتيجة تلف القمح وسوء حالة الرغيف، في الوقت الذي يؤكد فيه الدكتور يوسف والي الذي أعلم أنه تربطك به علاقة صلبة وحيدة للغاية يؤكد أننا نقرب من تحقيق الاكتفاء الذاتي من تلك السلعة الاستراتيجية التي توفر للفقراء غذاءهم الرئيسي الذي لا غنى عنه! أيها تصدق يا دكتور خضر؟ هل تصدق الدكتور والي؟ أم تصدق مساعدك الأيمن وكيل وزارة التموين؟

■ ماذا لم يسعد الكثيرون ببقائك في الوزارة وكانوا يتمنون أن يأتي التغيير بوزير تموين جديد؟ يبدو أن السبب هو تصورهم أنك المتسبب في أزمة رغيف الخبز وسوء حالته ومعاناة البشر في الحصول عليه.. لكن يبدو أيضا أنك مظلوم وأنت كبش فداء لأخطاء وتجاوزات جرت داخل قطاع الزراعة، عموما لقد حدث التغيير المنتظر

والمرتقب في وزارة الزراعة ويبقى أن تثبت وتبرهن على أن الأزمات التي عانى منها المستهلك كان مرجعها وزارة الزراعة وليس التموين، واعتقد في كل الأحوال أن الوفاق سوف يجمع بينك وبين وزير الزراعة الجديد، واعتقد أيضا أنك المستفيد الأول من تغيير وزير الزراعة!!

□ نعم هناك تغيير وزارى أى أن وجوها قديمة ترحل ووجوها جديدة تحتل مواقعها، ولكن هذا لا يمنح أن يحل وزير حالى مكان وزير آخر.. أريد أن أسألك هل يمكن أن يتولى وزير التموين منصب وزير الزراعة؟!

■ أنت الآن وبعد التغيير الوزارى في موقف أفضل كثيرا إذ سوف تجد وزيرا للزراعة أكثر تعاونا معك وتضع يدك في يده لتحقيق الأهداف المشتركة التي هي في مصلحة المواطن، لابد أن تكون سعيدا بالتغيير، ولابد أن تكون بعد هذا التغيير لديك فرصة أفضل كثيرا في أن تحقق ما تعذر عليك تحقيقه في فترات سابقة.

□ المواطن البسيط يريد أن يجد اللحوم في متناول يده خلال هذه الأشهر الكريمة المفترجة وهذا أضعف الإيمان طالما أن توفرها له باقى الشهور أمر متعذر وربما مستحيل.. هذا المواطن لا يستطيع شراء كيلو اللحم بـ٦٦ جنيهها وبالتالي ليس هناك بديل أمامه سوى صفقة اللحوم السودانية التي يتطلع إليها ويتنظرها على آخر من الجمر.. أريد أن أسألك لماذا أنت صامت؟ هل هناك أيد خفية أوقفت و«فرملت» إتمام استيراد اللحم السودانية رغم أنها توفر اللحم للمواطن الكادح بسعر ١٣ جنيهها أى أقل من نصف السعر المتداول محليا؟ هل سوف تظل صامتا رغم أن نوابا في مجلس الشعب أكدوا أن هناك اسم كبير وراء عدم إتمام صفقة اللحوم السودانية؟ هل ترى أن النواب مغالطون ومبالغون وكاذبون ومشككون يا أستاذ خضر!

أحمد الليثي وزير الزراعة

□ هل يمكن أن يتحقق اكتفاء ذاتي من القمح.. أرجوك لا تقدم وعودا بذلك وكفانا ما سمعناه من وعود ولا تقل أنك سوف تقضى على الفساد داخل هذا القطاع المتعوس المنكوب على مدى سنوات طالت. لا تقل أنك ستقضى على الفساد والمفسدين وانتظر حتى تنجح في القضاء بالفعل علي تلك الانحرافات التي شاعت كالأورام السرطانية وحينئذ يمكنك أن

تقول وتصرح وتعلن بأعلى صوت كما تشاء أن هذا القطاع الحيوى أصبح لأول مرة يضم قيادات منضبطة ومعاونين نظيفي اليد وحسنى السمعة وأنه تحول إلى قطاع ناصع البياض وكان الله في عونك يا دكتور ليثي!!

■ أعرف عنك جيدا أنك رجل جاد منضبط هدفك دائما هو المصلحة العامة وتلبية احتياجات المواطن الكادح البسيط.. لقد كنت مرشحا لمنصب وزير الزراعة منذ فترة طويلة، لكن حالت ظروف أخرى دون شغلك لهذا المنصب الحيوى للغاية.. ومن المؤكد أن الرأي العام سعادته غامرة باختيارك له.. إذ سوف نجد قطاع الزراعة يضم قيادات منضبطة حسنة السمعة وسوف يطاح بأصحاب الذمم الخربة والضائير الغائبة، ونحن على ثقة بأنك سوف تتصدى لكل قيادة زراعية منحرفة، وسوف تقضى على الفساد والانفلات الذى استشرى داخل هذا القطاع.. اعتقد أننا من الآن فصاعدا يجب أن نتفاهل ونستبشر خيرا بمستقبل الزراعة في بلادنا وما تحقق من نجاح داخل محافظة البحيرة سوف يقابله نجاح مماثل في مجال الزراعة.

الدكتور محمد عوض تاج وزير الصحة

□ يبدو أن شعبيتك سوف تمتد وتتسع إلى أقصى درجة بين نواب البرلمان وكيف لا تتسع إذا كنت قد أصدرت قراراتك العاجل برفع الحظر عن الفيحاجرا .. عليك أن تطمئن فمن الآن وصاعدا سوف تجد القاعة تدوى بالتصفيق كلما حضرت إلى مجلس الشعب وسوف تجد النواب يدعون لك بالصحة والعافية وطول العمر ولن يتقدم أحد إليك على الاطلاق بطلب احاطة أو سؤال محرج.

■ أنك وزير تركز على الصراحة دون سواها في كل تصريحاتك وبياناتك خاصة تحت قبة مجلس الشعب ويبدو أنك لا تعلم ان الصراحة داخل البرلمان بالصورة المطلقة التى تنتهجها أحيانا تكون نقمة وليست نعمة من وجهة نظر البعض لأن الصراحة المطلقة قد يعقبها إغلاق مصانع وتسريح عمالة وإفلاس شركات وما إلى ذلك.. لقد أعلنت بصراحتك المعهودة في مجلس الشعب أن بعض الأغذية تسبب السرطان وهو ما أدى إلى إحجام المستهلك خاصة التلاميذ وإنهيار أرقام المبيعات وهبوطها إلى

الحضيض هل تستمر على صراحتك يا دكتور تاج، أم تلجأ إلى بعض التجميل أسوة ببعض الزملاء الذين هم ممرسهم وخبرتهم وتألقهم أيضا!!

□ صدر في الفترة الأخيرة قرار من الحكومة الصينية بمنع القبلات والعناق للوقاية من انتقال الأمراض وعلى رأسها مرض «سارس» المدمر، هل يمكنك أن تصدر قرارا مماثلا لتطبيقه على الفور على الأقل بين الوزراء وكبار المسئولين يا دكتور تاج!!

■ ليتك كنت وزيرا للصحة فقط دون السكان لأنك حققت نجاحا في قطاع الصحة بقدر استطاعتك باستثناء النقص الواضح في الأدوية وارتفاع سعرها وهو أمر يتصل بالعملة والدولار واليورو دون أن يكون لك ذنب فيه لكنك لن تحقق نجاحا مماثلا على الإطلاق كوزير للسكان، فالواقم المرير يكشف عن أن المواطن المصرى لن يتوقف عن الإنجاب حتى ولو وصل الدولار قفزاته وانفلتت الاسعار واكتوى بلهيبها، اعتقد أنك تسأل نفسك يا سيادة الوزير من أين تأتى هذه الزيادات رغم إجماع الشباب عن الزواج بهذه الصورة المفزعة !!

□ مريضى القلب يؤساء دخلوا المستشفى لإنقاذهم من الموت وعمل قسرة وتركيب دعامات على وجه السرعة لتوسيم شرايينهم المسدودة لكنهم خرجوا من المستشفى بلا دعامة لتظل الشرايين مسدودة إلى الأبد... أين الدعامة يا دكتور تاج!!

■ ذهب المواطن مسمى الحظ إلى المصيف في الساحل الشمالى ليجدد نشاطه ويهرب من لهب العاصمة، ونفذ دواء الجهاز العصبى الذى يتعاطاه بانتظام بناء على أوامر الأطباء، ويبحث عن الدواء في صيدليات الإسكندرية بأكملها دون جدوى، ولم يجد مفرا سوى العودة إلى القاهرة على وجه السرعة للبحث عن الدواء المفقود الذى ينتقده، وفوجئ بعد عودته بأن الدواء اختفى من صيدليات القاهرة بأجمعها ولم يجد سوى البديل المستورد الذى يبلغ سعرة خمسين جنيها بينما المحل سعره ٥٢٠ قرشا! هل لديك تعليق على هذه المأساة ياسيادة الوزير! وهل ترك تجار الدواء المستورد ومن يعملون لحسابهم ينتزعون الأموال من جيوب المرضى لتظل جيوبهم خاوية إلى الأبد؟ □ اتخذت القرار الحاسم الجرى ورفعت الحظر عن استيراد الفياجرا وسمحت بإنتاجها محليا مما جعلك تحظى بشعبية جارفة وسط السادة نواب الشعب، لكن هل

تعتقد أن هذه الشعبية تدوم؟ اعتقد أنك أعلم من غيرك بأن توفير الفياجرا لا جدوى منه وكأنك يا أبو زيد ما غزيت طالما أن المواطن المصري محاصره المعاناة والمهموم وتلاحقه المواجه والمرارات أينما ذهب، وبالتالي فإن قرارك الجريئ لن يوقئ ثماره إلا إذا انتهت رحلة هذا المواطن مع المعاناة وانتهت أزماته الاقتصادية الخائقة وعاد إليه الاستقرار والاطمئنان.. أريد أن أسألك: أليس الأجدى أن تعيد الخطر مرة أخرى على استيراد الفياجرا لدواعى الواقعية والجدية وعدم المغالطة يا دكتور تاج!!

■ هناك دواء لا يبدل عنه لمرضى القلب البؤساء ولا غنى عنه على الإطلاق وثمنه مائتان وسبعون جنيه.. والأصل هو أن تتيح الدولة هذا الدواء لكل مريض.. هل يوجد مريض محظوظ واحد فتحت له السماء أبوابها واستطاع أن يحصل على هذا الدواء عن طريق التأمين الصحى؟ لو تعرف اسم مريض واحد قلنا يا دكتور تاج!!

السيد جمال مارك رئيس أمانة السياسات بالحزب الوطنى

□ اكتسبت شعبية عريضة تولد عنها قبول بلا حدود لدى المواطن البسيط والطبقة المثقفة على حد سواء وبصفة خاصة قطاع الشباب وهناك بالطبع عوامل عديدة جعلتك تكتسب هذه الشعبية لكن يبقى دائما عامل رئيسى له الأولوية المطلقة في التأثير وفي التمتع بهذا القدر من الشعبية أنه عامل الشفافية والمصادقية والثبات على المبدأ.

الدكتور علي الدين هلال وزير الشباب السابق

□ هل حزنت وأسفت وشعرت بالإحباط الشديد لرحيل الغول رئيس لجنة الشباب السابق وهل سوف تحضر هذه اللجنة في الفترة المقبلة وأنت محبط لغياب الغول عن هذه اللجنة؟ إنه سؤال إجابته لديك لكنني أعتقد أنك لن تحبط وإنما العكس تماما هو الصحيح!!

■ هل هذا معقول يا سيادة الوزير نجد هذا النادي الرياضى الشهير يتعاطم إصرار مجلس إدارته على أن يبقى داخل جدرانه معرض المنتجات الصينية يمارس عمله بحماس ولا يبيع سوى كل ما هو صينى، هل يرضيك أن يظل هذا المعرض اللعين شائحا يتحدى الجميع ويخرج لسانه لكل من يسعى إلى حماية وتشجيع منتجاتنا المحلية.. لمصلحة من نجد هذا الترويج والترغيب في المنتج الصينى في وقت عصيب نعاني فيه من ندرة غير مسبوقة في العملة الأجنبية وقفزات خيالية للدولار واليورو؟

□ المصلحة من نجد هذا الإقبال على المعرض من أعضاء النادي بل أقاربهم ومعارفهم وجيرانهم ولم يتبق سوى أن يضم النادي على أسواره لافتات ترحب بالمنتجات الصينية وليذهب المنتج المحلى إلى الجحيم ويصعد المنتج الصينى على أشلاله.. يقولون داخل النادي أن وزير الشباب ليس من حقه أو اختصاصه أو سلطاته أن يتدخل في مثل هذه الأمور..

سيادة الوزير إننى أعرفك وأعلم جيدا حرصك على حماية منتجاتنا المحلية وأعلم أيضا النزعة الوطنية التى تحكم دائما قراراتك واثق بقدرتك علي وضع نهاية لهذا العبث وهذه المهزلة التى تجرى داخل النادي الرياضي الشهير..

والأمر المؤكد يا دكتور هلال أنك أقوى من هذا المعرض الصيني ولن يكون المعرض أقوى منك بأي حال من الأحوال!!

■ المدرب محسن صالح قال بكل ثقة وحماس بعد الهزيمة الثقيلة من فرنسا إنه لا يهجمه على الإطلاق عدد الأهداف التى تدخل مرمانا ولكن المهم هو الاحتكاك بهذه الفرق القوية.. اعتقد أنك لا تؤيد هذا الكلام علي الإطلاق يا دكتور هلال!!

□ ألم يكن واجبا إلغاء مباراة القمة بين الاهل والزمالك وليس تأجيلها هل يمكن لأى مواطن عاقل أن يشاهد مباراة كرة القدم في هذه الظروف حتى لو كانت بين قطبي الكرة المصرية ولو قلنا مثلا إن الاهل فاز بالمباراة فهل يليق أن ترقص جماهيره في الشوارع وترفع الاعلام الحمراء بينا الدماء الحمراء تسفك في المدن العراقية والبيوت تهدم والرعب والهلع يلاحق الأطفال الأبرياء، أريد أن أسألك هل سوف تستييع لنفسك مشاهدة هذه المباراة؟ إننى على ثقة أنك لن تشاهدها وكذلك زملاؤك الوزراء جميعهم واعتقد أنك سوف تبادر وتتخذ قرارك بإلغاء مباريات الدورى العام إلى غير رجعة حتى لا نرى جماهير الكرة ترقص وتحتفل بفوز الفرق التى تشجعها في هذه الأيام الخالكة القائمة بينا الدماء تسيل يا دكتور هلال!!

■ النواب جميعهم كانوا يؤيدونك ويساندونك ويباركون خطواتك وسياساتك ثم فجأة وبعد إعلان نتيجة المونديال المشؤومة انقلبت الأمور رأسا على عقب ومن كان يساندك بالأمس أصبح يطالب باقتلتك والذي جعل النار تشتعل أنك صرحت وأكدت أمورا نفاها

تماما وأكد عدم صحتها أقرب المقرين إليك.. هل يمكن أن تكون مظلوما وهل تتمنى بعد كل هذه النيران التي فتحت عليك من كل جانب أن تبقى في منصبك أم أنك سوف تفضل العودة للتدريس بالجامعة حتى لا تخطو قدماك أعتاب مجلس الشعب مرة أخرى!

□ أعضاء مجلس الشعب تقدموا مرارا بأسئلة عن تدهور مستوى فريقنا القومي لكرة القدم وغيابه عن البطولات الدولية دائما، وجرت مناقشات ممتدة داخل لجنة الشباب لبحث هذه القضية الشائكة ودائما يكون المبرر هو نقص الاعتادات وتواضع الإمكانيات. أريد أن أسألك إذا كانت الإمكانيات والاعتادات المتواضعة هي العقبة دائما وفي كل الأحوال فيماذا تبرر هذه الصنوعة وهذا الأداء المشرف للغاية لفريق السنغال في بطولة كأس العالم وهي الدولة التي تعاني أزمة اقتصادية طاحنة ومستعصية ومع ذلك أغلب لاعبيها محترفون بأوروبا؟! هل مازلت ترى أن اهتزاز المستوى مرجعة تواضع الإمكانيات يا دكتور هلال أم أن هناك أسبابا أخرى حقيقية وواقعية؟!

الفريق أحمد شفيق وزير الطيران المدني

□ أعلنت في مجلس الشعب أن وزارتك بموجب قانون الطيران المدني الذي وافق عليه مجلس الشعب سوف تكون هي الجهة الأصلية في منح التراخيص وتوقيع الجزاءات في مخالفات المباني داخل مناطق المطارات وقلت إن المخالفات عديدة.. ألا تتفق معي أن إصدار هذا القانون وانتقال السلطة في هذه الأمور إلى وزارتك له دلالة قاطعة بأن المحليات اخفقت في مهامها وأنها المسئول الأوحده عن تلك المخالفات التي أشرت إليها؟ نحن علي ثقة أن وزارتك سوف تكون أكثر حزمًا وأكثر انضباطًا من المحليات.

■ صدق أو لا تصدق.. شركة الطيران قامت بإحدى رحلاتها الجوية وحرمت الركاب من كوب قهوة أو شاء وسأل الركاب بأسي أين القهوة والشاي؟ فقالوا إنها أوامر لضغط النفقات وقال مضيف آخر ان الرحلات القصيرة لا يوزع خلالها قهوة وشاي، وقال الركاب ساخرين نحن على استعداد لسداد التكلفة.. هذا حدث بالفعل، واعتقد أنه لا يحدث ولن يحدث لدى أي شركة طيران أخرى!!

المستشار ماهر عبد الواحد النائب العام

□ يبدو أن تحقيق التنمية وتعميق إنتهاء المواطن وصموده ومواجهته التحديات وحفاظه على أموال الدولة وممتلكاته وتحايه مع قرارات وسياسات الحكومة يبدو أن هذا كله مرتبط بالجهود الصادقة المخلصة التي تستهدف القضاء على الفساد وملاحقة المفسدين وسرعة محاسبتهم وردعهم والواقم الذي أماننا يؤكد أنك مسئول جاد هدفك دائما هو التصدي للفساد والمنحرفين والمفسدين بصرف النظر عن أسائهم وشخصياتهم ويبدو أنه لن يقلت من بين يديك كل من استباح لنفسه أموال الدولة دون وجه حق وكل من استهدف أن يحقق الثراء على أشلاء الاقتصاد القومى وكل من تحايل وتلاعب واستغل وظيفته في تحقيق المصالح الخاصة وعقد الصفقات المشبوهة في الظلام.. الواقع يكشف يوما بعد يوم اصرارك على محاصرة هؤلاء المفسدين المنحرفين وهو إصرار سيكون حصاده انحسار الفساد وتراجعته خلال الفترة القصيرة المقبلة لتعود للمواطن المصرى الثقة والطمأنينة والاستقرار المعنوى.. أنها خطوات ثابتة واثقة على طريق القضاء على الفساد والمفسدين.. كل التحية والتقدير.

الدكتورة أمينة الحندي وزيرة التأمينات

□ يقولون أن هناك كثيرين ممن تركوا الخدمة فوجئوا بأنه يتعذر عليهم صرف معاشاتهم ويقال أن هناك من مضى عليه عدة أشهر ولم يصرف معاشه في هذه الفترات العصيبة الذي أصبح فيها الغلاء ماردا يطيح بكل من يقف في طريقه.. هل تتصورين أن هناك بالفعل أناسا لم يصرفوا معاشاتهم وماذا يفعلون لو كان هذا صحيحا؟ اعتقد أن هذا لم يحدث ولن يحدث طالما بقيت مستمرة في منصبك كوزيرة مسئولة عن صرف هذه المعاشات للضحايا أصحاب المعاشات والمؤكد أيضا أنك ستتقاضين معاشك بالكامل حينما تتركين الخدمة!

■ قابلتك في النادي الرياضى وأنت تمارسين رياضة المشى وسألتك عن شكاوى بعض المواطنين الذين بلغوا سن التقاعد ومع ذلك لم يحصلوا على معاشهم منذ عدة أشهر وكانت اجابتك حاسمة قاطعة بأنه لا يوجد موظف واحد على أرض مصر يستحق معاشا إلا وكان يصرفه بانتظام ودون توقف على الإطلاق.. وطالما أنك

تؤكدين ذلك فلا بد أن نصدقك لأنك وزيرة صادقة ولأنك تواظبين على الرياضة وبالتالي اللياقة مرتفعة والدورة الدموية على ما يرام ولا يوجد كولسترول وبناء عليه لا بد أن تكون المعاشات منتظمة ومتواصلة ومحصنة من أي توقف!!

المهندس حسن يونس وزير الكهرباء

□ ما السر في أن رؤساء شركات الكهرباء جميعهم من مدينة واحدة؟ هل ترى أن هذا وضع طبيعي وإلى هذا الحد يوجد ارتباط بينك وبين هذه المدينة!

فاروق حسني وزير الثقافة

□ أمر جميل حقا أن يكون الوزير حارسا للقيم والمبادئ وحاميا للفضيلة ومدافعا صلبا لها لكن يبدو أن هذا الموقف لا بد أن يكون له ضحية وكبش فداء ويبدو أيضا أن الإطاحة «بأبو شادي» لم يكن هناك مفر منها وهي أهون كثيرا من فتح النيران عليك من كل جانب داخل قاعة مجلس الشعب!!

■ القطع الأثرية تكون مفقودة لكنها لا تكون مسروقة لأنه ليس لدينا في بلادنا حرامية آثار. إنها قطع مفقودة يا سيادة الوزير وسوف نجدها إن شاء الله، وإن لم نجدها في هذا القرن فسوف نجدها في القرن القادم.. أنها مفقودة وليست مسروقة يا سيادة الوزير!!

□ ثمانية وثلاثون قطعة بالتمام والكمال اختفت بقدره قادر من المتحف وجميعها قطع أثرية نادرة للغاية.. هل يمكنك أن تستعيدها؟ اعتقد أن الأمل معدوم هذه المرة، واعتقد أيضا أنك محظوظ للغاية لأننا في عطلة برلمانية وإلا لكنت تعرضت لما لا تحمد عقباء من نواب الشعب يا أستاذ فاروق.. يبدو أنه سوف يتحقق في عهدك رقم قياسي في القطع الأثرية المفقودة.. وهو رقم يسجل ويحسب لك لأنه لم يحدث منذ أيام الفرعنة!

■ التغيير الوزاري انقضى على خير وبقيت في منصبك ولم يأت التغيير لنا بوزير ثقافة جديد أو وزير آثار جديد وبقي الوضع عما هو عليه لتستمر وزيرا للثقافة ومسئولا عن الآثار.. نأمل أن تتوفر لآثارنا الحصانة فلا نجدها مسروقة ولا نجدها

مفقودة ولا نجدها في متاحف لندن وباريس بقدره قادر ونضطر إلى عمل مباحثات مطولة لاستعادتها ونستعيدها ثم نفاجأ بأنها عادت إلى تلك المتاحف الأجنبية الأوروبية ويكون الجاني دائما مجهولا يا أستاذ فاروق!

□ كلامك في مجلس الشعب وتأكيدي أنك أن آثار المتحف مفقودة وليست مسروقة، هذا الكلام كان له ردود أفعاله المتباينة وهو ما يجعلنا نؤكد أنك قد أبدعت وتميزت في قطاع الشفافة وكان لك دائما امكانات خاصة جدا تنفرد بها عن كل زملائك الوزراء.. لكن على الجانب الآخر ألا تتفق معي على أننا نحتاج إلى وزير للآثار يتولى حماية آثارنا من النهب والسلب دون أن يخلط بين المسروق والمفقود يا أستاذ فاروق!!

■ الرأي العام حائر ويرى أمامه ألغازا بعد تصريحاتك الأخيرة في مجلس الشعب، ويتساءل أيها نصدق، هل نصدق النواب الذين يؤكدون أن هناك قطعا أثرية تمت سرقتها من المتحف، أم نصدق الوزير حسنى الذى يؤكد أنها قطع مفقودة وليست مسروقة.. اعتقد أنه يكون لزاما علينا أن نصدق الوزير وليس النواب، ونصبح على يقين أنها مفقودة وليست مسروقة.. ولكن كيف تكون مفقودة يا سيادة الوزير وإلى متى تظل مفقودة.. وهل تعد أنت مسئولاً بالدرجة الأولى عن فقدانها؟ يبدو مادامت لا توجد هناك سرقة تصبح غير مسئول يا سيادة وزير الثقافة وليس وزير الآثار!

الدكتور ممدوح البلتاجي وزير السياحة

□ سبعون فندقا عائلا تعمل بين الأقصر وأسوان تواجه مشكلة امتناع وزارة السياحة عن تجديد تراخيصها وذلك بحجة عدم وجود مرسى في محافظة أسوان ووزارتك قامت بتأسيس شركة للمراسى بأسوان وتجبر أصحاب الفنادق العائمة على المساهمة في الشركة بدفع مائة ألف جنية عن كل فندق من أجل تجديد التراخيص والوزارة أصدرت فرمانا يقضى بأنه لايجب لأي مرسى أن يتعاقد إلا مع فندقين فقط بيتنا المرسى الواحد يمكن أن يستخدمه أكثر من ستة فنادق عائمة أسبوعيا. ونجد في الأقصر شركة للمراسى وكل مرسى يقف عليها أكثر من سبعة فنادق عائمة كل ليلة وذلك بمباركة وزارة السياحة.. إيه الحكاية يا سيادة وزير السياحة!!

■ ما هذا الذى يجرى فى ماسبيرو ما هذا الذى ورد فى تقارير جهاز المحاسبات؟
خالفات صارخة بالملايين، بنود وهمية لرحلات قام بها عدد من قيادات ماسبيرو
الأفاضل، حفلات ضيافة وهمية، سيارات بالأمر المباشر، مكاتب يتم تجهيدها كل عام
دون أية مستندات، أرقام مفزعة ومؤسفة ومحبطة أوردتها جهاز المحاسبات فى تقريره
ليتها تكون أرقاما مغلوبة وليت رئيس الجهاز المستشار الملط الرجل الفاضل يكون قد
جانبه الصواب، لكن الواقع المرير يؤكد أن تقارير جهاز المحاسبات لا تخطئ ولن
تخطئ أبدا.. هل التقارير مغلوبة وماذا ستفعل مع قيادات ماسبيرو ومع فنانات
ماسبيرو اللامعات الفاتنات اللاتي يتعاطم اصرارهن على إنتزاع ٢ مليون جنيه فى
المسلسل الدرامى الواحد يا دكتور بلتاچى!؟

□ ماذا تفعل لو وجدت نسبة الاشغال فى الفنادق تتراجع والدخل السياحى يتقلص..
ماذا تفعل ربا تعود إلى قطاع السياحة مرة أخرى لتصبح الرجل المناسب فى المكان المناسب!

■ ما هى ملاحظاتك حينما انتقلت إلى منصب وزير الإعلام.. هل رأيت أن هذا
القطاع يحتاج إلى تطوير وتجديد وإضافة أم أنه ليس مطلوبا سوى أن يبقى الوضع على
ما هو عليه؟ هل جئت مجددا ومصححا ومطورا أم متبقيا على نفس السياسات
والقرارات والأوضاع؟ هل رأيت أن القنوات التلفزيونية بها بعض الشوائب
والتجاوزات التى تحتاج إلى تنقية وأن بعض القيادات يجب ألا تبقى فى موقعها.. هل
نقول إنك استلمت تركة ثقيلة بيننا وزير السياحة الجديد استلم تركة سهلة ميسرة؟ هل
مهامك أصبحت أكثر صعوبة حينما انتقلت إلى قطاع الإعلام يا دكتور بلتاچى وهل
أنت سعيد بقطاعك الجديد الذى انتقلت إليه وهل كانت طموحاتك وتطلعاتك تتجه
إلى هذا القطاع؟!

عمرو موسى وزير الخارجية السابق

□ بقدر ما نحن سعداء بأنك سوف تتقلد وتفوز بمنصب أمين عام جامعة الدول
العربية بقدر ما نحن نرى أن هناك خسارة جسيمة للحكومة نتيجة غيابك عن
مقاعدها، أريد أن أسألك ماذا وراء هذه الشعبية الجارفة التى حظيت بها كوزير
للخارجية هل هو التفانى فى العمل أم المصداقية أم الجدية أم الأداء المتميز والحس

الدبلوماسى الرفيم أم أن هناك أسبابا أخرى؟! ولماذا لم نجد وزيرا ينافسك في الشعبية بالدرجة التى تجعل رأى العام يشعر بالأسى والمرارة حينما يعلم أنه سوف يترك مقعده الوزارى.. مرة أخرى لقد سعدنا بهذا المنصب الجديد الرفيم الذى أنت بالفعل أهل له وجدير به، لكن اعتقد أنك سوف تترك فراغا يصعب تماما أن يملؤه أحد سواك وهذه حقيقة يدركها جيدا كل متابع لنشاط وزارتك على مدى السنوات الماضية.

الدكتور مصطفى الفقى رئيس لجنة العلاقات الخارجية بمجلس الشعب

□ طموحات أعضاء مجلس الشعب تتفاوت وتباين وأغلب الأعضاء يكون أقصى طموح لهم هو أن يشغلوا رئاسة إحدى اللجان البرلمانية.. هل يمكن القول أن طموحك توقف عند هذا الحد أم أن الطموح من وجهة نظرك لا حدود له وأن عينيك تنصب الآن على موقع آخر.. ما هو هذا الموقع يا دكتور؟!

■ أنت محظوظ دائما حتى حينما يهاجمك المرض ولعلك على قناعة تامة بأن الفيروس لاحقك وهاجمك في جنيف ولم ينتظر عودتك للقاهرة وأن هجومه جاء في مصلحتك وعليك أن تشكر هذا الفيروس لأنه هاجمك فجأة وفي توقيت مناسب للغاية يا دكتور وعموما محمداً لله على سلامتك وهى سلامة ليست من المرض وحده، شكرا للفيروس السويسرى لقد كان هو طوق النجاة يا دكتور فقى!!

□ هل يمكن أن يكون وكيل اللجنة البرلمانية أقوى وأكثر صلاحية من رئيسها؟ اعتقدن إجابتك الفورية سوف تكون بالنفي!!

■ اهتماماتك الإعلامية تصاعدت هذه الأيام وجاءت على حساب اهتماماتك النيابية، اعتقد أنه أصبح لزاما عليك أن تترك رئاسة لجنة العلاقات الخارجية حينما تشغل هذا المنصب الوزارى.

الدكتور علي لطفي رئيس الوزراء الأسبق

□ جلست مجاورا للدكتور عاطف صدقي في قاعة مجلس الشعب تتبادل معه الأحاديث وتسعيان الذكريات، ولا بد أنه في كل لقاء لك مع الدكتور عاطف صدقي تنظران للسياسات والقرارات الحكومية وتبديان رأيكما فيها باعتباركما رئيسين أسبقين

للحكومة.. هل يطلب منك الدكتور عاطف عبيد رئيس الوزراء الحالي المشورة بشأن السياسات الحكومية، وإذا لم يطلب هذا هل تبادر أنت وتسارع بأن تلتقي به وتدلي بدلوك في هذه الأمور للإفادة بها أم أنك لم تفعل ذلك ولن تفعل يا دكتور لطفي!

■ هناك اعتقاد بأن أحمد نظيف هو أصغر رئيس وزراء، حيث إن عمره لا يتعدى ٥٢ عاماً، لكن لو سألتك عن هذه المعلومة فالمؤكد أنك سوف تصححها وتعلن أنك توليت رئاسة وزراء مصر وعمرك لا يتجاوز خمسين عاماً.

عبد الله طایل رئيس اللجنة الاقتصادية

□ هل صحيح أن هناك نوابا يحتفظون بمدخراتهم بالدولار ولا شيء غير الدولار يا أستاذ طایل.. اعتقد أنه غير صحيح لأن نوابنا وپٹیون ویتقون ثقة بلا حدود في عملة بلادهم التي طالبا كثيرا بدعمها ومساندتها!!

■ من المؤكد أن لجننتك سوف تطبق مبدأ الأهم فالمهم وتبدأ دورتها بالقضايا الساخنة التي تمم الرأي العام ولذا يتعين عليك أن تضم أزمة الدولار وقروض البنوك والركود، هذه القضايا الثلاث، في نهاية المطاف وليس العكس يا أستاذ طایل!!

□ يبدو أن هناك حالة عشق كامل تربط بينك وبين اللجنة الاقتصادية التي تتمسك برئاستها وتحاهد كثيرا من أجل بقائك واستمرارك بها.. إذا قدر لك أن تستمر فعليك أن تتعامل مع الوزراء باعتبارك رقيباً عليهم وراصداً لإخطائهم وليس أي شيء آخر ولي رجاء بسيط عندك.. لا تلتقط صوراً تذكارية مع الوزراء سواء داخل اللجنة أو خارجها يا أستاذ طایل!!

خالد محيي الدين رئيس حزب التجمع

□ نعمان جمعة رئيس حزب الوفد يعلن ويؤكد حصول حزبه على مائة مقعد في انتخابات مجلس الشعب رغم أنه سوف يغيب عن هذه الانتخابات بينما أنت تحرص على وجودك في المعركة الانتخابية ومشاركتك فيها وهذا يعطى ثقة أكبر لحزبك ودفعه قوية له فكم مقعداً تتوقع أن يحصل عليها حزب التجمع؟ هل نقول خمسين مقعداً على طريقة رئيس حزب الوفد أم يكون لك تقدير أكثر دقة!!

■ تألفت وتفوقت في جلسة الأمس وجاء حديثك في الخطة شاملا وموضوعيا على عكس ما حدث في الدورة البرلمانية السابقة تماما.. نستطيع القول بأن لمعانك وتألقك بالأمس يجعلك جديرا بالحصول على لقب زعيم المعارضة دون منازع ويبدو أن السن لا تقف حاجلا في أغلب الأحيان أمام التميز والابداع!

□ كنت حازما للغاية حينما أعتليت المنصة وتوليت رئاسة الجلسة الإجرائية.. ليتك تكون كذلك أيضا مع نواب حزبك!!

النائب حمدي الطحان رئيس لجنة النقل

□ أعلم جيدا إنك حصلت على رئاسة لجنة النقل عن جدارة واستحقاق لكني أريد أن أسألك لماذا يتعاضم إصرارك بهذه الصورة الغربية على عدم ارتداء حزام الأمان سواء في تنقلك داخل العاصمة أم عند ذهابك إلى دائرتك على الطريق السريع، هل لجتتك ترفض حزام الأمان يا أستاذ طحان!!

■ اشدت كثيرا بشركة مصر للطيران التي تنتمي إليها وتعمل ضمن طاقم طيارها وإذا سألتك اليوم ماذا فعلت لجتتك في حادث طائرة مطار قرطاج؟ فالإجابة سوف تكون معروفة مسبقا فاللجنة لم تفعل شيئا حتى الآن.. لقد قلت أن فهم ريان أدى واجبه وقلت أيضا أن هناك ترحلا واضحا داخل هذه الشركة الوطنية العريقة واعتقد أن هذا كله لا يمنع لجتتك من أن تمارس مهامها بشأن حادث الطائرة يا أستاذ طحان!!

□ قد يكون بين النواب الجدد كفاءات وقدرات على تولي رئاسة بعض لجان مجلس الشعب لكن المؤكد أيضا أن النواب القدامى تكون كفتهم أرجح في أحيان كثيرة ولذا فإن رئاسة لجنة النقل والمواصلات قد تكون محسومة لصالح القدامى وليس الجدد..

أحمد ماهر وزير الخارجية السابق

□ مهمة الوزير تكون صعبة إذا كان سلفه قد أثبت وجوده وأكد جدرااته ونال شعبية عريضة لدى الرأي العام واستطاع أن يملأ المقعد الوزاري ويحظى بالإجماع علي تألفه وتميزه، هل ترى بناء علي ذلك أن مهتمك صعبة أم سهلة؟!

النائب حسين مجاور ممثل الأغلبية

□ لياقتك وقدرتك على التحمل داخل المسجد الحرام كانت ملفقة للأنظار وهي لياقة إذا قابلتها لياقة سياسية مماثلة فإن هذا سوف يعنى مواصلة مشوارك كممثل أغلبية لعدة دورات مقبلة والأمر المؤكد أن كثيرين من أهل السياسة لا تتوافر لهم هذه اللياقة.. حج مرور يا استاذ مجاور.

المستشار سامي مهران الأمين العام لمجلس الشعب

□ أدبت بحمد الله فريضة الحيم وحالفك الحظ بأنه كان حجاً ميسراً وربما الشيء الوحيد الذي كنت تفقده هو وجود الدكتور فتحي سرور معك في هذه الرحلة المباركة.. عموماً لا بد أن نسجل ودون مجاملة نجاح الأمانة العامة في تنظيم رحلة الحج هذا العام ونأمل أن تحقق نجاحات مماثلة في الشئون النيابية.

الدكتورة آمال عثمان وكيل مجلس الشعب

□ رغم حماسك ونشاطك فالواقع يقول لنا أنك لم تجلسي على المنصة سوى مرات محدودة لاتتجاوز أصابع اليد الواحدة على مدي دورتين برلمائيتين متتاليتين.. من يوجه إليه اللوم في ذلك هل الدكتور فتحي سرور؟ وهل وكلاء البرلمانات في الخارج يحظر عليهم الاقتراب من المنصة بأي حال من الأحوال؟!

■ هل توافقين على وضع حد أقصى لعلاوة أصحاب المعاشات من أجل أن تحقق الموازنة وفورات قدرها ٢٠ مليون جنيه؟ اعتقد أنك لو كنت باقية في منصبك الوزاري لكنت قد عارضت بشدة وبالتالي فاعتقد أنك لا تلتزمين العذر أبداً للدكتورة أمينة الجندي!!

□ ما هو شعورك وأنت ترأسين جلسة كاملة تحت قبة مجلس الشعب وهو أمر لم يحدث على الإطلاق منذ أن شغلت منصب الوكيل.. لقد رأيت علامات السعادة والارتياح ترتسم على وجهك ولا أحد يعلم ما إذا كانت هذه الانفراجة سوف تتكرر مرة أخرى أم أنها الأولى والأخيرة وما عليك إلا أن ترسلي علي الفور باقة ورد غالية الثمن للوفد الكويتي!!

■ حينما تعتلل المنصة وترأسين الجلسة وهو أمر سوف يتكرر في هذه الدورة حين يحدث ذلك لا تعطي الكلمة علي الإطلاق للنائب الوفدي أيمن نور وليس كل مرة تسلم الجرة!!

□ أنت حسنة الحظ جدا في معركتك الانتخابية لكنك سيئة الحظ جدا كوكيلة لمجلس الشعب فالدكتور سرور لم يترك لك أي فرصة لترأسي الجلسة وتعتلي المنصة لكن يبدو أن الأمر سوف يختلف مع مولد هذا المجلس الجديد.. والسبب معروف!!

■ كانت سعادتك غامرة في جلسة الأمس، بعد المكسب الذي حصلت عليه المرأة المتزوجة من أجنبي في قانون الجنسية، الذي أقره المجلس، هذه السعادة سوف تعوضك عن مراراتك الناجمة عن عدم اعتلائك منصة المجلس ولومرة واحدة طوال هذه الدورة.

اللواء عبد السلام المحجوب محافظ الإسكندرية

□ إنه تناقض صارخ يلمسه المصطفون حيث يرون بأعينهم إنجازا ما بعده إنجاز علي امتداد كورنيش الإسكندرية بينا الصورة تختلف تماما علي امتداد الساحل الشمالي.. ليت هذا الساحل لا يكون تابعا لمحافظة الإسكندرية حتى تظل محتكرا لموقع رأس القائمة للمحافظين المتألقين الموهوبين.

■ يبدو أن هناك أياد خفية أرادت أن تهدم إنجازاتك بعد أن تصاعدت أحقادها على نجاحك الذي حققته في الإسكندرية، فارتكبت هذا الجرم في الساحل الشمالي لنجد أسراب الذباب تهاجم أهل القمه والصفوة والطبقات الراقية في القرى السياحية، وتفسد عليها المصيف تماما وتجعلها تعود على الفور من حيث أتت، لقد سجدت الطبقات الفقيرة لله شكرا وشعر الكادحون بالطمأنينة والارتياح لأنهم عجزوا عن الذهاب للمصيف وإلا كانوا قد تعرضوا لرحلات العذاب والمعاناة التي تعرض لها المصطفون في قرى الساحل الشمالي!!

الدكتور أحمد الدرش وزير التخطيط

□ غبت عن بعض الجلسات المهمة التي جرت فيها مناقشات الخطّة، ومنها جلسة الأمس لكن اعتقد أنك مطمئن برغم غيابك، فهناك من حل مكانك وقام بالمهمة على أكمل وجه ونال إعجاب واستحسان النواب!!

المهندس أحمد عز

□ حينما يصبح القطاع الخاص فجأة مسئولاً تحت القبة عن حماية المال العام والرقابة الفعالة على أي تجاوزات أو مخاطر تهدده فهنا لابد أن نرصد ونتبين مدى قدرة هذا القطاع في أداء هذه المهمة الصعبة بالنجاح المطلوب!

إسماعيل حسن محافظ البنك المركزي

□ احتمالاً لا ثالث لهما في ارتفاع سعر الدولار، إما أن وزير الاقتصاد هو المسئول عما جرى أو أنك أنت المسئول عما جرى أو أنك أنت المسئول الأول والأخير.. عموماً وزير الاقتصاد أكد أنه برئ!!

الدكتور أيمن نور نائب الوفد

□ هناك نواب يمكن أن نطلق عليهم فرسان البرلمان وأمثال هؤلاء يكون عددهم محدوداً تحت القبة ويمثلون عملة نادرة ولذا فالمرجح أن معركتهم الانتخابية تكون نتيجتها محسومة قبل أن تبدأ!

■ ماذا ستفعل حينما تجد أكثر من نصف استجواباتك التي تقدمت بها إلى المجلس قد ضلت وسقطت سهواً وغابت تماماً عن جدول أعمال هذه الدورة البرلمانية التي أوشكت على الانتهاء وهو أمر أصبح يمثل سيناريو يتكرر كل دوره.. ماذا ستفعل يا دكتور نور؟ اعتقد أنه أصبح من الأجدي أن تتقدم بهذه الاستجوابات إلى مجلس العموم البريطاني ولا مانع من أن يطير الدكتور سرور إلى لندن لمتابعة هذه الاستجوابات هناك!

■ لماذا رشحت نفسك بهذه الصورة المفاجئة لوکالة مجلس الشعب لماذا أخذت هذه الخطوة وتسببت في وقوع الخرج هنا وهناك؟ ما الذي كنت تستهدفه من وراء ذلك؟ وأريد أن أسألك: هل علاقتك بالدكتور والي مازالت جيدة للغاية!!

الهندسي بشير عقيل رئيس شركة الاتصالات

□ الانفجار أصبح داخل كل بيت وكل أسرة والصدمات لا نهاية لها بسبب فاتورة التليفون المشتعلة التي تحمل مبالغ وأرقاماً وهمية لا علاقة لها بالواقع، أريد أن أسألك أين تذهب هذه الحصى التي من المؤكد أنها ضربت كل الأرقام القياسية، اعتقد أن موارد شركتك المتعاطمة جداً أصبح يمكن استخدامها في مواجهة عجز الموازنة وإعادة الهبة للجنة المصري وتثبيت الأسعار والتخفيف عن المواطن الكادح.. أريد أن أسألك كم قيمة فاتورة التليفون التي سددتها.. وهل قمت بالسداد دفعة واحدة أم لجأت إلى التقسيط يا أستاذ عقيل!!

النائب بورسعيدى حامد الشناوي

□ إذا جانب الحزب أحياناً التوفيق واستبعد نائباً من نوابه يجمع أهالي الدائرة على صلاحيته وجديته وجدارته بتمثيلهم فماذا يفعل هذا النائب؟ هل إذا رشح نفسه مستقلاً يكون قد تحدى الحزب أم يكون قد دافع عن شعبيته وجدارته.

الدكتور حسام بدرأوى رئيس لجنة التعليم

□ أنت طبيب وترأس لجنة التعليم وليس لجنة الصحة ومن أجل هذا الوضع المقلوب أستحوذ الشق العلاجي على حديثك بالأمس، والملاحظ أنك لم تثن بكلمة واحدة على جهد وزير التعليم أو وزير الصحة ويبدو أن لديك تحفظات عديدة فضلت عدم الإفصاح بها لدواعي الالتزام الحزبي، ومع ذلك ألم تر أنه أمر غريب أن يصفق نواب المعارضة بهذا الحماس ولم نجد نائباً واحداً من حزب الأغلبية يشارك المعارضة تصفيقها!!

■ إذا أراد الدكتور فتحى سرور رئيس مجلس الشعب أن يتصل بك لأمر عاجل فماذا يفعل؟ هل يتصل بك في المحمول؟ أعتقد أنك ليس لديك محمول يا دكتور بدرأوى!!

□ الأسرة المصرية تصرخ من الدروس الخصوصية ورب الأسرة أصيب بالهلع وبعضهم لاحقته الأزمات القلبية وفقدان الذاكرة بسبب تلك الأموال الطائلة الضائعة التى تهدر فيها يسمى بالدرس الخصوصي بيننا المدرسون الخصوصيون أثروا ثراء بلا حدود على أشلاء أولياء الأمور الضحايا المعدمين.. وباعتبارك أصبحت رئيسا للجنة التعليم بمجلس الشعب هل ترى أن لجتك يمكن أن تفعل شيئا.. هناك من يقول إن مكانك الطبيعي كان في لجنة الصحة وإنك غريب على لجنة التعليم لكن علينا أن نتمهل ولا نتعجل ومن يعلم ربنا تنجح في تحجيم ظاهرة الدروس الخصوصية مثلما هو متوقع من الدكتور حمدي السيد في أن ينجح هو الآخر في الحد من هيب الفاتورة داخل المستشفيات الاستشارية!!

■ اعتقد أنك من المرجح أن تنتقل من رئاسة لجنة التعليم إلى رئاسة لجنة الصحة بالبرلمان وهذا مكانك الطبيعي طالما أن الأجدى هو أن يتفرغ الدكتور حمدي السيد لمهام نقابة الأطباء وهي مهام ثقيلة خاصة في هذه الفترة التى اتسعت فيها مخالفات وتجاوزات بعض الأطباء بصورة يصعب استيعابها.. لعلك حينها تتولى رئاسة لجنة الصحة أن تبادر وتسارع بنظر تلك الأسعار الملتهية للغاية التى يكتوى بها المرضى الضحايا وأمرهم داخل المستشفيات الاستشارية يا دكتور بدر اوي!!

□ الرجل المناسب يجب أن يكون في المكان المناسب.. وأنت رجل مناسب لكن مكانك ليس مناسباً، فالأصل أن تكون رئيس لجنة الصحة في مجلس الشعب وليس لجنة التعليم التى ترأسها الآن، والأصل أيضا ألا تشغل منصب وزير التعليم الذى تردد بقوة أنك ستشغله، لأن مكانك الطبيعي في مجال الصحة.

حسام عوض رئيس لجنة الشباب بمجلس الشعب

□ ربنا يعود الغول إلى صفوف مجلس الشعب مرة أخرى وأمله في العودة لا حدود له لكن اعتقد أن عودته لا علاقة لها من قريب أو بعيد بأي تغيير في رئاسة لجنة الشباب!!

■ كان أمرا طبيعيا ومتوقعا أن يعم الحزن داخل دائرتك كل صغير وكبير وكان طبيعيا أن يكون هذا الحجم الهائل للصدمة علي جميع النواب بمجرد سماعهم نبأ

الحادث الأليم. لقد امتد الحزن إلى كل مكان داخل جدران المجلس وداخل زمام دائرتك بل لا أكون مبالغاً لو قلت إن محافظة الغربية بأكملها عاشت أياماً حالكة السواد منذ سماعها النبأ المشئوم أسكنك الله فسيح جناته والهمنا جميعاً الصبر.

الدكتور حمدي السيد رئيس لجنة الصحة بمجلس الشعب

□ طالبت بزيادة أسعار السجائر وكان التيار ضدك قويا فاستسلمت ورفعت الرأية البيضاء رغم اقتناعك التام بسلامة وعدالة وجدوى هذا المطلب بينما كان واجبا عليك أن تظل تجاهد من أجل التوصل إلى استجابة فورية يترتب عليها رفع أسعار السجائر ومن يتعاضم إصراره علي الاحتفاظ بعلبة السجائر في جيبه فعليه أن يدفع!!

■ لو قدر لك أن ترأس لجنة الصحة فعليك أن تعيد النظر في تلك العلاقة الحميمة للغاية التي تربط بينك وبين صديقك الدكتور سلام وزير الصحة!! اعتقد أنك تتطلع اليوم كثيرا لرئاسة هذه اللجنة ويبدو أن هذا حقك!!

الزميل حمدين صباحي

□ يخطئ من يتصور أن الصحافة دورها إعلامي فقط فسوف تثبت الأيام القليلة القادمة أن الصحافة لديها القدرة على أن تتألق وتؤكد جدارتها في المجال النيابي أيضا، عموما نحن لا ننحاز إذا قلنا أنك كنت صاحب الأهمية في رئاسة لجنة الثقافة!!

النائب المعارض حيدر بغدادلي

□ هل هذا معقول يا أستاذ حيدر أن تجلس في مقاعد الوزراء في الجلسة التي ألقى فيها الرئيس مبارك خطابه بمناسبة افتتاح الدورة البرلمانية ويحجى الوزراء ليجلسوا في أماكنهم ويطلب منك سامي مهران الأمين العام للمجلس أن تترك المقعد فترفض بشدة ويتعذر على الأعضاء الذين يجلسون بجانبك ترك مقاعدهم لضيق المكان وإصرارك على عدم الترحيل شبرا واحدا من مقعدك الذي هو مقعد الوزراء ويظل الوزراء واقفين وأنت متشبه بالمقعد رغم تكرار توسلات الأمين العام.. ماذا تريد يا أستاذ حيدر؟ هل تريد حكومة ائتلافية أم أنك غير معترف بهؤلاء الوزراء ولست

راضيا عن أدائهم ولذا تركتهم واقفين وظللت أنت جالسا في مقاعدهم وهل ستظل جالسا في مقاعد الوزراء في الجلسات المقبلة؟ قل لنا يا أستاذ حيدر حتى نطمئن!

المذيعة درية شرف الدين

□ حينما نتحدث عن المذيعات المثقفات الوقورات اللاتي ينلن القبول والتقدير والاحترام فلا بد أن تترعى على رأس القائمة، تلك القائمة التي أصبحت تضم الأقلية والاعجاب بك على الشاشة يتسم ويزايد وليت مذيعات تلك القناة العجيبة يتعلمن كيف ينلن احترام المشاهد وتقديره ويؤسفن القول إن بعضهن يحتاج إلى علاج نفسي على وجه السرعة!

المذيعة دينا رامي

□ من الذى خدعك وضلك ووجه إليك هذه الطعنة المدمرة وأشار عليك بهذا البرنامج عديم المضمون والطعم واللون الذى أصابنا بالذهول، لقد كان برنامجك السابق يقع على رأس قائمة البرامج المتميزة ويحقق جماهيرية بلا حدود وكان خارج دائرة المنافسة فى الذى حدث لنجد المشاهد ينصرف على الفور إلى البرامج الرمضانية على القنوات الأخرى والتي أعطيها بيديك ومحض إرادتك هذه الفرصة الذهبية التي لم تكن في الحسبان؟ كيف ينصرف المشاهد هكذا بعد أن كان ينتظر برنامجك بشغف ولا يقبل بديلا عنه أبدا في العام الماضي.. سبحان مغير الأحوال!!

الفنانة اللمعة دينا

□ سألتك المذيعة في البرنامج التلفزيوني الرمضاني سألتك إذا طلب منك إنك اعتزال الرقص ماذا تفعلين؟

وكانت إجابتك فورية وحاسمة وقلت أنه لن يفعل ذلك إطلاقا لأنني أحسنت تربيته.. ونحن نقول إنها عبارة خالدة استعمتنا إليها في الشهر المعظم وعبر الشاشة الصغيرة التي تدخل كل بيت ولا تعليق!!

وبالتالي فالابن الذي أحسنت تربيته يصبح لزاما عليه أن يكون مرنا متفهما متحضرا يترك المياه تسير في مجاريها دون اعتراض أو إستياء ووفقا لتلك القاعدة التي هلت علينا بها

حكايات برلمانية

يصبح المشاهد إذا استنكر ما يراه من تابلوهات راقصة جذابة جدا إذا تجرأ وتجاسر واستنكر فيكون حينئذ مشاهدا متعوسا لم ينل نصيبه من التربية يا أستاذة ديننا!!

النائب المستقل رامي لكج

□ وكالة لجنة العلاقات الخارجية هذه الدورة قد يعقبها رئاسة لجنة الشئون الاقتصادية في دورة قادمة. عموما يبدو أن بعض النواب المستقلين سوف يلمعون ويتألقون في هذا المجلس الجديد..

الدكتور رفعت السعيد أمين عام حزب التجمع

□ أعلم جيدا مدى حبك وتقديرك لرئيس الحزب السيد خالد محيى الدين الذي كان له موقف فاجأ به الجميع حينما أعلن أنه لن يرشح نفسه لرئاسة الحزب مرة أخرى احتراماً للتعديل الذي اقراه الحزب، وبموجبه لا يجوز الترشيح لأكثر من مرتين على مستوى كل المواقع القيادية بالحزب، وقد دارت الأيام وأصبحت اليوم مرشحا أول لتحل مكان الرجل الذي لم تكن تقبل أي هجوم عليه ولا تتصور أن يحل مكانه شخص آخر مهيا بلغت قدراته.. أريد أن أسألك هل ستقبل أن ترشح نفسك رئيسا لحزب التجمع يا دكتور رفعت؟!

زكية زكريا

□ نحمد الله أن الكاميرا الخفية تلاحق وترصد المواطنين البسطاء فقط دون سواهم وأنها بعيدة كل البعد عن دائرة تعامل وحركة بعض النواب وبعض المسئولين وإلا كان الرأي العام قد فوجئ بها يفوق استيعابه وتصوره، وكان قد أصابه الدوار وفقدان التوازن من هول ما يراه فالواقم المرير يقطع دائما أن الجدران تحجب وراءها ما سوف يظل خافيا وإلى الأبد عن الأبصار والأذان!!

زينب سويدان رئيسة التلفزيون

□ الحملات لا تنقطع على التلفزيون وعلى رئيسة التلفزيون لمجرد السماح بعرض هذا المسلسل الذي نال شهرة لم ينلها أي مسلسل آخر وقفز إبطاله وعلى رأسهم الحاج متولي إلى السماء وأصبحوا حديث كل أسرة.. الحملات مرجعها أنه صور المرأة

مغلوبة على أمرها وعديمة الحيلة ولا حول ولا قوة بيننا الواقع يكشف أن المرأة بعد أن شاهدت المسلسل إعادت حساباتها وتراجعت وانسحبت من طريق الاندفاع والمخاطرة.. ولجنة الثقافة والإعلام بمجلس الشعب أبدع من أعضائها المسلسل أو أشادوا به بيننا المؤكد أن رئيسة اللجنة فائدة كامل لها رأي آخر وفي كل الأحوال فإن القرارات الاقتصادية الأخيرة ورفع سعر الدولار المعلن وبالتالي انخفاض قيمة العملة المحلية ستجعل الزوج المصري يفكر مائة مرة قبل أن يتجه إلى تقليد الحاج متولي واتخاذ قدوة ورب ضارة نافعة!!

■ يبدو أن سعادتك غامرة هذه الأيام بعد أن جرى هذا التغيير الجذري على مستوى بعض القيادات التلفزيونية والسعادة مردها التخلص من قيادات سابقة لتحل مكانها قيادات قادرة على التطوير والتحسين واستعادة ثقة وقبول المشاهد.. يبدو أن الشاشة الصغيرة سوف تستعيد مكانتها ولياقتها على مدى الفترة القصيرة المقبلة يا أستاذة سويدان!

□ هل صحيح أن هذه الممثلة واسعة الانتشار صاحبة العيون الساحرة تعاضم إصرارها في الحصول على مليونين من الجنيهاات بالتمام والكمال مقابل مسلسلها الذي يعرض في شهر رمضان وأن جميع الجهود الذي بذلت لتخفيض هذا الرقم المفزع باءت بالفشل، أريد أن أسألك كم يبلغ الدخل الشهري الذي تتقاضينه مقابل رئاستك لجميع الأعمال والبرامج التي تعرض علي الشاشة الصغيرة؟

سامح الترجمان رئيس البورصة

□ رأينا وزير الاقتصاد يقف بنجسارة ليدافع عن البورصة ويتصدى للاتهامات الموجهة إليها.. وبدا الوزير وكأنه محام يترافع عنك لكن في أحيان كثيرة يخفق المحامي ويجعل موكله يخسر القضية وقد رأيت على وجهك علامات غريبة أثناء نظر هذا الاستجواب المشؤم.. يبدو أنك لم تسعد بدفاع وزير الاقتصاد عنك وعن البورصة ويبدو أن لسان حالك يقول ليتني كنت أنا وزير الاقتصاد ليتسنى لي الدفاع الحقيقي عن الجهات التابعة للوزارة التي تصبح فجأة منكوبة حينما تتعرض لتلك السهام النارية التي تطيح بكل من يعترض طريقها تحت قبة مجلس الشعب!!

النائب السكندري المتميز سعد الخوالقة

□ لا بد أن توجه لك نفس السؤال السابق ولا بد أن تكون إجابتك عليه متمشية مع رصيدك البرلماني والشعبي.

سعيد ألفتى رئيس اللجنة الاقتصادية

□ سعر الريال السعودي تخطى حاجز المائة وسبعين قرشا بالتنام والكهال والحصول على هذه العملة عن طريق الجهاز المصرفي أصبح حلا من أحلام اليقظة، ما سبب هذه القفزة الربالية المفاجئة؟ هل هي العمرة أم هناك أسباب أخرى يا أستاذ ألفتى!!

■ قانون الاحتكار ضل طريقة ولم تحله الحكومة إلى لجتك وسوف تنفض الدورة وهذا القانون المهم للغاية غائب، هل تشعر بالأسى وخيبة الأمل لعدم الإحالة؟ ربما ترى الحكومة أنه لا داعي لتقديم هذا التشريع مادام لا يوجد ما يسمى الاحتكار أو المحتكرين يا أستاذ ألفتى!!

الدكتورة سكينه فؤاد

□ فجرت في مجلس الشوري قضية لها خطورتها البالغة عليك مع مطلع العام الجديد ألا تقترني من المنازل التي تطل على النيل في منطقة البالون، فهناك يسكن الدكتور يوسف والي!!

الدكتور سلطان أبو علي وزير الاقتصاد الأسبق

□ قلت بهدوء لافيت للأنظار في أثناء استضافتك الشيقة في إحدى القنوات الفضائية أن زيادة الدولار يجب ألا تزعجنا لأن تركيا كان الدولار لديها يساوي خمسمائة ليرة ثم قفز إلى مليون ليرة.. انه قياس عجيب أصاب المشاهدين بالذهول وأزعج كل من أراد له حظه أن يتابع هذا البرنامج التلفزيوني، لقد أصيب أحد المشاهدين بمجرد أن استمع إلى رقم المليون ليرة بضيق في التنفس ثم تعرض للذبح صدرية وانتقل إلى العناية المركزة.. ارجوك ألا تتحدث عن الدولار مرة أخرى يا دكتور سلطان أو على الأقل أن يسبق حديثك تحذير للمشاهدين بأنه محظور على مرضى القلب والضغط وضيق الشرايين، محظور عليهم المتابعة ويبدو أنك على

صواب وأن ما وصل إليه الدولار في تركيا لا يدعو أحدا إلى الانزعاج يا دكتور سلطان!!

الوزير سيد مشعل وزير الإنتاج الحربي

□ من المؤكد أنك تحمل مشاعر خاصة جدا تجاه النائب الوفدي فريد حسنين وإذا عرف السبب بطل العجب!!

سيف جلال محافظ السويس

□ اعتقد أنك تستحق التحية عن جدارة لموقفك الحاسم الحازم الشجاع برفض أي استثناء مقدم من عضو مجلس شعب بشأن نقل المدرسين، إنه موقف شجاع بالفعل وليت باقى المحافظين خاصة الجدد منهم يحذون حذوك، فالأصل أن يتعاون المحافظ مع أعضاء مجلس الشعب لمحاربة الاستثناءات وليس العكس وربما بهذا الموقف تفقد مساندة بعض نواب السويس، لكن المؤكد أنك ستحظى بشعبية لدى المواطن السويسى البسيط الذي يصيبه السخط والمرارة من الوسائط والاستثناءات.. مرة أخرى كل التحية والتقدير يا أستاذ سيف.

صلاح الطاروطي رئيس لجنة الثقافة

□ كان الله في عونك.. يبدو أنه خصم سياسى لا يستهان به لكنك قادر على المواجهة ولن تسمح لأحد بأن يطيح بك!

طلعت همام رئيس مصلحة الضرائب

□ الفنانة الشهيرة المتألقة دائما واللامعة للغاية صاحبة العينين الساحرتين طلبت أجرا قدره مليون جنيه بالتام والكمال عن دورها في المسلسل التلفزيونى وهو ما يعادل مرتب وبدلات وخوافز رئيس مجلس الوزراء والوزراء جميعهم على مدى عام كامل.. ما هو موقف مصلحتك مع هذه الدخول التى يتقاضاها الفنانون كم تبلغ الضريبة على المليون جنيه التى ستقاضاها هذه الفنانة اللامعة أم أنه ليست هناك ضريبة على الإطلاق يا أستاذ همام!!

الدكتور عبدالأحد جمال الدين

□ أحيانا يكون الفوز مضمونا مائة في مائة ثم تنقلب الموازين وتتبدل الأحوال وتأتى الرياح بما لا تشتهي السفن فيصبح فجأة الفوز صعبا وليس في متناول اليد ولا حول ولا قوة إلا بالله.

■ اعتقد أن الفوز في هذه الدائرة العجيبة يكاد يكون في متناول يدك إلا في حالة واحدة أنت تعرفها جيدا وهى عودة رامي لكح.. عموما الدعوة تكون مستجابة في شهر الصوم يا أستاذ عبد الأحد!!

عبد الرحيم شحاته محافظ القاهرة السابق

□ يبدو أن التصدع لا يصيب العقارات القديمة فقط لكن أيضا العقارات حديثة التشييد والتي تم تشييدها عن طريق أناس غابت ضمايرهم ولم تعنهم أرواح المواطنين بقدر ما تعينهم الثروات الطائلة التي يحققونها من تشييد تلك المباني سيئة السمعة.. اعتقد أنك ترصد باهتمام مثل هذه الأعمال المشينة التي يكون ضحيتها في النهاية المواطن الذي يهرول وراء مسكن للإيواء العاجل.. واعتقد أنك قادر علي التصدى لثل هذه التلاعبات والمخالفات وتكفي كارثة العقارات القديمة التي تدرك أنت قبل غيرك مصيرها المحتوم!!

■ انتقالك من كرسى المحافظ إلى كرسى الوزير يجب ألا يعنى عودة مخالفات المباني وعودة الأبراج اللعينة وعودة شعار شيلنى واشيلك ويا بخت من نفع واستنفع داخل الأحياء في العاصمة.. انتقالك إلى المقعد الوزاري يلقي عليك مسئولية أكبر للتصدي بكل حزم هؤلاء المنحرفين هواة البناء والارتفاعات في الظلام وبعيدا عن الأعين اعتقد أنك سوف تواصل المسيرة بكل حماس يا دكتور شحاته!

عبد العظيم وزير محافظ القاهرة

□ ربما تكتشف سر اللغز الخاص بالسحابة السوداء التي اقترب موعدا، ربما يكون قدمك خيرا على سكان العاصمة الضحايا البؤساء الذين طالما صرخوا واستغاثوا من هذه السحابة اللعينة، ربما تكون رجلا مكشوبا عنه الحجاب وبركاتك يا أستاذ وزير.

الكاتب عصام عبد المنعم رئيس اتحاد الكرة

□ في لجنة الشباب بمجلس الشعب هناك أعضاء يؤكدون أن وزير الشباب أحسن الاختيار هذه المرة لأنك سوف تنجح وتحصد بطولات بيننا أعضاء آخرون يرون أن علينا أن ننسى كرة القدم ونعلق آمالنا على بطولات السلة واليد وكبال الأجسام، أعتقد أن هذه اللجنة يمكن أن تتحمل مسئولياتها وتؤدي مهامها بنصف أعضائها فقط وليس علي الإطلاق بالنصف الآخر!!

■ هناك أعضاء من مجلس الشعب ومن لجنة الشباب يتوعدونك واقسموا أنهم سوف يصطدمون بك حينما تحضر إلى اللجنة وهناك نائب بالاسكندرية اطلق عبارات تهديد غير لائقة بشأنك. أعتقد أن ذلك لن يترتب عليه احجامك عن حضور هذه اللجنة ولن يترتب عليه أيضا حضورك مصطحبا معك بودي جارد لكنى على ثقة أنك سوف تحضر اللجنة في أقرب وقت ودون تردد وبدون بودي جارد!

الدكتور علي مصيلحي رئيس هيئة البريد

□ الدكتور الصيبل أرسل طردا عن طريق الهيئة للبريد الدولي السريم برقم إيصال ٣٤٦٩١ إلى لندن والطرد فقد في الطريق ولا أحد يعلم إلا الله سبحانه وتعالى أين ذهب الطرد المفقود الذي خرج ولم يعد ولم يستدل عليه فلم يحمل إلى المرسل إليه ولم يتم اجتماعه للهيئة.. أنصحك إذا أردت أن ترسل طردا للخارج إلا ترسله عن طريق الهيئة يا دكتور مصيلحي!!

النائب الوفدي فؤاد البدرأوي

□ تحدثت بالأمس وأجذت وجذبت الانتباه، هل هذا مرجعه ارتفاع معنوياتك نتيجة غياب هذا أو ذاك عن صفوف حزب الوفد؟!

■ قمت بحماس بالغ وأعلنت أن حزب الوفد يؤيد ترشيح الدكتور سرور رئيسا لمجلس الشعب رغم قيام أحد نواب الوفد بترشيح نفسه أمامه ألم يكن الأفضل هو الصمت ولا شيء غير الصمت بدلا من الإعلان بأعلى صوت عن حالة انشقاق داخل

حكايات برلمانية

الوفد منذ بدء الدورة البرلمانية؟ وأريد أن أسألك لماذا لم يعلن هذا التصريح ممثل الهيئة الوفدية أليس هو الأكثر اختصاصا بالإفصاح عن مثل هذه الأمور تحت القبة؟!

فايدة كامل

□ سمعتنا منك كثيرا أنك تحملين دائما مشاعر الود والحب والتقدير للصحافة والصحفيين.. نرجو أن تستمر هذه المشاعر وتبقى ولا تأخذ اتجاهها آخر!

■ بقاؤك رئيسا لهذه اللجنة الحيوية يعني أن الأقدمية والخبرة لا بد أن يكون لها الاعتبار وبقاؤك أيضا يؤدي إلى استقرار الأوضاع وتمهدة الأمور وتحجيم الصراع وإخماد النار التي كانت علي وشك أن تشتعل بين معروف وصباحي!!

الدكتورة فائزة أبو النجا

□ جلست أمس في مقاعد حزب الوفد بجانب منير فخرى عبدالنور، والرجل سعد بك وكذلك النائب بدرأوى، يبدو أنك سوف تنضمين إلى هذا الحزب بعد خروجك من الوزارة!

الدكتور فتحي سعد محافظ الغربية

□ الإنصاف يقتضي ألا نغفل إيجابيات تحققت على يديك داخل هذه المحافظة الممتدة لكن لبيتك تجعل مساعدتك يتوجهون إلى مركز بسيون وبصفة خاصة قرية «الفرستق» ليشاهدوا بأعينهم على أرض الواقع عمليات الحرق المستمرة للقمامة وسط المساكن وما يعقبها من تلوث يفتك بالمواطنين اعتقد أنك لن ترضى ببقاء الوضع عما هو عليه ولن تترك مثل هذه الظواهر المشينة تستفحل ولن تترك من هم وراء مثل هذه الظواهر ليطولوا سيتوهمون أنهم فوق القانون ولن تسمح بأن يظل المواطن الغربي في هذه القرى ضحية للتلوث الذي يدمره هو ومن قبله أفراد أسرته!!

فريد حسنين النائب الوفدي المنشق

□ هل أنت بالفعل نائب وفدي أم نائب وفدي منشق؟ اعتقد أن الثانية هي الأرجح كثيرا.

النائب المستقل كمال أحمد

□ كل التحية والتقدير.. لقد تفوقت إلى أقصى حد ونلت تأييد جميع أعضاء المجلس سواء كانوا أغلبية أم معارضة وبرهنت أن النائب المتميز يظل متميزا حتى لو ابتعد عن القاعة سنوات لظروف خارجة عن إرادته وبرهنت أيضا أن الاستجواب القوي ذا المضمون يكون له صدها الواسع والمباشر لدى الرأي العام بأكمله.. نستطيع أن نقول وبلا تردد ودون مبالغة إن الاستجواب استعاد هيئته وحيويته على يدك.. مرة أخرى كل التحية والتقدير.

■ اعتقد أنه بعد أدائك فريضة الحنج سوف تكون قد حصلت على شحنة روحانية تتيح لك أن تتألق مرة أخرى فلا نجد استجواب البورصة هو نهاية المطاف!

الهندس ماهر أياظة

□ اعتقد أن رغبتك الثانية في عضوية لجان المجلس هي بالقطع لجنة الصناعة والطاقة باعتبارك وزيرا سابقا للكهرباء وبحكم التخصص ويبدو أن الرغبة الثانية في أحيان كثيرة تكون أكثر أهمية من الرغبة الأولى خاصة إذا لم تكن في حقيقتها رغبة أولى!!

النائب المستقل محفوظ حلمي

□ قلت في جلسة أمس إن ما يريده المواطن المحلاوى من الخطة مجرد كوب مياه نظيف، وهذا يعنى أن المواطن ابتلى بشرب المياه الملوثة التى تصيبه بالأمراض، فهل أنت حق أو مغالط!!

الدكتور محمد أنس جعفر محافظ بني سويف

□ يتردد داخل أروقة الجامعة أنك كنت تحجب شكاوى وتظلمات الموظفين والموظفات والعاملين والعاملات حينما كنت تشغل موقعك الجامعى داخل جدران جامعة القاهرة، نأمل ألا يتكرر ذلك مع الموظف الغلبان المغلوب علي أمره داخل محافظة بني سويف.

محمد أبو العنين رئيس لجنة الإسكان بمجلس الشعب

□ لقد أصابت لجنة الإسكان حيناً أخذت تلك الخطوة الإيجابية وسارعت بفتح ملف هو بالفعل من أخطر الملفات وتصدت لقضية انهيار المنازل وهي القضية التي تمس حياة وأمن المواطنين وارتكزت اللجنة في حركتها الواعية على المصارحة والمكاشفة، لقد سمعنا اللجنة تحذر من العواقب التي سوف تحدث من وقوع زلزال لا قدر الله أو هطول أمطار بغزارة وتأثير ذلك المدمر على تلك العقارات المتهالكة.

لقد نجحت اللجنة في دق ناقوس الخطر وكانت واقعية حيناً أكدت ضرورة تكاتف جميع أطراف القضية المالك والمستأجر والدولة والمحليات وضرورة تعديل التشريع لإتاحة الحلول العملية والسريعة من أجل الحفاظ على حياة المواطن..

محمد سعيد الصحاف وزير الإعلام العراقي السابق

□ ما سر هذا النجاح والقبول وهذه الشعبية التي حظيت بها منذ اندلاع الحرب.. هل هو هدوء الاعصاب والمصداقية والعبارة الواضحة الحاسمة الصريحة أم حسن اختيار الإلفاظ والصفات التي اعتدت أن تطلقها على الغزاة المعتدين والتي لقيت استحساناً يفوق كل تصور، لقد جعلت المشاهد في كل أنحاء العالم يقلب في القنوات الفضائية يبحث وينقب عنك ليستمع إلى بياناتك ومؤتمراتك الصحفية وأصبح هذا المشاهد أياً كانت جنسيته حتى لو كان أمريكياً أو إنجليزياً أصبح يفضل متابعتك والتي يدرك ويعي عن طريقها بسالة وضمود الشعب العراقي أمام المعتدين الأفاعى، لقد برهنت بهذا التألق والنفوق أن الإعلام له تأثير بالغ الفاعلية وهو تأثير لا يقل أبداً عن الصواريخ الكروز والطائرات الاباثنسي واعتقد أنك سوف تظل علامة وبصمة مميزة في هذه الحرب، والأمر المؤكد أن وزراء الإعلام العرب جميعهم دون استثناء أعينهم تنصب عليك، ويتمنون أن يجيء يوم يحققون مثل هذا النجاح وينالون قدراً من هذه الشعبية يا أستاذ صحاف!!

الدكتور محمد عبد الله رئيس جامعة الإسكندرية والنائب السابق

□ لقد خلت دائرة المنتزة بوفاة نائبها.. أعتقد أن حزب الأغلبية لن يتردد في ترشيحك لأنه لا أحد يختلف على أنك نائب متميز متألق لديك صلاحيات وإمكانات

وخبرات تؤهلك وترجح كفتك وتعطيك الجدارة لتعود إلى قاعة مجلس الشعب وتحتل مقعدك البرلمان مرة أخرى ولا أعتقد أن رئاستك لجامعة الإسكندرية يمكن أن تقف عقبة أمام استعادتك لقب نائب من جديد لأن هناك سوابق لرؤساء جامعات سابقين احتلوا مقاعد داخل البرلمان كما أن هذا العمل أو ذاك يعد عملا جماهيريا وشعبيا أنت بالفعل جدير بالقيام به وتحمل مهامه الصعبة.

الدكتور محمد علي محجوب رئيس اللجنة الدينية بمجلس الشعب

□ اعتقد أنه في تلك الفترة الحرجة يتعين على لجنتك أن تدعو إلى أمرين حاسمين أولهما وفي ظل أزمة النقد الأجنبي وجنون الدولار واهتزاز الجنيه المصري أن يكتفى المواطن بالعمرة والحج مرة واحدة حتى تتجنب الدولة حدوث مزيد من الضغوط على العملة الأجنبية والتي نعاني من ندرة ونقص واضح فيها لأسباب خارجة عن الإرادة.. أما الأمر الثاني فهو دعوة زملائك النواب بالاكتماء والاقتناء بالزواج الأول وألا تكون وفرة المال سبيلا إلى التعدد لدواعي الفرفشة والابتهاج والانشراح والمرح وكان الله في عون النواب الذين التصقوا بالشاشة الصغيرة طوال أيام الشهر المعظم وواظبوا كل المواظبة على مشاهدة هذا المسلسل ومتابعة حلقاته وهي مواظبة لم نجد لها مثيلا على الإطلاق في حضور جلسات المجلس ويبدو أن لهم بعض العذر!!

■ بعض الدعاة في المساجد يتحدثون عن فريضة الحج ويؤكدون أن الأب إذا كان لديه المال الذي يتيح له أداء الفريضة ويكون ابنه أو ابنته في أشد الحاجة لهذا المال من أجل الزواج، فعليه أن يقوم على الفور بأداء الفريضة دون تأجيل ويأخذ في اعتباره أنه ليس ملزما بتدبير نفقات الزواج لابنه أو ابنته ويصرف النظر عن صعوبات اتمام الزواج لدى الشباب.. هذا ما يقوله بعض الدعاة هل تؤيد هذا الرأي أن أم لك رأيا آخر يا دكتور محجوب؟

□ تحدثت في المحمول ولم تتابع الجلسة بالدرجة الكافية، يبدو أنك لست راضيا على كثير من الأمور!

المهندس محمد فهم ريان رئيس الشركة الوطنية للطيران

□ شهود حادث الطائرة المصرية التي انشطرت إلى نصفين بالقرب من مطار قرطاج التونسي هؤلاء الشهود الذين نجوا باعجوبة شهدوا بأن الرحلة كانت عادية

حكايات برلمانية

وطبيعية ولم يحدث أي مستجدات تدعو إلى التخوف أو القلق إلى أن وصلت الطائرة إلى المطار التونسي وحدث ما حدث وصرخ الركاب وانقلبت الأوضاع رأسا على عقب دون تفسير والأمور مازالت غامضة بيننا هناك خبراء يؤكدون ويقطعون بأن العيب يكمن في الطيار المصري في كثير من الأحيان والسوابق تؤكد ذلك وما يجري في غرفة القيادة يكون خارج العرف والمألوف.. وبعض النواب سواء في لجنة النقل أو خارجها يلقون اللوم أيضا على الطيار المصري فهل تؤيد تلك الآراء البرلمانية أم أن اللوم يوجه إلى الأحوال الجوية ولا شيء سوى الأحوال الجوية يا أستاذ فهد ريان!!

■ تركت هذا المنصب الحساس للغاية بعد سنوات طالت وامتدت، وقد تكون بالفعل قد نجحت في مهامك وحقت إنجازات وكانت لك الجدارة في أن تبقى في هذا الموقع على مدى تلك الفترة القياسية، وقد يكون على الجانب الآخر هناك قصور ظهر على السطح هنا أو هناك وترتب عليه رحيلك المفاجئ وقد يكون أحد جوانب هذا القصور حادث مطار قرطاج الذي مازالت علامات الاستفهام تحيط به من كل جانب.. ربما ما يرضع النقاط فوق الحروف هو تصريحات القيادات التي حلت مكانك في مواقعها المختلفة، فلو كانت هذه التصريحات مؤداه أن كلا منهم يواصل المسيرة الناجحة فيكون هذا دلالة على نجاحك وإنجازك، أما إن كانت هذه التصريحات حتى ما يعلن منها داخل الغرف المغلقة مسارات أخرى فالأمر هنا سوف يختلف كثيرا وعموما فالأمر المؤكد حتى هذه اللحظة أن داخل شركة الطيران الوطنية في ثوبها الجديدة قيادات أحسن اختيارها وتتمتع بمصداقية يجمع عليها كل من له علاقة مباشرة بهذا القطاع الحيوي!!

المهندس محمد محمود علي حسن زعيم الأغلبية

□ كان الله في عونك فالمهمة صعبة والعبء ثقل لكن حنكك وخبرتك السياسية وتاريخك الحافل ومواقفك الجادة تجعلنا نستبشر خيرا ونثق في قدرتك على تقديم الردود الموضوعية الحاسمة الموجزة.

المرحوم محمود أبو الخير

□ كان أخوك كمال أبو الخير رحمه الله شاغله الشاغل أن يقدم خدماته لجميع أبناء الدائرة ويوفر لشبابها فرص العمل ويعيد البسمة إلى المواطن الطنطاوي وأراد القدر أن

تواصل المسيرة وتحلفه في تحمل المهام النيابية والشعبية الثقيلة فإذا بك تتعرض لنفس ما تعرض له أخوك لعن الله حوادث الطرق التي لا يعلم أحد سوى الله سبحانه وتعالى ماذا تحبته لنا وكان الله في عون نوابنا الذين ينتقلون إلى البرلمان ذاهابا وإيابا من دوائرهم البعيدة والقرية في طرق تزداد سوءا فيتحملون مخاطر لا نهاية لها والأمر المؤكد أن أخاك الثالث سوف يرفض بإصرار عضوية مجلس الشعب التي سبق أن نالها شقيقاه رحمهما الله وإنا لله وإنا إليه راجعون.

محمود أبو العيون محافظ البنك المركزي

□ أنت رجل محظوظ صحيح أنك بمجرد قدومك ومنذ أن توليت منصبك والدولار قفز بصورة تفوق الاستيعاب لكن على الجانب الآخر لن تكون تابعا لوزير اقتصاد ولم تعد هناك وزارة تسمى وزارة اقتصاد وهذا يعني أنك لن تتعرض لمضايقات واستفزازات عانى منها الأمرين الضحية الذي سبقك وبسببها اعتزل العمل المصري نهائيا تحبنا للإصابة بالسكر وضغط الدم لا قدر الله!!

■ فجأة ودون مقدمات تم تخفيض سعر الفائدة على نحو مؤثر بالنسبة للودائع والمدخرات بالجنيه المصري مما أصاب أصحابها خاصة المواطنين البسطاء وصغار المودعين بصدمة عصبية ليس لها ما يماثلها، والمبرر لهذا القرار المفاجئ هو تشجيع المستثمر وتخفيف عبء الاقتراض عليه حتى يواصل نشاطه ولا يتوقف أو يستغنى عن عمالة قائمة، وليس القرار بالطبع من أجل تعويض الأموال التي حصل عليها بعض رجال الأعمال من البنوك وهربوا بها إلى خارج البلاد.. وبصرف النظر عن مدى وجوبية هذا التخفيض في سعر الفائدة وما يصاحبه من إحباط لدى المودعين ألا ترى أن التوقيت لم يكن مناسباً؟!

ألم يكن أكثر ملاءمة أن يتم إرجاء تخفيض الفائدة بحيث لا يتزامن بهذه الصورة مع تعويم الجنيه كيف؟ يكون التعويم والتخفيض متلازمين بهذه الصورة وكأنها توأم؟ ألا ترى أن خبطتين في الرأس تسبب آلاما بلا حدود يا أستاذ أبو العيون!!

□ كان الله في عونك.. مهمتك أصبحت صعبة للغاية خاصة أنك رجل حازم لا تعرف المجاملة ولا تقبل أن تمسك العصا من النصف لكن يبدو أن استعمال العصا

أصبح أمرا لا مفر منه مع العديد من القيادات المصرفية التي لم تظف تجاوزاتها فجأة علي السطح إلا في هذه الأيام فقط!!

■ المودعون في حيرة هل يحتفظون بودائعهم بالجنيه المصري ويستفيدون من سعر فائدة لا بأس به وهم في نفس الوقت في حاجة إليه ليعينهم على مواجهة متطلبات المعيشة والأسعار التي بدأت تأخذ اتجاهها تصاعديا مستمرا في الفترات الأخيرة أم يدولرون هذه الودائع ويحولونها إلى ودائع بالعملة الأجنبية تحسبا لحدوث قفزات أخرى في سعر الدولار واليورو خاصة أنهم فقدوا جزءا لا يستهان به من قيمة هذه الودائع بعد أن قفز الدولار ثم استقر ثم قفز مرة أخرى والمودعون أيضا في حيرة هل يستعيد الجهاز المصرفي توازنه ويقف على قدميه مرة أخرى ويستعيد ثقة العملاء به خاصة أنك صورتهم في حديثك التلفزيوني الشيق أنه كان في عهد المحافظ السابق مهتزا مترهلا ليس به شبكة لتابعة حركة القروض الممنوحة لرجال الأعمال يا أستاذ أبو العيون!!

□ هناك رجال أعمال ومستثمرون جادون يتطلعون إلى جدولة مديونياتهم بعد أن تعرضوا لظروف خارجة عن إرادتهم. ماذا ستفعل مع هؤلاء الجادين المتعثرين؟ هل ستستجيب لمطلبهم من أجل أن يواصل القطاع الخاص مسيرته بأقدام ثابتة أم ترى أن هذا التعثر ليس مسئولية الجهاز المصرفي وأن البنوك لا بد أن تستعيد حقوقها؟ هل نقول إن الجهاز المصرفي سوف يحرص على التيسير من أجل أن تستمر الأنشطة الإنتاجية دون أن تنقلص أو تتوقف أم أن هذا الجهاز سوف يتشدد حتى لو كان هذا التشدد سوف يعقبه إفلاس وإغلاق مصانع وتسريح عمالة؟ لقد كان الأبناء يتوارثون أنشطة الآباء ويستكملون المشوار داخل القطاع الخاص أما اليوم فالابن لا يريد أن يصبح رجل أعمال مثل أبيه، مرة أخرى هل تتوافر للجهاز المصرفي المرونة التي تعيد الأمور إلى نصابها يا أستاذ أبو العيون؟!

محمود محيي الدين وزير الاستثمار

□ سوف يصبح المنتج المحلى أكثر جودة وتتولد لديه قدرة أكبر على مواجهة المنافسة داخل الأسواق التصديرية، سوف يقبل المستهلك في الداخل على منتجاتنا المحلية بعد أن يستعيد ثقته في هذه المنتجات، سوف يقبل عليها وليس اجباريا

واضطرابا وقهريا ولكن طوعية وامتنانا وارتياحا.. الأمل عاد إلينا من جديد في أن الاستثمارات سوف تنطلق وتستعيد مكانتها لأنك تنتمى وتنسب إلى عائلة عريقة عرف عنها الجدية والالتزام والانضباط ولأنك شخصيا عرف عنك الصراحة والصدق وعدم المجاملة في جميع المناقشات التي جرت داخل جدران الحزب الوطني أو خارجها وسوف تشهد الاستثمارات المحلية والأجنبية صحوة على يديك والناس حينها تعرف سنك تندesh وتكاد لا تصدق ولها العذر فلأول مرة نجد وزير الثلاثينيات تظاً قدمه قاعة مجلس الوزراء.. مرة أخرى نحن نقى بأنك سوف تحقق التميز والنجاح أيها الوزير الشاب جدا..

■ **العنصر الشبابي** زحف على المقاعد الوزارية لأول مرة.. هذا العنصر الشبابي سوف يؤكد كفاءته وجدارته وأحقية ومن يعلم ربا تصبح حكومتنا في المستقبل كلها من الوجوه الشبابية فلا نجد عجزا ولا ديونا ولا أموال تأمينات مهدرة... سوف يؤكد العنصر الشبابي أنه قادر على أداء المهام الصعبة جدا ويصلح ما أفسده الدهر!!

محمود معروف وكيل لجنة الثقافة

□ هل لديك طموح في أن تتولى رئاسة لجنة الثقافة والإعلام أم الأجدى أن تظل وكيلا لتتفرغ لأعمالك الكثيرة والعديدة الأخرى يا أستاذ معروف!!؟

■ **وكيل لجنة الثقافة..** قلت إنك قدمت طلب إحاطة بسبب هذا الفيلم الفاضح المتبدل ومادامت أنك وكيل اللجنة فلا بد أنك تمثل اللجنة وأعضائها خاصة عند إبداء الرأي في مثل هذه القضية الشائكة التي أصبحت تمثل ألغازا ولوغاريتمات ثم فوجئنا بعد ذلك باللجنة ورئيستها تأخذ مسارا يختلف كل الاختلاف عن مسار طلب الإحاطة الذي تقدمت به، قل لنا يا أستاذ معروف هل أنت مع اللجنة أم ضدها وهل أنت وكيل هذه اللجنة أم رئيسها؟!

الدكتور مراد عبد السلام نقيب أطباء الأسنان

□ الطلاب والطالبات حملة الثانوية العامة اقبلوا بكل حماس ودون تردد على كلية طب الاسنان وارتفع الحد الأدنى لقبولها السيدات والفتيات مازلن يقبلن بمفردهن على عيادات طب الاسنان دون تردد يبدو ان نقابتك بريئة ومظلومة ودفاعك في

البرنامج التلفزيوني الشهير عن هؤلاء الأطباء هو دفاع في محله، والأمر المؤكد أنك لو رشحت نفسك مرة أخرى لمنصب النقيب فسوف تنجح بجدارة، وكيف لا تحقق النجاح والاكتماس، أليس أطباء الأسنان الذين ينتخبونك ويعطونك أصواتهم أرباء ومظلومين بآسادة النقيب!!

الدكتور مصطفى السعيد

□ من سوء الحظ أنك فقدت عضويتك في مجلس الشعب ولو كنت محتفظا بهذه العضوية لكان مقعد الرئاسة في اللجنة الاقتصادية مضمونا لك مائة في المائة!!

السيد مصطفى عبد القادر وزير الإدارة المحلية السابق

□ إنك بالفعل نموذج للقيادة الواعية التي تحرص دائما على النزول إلى الشارع لتبين على الطبيعة حجم المشكلة وتتعرف على هموم المواطن وتشارك في رفع المعاناة عنه.. لقد رأيته تحرص على حضور اجتماعات لجنة الإسكان بمجلس الشعب وتحدث بصراحة ووضوح في مشكلة انهيار المنازل وتستمع بكل اهتمام إلى رأي أعضائها وتبين لأعضاء اللجنة بالفعل مدى حرصك على الإسهام في إصلاح ما أفسده الدهر.. كل التحية والتقدير..

■ أنت وزير تتمتع بالقبول من جانب الرأي العام وعرف عنك الانضباط والدقة وحسن السمعة والمصداقية ويمكن القول إنك قدوة في موقعك وهو ما يشهد به ويسجله لك المواطن البسيط وأيضا كل من تعامل معك واقترب منك، ولذلك فنحن نستبشر خيرا بمستقبل المحليات ونثق في أنك سوف تنتصر في معركتك الشرسة ضد الفساد والمفسدين ومن يعلم ربما نجد الدكتور زكريا عزمي الذي أعلن على الملأ أن فساد المحليات للركب والرقاب يعلن قريبا وبالحماس نفسه أنه لا فساد في المحليات!!

□ هناك محافظون تمنى بالقطع رحيلهم ومحافظون تتوقع تغييرهم واستبعادهم والاستغناء عنهم والتوقع شيء والتمنى شيء آخر.. أريد أن أسالك كم محافظا ترى أنه ناجح ومتميز وجدير بالبقاء والاستمرار وبالتالي فأنت تمنى أن يواصل مسيرته ويظل في منصبه.. هل نقول عشرة محافظين أم تسعة محافظين؟ أم ثمانية فقط لا غير؟

منير فخري عبد النور ممثل الهيئة الوفدية

□ لمن أعطيت صوتك في انتخابات وكالة مجلس الشعب.. هل أعطيت له آمال عثان؟!

الدكتورة نادية مكرم عبيد وزيرة البيئة السابقة

□ منذ ان فقدت منصبك الوزاري والأقلام تتسابق في كل الصحف بمختلف اتجاهاتها السياسية تمتدحك وتشيد بك ويجمعون على كفاءتك وتميز أدائك وتقانيك واخلاصك في العمل وتواضعك ويستدلون على ذلك بأنك كنت تجوبين كل المناطق في شمال البلاد وجنوبها وفي قرى ومدن الصعيد من أجل رفع الوعي والحفاظ على البيئة.. لم نجد قلما واحدا يوجه لك نقدا ولو بسيطا بل رأينا حملات الإشادة والمدح تنهال عليك من كل جانب وبصورة غير مسبقة..

أريد أن أسألك مادام الأمر كذلك لماذا فقدت إذن منصبك الوزاري؟ هل لديك إجابة أم أن الأمر يظل يمثل لوغاريتما لا تفسير له؟!

الفنان المدعو نور الشريف

□ اعلم أنك كنت تنوى في فترة من الفترات ترشيح نفسك لعضوية مجلس الشعب وعدلت عن القرار ولم ترشح نفسك لكنك لم تتردد لحظة في قبول دورك في مسلسل عائلة الحاج متولى وإتقانك للدور بهذه الصورة المبهرة يعنى إقتناعك التام بالشخصية وأعجابك بها وميلك لها وهى شخصية اكدت حقيقة وهى أن وفرة المال تكون دافعا قويا للغاية نحو تعدد الزوجات..

نحمد الله أنك لم تصبح عضوا بمجلس الشعب خاصة أن أغلب أعضائه لديهم المال ولديهم أيضا ضغوط ومشقة العمل النبايى وهموم الدائرة والملل السياسى وبالتالي كانوا سيلتفون حولك ويسألونك بعد أدائك المتألق في المسلسل عن كيفية غسيل همومهم وتحطيم الملل الذى يدمر حياتهم والمؤكد أنهم كانوا سيجدون لديك رويشة العلاج يا أستاذ نور!!

الذبيعة هالة سرحان

□ الكل يتساءل عما هو وراء هذا القرار المفاجئ غير المتوقع الذي تم اتخاذه بهذه الصورة من جانب إدارة هذه القناة الفضائية.. تردد أنك تلقيت عرضاً من قناة فضائية أخرى بمرتب مغرٍ للغاية واعتقد أن هذا ليس هو سبب الاستغناء ولا بد أن يكون هناك سبب آخر.. هل تعرفين ما هو السبب يا أستاذة هالة؟!

ياسين سراج الدين ممثل حزب الوفد

□ سمعنا أنك لن تخوض المعركة الانتخابية لمجلس الشعب في دائرة قصر النيل التي حققت بها فوزاً صعباً في الانتخابات السابقة وسمعنا أن هناك من سيخوض هذه المعركة بدلاً منك ونقول لك أنه ليس بالضرورة أن تحقق الفوز الذي سبق أن حققته ولعلك تدرك جيداً أن الشعبية لا تورث!!

بعيدا من السياسة هذا عيبات!

لماذا انتشر المطرب شعبان عبد الرحيم بهذه الصورة وأصبحت حفلاته وشرائطه الكاسيت والفيديو تحقق أعلى الإيرادات؟ قد يقول البعض إنه انبهار الذوق العام والثقافة وانتشار الأمية لكن قد يقول البعض الآخر إن البشر في هذه الأيام الصعبة في حاجة إلى الفرفشة والاسترخاء وقد يكون الاستماع إلى هذا المطرب أجدى من تعاطي قرص مهدئ وأن أغنية من أغانيه تذيب المعاناة والضغوط المتوالية والاستنزافات التي يلاقها الفرد منذ بداية يومه وإننى أعرف علماء وكتابا كبارا وأطباء مشاهير وهم جميعا على أعلى درجة من الثقافة ومع ذلك يواظبون على الاستماع لعبد الرحيم الذى نال شهرة لم يكن يبلغها حتى في أحلامه.. وربما سبب نجاح هذا المطرب تعلقائته وصراحته وشفافيته بجانب كلمات أغانيه وهو يعترف بأن صوته لا يشجى المستمع ويقل كثيرا في تميزه عن مطربين عديدين تفوق عليهم ويعترف أيضا بأنه كان مكوجيا تلك هى مهنته قبل احتراف الطرب وأنه كان كادحا لا يملك قوت يومه واليوم أصبح المنتجون يلاحقونه والمحظوظ هو الذى ينجح في إنتاج أي عمل فنى له فهى الصفقة الذهبية التى تحقق أعلى عائد في أيام الكساد الخائض التى يعيشها كل المنتجين.. والمطرب عبدالرحيم بعد الأيام العجاف أصبح يتعذر عليه معرفة حجم الأموال التى تنهال عليه من هنا وهناك، وقد استضافته إحدى القنوات الفضائية وقال إننى حينما أحبب أحد الأفراح اليوم أحصل على المال الذى يظل ابنائى الخمسة يعدونه طوال الليل بينما هؤلاء الأبناء كانوا ينحشرون في الغرفة اليتيمة التى تأوينا جميعا.. ولو كان عبدالحليم حافظ أو فريد الأطرش مازالا على قيد الحياة وبارسان نشاطها هذه الأيام وأحيا أحدهما حفلة في نفس الليلة التى يغنى فيها شعبان عبد الرحيم لكننا رأينا العجب وربما تمتلئ القاعة عن آخرها في حفلة عبدالرحيم، وتنصرف الجماهير عن أهل الفن الرفيع الصيل لتستمع إلى أغنية عبدالرحيم، ويبدو أن الله أكرم عبدالحليم وفريد الأطرش كثيرا بأنها انتقلا إليه قبل أن يريا المطرب شعبان يجذب منها الأضواء ويسحب البساط

لكنه واقم يفرض نفسه لابد أن نسلم به ونقبله ونتعامل معه، وهذا الواقع الذى أمامنا يحمل عديدا من المفارقات فالراقصة الشهيرة اللامعة التى حينما تتحدث لابد أن يستمع إليها الجميع وتحمل أحاديثها الحكم والمواعظ ويتعذر على برامجنا التلفزيونية الاستغناء عنها بأي صورة من الصور أصبحت هى وعبدالرحيم يترعان على عرش الفن الغنائى والراقص، كلاهما يحقق دخلا في الساعة الواحدة تفوق ما يحصل عليه وكيل الوزارة الذى تفانى واعطي ثمرة جهده وفكره في عشر سنوات كاملة..

وفي حديث تلفزيوني مع هذه الراقصة سألتها المذبة ماذا لو طلب منك ابنك اعتزال الرقص فاجابت على الفور إنه لا يمكن أن يطلب منها هذا الطلب على الإطلاق وإلا فكيف يقضى أوقات استجمامه في أوروبا أو يملك القصر الذى يطل على المحيط في الولاية الأمريكية أو يمتلك الطائرة الخاصة التى ينتقل بها... وماذا كان يفعل أبناء شعبان عبدالرحيم لو ظل أبوهم مكوجيا حتى هذه اللحظة يبدو أن الأبناء في هذا الزمان لم يعد يعنيههم سوى دخل رب الأسرة بصرف النظر عن مصدر هذا الدخل، وكان الابن في الماضي يتشرف بمهنة أبيه ورسائله السامية وعطائه وتفانيه بصرف النظر عن الدخل، أما اليوم فالدخل هو كل شيء ومن هنا فالابن في الأغلب الأعم يتمنى أن يكون أبوه قادرا دائما على تحقيق المال الوفير الذى يفي بالمتطلبات والطموحات ولن نسمع مثلا في هذه الأيام أن ابنا فخورا بأبيه الذى أفنى حياته في مهنة التدريس والتعليم النشء وغرس القيم بينهم ورفض أن يعطى دروسا خصوصية بل الأغلب أن الابن سيصبح ناقما على الأب المعلم الذى أبى أن يحصل على أي دخل سوى مرتبه من وزارة التعليم، ويبدو أننا لن نسمع أيضا أن ابنا سيكون فخورا بأبيه لأنه أفنى حياته في العلم والبحث والتقصى، فأبناء العلماء ليسوا سعداء بأبائهم لكن أبناء الفنانات والراقصات بصرف النظر عن نوعية هذا الفن ومستواه هم السعداء، وقد استضافت إحدى المحطات الفضائية ممثلة ناشئة وقالت أننى فخورة أن والدتي راقصة وأن نجاحي المستقبلي في الفن نابع من نجاحها والأب في الماضي قبل وفاته كان يقول لابنه لم اترك لك مالا لكننى تركت لك «اسم نظيف» و «عمل صالح» وربما الآباء في هذا الزمان

يتعذر عليهم هذا القول لأنهم يدركون جيدا أنه لا ينجى على هوى ابنائهم، ولا حول ولا قوة إلا بالله!!

يبدو أن الإدمان لم يصبح مقصورا على المخدرات بجميع أشكالها وأنواعها فقط إنها امتد ليشمل أيضا هذا القرص الأزرق الأمريكى الصنع الذى يعتبر الكثيرون أن له فعل السحر ويصنع المعجزات ويبدو أيضا أن وزير الصحة السابق الدكتور إسحاق سلام كان بعيد النظر حينما تعاظم اصراره على حظر استيراد هذه الأقراص المدمرة فالرجل كان يدرك جيدا المخاطر والمصائب التى يتم استيرادها أيضا مع رسائل هذه الأقراص ولعل ما يؤيد ذلك أن وزير الصحة الجديد انتهج نفس السياسة ولم يرفع الحظر عن الفياجرا.. وقد سمعنا عن الراكب الذى عاد من الخارج بسلامة الله وبصحته ٢٨٣ ألف قرص فياجرا بالتمام والكمال والغريب أن الراكب الهام فتح له المسئولون بالمطار قاعة كبار الزوار وأصدر مسئول لم نعرف اسمه حتى هذه اللحظة تعليماته بعدم فتح هذه الحقائق التى كانت بصحبة الراكب وكانت الأمور جميعها تسير على ما يرام لو لا يقظة أحد مأمورى الجمرك ويقظة ضميره وتفانيه في عمله ويبدو أن هذه النوعية تتعرض للانقراض واكتشفت عملية التهريب فإذا بالراكب يبدى استعدادا لدفع الغرامة وقدرها ١٢ مليون جنيه.. إنها الفياجرا التى تضعف أمامها النفوس وتغيب الضمائر وتفتح جميع الأبواب.. وهنا لابد أن نتساءل كيف يسدد الراكب ١٢ مليون جنيه بهذه السهولة وإذا كانت هذه العملية قد ضبقت فكم عملية سبقتها اجتازت الحواجز واغمضت عنها الأعين وساهم المسئولون في مرورها.. وهل أصبح جالب الفياجرا أو مهرها تفتح له قاعة كبار الزوار التى من المفترض ألا تفتح سوى للوزراء؟ هل أصبح هناك وزير فياجرا واسمه غير معلن وغير معروف لدى الرأي العام.

وإذا كانت عملية واحدة فقط تحوى في حقائقها ٢٨٣ ألف قرص فياجرا فكم مليون قرص أزرق ذات الـ ٥٠ ملليجرام تتسلل إلى البلاد في أيام قليلة محدودة.. ومن هو الزبون الدائم لها؟ هل هو الرجل الذى تجاوز الخمسين أو الستين أم أن الشباب

أيضا يزاحمون كبار السن في إدمان القرض الأزرق؟ إلى هذا الحد أصبح هذا القرض الأزرق مثل رغيف الخبز يستهلكه أيضا محدودو الدخل وليس الأثرياء والقادرون فقط وكيف يتداول بهذه الصورة المفزعة رغم الكساد وأزمة السيولة والبطالة وتراجع الدخول وكيف يتداول لدرجة أنه أصبح وسيلة فعالة يستخدمها أصحاب الخبرة والفكر والمعرفة.. أنه بفضلله وعن طريقه يمكن أن يعود إليهم شبابهم وطاقاتهم وقدراتهم تماما مثلما يعود موتور سيارة متهالكة عفا عليها الزمن ليصبح بقدره قادر على الزير وبحالة الفابريكة.. اننا نجد رجالا عرف عنهم الوقار والانضباط أصبحوا ضحايا القرض الأزرق والواقع المرير يكشف أن هذا القرض اللعين هو المسئول الأول عن اتساع حالات الزواج العرفي والزواج هنا ليس الشاب خريج الجامعة إنها هو رب الأسرة الأب الذي له أبناء في الجامعة أو ربما له أحفاد وما كان لرب الأسرة هذا أن يخاطر ويقدم على الزواج العرفي لولا ظهور هذا القرض أمامه ليغرس الوهم داخله بضرورة تعويض ما فات من العمر طالما أن الشباب سوف يعود على وجه السرعة ولعلنا نذكر هنا الفنان القدير الذي له رصيده من الأعمال المتميزة في السينما والمسرح ونال شهرة واسعة يستحقها على مدى سنوات طويلة ممتدة وكيف أنه أصيب بأزمة قلبية وكاد يتعرض للهلاك والموت بسبب الفياجرا ومازالت الأوهام تمتد وتنسم بأن الطاقة تصبح بلا حدود لكل من يحتفظ في جيبه بالقرض الأزرق الساحر والنتيجة أفرط وإسراف وسفه يعقبه ندم يوم لا ينفع الندم وأزمات قلبية ووفاة أحيانا ويبدو أننا من أكثر دول العالم استجلايا للفياجرا رغم خطر استيرادها ويبدو أن القائمين علي تهريب الفياجرا سوف يصبحون في القريب العاجل أكثر ثراء من تجار المخدرات!!

والحديث عن الزحام والتكدس البشرى والاختناقات المروية لا ينتهي وإذا قلنا أن المواطن في بلادنا يعيش سبعين عاما والأعمار بيد الله فلا بد أن يكون هناك خمسة عشر عاما على الأقل ضاعت واهدرت من عمره في إشارات المرور الحمراء دائما والمريض الذي يسكن في العاصمة هو متعوس بالفعل فإذا أصابته أزمة قلبية فالمرجح أن سيلقى حتفا وينتهي عمره قبل أن يصل إلى المستشفى وتمتد إليه يد العون من

الاطباء.. وربما الزوجة التي تنتهي من فترة الحمل ويقترب موعد ولادتها ستضع يدها على قلبها وزوجها يلاحقه القلق والهلع ليس بالضرورة بسبب مصروفات المستشفى المتهبة واتباع الطبيب المغالى فيها لكنه بسبب مخوفات من تكدرس وازدحام الطريق وهو اجس بأن تتم عملية الولادة داخل السيارة ومايعقبها من متاعب ومخاطر، والواقع المرير يكشف أن زوجات عديدات تعذر عليهن الوصول إلى المستشفى في التوقيت الملائم بسبب الزحام وتمت الولادة في السيارة أو التاكسي أو ربا الميكروباس.. ونحن نرى حالة الوجوم على وجوه الموظفين وربما لو القيت على أحدهم السلام لا يرد فكل منهم تعرض للمخاطر ولاقى الالهوال والمضايقات والاستفزازات بمختلف أشكالها حتى استطاع أن يصل إلى موقع عمله ولا يطيق أن يجاسبه رئيسه على تأخيره فالالتزام بمواعيد الحضور أصبح أمرا صعبا للغاية بل يكاد أحيانا يكون مستحيلا.. والزحام يجعل الفرد يرى كل شئ أمامه خطأ ويخلق لديه رغبة متزايدة في أن يعقد كل شئ وكيف لا يفعل ذلك وطريقه دائما مملوء بالعراقيل والعقبات والتكدسات، ومن هنا نجى متاعب المواطنين ومعاناتهم داخل أى جهاز حكومى لأن موظف الحكومة طحنه الغلاء والدخل المتواضع للغاية وطحنه أيضا الزحام بجميع أشكاله، ولولا هذا الزحام لكنت كل الأمور تسير بسهولة ويسر مثلما في الدول المتحضرة لكن المواطن في بلادنا أراد له القدر ألا يرى أمامه مساحات متسعة خضراء لكنه يرى دائما كتلا بشرية واسمنتية والتكدسات البشرية داخل مواقع العمل جعلت المصاعد وكأنها انوبيس عام استخدمها لم يعد آدميا وجعلت العاملين يتصفون بالهمجية والكل يتحدث في وقت واحد ولا أحد يسمع أو يريد أن يسمع وينصت وعمت الفوضى وسادت الخلافات والصدامات وكيف لا يحدث ذلك والمواطن دائما في الوضع محشور سواء كان سائرا على قدميا يريد أن يعبر الطريق فهو محصور أو راكب سيارته أو أى وسيلة نقل أخرى فهو محشور أيضا، وانقلبت السلوكيات رأسا على عقب ولو نظر المرء إلى سلوكه اليوم وقارته بما كان عليه سلوكه منذ خمس سنوات مضت فسيجد أنه تحول إلى الأسوأ وأصبح أكثر تراخيا وتسبيا واتسعت مساحة اللامبالاة لديه وكل هذه

التحولات هي ردود افعال وأصداء للزحام، والأطباء النفسيون ينصحون مرضاهم بسماع الأغاني والموسيقى الخفيفة عندما يشتغلون بين شوارع العاصمة حفاظا على أعصابهم من الاحتراق، وقائدو التاكسيات والميكروباصات أصابهم السكر والضغط وربما الصرع أيضا وبعضهم فقد الذاكرة والبعض الآخر فقد عقله المتعطل وكل من اراد له القدر أن يظل داخل سيارة فترات طويلة ممتدة لا بد أن يقصر عمره ويضعف نظره وتهاجمه الأمراض والازمات القلبية وغير القلبية، وقد غاب الحب بيننا وغاب التعاطف والتراحم وكل هذا بسبب الزحام اللعين، ويبدو أن الله سوف يرأف بنا ويرحمنا في الآخرة بعدما لاقيناه في الحياة الدنيا فهو سبحانه وتعالى رؤوف رحيم بعباده الصابرين المحشورين!!

أيها أكثر سعادة الإنسان الذي لا ينطق سوى بكلمة الصدق أم الذي احترف الكذب والمخادعة وخلط الأوراق؟ علينا أن نسأل أنفسنا لماذا انعدمت الثقة بين البشر إلى هذا الحد الخطير حتى أصبح الأخ يتوجس من أخيه والجار يتشكك دائما في جاره؟ السبب بسيط وهو أننا احترفنا الكذب وقرسنا عليه واصبح الكذب ينتشر مثل الأورام السرطانية وهناك من يكذب وله مسبباته القوية ومبرراته وهناك أيضا من يمارس الكذب كهواية فيكذب بلا سبب ويتوهم أنه حقق ذاته حينما يخدع من حوله ويضللهم... وربما نقول إن الكلمة الصادقة تجلب المتاعب لصاحبها أحيانا، لكن المؤكد على الجانب الآخر أن الكلمة الكاذبة المخادعة تجعل، صاحبها غير راض عن نفسه وتمتز صورته أمام نفسه وأمام الآخرين..

وصور الكذب تتعدد وتباین في هذا الزمان العجيب، وسمعنا عن شباب يتزوجون ويخدعون الزوجة وأسرتها بأنهم يحملون الشهادات العليا والأرصدة في البنوك والشقق، ويتبين بعد فوات الاوان انهم لا يحملون سوى الإعدادية بل ربما الابتدائية وأنهم بلا دخل، وتسعى الزوجة الضحية إلى النجاة بنفسها ويبدأ الزوج الخادع يساوم من أجل الموافقة على الطلاق ويطلب المقابل.. وسمعنا عن أطباء مزيفين مارسوا المهنة سنوات في مستشفيات عامة دون أن تكون أقدامهم قد خطت كلية الطب

وأطباء حقيقتين يؤكدون للمريض سرعة الشفاء وفعالية العلاج ويتزعمون منه أمواله القليلة أو الكثيرة ووعودهم تنبخر وينتهي المطاف بوفاة المريض نتيجة العلاج الخاطئ.. والابن ينجده أباه ويؤكد نجاحه العام تلو العام وأنه حصل على أعلى الدرجات ويحتفلون بنجاحه وتفوقه ثم يتبين أن الطالب المعجزة الذي يستحق وعن جداره شهادة الدكتوراه في الكذب مازال رابطا في السنة الأولى وأهله على يقين أنه أوشك على التخرج.. والابنة تغيب عن المنزل لفترات وتدعى أنها كانت في رحلة جامعية تنظمها الجامعة أو تستذكر مع زميلة لها ثم يكشف والداها أنها ارتبطت بشاب زميل لها وتزوجته عرفيا بل وربما ينتظران حادثا سعيدا.. وكنا نسمع في الخمسينيات أن التعامل بين التجار كان بالكلمة ولا شيء سواها دون حاجة إلى أوراق رسمية بينا اليوم يخشى التاجر ويتردد ألف مرة أن يتعامل بالشيك مع البعض لأنه على يقين أن مصير هذا الشيك معروف مسبقا.. وسمعنا عن لاعب كرة قدم في الستينيات من أحد الأندية الساحلية احرز هدفا بعد أن لمست الكرة يده واحتسبه الحكم فذهب إليه اللاعب واعترف له بالحقيقة وألغى الحكم الهدف فأين لاعبوا هذا الزمان من هذا السلوك وهذه المصادقية؟ الموظف يكذب على رئيسه وينافقه ويشيد بنجاحاته الزائفة لينال رضا ويدت الصورة وكأن الكذب يمثل سكة السلامة داخل الدواوين الحكومية وأعضاء مجلس الشعب يكذبون على أهالي دوائرهم ويسردون أيام الانتخابات وعودا لن ينفذوا منها شيئا والوزراء بعضهم يكذب على النواب ويعطونهم تأشيريات مضمومة غير قابلة للتنفيذ.. والفنانة ذات البريق تعلن عن استقامتها وأدائها الصلاة في أوقاتها والصوم المتوالى والارجح أن يكون هذا كله لا علاقة له بالواقع المرير.. بل نجد الراقصة بعد أن تنتهي من رقصتها المتألقة في إحدى القنوات الفضائية تقول الحمد لله رب العالمين وراقصة أخرى في برنامج الفضائيات تدعو لأحد المتسابقين وتقول له ربنا يفتح عليك وكأن أبواب السماء سوف تفتح لدعوتها.. هذه المخادعات نجدها تعرض على المشاهدين ليصدقوها.. وفي حالات غالبية يكذب الزوج على زوجته ويؤكد أنه كان بالعمل طوال فترة غيابه عن المنزل

ويكذب رجل الأعمال ويحجب رقم مديونيته لدى البنوك أو أمواله التي هربها بالخارج ويكذب الممول على مصلحة الضرائب ويخفي أرباحه الحقيقية ويمزور أستاذ الجامعة في شهادات رسمية لصالح أبنائه أو أقاربه ويجر الطيب شهادة مصرية لتقديمها إلى جهة العمل أو المدرسة والجامعة ويقدم المنتج للمستهلك سلعة معيبة مغشوشة ويؤكد له جودتها والحكومة تؤكد دائما أنها ترفع المعاناة عن محدودى الدخل وتوفر مساكن للشباب بأسعار ميسرة وإذا سألت المرأة عن عمرها الحقيقي فلا بد أن تكون الإجابة غير صحيحة وشركة الاتصالات ترسل للمشاركين فواتير تصيبهم بالضغط والسكر، إنه زمن أصبح فيه الظالم مظلوما والكذب حرفة.. نعم اتعدمت الثقة وشاع الكذب والنتيجة ما نحن فيه هذه الأيام!!

كل إنسان يحتاج إلى الراحة والاسترخاء والاستجمام لكي يجدد نشاطه ويريح أعصابه ويرفع معنوياته، ويقدر ما تكون هناك مساحة من الاسترخاء تكون الحالة النفسية في وضع أفضل، وهذه قاعدة لا تحتمل أي جدل.. لكن هناك أناس قد تتوافر لديهم هذه المساحة العريضة المتسعة من الاستجمام والاسترخاء، ومع ذلك فهم يظلون على حالهم، بل قد نجدهم يذهبون إلى المصايف والمشاتى في مناطق جاذبة ساحرة داخل البلاد بل ربما خارجها في أوروبا أو أمريكا أو الشرق الأقصى ومثلما يذهبون يعودون ويبقى الوضع على ما هو عليه وكأنك يا أبو زيد ما غزيت وتصبح تلك الرحلات الاستجمامية بلا جدوى وعديمة الفائدة لا تحقق راحة الأعصاب أو المعنويات الأفضل حيث أن هناك أناسا يعجزون عن أن ينسوا مراراتهم ومواجهتهم حتى لو انتقلوا إلى آخر بلاد الدنيا وأمثال هؤلاء نجد همومهم ترحل معهم أينما ذهبوا وبالتالي يتعذر عليهم الاسترخاء، ويفقدون متعة تغيير المكان فكيف يمكن أن يصبحوا في وضع معنوي أفضل إذا كان التنزه والقيام بالرحلات لا يعقبه أية متعة.. إن الأمر يقتضى بالفعل إلا نستسلم لهومنا ومواجهتنا وننسى هومنا حتى لا ندمر ونحرق أعصابنا، ومن أجل ألا تتمكن منا الأمراض، ويصبح جهاز المناعة لا وجود له.. ليس معقولا أن يذهب رب الأسرة إلى أحد المصايف وبدلا من أن يستمتع بالمنظر التي

حولته وصفاء الجو، والجلسة العائلية إذا به يفكر فيها يعكر صفوه فلا تفارقه صراعات العمل والصدامات مع رئيسه أو مرءوسيه، وكيف وجه له هذا ضربة في ظهره وكيف أساء إليه ذلك واستفزه وسلب حقه أو نجح في أن ينتزع منه الترقية التي كان هو الأحق بها.. وليس معقولا أن نجد ربة الأسرة تظل تفكر بقلق في فترات الاستجمام.. وتحاصرهما الهواجس والاهام وتسأل نفسها لماذا لم تتزوج ابنتها حتى الآن أو عما إذا كان ابنها قد أدمن المخدرات مع اصدقاء السوء أو إذا كان زوجها قد وقع في قصة حب مع زميلة له بالعمل، وليس مقبولا أن نجد الابناء يحاصروهم الخوف أثناء رحلة الاستجمام الخوف من الإخفاق في الدراسة أو فشل التجربة العاطفية أو صعوبة الحصول على الوظيفة اللائقة أو استحالة توفر شقة الزوجية..

والأمر المؤكد أن الإنسان هو الذي يمكنه أن يحقق السعادة لنفسه ولمن حوله بأقل القليل وأيضا هو الذي يبده أن يشقى ويشقى معه أقرب الأقربين له مهما توافرت له القدرات المالية والإمكانات التي بلا حدود!!

الشواهد جيمعها تؤكد وتبرهن على أن الفقراء أكثر سعادة من الأغنياء وأن هموم ومشاكلهم ومواجعهم أقل مقارنة بهموم ومواجع الأغنياء.. ومرارة الأغنياء تصل إلى درجاتها القصوى حين يكتشفون أن المال الذي بين يديهم لا يحقق لهم السعادة التي يتطلعون إليها وأنه رغم وجود المال وتوافره فإن أشياء كثيرة تنقصهم وهي في نظرهم أساسية لا غنى عنها ولو لم يكن المال متوافرا في ظل الإخفاق عن تحقيق تلك التطلعات لكان الوضع أفضل وأيسر..

فالمال يتوافر ومع ذلك يكون هناك إخفاق في العلاقات العاطفية فكثيرا ما يخفق شاب أو فتاة في الحب بينما هما من أسرة ميسورة الحال بينما تنجح التجربة العاطفية ويكون هناك ارتباط أكثر قوة وصلابة رغم ندرة المال.. وأغلب مرضى السكر من الأغنياء والقادرين، ومع ذلك فهم يظلون مكتوفي الأيدي أمام مآلذ وطاب من المأكولات الشهية.. وقد سمعنا عن قصة أحد عمالقة السنيما في الأربعينيات وكيف بدأ حياته فقيرا معدما وكان أمله في الحياة أن يصبح غنيا لديه الأموال الوفيرة وتحقق حلمه

وأصبح من المشاهير وحققته أفلامه أعلى الإيرادات وأصبح يمتلك العقارات والأرصدة في البنوك ثم فجأة أصابه المرض وهو في ريعان شبابه وكان كل أمله وهو على فراش الموت أن يأكل لقمة فول وهو الغذاء الذي كان متوافرا له تماما في فقره وحرمانه منه في غناه.

ونحن نجد الفقراء يسعدون كثيرا بأقل الأشياء وبمجرد وجبة متواضعة أو نزهة في الحدائق العامة أو تليفزيون أبيض وأسود يتوافر في المنزل.. أى شئ من هذا يكون بالنسبة لهم هو الدنيا وما فيها والفقير قناعته عالية وطموحاته محدودة للغاية لذا فهو يسعد بأي شئ مهما كان متواضعا بينما الغنى في أغلب الأحوال مع الوفرة وفي ظل أن كل شئ متاح أمامه ولا يوجد ما هو متعذر أو مستعص أن يكون بين يديه وعلى الفور ومع هذا كله نجده لا يحقق الإشباع الكامل ودائما يشعر أن شئنا ينقصه ودائما ما يكون هذا الشئ الذى ينقصه هو مصدر آلامه وقلقه.. الغنى يحاصره ويلاحقه القلق أينما ذهب ويطير النوم من عينيه فهو يخشى من فشل مشروعاته أو هبوط أسهمه في البورصة أو عدم نجاح صفقاته أو ضياع أمواله المودعة في البنوك فهو دائما لديه ما يشعره بالخوف والهلع عليه من الضياع، أما الفقير فليست لديه ما يخاف عليه ويخشى ضياعه ولذا فهو ينام لا يعانى من الكوابيس التي تهاجم الأغنياء.

وأغلب الأغنياء يتوافر لهم الكثير والكثير من متاع الدنيا لكنهم يتركون هذا كله ويهرولون ويلهثون دائما وراء ماليس بين أيديهم بينما الفقراء لا يطمحون ولا يهرولون ويكتفون ويقتنعون بأقل القليل المتاح لديهم.. وقد رأينا الفنان الكبير عبد الحليم حافظ حقق كل هذه الثروة والشهرة وهذا المجد الفنى لكنه في نفس الوقت كان محروما تماما مما هو متاح للفقراء وفي متناول أيديهم وقد كان يشتري المأكولات الشهية لعمال الاستوديو البسطاء ويجلس لمشاهدتهم وهم يتناولونها دون أن يستطيع الاقتراب... يبدو بالفعل أن الفقراء أكثر حظا!!

كيف يمكن التغلب على حالات الاكتئاب التي أصبحت تنتشر كالأورام السرطانية داخل كل أسرة وتنقل عدواها بسرعة البرق وهل هناك بالفعل من لديه

القدرة أن يصمد أمام مسببات الاكتئاب بينما من يستسلم أمامه يمثل أغلبية ساحقة؟ وهل يمكن أن تستثنى حالات اكتئاب دون أن تكون له مبرراته... وهل العامل الاساسى في ظهور الاكتئاب وتضاعفه واتساعه هو الازمات المالية؟

لابد أن نسلم بأن الاكتئاب ليس مقصوراً على الفقراء أو الكادحين واصحاب الدخول المتواضعة وحدهم وقد تكون درجته أعلى لدى الأغنياء والقادرين وميسورى الحال ونحن نسمع عن حالات انتحار عديدة بين المشاهير فى عالم الفن داخل الولايات المتحدة وأوروبا الغربية، بل إن فنانة مصرية شهيرة كانت ضيفة إحدى القنوات الفضائية وظلت طوال الحلقة تتحدث عن الاكتئاب الذى أصابها..

ومسببات الاكتئاب تتعدد وتباين فى هذا الزمان وهى تختلف لدى الأغنياء عما يقابلها بين المواطنين البسطاء والشواهد تقطع بأن اكتئاب أهل الفن بلغ حدوده القصوى والدليل إقبال هذا الكم من الفنانين والمطربات على المشعوذين، ومحاضر الشرطة تبرهن على ذلك.. فالفنانة الشهيرة اكتابت لأن نجمها لم يعد ساطعاً أو أن فيلمها السينمائى صاحبه الفشل الذريع أو أن منافستها تفوقت عليها والاكتئاب امتد إلى لاعبى الكرة أيضاً فنجد اللاعب ينطوى بل يعتزل أيضاً بعد أن يضطهده المدرب أو ينال سخط الجماهير.. والواقع يكشف أن الأغنياء أكثر اكتئاباً فالابن يكتب لأن والده لم يشتر له السيارة ذات الموديل الحديث والطفل يكتب لأن الموبايل لدى زميله فى المدرسة الابتدائى أحدث من الموبايل الذى يكتنيه، ورب الأسرة امتد إليه الاكتئاب وأغلق عليه باب حجرته لأنه خسر كل أمواله فى البورصة أو أن مشروعه السياحى فشل وضاع حلمه فى تحقيق الثروة الكبرى أو أنه وجد نفسه فجأة مديناً للبنوك بقروض دولارية أو محلية يتعذر عليه سدادها أو لأنه تعرض لعملية نصب فقد فيها كل ما يملك أو لأنه وقع دون أن يدرك فى شباك فتاة فى عمر ابنته سلبته إرادته وثروته أيضاً.. والزوجة الأم تكتسب للفتور الذى استجد فى علاقتها الزوجية أو لعدم تقدم أحد لابنتها للزواج أو لأن ابنها فاشل فى دراسته أو يلازم البيت دون وظيفة بعد التخرج ويتجرع مرارة اليأس..

ونحن نجد هذه الأيام أزواجاً كانوا يعملون في وظائف دخولها مجزية وفجأة يجد نفسه وقد تم الاستغناء عنه ويضيق الدخل ويصبح عاطلاً وتهدم الأسرة بأكملها بعد أن يصبح عائلها عاجزاً تماماً عن الانفاق.. وتتطوع الزوجة لانقاذ ما يمكن إنقاذه وتقرر الاستغناء عن المصوغات التي اشترتها فترة الزواج وتكتشف أن الذهب كان مغشوشاً ولم تكن تدري أن مجلس الشعب اصدر قانوناً في هذا الشأن..

والاكتئاب لدى الفقراء أيضاً له أشكاله العديدة لعل من أظهرها ان سكان العقارات داخل الأحياء الشعبية يدركون أن عقاراتهم آيلة للسقوط وفي أي لحظة ينتظرون أن تهدم فوق رؤوسهم هذا بجانب شيخ البطالة الذي لا يفارقهم لحظة وهم في أشد الاحتياج إلى أي دخل وأي وظيفة والفقير حينما يمرض يتعذر عليه تحمل نفقات العلاج ويسلم أمره إلى الله سبحانه وتعالى..

وقد نقول إن العلاج العمل الأواحد للاكتئاب هو الإيمان واليقين بأن المرء لن ينجو أبداً مما هو مقدر ومكتوب عليه وكلما نجح في أن يحب من حوله ولا يحمل ضغينة للآخرين أصبح أكثر قدرة على مواجهة هذا الوباء المسمى بالاكتئاب!!

ما هذا الذي يجري حولنا في هذا الزمان العجيب؟ رجل أعمال استطاع بصفاته الحميدة وخلقه الطيب ونياته الحسنة والتزامه وصدق كلمته أن يكسب ثقة وحب واحترام كل من تعامل معه، وكان أمراً طبيعياً ومتوقعا أن يحقق هذه النجاحات المتصلة ويتفوق على منافسيه ويصبح له أسم مميز يجسده عليه الآخرون..

لقد فتحت السماء أبوابها لهذه المرأة التي راها وأعجب بها وعرض عليها الزواج - وليته ما فعل - رغم ظروفها الصعبة للغاية التي تجعل أي رجل يتردد ألف مرة قبل أن يقرر الارتباط بها وحينئذ كادت تطير فرحاً ولم تصدق ما يجري حولها إلا وهي تجلس أمام المأذون الذي كان عابساً وهو يكتب كتابها كأن الرجل مكشوف عنه الحجاب، وكاد يقرأ ما تحبته الأيام والأقدار لهذا الزوج رجل الأعمال الذي ارتكب غلطة العمر كله دون أن يدري..

وبعد اتمام مراسم الزواج أراد رجل الأعمال أن يشرك الزوجة في أعماله ليجعلها تشق في نفسها وعانى كثيرا من سوء تعاملها مع البشر وضعف خبرتها واندفاعها ومكابرتها وغرورها وجهلها، وعانى بصفة خاصة من لسانها السليط والفاظها النابية التي يندى لها الجبين، ومع مبادراته الطيبة معها واشفاقه على حالها وتجربة زواجها السابقة وهول ما صورته له وأوهمته به من أنها كانت ضحية وكبش فداء إذا هذه الزوجة تنسب كل نجاح يحققه زوجها لنفسها وتؤكد لمن حولها أنه بدونها ما استطاع أن يجمع هذه الثروة وغارس معه نفس الهواية التي مارسها مع من سبقه، حيث الجحود ولا شيء سواه، ولا تريد أن تعترف بأى فضل له عليها.. ويصبر الرجل على هذا الابتلاء وتتعاظم مرارته تجاه هذا الجحود ويتعرض لأمراض يتعذر على الأطباء في الداخل تشخيصها ويضطر إلى العلاج بالخارج ولكن السفر لم يجد بشيء ويبدو أن علاجه لن يكون إلا عن طريق هذه الطفلة التي أنعم الله عليه بها يعوضه عن البلاء الذى أصابه وينقذه مما هو فيه.. هي طفلة تختلف كل الاختلاف عن والدتها..

رأيته منذ أيام وقد غابت ابتسامته وأصبح شاردا ووجهه شاحبا ليس لأنه كتب كل شيء باسم هذه زوجة الجاحدة، ولكن لأن القدر أراد له أن يسدد ضريبة فادحة مقابل نجاحه وتفوقه ودماثة خلقه وحب الناس له!!

في هذا الزمان الصعب يجرى حوار تقليدي بين الابن الشاب وأبيه.. يقول الابن أنني ارتبطت بفتاة زميلة لي في الجامعة، ويجب كلانا الآخر ونريد أن نتزوج ويطلب من الأب أن يذهب معه لزيارة أهل الفتاة ويذهب الأب ثم يسأله الابن عن رأيه فيشئى عليها وعلى أسرهما، وعلى الفور يقول الابن إغذن يا أبى أريد أن تدبر لى الشقة التى سأتزوج فيها ويتساءل الأب كيف أدبر هذه الشقة فيجيب الابن ومن الذى يدبرها سواك يا أبى هل تنتظر أن أدبرها أنا؟ من أين وأنا لم أجد الوظيفة بعد وحتى لو وجدتني فأنسى لن استطيع بمرتبي الضئيل والمتواضع جدا أن اشتري حجرة صغيرة وليس شقة؟! ويعلن الأب صراحة أنه عاجز عن الوفاء بهذا المطلب وتهتز العلاقة بين الأب والابن ويشعر الابن بمرارة تجاه أبيه وأنه قصر في حقه ولم يؤد رسالته تجاهه، لكن ما

يفعل الأب المغلوب على أمره؟ انه يشعر بالأسى أيضا لأنه كان يود أن يلبي مطلب الابن، ويفرض هنا السؤال نفسه من منها المزم بتدبير الشقة؟ لو قلنا إن الابن ليس في استطاعته أن يحقق هذا المطلب فمن أين يأتي الأب بالمال الذي يشتري به شقتين على الأقل لاثنتين من الأبناء وهو ما يعادل في أقل تقدير مائتي ألف جنيه وهي حصيلة يعجز تماما الأب عن تدبيرها طوال مشواره الوظيفي..

ونحن نجد شبابا يسافرون إلى الخارج ويتحملون مشقة الغربة لا لشيء سوى للفوز بشقة متواضعة لكن لا ينجحون في ذلك بل أننى أعرف أستاذا جامعيا سافر إلى السعودية أربع سنوات كاملة ليدرس بالجامعة هناك، ومع ذلك تعذر عليه شراء شقة أوسع قليلا من التى يقيم بها وترتب على ذلك خلافات لا نهاية لها مع الزوجة التى تحملت هى بمفردها مشاكل ومتاعب الأبناء..

وأصبحنا نسمع حكايات غريبة.. الأب يتوفى فيحدث بين الأبناء صراع وربما يفتك أحدهم بالآخر من أجل الشقة.. والشاب يتقدم للفتاة وقبل أن يشرب فنجان القهوة يسأله والد الفتاة عما إذا كانت لديه شقة، فإذا تبين أن لا يملك الشقة تنتهى المكالبة على الفور.. وكم من قصص حب رومانسية بين شبان وفتيات يريدون الارتباط بالزواج وتبديد وتبخر أحلامهم بسبب الشقة ولا شيء سواها، بل كم من جرائم وانحرافات وفساد يستشري هنا وهناك ودائما يكون الدافع هو الرغبة في امتلاك وتدبير الشقة.

وبرغم هذا الركود فأسعار الشقق لم تراجع، بل الأرجح أنها سوف تتصاعد مع ارتفاع الدولار لتزداد المشكلة تعقيدا، وقد سألت وزير الإسكان ذات يوم: ألا يمكن تخفيض أسعار الشقق الاقتصادية فأجاب على الفور بالنفى، وقال هذه هى تكلفتها الفعلية وأصبح مطلوباً من الشاب سداد عشرين ألف جنيه وتحمل القسط الشهرى وقدره ستائة جنيه لمدة عشرين عاما ليتملك شقة متواضعة.. ما هو الحل إذن.. الإحجام تماما عن الزواج أو البحث عن فتاة تمتلك شقة أو حتى امرأة مطلقة أو أرملة تقيم في شقة لتصبح الشقة هي كل شيء في هذا الزمان ولا حول ولا قوة إلا بالله!

غريب أمر هذا الابن لقد تسبب في إصابة أبيه بالضغط وضيق الشرايين، ويبدو أنه يوشك على الإصابة بجلطة في المخ كما أصاب أمه بالتهاب حاد ومزمع بالقولون.. إنه يستخف بكل نصيحة توجه إليه وبينه وبين الاستدكار عداوة وبغض وكراهية مثل التي بين شارون وعرفات، ولديه استهتار ولا مبالاة يحسد عليها ويبدو أنه يتباهى بينه وبين نفسه بل وربما أمام زملائه أنه نجح بدرجة امتياز في استنزاف ميزانية الأسرة والإجهاد على مواردها الثابتة والمتغيرة والإضافية، فهو يتلقى دروسا خصوصية في جميع المواد ولا ينقصه سوى أن يأخذ درسا خصوصيا في الألعاب داخل حديقة العمارة التي يقطن بها.. وهو يرى أن المستقبل ليس في الدراسة ولكنه في التمثيل والغناء وكرة القدم.. وبناء عليه فهو يعرف جيدا أساء المطربين والفنانين واللاعبين لكنه لا يعرف شيئا عن أحمد زويل أو مصطفى النحاس أو سعد زغلول ويعرف جيدا أساء الأفلام وأغاني الفيديو كليب لكنه لا يعرف شيئا عن المواقع التاريخية الشهيرة التي يدرسها في تلك المادة الثقيلة على قلبه.. وهو يكرر دائما أن لاعبا في النادي الأهلي لا يتجاوز عمره عشرين ربيعا حصل على مائة وخمسين ألف جنيه وحظي بسيارة أحدث موديل هدية من أحد رجال الأعمال وما حصل عليه اللاعب الصغير لن يحصل عليه أستاذ الجامعة حامل درجة الدكتوراه طوال مشواره الوظيفي..

إنه ابن لا يشعر بالخجل اطلاقا بينما يحمر وجه أبيه كلما ذهب إلى المدرسة ليطمئن على حال نجله وبمجرد أن تغطأ قدم الأب البائس أرض المدرسة يتسابق المدرسون والمدرسات للشكوى من هذا الابن الذي لا يعترف بالمدرسة ولا بمدارسها ويمدرساتها وكأنه لا يذهب إلى مدرسة لكن يؤدي دورا كوميديا في مسرحية ولا علاقة له بالمناهج والمقررات ويجيب باستمرار على مدرس الفصل قائلا.. ولماذا أتابع الحصة أو أحضر أدواتي مادام الشرح أوفى وأكثر وضوحا في المنزل أو السنتر..

لقد أفجع أبيه ذات يوم قائلا له لن أكمل تعليمي بالثانوية العامة وأرجو أن توفر هذه المبالغ الطائلة التي اهتمكتك، وما جدوى حصولي على هذه الشهادة اللعينة وما جدوى التحاقى بكلية جامعية؟ أين هي الوظيفة؟ اليس من سبقني ينتظرها منذ

سنوات ومآزال ينتظر؟! وحتى لو توافرت كم هو المرتب أنه لا يعادل سوى جزء محدود للغاية مما انفقته على في الدرس الخصوصي فلماذا إذن اذهب إلى المدرسة وذاكر وامتحان واحصل على مجموع أليس هذا كله مضيعة للوقت؟! وما الذي عاد على كل من كد واجتهد وحصل على مجموع؟!!

وليت الأمر يتوقف عند هذا الحد لكنه أدمن المسرحيات الكوميديّة وعشق الممثل الشاب أحمد السقا وحفظ أعياله الفنية عن ظهر قلب بينما يعجز عن حفظ بيتين من قطعة نصوص مقررّة عليه في الثانوية العامة.. ورغم هذا كله علينا أن نتساءل ولا نفقد الأمل في ابنائنا ولنقل أن المستقبل الأفضل ينتظرهم ومن يعلم ربنا نجد هؤلاء الأبناء يحققون نجاحا مهنيا وابداعا وتألقا في السنوات المقبلة عجزنا نحن الآباء عن تحقيقه لهم.

لماذا اتسعت الوساطة وانتشرت إلى هذا الحد المخيف.. كيف امتدت المجاملات بهذه الصورة في مواقع العمل لنجد فتيات في البنوك الأجنبية ذات المرتبات المتميزة التي تصل إلى خمسة آلاف جنيه شهريا خلاف الخوافز والمكافآت، نجد أيضا فتيات وفتيانا عديمي الخبرة والكفاءة ولا علاقة لهن ولهم بالعمل المصرفي من قريب أو بعيد، ومع ذلك يحتلون مواقعهم في هذا البنك وذاك دون أي تأهيل أو أحقية بهذه الوظيفة المتميزة سوى أنها ابنة فلان أو ابن أخ علان.. وكيف نجد هذا النظام العجيب الذي بموجبه يحق لعضو مجلس الشعب أن يعين عشرة خريجين وخريجات في الشركات المختلفة وفي مقدمتها شركات البترول ذات المرتب المغري للغاية، ألا يعني ذلك إخلالا صارخا لمبدأ تكافؤ الفرص؟ كيف نعطي هذه الميزة لعضو مجلس الشعب ليعين أقاربه ومعارفه الذين قد يكون أغلبهم أو جميعهم لم يحقق أي تفوق في دراسته وبالتالي لا يكون له أي جدارة أو أحقية في الوظيفة المتميزة ومع ذلك يحظى بها القريب والنسيب لمجرد أن واسطته عضو المجلس الموقر بينما هناك طوابير من الشباب المتفوق المتميز الجاد الذي له الأحقية الكاملة في مثل هذه الوظائف التي تظل مجرد حلم أو سراب لمن يستحقها، بينما يحظى بها من لا تتوافر له مؤهلات شغلها.. كيف نسمح في

مجمعتنا بأن يكون هناك خريج حاصل على الامتياز أو جيد جدا ويظل عاطلا يلهث وراء الوظيفة ويكاد يقتله اليأس؟! وكم سمعنا عن حالات انتحار يقبل فيها الشاب بمحض إرادته على قتل نفسه بسبب فقدانه الأمل تماما في الحصول على الوظيفة بينما شاب آخر تعثر في دراسته وحصل على المؤهل بالكاد ويشق الأنفاس وبمجرد تخرجه يجد الوظيفة في انتظاره لمجرد إنه ابن فلان المسئول الكبير ذو الجاه والسلطة.. أليست العدالة تقتضي أن تكون الوظيفة من نصيب الخريج المتميز الذي كد وجاهد وبذل الجهد ليحصل على التقدير ويكون له الأحقية في الوظيفة المتميزة.. أليس من الأجدي أن نشطب كروت التوصية من قاموس تعاملاتنا ليحل مكانها التقدير الذي حصل عليه الخريج ليكون هذا التقدير هو المعيار والقياس في عمليات التعيين وشغل الوظائف بها يضمن تحقيق العدالة وتكافؤ الفرص وتعظيم قيمة العمل والتفاني والاجتهاد، وبما يضمن أيضا أن يشغل الوظائف الشباب المثقف المتفوق المتميز وليس الشباب المترائي المتكاسل المتعثر، وهذا بدوره في وقت نتحدث فيه عن ضرورة تجويد الإنتاج وتحسين مستوى الأداء فهل نحقق ذلك عن طريق الشباب المتميز أم الشباب المتعثر الذي يملك كارت الواسطة دون ان يملك أى شيء آخر؟!

لننظر إلى مواقع العمل المختلفة ذات الوظائف المتميزة، لننظر إلى حديثي التخرج الذين شغلوا تلك الوظائف كم منهم يحمل درجة الامتياز وجيد جدا؟ وكم منهم يحمل درجة المقبول والذي تعثر في دراسته الجامعية؟ سنجد بالقطع أن الأغلب هم المتعثرين المحظوظون أبناء كبار القوم الذين انتزعو لابنائهم وأقاربهم الوظيفة المتميزة التي لا يستحقونها وغير مؤهلين لها.. أليس أمرا متناقضا للغاية أن نتحدث عن تحسين الأداء والواسطة متفشية إلى هذا الحد؟ أليست هذه الوسائط هي العدو الأول للتجويد والتطوير وتعظيم قيمة العمل، بمن نحسن الأداء؟ بالموهوبين والجادين والمتفوقين وأصحاب الكفاءة أم بأبناء وبنات أصحاب المراكز المرموقة الذين مهدوا الطريق لأبنائهم ووفروا لهم ولهن ما هم ليسوا مؤهلين له.. فلنحارب الواسطة، ونفتح الطريق أمام الموهوبين إذا كنا جادين في تحسين الأداء وتحقيق المساواة!!

الفهرس

- الدكتور سرور والرقم القياسي..... ٧
- سرور حارس مرمى..... ٢٢
- لوغاريتم يوسف والي..... ٣٩
- لغز الدكتور زكريا..... ٥١
- نقاحه وزير الإسكان..... ٦١
- نقاول عبيد..... ٧٥
- معارك بهاء الدين..... ٨٧
- أسئلة تبحت عن إجابات..... ١١٣
- رسائل عاجلة..... ٢٠٩
- بعيدا عن السياسة..... ٣٠٢

مطبعة الجبلاوى - ٢٠٢ شارع الترعة البولاقية - شبرا
تليفون : ٤٣٢١٨٩٥